

حرب الثلاث سنوات

١٩٦٧ / ١٩٧٠

مذكرات الفريق أول

محمد فوزي

وزير الحربية الأسبق



دار المستقبل العربي

فهرس

١٤ - ٧	مقدمة
٣٠ - ١٥	الفصل الأول: الصراع الدولي والاقليمي
٤٦ - ٣١	الفصل الثاني: الجبهة الداخلية
٥٨ - ٤٧	الفصل الثالث: التخطيط والإعداد والسيطرة
٦٨ - ٥٩	الفصل الرابع: مقدرة وكفاءة القوات المسلحة
٨٤ - ٦٩	الفصل الخامس: استعداد القوات للمعركة
٩٨ - ٨٥	الفصل السادس: الفتح التعوي للقوات في سيناء
١١٦ - ٩٩	الفصل السابع: خطط العمليات الحربية
١٣٠ - ١١٧	الفصل الثامن: المعلومات الميدانية وموقف القمة العسكرية
١٥٠ - ١٣١	الفصل التاسع: المعركة
١٧٢ - ١٥١	الفصل العاشر: انسحاب القوات من سيناء
١٨٤ - ١٧٣	الفصل الحادي عشر: نهاية الصراع على السلطة
١٩٨ - ١٨٥	الفصل الثاني عشر: البداية من الصفر
٢١٧ - ١٩٩	الفصل الثالث عشر: التخطيط الاستراتيجي العسكري
٢٢٨ - ٢١٣	الفصل الرابع عشر: الصراع العسكري
٢٤٦ - ٢٢٩	الفصل الخامس عشر: إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة
٢٦٦ - ٢٤٧	الفصل السادس عشر: رفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة
٢٩٦ - ٢٦٧	الفصل السابع عشر: عمليات ومعارك قوات الجبهة
٣٢٨ - ٢٩٧	الفصل الثامن عشر: عمليات ومعارك القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوي والقوات الخاصة
٣٤٤ - ٣٢٩	الفصل التاسع عشر: إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للمعركة
٣٦٤ - ٣٤٥	الفصل العشرون: الدعم السوفيتي لمصر
٣٧٤ - ٣٦٥	الفصل الواحد والعشرون: التدريب العملي الأخير لتطبيق خطة تحرير سيناء
٣٨٢ - ٣٧٥	الفصل الثاني والعشرون: نتائج ودروس معارك ٦٧ حتى أغسطس ١٩٧٠

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الخامسة

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

فهرس الخرائط

شكل ١ - الحدود الشرقية وخليج العقبة	٣٨٦
شكل ٢ - الحطة وقاهر	٣٨٧
شكل ٣ - أوضاع القوات صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧	٣٨٨
شكل ٤ - انتشار القوات الإسرائيلية في سيناء	٣٨٩
شكل ٥ - معركة رأس العش	٣٩٠
شكل ٦ - قوات الجبهة خلال حرب الثلاث سنوات	٣٩١
شكل ٧ - حدود مناطق التدمير لصواريخ سام على الارتفاعات العالية	٣٩٢
شكل ٨ - رموز ومصطلحات التدريب العملي الأخير لتطبيق خطة تحرير سيناء	٣٩٣
شكل ٩ - كروكي (أ): موقف القوات صباح يوم ي + ١	٣٩٤
شكل ١٠ - كروكي (ب): موقف القوات صباح يوم ي + ٢	٣٩٥
شكل ١١ - كروكي (ج): موقف القوات صباح يوم ي + ٣	٣٩٦
شكل ١٢ - كروكي (د): موقف القوات صباح يوم ي + ٦	٣٩٧

صور تذكارية من الجبهة

١ - عبد الناصر وفوزي يتابعان المناورات	٤٠٠
٢ - محمد فوزي في أحد خنادق الخطوط الأمامية	٤٠١
٣ - عبد الناصر يتفقد مواقع النسق الثاني للجبهة ويرفقه من اليمين:	
محمد فوزي، أحمد إسماعيل، عبد الغني الجسمي	٤٠٢
٤ - عبد الناصر وفوزي أمام خريطة لإحدى المناورات	٤٠٣
٥ - عبد الناصر وفوزي أثناء المناورة «القدس» ١٩٧٠/٥/٥	٤٠٣
٦ - عبد الناصر أثناء مناورة للواء ١٥ مدرع وعلى يمينه	
محمد فوزي وخلفه عبد المنعم رياض ١٩٦٨/١١/٢٠	٤٠٤
٧ - عبد الناصر في اجتماع مع قادة وجنود الجبهة وعلى يمينه	
محمد فوزي وعلى يساره عبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل	٤٠٤
٨ - عبد الناصر ومحمد فوزي وعبد المنعم رياض في عربة القيادة	
أثناء إحدى المناورات	٤٠٥
٩ - عبد الناصر في زيارة لمركز قيادة الجبهة	٤٠٥
١٠ - عبد الناصر في لقاء مع قادة وضباط وجنود الجبهة	٤٠٦
١١ - عبد الناصر يتفقد الجبهة ومعه فوزي وعبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل	٤٠٦
١٢ - عبد الناصر ومحمد فوزي أثناء مناورة للفرقة الرابعة المدرعة ١٩٦٩/٩/٩	٤٠٧

مقدمة

الطبعة الخامسة

أقدم للقارىء العزيز الطبعة الخامسة من مذكراتى عن «حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠» وقد أنتهزت هذه الفرصة وأضفت «نتائج ودروس حرب الإستنزاف» كى أتيح للقارىء فرصة الإستفادة الكاملة من هذا الكتاب.

فريق أول م / محمد فوزي
وزير الحربية الأسبق

مايو ١٩٩٠

التي حققتها مصر عقب هذه المعركة.

ولقد أصبحت مصر مناراً ومثلاً قومياً على صعيد الوطن العربي وفي العالم الثالث كله وخاصة الدول الأفريقية وفي نفس الوقت علقت أخطاء المعركة العسكرية على شناعة المكسب السياسي وظلت كذلك طوال عشر سنوات. وبينما كان العدو الإسرائيلي يعمل بجندية في تجهيز قواته المسلحة وشعبه لجولة عسكرية جديدة كانت قواتنا المسلحة منشغلة بقضايا وأمور حالت بينها وبين استيعاب دروس معركة ١٩٥٦، فنكرت نفس الأخطاء، ومن ثم كانت هزيمة ١٩٦٧.

لقد أطلقت صفة النكسة على معركة ١٩٦٧ وهو وصف مبالغ فيه إذ إن معركة ١٩٦٧ ما هي إلا معركة خاسرة وقتياً، لم يتسبب عن نتائجها استسلام أو نهاية للصراع العربي-الإسرائيلي- بل أعقبها مباشرة، مواصلة القتال الذي استمر بين مصر وإسرائيل ثلاث سنوات متصلة، وأصبح عنواناً لذكراتي هذه «حرب الثلاث سنوات».

لقد بدأت بالبحث عن الأسباب المؤدية إلى معركة ١٩٦٧ والعوامل المؤثرة في نتائجها وسعيت إلى استقراء الأحداث والحقائق من مفكرتي اليومية منذ عام ١٩٦٢ وجمعها وتصنيفها وتحليلها، ووجدت بعد جهد طويل أن ثمة عوامل معينة أدت إلى أن تخوض القوات المسلحة المصرية والقوات المسلحة لدول المواجهة عدا لبنان معركة ١٩٦٧ في توقيت وظروف لم تكن من صنعها، ولم تكن لديها الرغبة أو الاستعداد لمواجهةها وأهمها حسب ما ورد في هذه المذكرات هو:

- كان لتوجيه القوات المسلحة المصرية لمجهودها الرئيسي إلى عملية الوحدة مع سوريا ثم حرب اليمن تأثيره السليبي على عدم الاهتمام بالتدريب، واعداد القوات المسلحة، وتجهيز مسرح العمليات الرئيسي للمعركة المقبلة مع إسرائيل، بالإضافة إلى المفاهيم السلبية الكثيرة، التي دخلت رؤوس أفراد القوات المسلحة نفسها نتيجة اشتراكهم في عمليات عصابات في حرب اليمن وكان لها رد فعل عكسي في معركة ١٩٦٧.

- المعجز عن تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي الكفيل بمساندة دول المواجهة في توقيت مناسب للمعركة مع إسرائيل وخاصة موقف السعودية بالذات من حرب اليمن وتأثيره السليبي على توفير الجهد العسكري والسياسي الموحد عربياً ضد إسرائيل.

إن لمفكرتي اليومية الفضل الأول في جمع هذه الأحداث طوال الأربعين عاماً، يكن هناك بديل لذلك، إذ إن الظروف السياسية والاجتماعية والمعنوية التي مرتها، جعلت البحث عن الحقيقة شيئاً صعباً للغاية:

خروج اعداد ضخمة من القادة والضباط من الخدمة لأسباب سياسية خلال حقبة قصيرة من الزمن، كان له ضرره في فقدان الخبرة العسكرية وفي تصدع التقاليد العسكرية التي تتوارث جيلاً بعد جيل، فبين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦٧ كان عدد القادة والضباط الذين شطبت أسمائهم من قائمة العسكريين العاملين أكثر بكثير جداً من عدد القادة والضباط المحالين على التقاعد، بحكم السن أو الوفاة أو الاستشهاد، مما نتج عنه عدم وجود تدرج هرمي مقرون بزمن معقول، لامكان الاحتفاظ بالخبرة والتقليد العسكريين الأمر الذي ضاعت معه الحقائق والدراسات المكتسبة لهذا العدد الكبير من القادة والضباط.

خلو المكتبة العسكرية من كتب عسكرية تبين الحقائق، والدروس المستفادة منها بالتفصيل، لتأخذ طريقها إلى عقول وأفكار الأجيال العسكرية الناشئة، ولتكون مرجعاً تاريخياً للأجيال القادمة.

لم يدون أو ينشر منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ أية حقائق أو دراسات ولم يمر أي تحليل عسكري عن المعارك التي حدثت خلال هذه الفترة من الزمن، لأسباب سياسية ومعنوية، الأمر الذي أوقع ضرراً كبيراً بالأجيال اللاحقة والناشئة من القادة، فوقعوا بدون مبرر في الأخطاء العسكرية نفسها في المعارك التي قادوها بعد ذلك.

إن المكسب الكبير المتحقق من دراسة واستيعاب الأخطاء العسكرية السابقة جميع المستويات من القائد العظمى إلى الجندي البسيط هو الاستفادة من رات السابقة والحرص على عدم تكرار الأخطاء فتسلم بذلك أرواح كثيرة.

وإن جاز عدم نشر الحقائق التاريخية في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو اجتماعية، فإنه غير جائز في المجال العسكري إطلاقاً، إذ إن العلم والمعرفة فيرة المكتسبة من المعارك، لا يصح أن يحجبها أي عائق أو مانع حتى لو كانت انقها وظروفها سيئة، وأبرز مثل تاريخي على ذلك هو ما حدث عام ١٩٥٦ وعام ١٩. فقد شادت الظروف السياسية والمعنوية بعد معركة ١٩٥٦ أن تمتنع القيادة عسكرية نشر أو ذكر حقائقها، خوفاً من تقليل شأن المكاسب السياسية الباهرة

لأول مرة في القوات المسلحة المصرية في أقصر وقت ممكن، ودخول الجندي صف خريج الجامعة والمعاهد العليا، لأول مرة في صفوف القوات المسلحة ووضع أسس والمبادئ العملية لتطوير أسلوب إعداد المقاتل معنوياً.

كما خصصت فصلاً كاملاً عن تعاون الاتحاد السوفيتي ومساعدته لمصر سياسياً عسكرياً واقتصادياً وتساعد الدعم للقوات المسلحة مع القدرة العالية في استيعاب سلاح الحديثة والمتطورة، بمعرفة الجندي المثقف، حتى وصلت في عام ١٩٧٠ إلى وفاء عالية قتالية، تفوق قدرة إسرائيل. وكان الفضل لمجهود المستشارين وفيت الذين لم يخلوا ببذل كل طاقاتهم وخبرتهم وأرواحهم، لرفع القدرة العالية وتحديث وتطور القوات المسلحة المصرية.

وتنتهي هذه المذكرات بوصول حرب الاستنزاف إلى غايتها واستكمال استعدادات حرب التحرير الشاملة، فيوصول الصواريخ سام ٣ وسام ٦، ٧ أجهزة الالكترونية وطائرات وأجهزة الرادار الانذارية لمصر عام ١٩٧٠، وتنظيم المعدات في أضخم تجمع دفاع جوي غرب قناة السويس، وحول المدن والارات والأهداف الحيوية، وصلت مصر إلى قدرة تحدي إسرائيل، وبدأت ك الصواريخ سام وعناصر الدفاع الجوي الأخرى، تدخل معركة التحدي مع ات إسرائيل الحديثة الأمريكية الصنع من طراز فانتوم ٤ وسكاى هوك وتغلبت واريخ سام وقطعت ذراع إسرائيل الطويلة، وتهاوت الطائرات الأمريكية يوماً بوم، وكان يوم ٦/٣٠/١٩٧٠ يوماً تاريخياً لقوات الدفاع الجوي المصري، إذ نت صواريخ سام في تدمير ٨ طائرات فانتوم وسكاى هوك وأسر ٥ طيارين في واحد، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تسارع إلى عرض مشروع لوقف ق النيران قبلته مصر لأنه كان يحقق لها أهدافاً عسكرية حيوية بالنسبة لحرب رير القادمة بالإضافة إلى أهداف سياسية، وقبلته إسرائيل متنازلة بذلك عن ف كانت تصر عليها في بداية حرب الاستنزاف وأوقفت النيران بناء على طلب يات المتحدة انقاداً، لإسرائيل في ذلك الوقت.

وانتهت حرب السنوات الثلاث يوم ٨/٨/١٩٧٠ بمكاسب سياسية لمصر، كما لقوات المسلحة أصبحت قادرة على تنفيذ خطة تحرير سيناء بالقوة، مطبقة ٢٠٠ التي تدربت عليها، عملياً وبالجندو لتحرير سيناء في اثني عشر يوماً.

واختتمت مذكراتي هذه بفصل أظهرت فيه الفرق بين التحضير الجيد والتخطيط للأهداف مع وجود الإرادة والتصميم لدى القائد والشعب والقوات المسلحة للوصول إلى الهدف، وبين الارتجال والتسيب والإهمال والصراع الداخلي وانعدام الرقابة والتخطيط. الأولى تؤدي إلى النجاح والثانية تؤدي إلى الفشل مطبقاً هذين المثالين على ما حدث في يونيو ١٩٦٧ وما حدث في حرب السنوات الثلاث وخرجت للقارئ بالتأنيح والدروس المستفادة التي أتمنى أن تكون ذات فائدة للقادة العسكريين الناشئين في الوطن العربي كله وللتاريخ أيضاً. والله الموفق.

فريق أول محمد فوزي

وزير الحربية الأسبق

١٩٨١

الفصل الأول

الصراع الدولي والاقليمي

مقدمة :

إن أسباب ما حدث عام ١٩٦٧ لا تكمن في الأيام القلائل التي تم فيها انسحاب القوات المسلحة المصرية إلى غرب قناة السويس، بل إنها تعود إلى قبل ذلك بكثير.

كما أن هناك أسباباً خارجية، عربية وعالمية، وأسباباً داخلية عديدة أدت بحالنا إلى ما وصل إليه.

كان الصراع الخفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر. وميطرة الأخير على القوات المسلحة أحد هذه الأسباب.

- وكانت الرجعية والدول الاستعمارية والصهيونية هي السبب في إحداث الانفصال بين مصر وسوريا، وكان التراخي والمنفعة الشخصية وتعلم عادات عسكرية سيئة في فترة أحداث اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧) أحد أسباب ما وصلنا إليه، وكانت البيروقراطية العسكرية وراء هذا كله.

- ولأن أحداث ١٩٦٧ لم تأت من فراغ، ستعرض في هذا الفصل للأسباب الخارجية التي ساعدت على تدهور وضع القوات المسلحة المصرية، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه عام ١٩٦٧. تتركز هذه الأسباب في الصراعات السياسية في الوطن العربي. والوحدة بين مصر وسوريا، وأحداث الانفصال. وأخيراً أحداث اليمن التي أثرت على القوات المسلحة المصرية.

بداية الصراع الدولي:

كان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بداية تدخل جديد، للقوتين الأعظم في العالم، في شؤون المنطقة. وكان تدخلها معاً قد ساهم في القضاء على الحملة الثلاثية المسعورة ضد مصر. كان هدف الاتحاد السوفيتي مساندة حركة التحرر الوطني في مصر، ضد الامبريالية والاستعمار، والوقوف ضد الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة. في حين كان هدف الولايات المتحدة هو تدعيم نفوذها في المنطقة بدلاً من الاستعمار الانجليزي والفرنسي، الذي بدأ يتكشم نفوذه بعد الحرب العالمية الثانية.

- ويانسحاب المعتدين من مصر، ازداد التعاون والتعاطف المصري مع الاتحاد السوفيتي، مع استمرار مصر في إعلان سياسة عدم الانحياز، خاصة وأنها كانت إحدى الدول الرئيسة في هذا المجال.

في الوقت نفسه لم تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في أن تحل بنفوذها مكان النفوذين الانجليزي والفرنسي. بل فشلت كل المساعي السرية مع الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨ لهذا الغرض، واستمرت مصر في سياستها المضادة للأحلاف الاستعمارية، واستطاعت أن تسقط مشروع ايزنهاور. كما اتجهت إلى تعزيز سياسة التضامن العربي، وإعلاء شأن القومية العربية، في حركة سياسية نشطة ضد تثبيت النفوذ الأمريكي في المنطقة.

وبدأ الصراع بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية يأخذ شكلاً علنياً برفض الولايات المتحدة الأمريكية تمويل مشروع السد العالي، والذي حل محلها فيه الاتحاد السوفيتي.

- بمرور الوقت وتطور الأحداث زاد الصراع حدة - كما زادت محاولات دخول القوتين الأعظم بثقلها السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة العربية. فأخذ الاتحاد السوفيتي في تسليح الدول العربية التقدمية - وأخذت أمريكا توطد، وتدعم إسرائيل والدول العربية المعارضة لمصر.

وزادت كراهية أمريكا لعبد الناصر وسياسته. إذ إن الانتصار السياسي الذي حققته مصر عقب العدوان الثلاثي قد عزز من مكانتها ودورها من حركة التحرر العالمية كما امتدت أصدائه إلى أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وساعد في

تحرير واستقلال دول كثيرة، خصوصاً في أفريقيا، وتحوصل النفوذ الاستعماري، في هذه الدول النامية.

ففي المجال العسكري نجحت مصر في إنشاء والقيادة العليا الأفريقية المشتركة عام ١٩٦٢. مع أول مجموعة لغرب أفريقيا. وقد مثلت مصر في مؤتمرات هذه القيادة، وكنت وقتها مديراً للكلية الحربية المصرية، وأكبر ضابط ضمن مجموعة ضباط المنظمة رتبة وسناً وخبرة.

واقصر نشاط هذه القيادة العسكرية على الاستيعاب الفكري والتنظيمي والتدريبي للبلد الأفريقي الأم عسكرياً. وكانت مصر هي صاحبة الزعامة نتيجة لكبر، وخبرة قواتها المسلحة، وإمكاناتها الثقافية والعسكرية والتدريبية الكبيرة.

وكان انتخابي بالإجماع من وفود الدول رئيساً لمجلس رؤساء أركان دول المنظمة، تاييداً لموقف مصر في المدة من ١٩٦١ وحتى عام ١٩٦٣، وترأست بذلك المجلس الأعلى لهذه القيادة. وقد فتحت مصر أبواب معاهدها ومراكز تدريبها العسكرية، لشباب دول المنظمة ليتم أول ربط أدبي ومعنوي مع جيوش دول المنظمة الأفريقية. وقد ظهر رد فعل هذا العمل فيما بعد في صلة مصر الوثيقة بهذه الدول، حيث إن معظم هؤلاء الطلبة تولوا في بلادهم مراكز قيادة عسكرية كبيرة.

أما المساعدات العسكرية الكبرى، فقد تمثلت في إرسال ما يقرب من لواء من جنود المظلات إلى الكونغو، في مهمة مؤقتة لتلبية للمساعدة على التحرر الوطني. إذ كانت مساعدة الدول النامية على التحرر أحد الأهداف السياسية المصرية المعلنة في ذلك الوقت. وعلى سبيل المثال، فقد أرسلت مصر إلى العراق ما يقرب من فوج دبابات عام ١٩٦١. تحقيقاً لسياسة التعاون والتضامن العربي في كل المجالات. وكانت مهمة مؤقتة أيضاً.

وبالرغم من صغر حجم هذه القوات، فقد حققت أهدافاً سياسية ومعنوية وأكدت تضامن الدول المعنية، ولقطة حجم هذه القوات وبعد المدى في التحركات، والعمل لأول مرة في تطبيق استراتيجية واسعة المدى، اعتبرت هذه التحركات عملاً سياسياً، أكثر منه عسكرياً.

وقد مهد التعاون العسكري المصري السوفيتي، بالإضافة إلى تحركات مصر الإيجابية في المجال العسكري، الطريق لنشاط الاتحاد السوفيتي الذي بدا في تقديم

تحديد شكل الصراع:

وتحدد شكل الصراع على مستوى الوطن العربي، بأن احتوت القومية العربية بزعامة عبد الناصر، جميع الدول التقدمية في العالم العربي، بينما احتوت الولايات المتحدة الأمريكية تساعد بريطانيا بما بقي لها من نفوذ في دول المنطقة، الدول العربية الأخرى، مما أدى إلى انقسام دول الوطن العربي.

وقد نتج عن هذا الانقسام عدم تحقيق الحد الأدنى للتضامن العربي، وفشل جميع مؤتمرات القمة العربية حتى عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى عدم فاعلية أجهزة ووسائل الجامعة العربية خاصة مجلس الدفاع العربي، لجنة التخطيط العسكري التابعة للجامعة العربية، ومجلس رؤساء هيئة أركان حرب الجيوش العربية. وأخيراً القيادة العربية المتحدة.

وفي خضم هذه الصراعات الضارية سواء بين دول المنطقة، والدول الخارجة عنها، أو بين دول المنطقة نفسها، غاب مفهوم الأمن القومي العربي. والأمن القومي لأي دولة أو مجموعة من الدول هو بداية الحكمة كما يقولون. ومفهوم الأمن القومي يعني تحديد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التي يتحقق في ظلها أمن المجتمع وسلامته. كما يعني تحديد الظروف أو المواقف التي تشكل خطراً على هذا الوطن.

الأمن القومي إذن - ليس مسألة عسكرية فحسب، بل قضية متعددة الأبعاد والعوامل، تحتلظ فيها السياسة بالاقتصاد والجغرافيا بالعسكرية، والوضع الاجتماعي بالأمن، والنظام السياسي بالاستراتيجية.

ولأسف لم يكن هناك مفهوم عربي للأمن يتناول العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية، وطبيعة انتماءاتها وتطلعاتها. بل كانت هذه الصراعات والانقسامات، وعدم فاعلية الأجهزة العربية، والبيروقراطية العسكرية، التي تولدت في مصر بعد الثورة، هي مدخل الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم إسرائيل، وتجهيزها بالأسلحة والمعدات، ودعمها سياسياً واقتصادياً، استعداداً لضربة تقضي بها على فكرة القومية العربية، والمذ الثوري القومي في المنطقة. وانتظرت الولايات المتحدة إلى أن حانت الفرصة في ١٩٦٧.

وفي خلال هذه الفترة حتى عام ١٩٦٧ حدثت عدة أحداث عربية أهمها الوحدة بين مصر وسوريا، وحرب اليمن كما أطلق عليها في ذلك الوقت.

الوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨ - ١٩٦١):

في الثاني والعشرين من فبراير عام ١٩٥٨ تمت الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، وكانت انتصاراً لفكرة القومية العربية وانتصاراً لزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، ونجاحاً لشعار الوحدة العربية.

وتم تكوين دولة الوحدة، ومثلت بوزارة واحدة مركزية، وتخطيط ومتابعة. ووزارة تنفيذية في كل إقليم. أحدهما شمالي «سوريا» والأخر جنوبي «مصر». وضمت الاثني معاً دولة واحدة هي «الجمهورية العربية المتحدة» ج.ع.م. وقد سارعت الجمهورية الجديدة لإنجاز تشريعات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية تساعد على تنفيذ الوحدة.

وفي أكتوبر عام ١٩٥٩ تم تعيين المشير عبد الحكيم عامر نائباً وحيداً لرئيس الجمهورية في سوريا، وأخذ كل صلاحيات الرئيس. كما تم تعيين عبد الحميد السراج «سوري» وزيراً للداخلية، فاختلف مع المشير عبد الحكيم عامر فيما بعد نتيجة لتدخلات الأجهزة المصرية في أسلوب عمل الوحدات السورية.

وقد زار جمال عبد الناصر سوريا بعد الوحدة، وقوبل بحماس شديد جداً من الشعب السوري.

ونجحت الوحدة في تحقيق بعض الانجازات حيث قدمت مصر لسوريا مساعدات مالية تمثلت في (١٣٥) مليون ليرة سورية لسد العجز، ٣ مليون جنيه سنوياً. ٦ مليون جنيه تمويلات نقدية بغرض المساعدة والتعاون.

البيروقراطية العسكرية المصرية:

في نفس الوقت أظهرت الوحدة ٥٨ - ١٩٦١ عيوباً قاتلة في قادة وضباط القوات المسلحة المصرية، فقد أتاحت لها ظروف اندماج قوات البلدين (مصر وسوريا) العسكرية، وضرورة تواجد التوازن في حجم القوات المسلحة، فرصة انتقال قيادة مصرية عسكرية، وتشكيلات من مختلف الأسلحة المصرية علاوة على إنشاء وتكوين الجيش الأول في سوريا.

من هنا بدأت محاولات السيطرة العسكرية المصرية على ضباط وجنود القوات السورية. وكنت في ذلك الوقت وبوصفي رئيساً لمكتب التنسيق للكتليات العسكرية التي تم توحيدها، أقضي شهرين أو ثلاثة سنوياً في سوريا بغرض انتقاء طلبة الكليات العسكرية. وبهذا استطعت أن أثبت أن ثمة عن قرب، وعلى الطبيعة الأوضاع الحقيقية الناتجة عن ممارسة الوحدة، وخاصة داخل القوات المسلحة السورية.

برزت هذه السيطرة المصرية أكثر لوجود فارق كبير في التفوق الفني للضباط المصريين، في أسلحة الدفاع الجوي، والقوات الجوية، والقوات البحرية وكذلك في الوحدات الفنية.

كل هذا ساعد على ظهور البيروقراطية العسكرية المصرية على القوات السورية والتي اعتمدت في أسلوبها على مفهوم الأمن للثورة وللثورة المسلحة. وقد زادت أعمال رجال المخابرات العسكرية في ممارسة غايات الأمن على ضباط سوريا، على نشاطها الأصلي كمخابرات لأمن الدولة وضد العدو.

كل ذلك ساعد على التناذر في أسلوب الحكم والسيطرة سواء بين أفراد مكتب المشير عبد الحكيم عامر، الذي تولى مسؤولية رئاسة الجمهورية في القيادة السياسية والعسكرية في الاقليم الشمالي (سوريا). أو بين مندوبي القيادة المصريين ورجال المخابرات السورية (المكتب الثاني). بالإضافة إلى مقاومة رجال الأحزاب القديمة التي حلت بعد إنشاء ج. ع. م. وكانت ذيوها لا زالت قائمة ونشطة في الاقليم الشمالي.

تولد عن ذلك كله صفة الاستغلال الفردي لدى بعض الضباط المصريين الذين تواجدوا في سوريا للمعاونة، وللدمج بين القطرين.

وبدا الاستعمار الأمريكي والانجليزي بتصيد الأخطاء الداخلية، وتزايد تأليب الدول العربية الرجعية وإسرائيل ضد الوحدة. وبمساعدة هذه الدول ازداد النشاط الاستعماري سياسياً وعسكرياً في المنطقة، إلى أن نجح في إتمام حركة الانفصال على يد فئة قليلة ماجورة.

تفاصيل أحداث الانفصال:

تم الانفصال يوم ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ بعملية عسكرية ناجحة، ولكنها مدبرة بواسطة فئة قليلة من العسكريين (بقيادة المقدم حيدر الكزبري، والمقدم عبد

الكريم التحلاوي) الذي كان مديراً لمكتب المشير عبد الحكيم عامر في دمشق. ولكنها سرعان ما اكتسبت إلى جانبها باقي القوات المسلحة السورية كرد فعل عاطفي ضد البيروقراطية المصرية وتصرفاتها خلال سنوات الوحدة الثلاث. وكان المشير عبد الحكيم عامر المسؤول الأول عن تصرف شؤن الحكم داخلياً في الاقليم الشمالي.

وقد نشأ عن كل التناقضات والصراعات الداخلية، غرأت في أجهزة الأمن، الأمر الذي أدى إلى تدبير الانقلاب على المصريين، ثم نجاحه في أقل من ساعتين من الزمن. وقد ظهر نفور الضباط السوريين جلياً في معاملة الضباط المصريين وأسْرهم بعد نجاح الانقلاب، ومعاملتهم بإهانة وتعسف، الأمر الذي خلف مرارة شديدة بين ضباط البلدين.

في ذلك الوقت، خاف الرئيس جمال عبد الناصر على حياة المشير عبد الحكيم عامر، الذي كان موجوداً في دمشق وقت حدوث الانقلاب الذي جاء مفاجأة لكل منهما. وحدث رد فعل عاطفي سريع، في تفكير وتقدير الرئيس عبد الناصر، في محاولة القيام بعملية عسكرية سريعة ترسل من القاهرة والاسكندرية (لواء مظلات وحدات بحرية من الأسطول المصري) إلى منطقة اللاذقية.

وكانت قد وصلت معلومات غير دقيقة إلى الرئيس عبد الناصر عن الموقف في منطقة اللاذقية، على أنها ضد عملية الانقلاب. وبالفعل أرسلت الدفعة الأولى من وحدات المظلات، إلا أنها أسرت جميعاً. وسرعان ما راجع عبد الناصر التفكير ثانية، وأوقف تنفيذ باقي المخطط العسكري السريع، الذي كاد أن يحول الانقلاب إلى مأساة وحدوية.

وعاد المشير إلى القاهرة محسوراً، وتبعه بعد أسابيع باقي الضباط والجنود المصريين وعائلاتهم، تبادلاً مع الضباط والجنود، وطلبة الكليات العسكرية السوريين، الذين كانوا في مصر، بطريقة تمثل فيها الفشل والأسى.

وقد ألقى الرئيس عبد الناصر مسؤولية الانفصال والفشل الذي حدث على عاتق المشير عبد الحكيم عامر، الأمر الذي بدأ بسببه الصراع الخفي بين الاثنين، والذي ظهر بين العارفين فقط وفي مجلس الرئاسة عام ١٩٦٢، وما بعدها والتي سيأتي ذكرها في الفصول القادمة. كما ألهب الصراع أكثر تعييناً على صبري رئيساً لمجلس الوزراء في مصر «ج. ع. م» في ذلك الوقت.

واستغلت الدول الاستعمارية نجاحها بتحقيق هذا الانفصال، وأظهر
اصداؤها للعالم العربي مساوئ الحكم الثوري المصري في مؤتمر «شورا» بلبنان في
أواخر عام (١٩٦١).

وبدأت الدول الاستعمارية في حصار مصر (ج. ع. م.) التي لم تغير اسمها
أو شعارها، سياسياً واقتصادياً ومعنوياً، وكان هذا التحول في الواقع حصاراً لفكرة
المد الثوري التقدمي، والإبقاء عليه داخل حدود مصر (ج. ع. م.). وكانت
عملية الانفصال، هي بداية المؤامرة على حركة الوحدة، بأبعادها القومية التي انتهت
بكارثة عام ١٩٦٧.

بعد الانفصال وعقب مؤتمر شورا بلبنان، زاد الهجوم على مصر، إلى درجة
الحصار السياسي، مما أدى إلى تجاوب مصر (ج. ع. م.) قوياً مع ثورة اليمن،
عندما طلب المشير عبد الله السلال مساعدتها العسكرية والسياسية، وكان المشير
السلال قد نجح بقيادة الانقلاب العسكري ضد حكم الامام في ٢٩ سبتمبر
١٩٦٢، وأشار في طلبه مع مبعوث يمني كبير، إلى اتفاقية التضامن العربي.

وانتهز الرئيس جمال عبد الناصر الفرصة، وقرر التدخل، ودعم الثورة اليمنية
عسكرياً وسياسياً «أولاً في كسر الحصار السياسي المفروض على مصر عقب حركة
الانفصال، وتطبيقاً لمبدأ التحرر الوطني الذي كانت سياسة ج. ع. م. الخارجية
تؤمن به». ولضعف المعلومات لدى القيادة السياسية في مصر عين الرئيس عبد
الناصر السيد أنور السادات مسؤولاً سياسياً عن اليمن لتخطيط ودراسة المساعدات
السياسية والعسكرية العاجلة لدعم ثورة اليمن وضم إليه الدكتور الفيضاني والقاضي
الزبيري وهما من مؤيدي الثورة كما عين أعضاء عسكريين يمثلون القيادة العسكرية
العليا، هم العميد علي عبد الخبير، والعميد طيار مهندس أحمد نوح، ومقدم من
الصاعقة.

توجه أعضاء هذه اللجنة إلى اليمن بسرعة، وعادوا باقتراحات عسكرية
أساسها دعم سريع بكتائب صاعقة، وسرب طائرات معاونة، لقذف قتابل
وصواريخ، واستطلاع جوي، وكانت إمكانيات الدعم الجوي السريع إلى اليمن عبر
مسافة أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر، محدودة للغاية في ج. ع. م. في ذلك الوقت.
فاقتراح العميد طيار مهندس أحمد نوح، إمكانية استخدام طائرة التدريب باك (١١)
بعد تطويرها، كي تحمل صواريخ أوريلكون جو/ أرض وكانت تصنع في ج. ع. م.

على أن تنقل الطائرة مفككة إلى صنعاء حيث يعاد تركيبها واستخدامها. وكانت
وسيلة النقل الجوي قد اعتمدت على طائرة الانتينوف (١٢) التي وصلت حديثاً من
الاتحاد السوفيتي، كما أمكن استخدام طائرة النقل الجوي اليوشن (١٤) بعد تركيب
محلات نقل قتابل زنة ٥٠٠ كج أيضاً، ونجحت القوات المسلحة المصرية في سرعة
نقل أفراد الصاعقة والطائرات والامدادات إلى اليمن، بعد أيام من قيام الثورة وقيل
وقتها إن هذه القوة التي لم يزد عدد أفرادها عن ١٠٠٠ فرد سوف تنهي مهمتها
خلال ثلاثة أشهر على الأكثر.

وكانت هذه المساعدة العسكرية السريعة من مصر، هي السبب في تثبيت
دعائم الثورة التي غيرت وجه الحياة في اليمن جنوبه وشماله.

مرت الأيام وتطورت الأحداث الداخلية في اليمن، وظهر العداء من جاراتها
ضد الحكم الجديد. ولم يكن في اليمن كلها - كما ظهر فيما بعد - أي إمكانيات
عسكرية أو اقتصادية، تسهل توطيد الثورة أو الدعم العسكري البسيط، الذي
وصل من مصر (ج. ع. م.) وزاد من صعوبة الموقف، ضعف المعلومات عن اليمن
لدرجة أنه لا توجد خريطة طبوغرافية واحدة في اليمن.

وكانت أول عملية هجومية سريعة تقوم بها هذه الطليعة الصغيرة من
القوات، على منطقة صرواح حيث استشهد كل أفراد فصيلة المظلات التي شاركت
فيها، وكان الملازم نبيل الوقاد أول شهيد في اليمن.

تطور أحداث اليمن:

نشطت القبائل اليمنية المضادة للثورة، والمدمعة من الخارج، بالإضافة إلى
نشاط المخابرات الأمريكية المركزية الموجه ضد الحكم الثوري في اليمن.

وقد تمكنت هذه القوى المعادية لثورة اليمن من تطوير الوضع الداخلي، مما
أخرج موقف القوة الصغيرة التي أرسلتها مصر (ج. ع. م.). وأصبحت المسألة
صراعاً على السمعة. واضطرت إلى إرسال دعم عسكري أكثر، الأمر الذي أدى
بمرور الزمن إلى إرسال قوات برية كبيرة، وصلت إلى (١٣ لواء) كما أرسلت معظم
كتائب الصاعقة (٧ كتائب) ولواء دبابات، وكتائب مدفعية ميدان في حدود ١٠
كتائب، بالإضافة إلى الوحدات الإدارية.

كانت الأولوية الأولى التي دفعت إلى اليمن من الأسلحة الغربية القديمة. لكن

بمرور الوقت، وزيادة دفع القوات إلى اليمن، اضطرت القيادة إلى دفع وحدات سلاحه تسليحاً شريعياً حديثاً. كما أرسلت أسراباً من القوات الجوية للنقل والمواصلات، وأسراباً مقاتلة، وأسراباً مقاتلة قاذفة من أنواع «ميج ١٧، ١٥». كما ظلت الطائرات تي. يو ١٦ تعمل في المسرح من قاعدة أسوان الجوية. وأرسلت بعض قطع بحرية مختلفة المهام والنوعية، وهي مدمرة، ٢ فرقاطة، ٢ ناقلة، كاسحة الغام، كما أنشأت قيادة كبيرة لمسرح العمليات في اليمن يقودها ضابط برتبة فريق.

وقد وصل عدد القوات في عام ١٩٦٤ إلى ٧٠,٠٠٠ مقاتل مصري، وكانت الأعمال التي قامت بها هذه القوات حتى عام ١٩٦٤، كافية جداً، من وجهة النظر العسكرية، إذ كانت القوات العسكرية المصرية قد حققت السيطرة الكاملة على الملث الداخلي في اليمن وهو صنعاء - تعز - الحديدة، وكان تعزيز هذه المنطقة وسكانها، كافياً لإنهاء المهمة العسكرية لمصر في اليمن، وذلك حتى نوفمبر ١٩٦٤. وتغيير القيادة من الفريق أنور القاضي، إلى الفريق أول عبد المحسن كامل مرغحي، وعودة بعض ألوية يمنية أثمت تدريبها وتسليحها في مصر، كي تقوم بواجباتها في تعزيز وتوطيد الثورة في اليمن، تعدلت الاتجاهات العسكرية لتكون السيطرة على مناطق الحدود الشمالية والشرقية لليمن، وهي مناطق شاسعة جبلية وصحرائية يسيطر عليها عدد من القبائل غير الموالية للثورة، كما أصبح القائد الجديد مسؤولاً سياسياً وعسكرياً عن مسرح العمليات في اليمن في وقت واحد.

وقامت هذه القوات المسلحة المصرية الكبيرة والوية يمنية حديثة، ورجال قبائل موالين للثورة، بعمليات تقليدية ضد عدو ضعيف متناثر في كل مكان. يظهر ويختفي، يتجمع ويتوزع ليلاً ونهاراً. ونتيجة لعدم إمكان التعرف على حقيقة هذا العدو وقوته أو إمكانياته، عانت القوات المصرية النظامية المقاتلة صعوبات كثيرة. إذ اضطرت أن تسرف إسرافاً باهظاً في قوة النيران (إظهاراً للقوة وتخويفاً وإرهاباً لهذا الخصم.

وبالتأكيد ابتلعت رمال وجبال وصحارى اليمن، كل هذا الإسراف في الذخيرة، وإذا حسبت القتلى من أفراد القبائل المعادية، والتي كانت تمثل العدو، بالنسبة لحساب المستهلك من الذخيرة، والقنابل والصواريخ، لوجدناها أغل نسبة تكلفة حدثت في حروب العالم كله. أما لماذا لم تتخذ القوات المسلحة المصرية أسلوب حرب العصابات في اليمن؟ لا أحد يدري إنما هي السمعة البراقة والمظهر البيروقراطي المستحدث.

نتيجة لدخول القوات المصرية في عمق البلاد وبداية مرحلة التعمير والتطوير الاجتماعي، ولضمان السيطرة على الأرض والقبائل، تولت القوات المصرية مسؤولية إدارة شؤون الحكم الداخلية، فعين القادة حكاماً عسكريين في معظم قطاعات ومدن اليمن الساحلية والداخلية، مما شنت القوات ووضع عباً إدارياً إضافياً على القوات المغاربة. علاوة على الاحتكاك الناشئ عن ذلك مع القبائل وأهل المدن والقرى الصغيرة.

اتبنى هذا الوضع بأن أصبحت القوات المسلحة المصرية مسؤولة عن اليمن أرضاً وشعباً، فاضطرت مصر (ج. ع. ٢٠٠) إلى إرسال الدعم المالى والاقتصادى والمعنوى. ووصلت الحالة إلى امداد القبائل بالأموال والأسلحة. كما ساعدت في بعض النزاعات الاجتماعية، مثل فتح المدارس وفتح الطرق وإدارة أعمال الميناء الوحيد في اليمن (الحديدة)، كما فتح اتجاه سياسى وتأييد ثوري ضد الاستعمار البريطاني في اليمن الجنوى أطلق عليه اسم «عملية صلاح الدين». وبهذا تم سيطرة مصر على الموقف في الجنوب العربى كله وأقتنعت السعودية بالحلول السلمية ثم على أثرها توقيع اتفاقية جدة في ١٩٦٥/٨/٢٥.

ومن الطريف أن أسجل أن اليخمين لم يرغبوا إطلاقاً في عودة القوات المصرية إلى مصر (ج. ع. ٢٠٠) حتى بعد أن استقر الوضع، ووقعت إتفاقية جدة، وحدثت هزيمة ١٩٦٧. إذ أننى حضرت تحليلى آخر مجموعة لواء مشاة من اليمن في ١٩٦٧/١٠/٣. وذهبت مثلاً عن مصر (ج. ع. ٢٠٠) ومعنى ممثل عن السودان وممثل عن المغرب كلجنة إنهاء مهمة باقي القوات من اليمن. فظاهرت قوات الصاعقة اليمنية أمام مقر القيادة المصرية في صنعاء — وتم إطلاق نيران الأسلحة الصغيرة إظهاراً لعدم الرغبة في عودة القوات المسلحة إلى مصر (ج. ع. ٢٠٠).

نجاح استراتيجى:

ونجحت عملية اليمن استراتيجياً وقومياً إذ إنها حققت الآتى:

- فتحت عيون أهله على العالم الخارجى.
- بدأ التحرر للجنوب العربى باليمن الجنوبية، وبذلك تقلص نفوذ الاستعمار البريطانى في المنطقة بتواجد ثورات محلية.
- بدأ الاحساس بأهمية وجود وعي استراتيجى عربى قومى في المنطقة العربية.
- تغيرت السياسة الاستغالية لشركات البترول الأجنبية خاصة الأمريكية والبريطانية في المنطقة.

فتحت الطريق لكل من اليمن الشمالية والجنوبية للاستقلال والتحرر الوطني والسعي لأخذ معونات ومساعدات وتسليح من الاتحاد السوفيتي.

أصبح نجاح ثورة اليمن. واستقرار الحكم الجمهوري فيها، دليلاً على نجاح استراتيجية مصر (ج. ع. م).

وحقيقة فقد بالغ المعارضون في تقدير الأموال التي صرفت على عملية اليمن آثارها الاقتصادية. فقالوا إن مصر (ج. ع. م) تحملت نتيجة لزيادة حجم قواتها في اليمن، خصوصاً في السنوات ١٩٦٤، ١٩٦٥ صرف أموال كثيرة نسبياً «سواء على القوات أو على القبائل اليمنية».

لكن الحقيقة أن معدل الصرف خلال السنوات الأربع لم يتعد ٩٠ مليون جنيه مصري، حيث كانت ميزانية اليمن عام ١٩٦٦ هي ٢٠,٥ مليون جنيه كعملة محلية مضافة إلى ١,٣ مليون جنيه عملة صعبة. أي أن مجموعها هو ٢١,٨ مليون جنيه. هي أكبر ميزانية خلال أربع سنوات. وهذا المبلغ لم يؤثر على خطة التنمية في مصر (ج. ع. م) خلال هذه المدة بقدر المكاسب الاستراتيجية التي حققتها الحملة.

ثورة أحداث اليمن:

أما الاستنزاف الحقيقي والخسائر المادية والمعنوية والنفسية، فقد وقعت على ثروات المسلحة نفسها. ومن ثم تأثرت تأثيراً قاتلاً عندما دخلت معركة ١٩٦٧ مشيرة، ولم تكد تفرغ من مهمتها في مسرح اليمن.

ليس المقصود هنا تأثير الخسائر في الأفراد ضباطاً وجنوداً، الذين استشهدوا أو سبوا. إذ إن عددهم كان رمزياً، بل إن المصابين من الحوادث العادية، بحركات المرض، كانوا أكثر من مصابي عمليات العصابات التي تمت.

أما التأثير القاتل الذي أقصده فيمكن في البالغة في تضخيم انتصارات وحدات المصرية. وحتى روايات البطولات الفردية والترقيات الاستثنائية والنياشين «أوسمة التي منحت كلها، جاءت على عكس المقصود منها. فبينما كانت القيادة مرية تريد رفع معنويات أفراد القوات المسلحة المصرية والشعب فإن رد فعل هذه القوات، كان الغرور القاتل والثقة الفارغة بالنفس. والتقليل من شأن العدو يتيقن. الأمر الذي أدى بالقوات المسلحة إلى تصديق ما يظهر في عناوين الصحف والأذاعات من مجد زائف، وكفاءة قتالية مظهرية.

لقد وصفت أجهزة الإعلام المصرية أحداث اليمن بأنها معارك، بينما هي في الواقع أعمال عصابات، وكان من الأجدر أن نسميها عمليات «تطهير» بدلاً من لفظ عمليات حربية. إذ إن المعركة الحربية يلزم لها طرفاً نزاع أو صراع، بينما ما حدث في اليمن هو صراع من جانب واحد فقط. خصوصاً إذا علمنا أن رجال القبائل المضادين ليس لديهم أي دبابات أو مصفحة أو مدافع ميداني، أو طائرة من أي نوع.

في نفس الوقت كتب القادة المصريون في اليمن تقارير تفيد بأن هذه الحلقة هي أحسن مجال لتدريب القوات المسلحة على القتال العملي بالذخيرة الحية. وأضافوا «أنه تدريب دموي»، والحقيقة ليست كذلك على أي مستوى. إذ إن ما حدث هو تصادم بأسلوب العصابات ليس أكثر، ولم تتم أي عملية عسكرية مشتركة بين أسلحة مختلفة. إذ إن قوة العدو لم تستدع ذلك إطلاقاً. وترتب على ذلك فقدان القوات المسلحة المصرية واجها الخسائر وهو التدريب، ورفع كفاءتها القتالية على أسلوب العمليات المشتركة، وهي طبيعة المعركة المتظرة مع العدو الحقيقي إسرائيل.

لم يكن في مسرح العمليات أي نشاط جوي معاد. وعلى هذا لم يتم عملياً تدريب أي قوات للدفاع الجوي. وبذلك يمكن القول: إن السنوات الأربع السابقة مباشرة لحرب ١٩٦٧، لم يتم فيها تدريب جاد من أي نوع استعداداً للمعركة الفاصلة مع العدو، وبالتالي لم تعد القوات نفسها للمعركة.

ولانتشغال الدولة وقواتها في اليمن لم تجهز مصر (ج. ع. م) نفسها أو مسرح عملياتها المتظر (سيناء) للمعركة. كما تعودت القوات على استهلاك الذخيرة بمعدل ضخم، كما حدث في اليمن وهي عادة سيئة. إذ إن المخزونات، وخطوط الدعم من الذخيرة، عادة تكون محملة على عربات نقل معدلات استهلاكها محسوبة تماماً. وكسر عامل منها يخل بتوازن باقي المعدلات من المخزون أو الاحتياطي القريب. أو الحملة اللازمة لها.

إلا أن أخطر خسارة عادت على القوات المسلحة المصرية، هي إقحام صفات مخلة على تصرفات وأخلاق المقاتلين وهي:

- عدم الانضباط العسكري، وهي صفة اكتسبت في مسرح اليمن.

- الوساطة والمحسوبة سعيًا وراء المرتب المضاعف واستغلال النفوذ لأغراض شخصية.
- الاستهانة بالفاعلية الحقيقية لمطالب القتال، والاهمال في العناية بالأسلحة، والاحتفاظ بالمعدات الحربية سليمة وصالحة.

ووصلت هذه الحالة المؤسسة إلى حد اقتراح الضباط المصريين في اليمن، أن يطلبوا عقد امتحان شهادة الثانوية العامة لأبنائهم وأقاربهم هناك. وانتقل جميع الراسين مرتين وثلاثاً إلى اليمن، وأدوا الامتحان ليعودوا جميعاً إلى أرض الوطن ناجحين، وحاصلين على شهادة الثانوية العامة بتفوق!! فترتب على هذه الحالة، كثرة الهمس عن المهمة القومية للقوات المسلحة في اليمن. وأشار هذا الهمس إلى اسم الرئيس عبد الناصر، وضباط مكتب المشير في هذا الموضوع الأمر الذي هز الثقة في بعض القيادات، وقد عولج الموقف بإحالة بعض الضباط الصغار إلى المعاش، وكان وراء ذلك كله الرائد - علي شفيق صفوت - السكرتير العسكري للمشير عبد الحكيم عامر.

وهكذا فإن تأثير حملة اليمن السلمي على القوات المسلحة المصرية ترتب عليه دخولها معركة ١٩٦٧ وهي غير معدة إطلاقاً للحرب الحديثة، ناقصة التدريب، متخلفة المستوى، كفاءتها القتالية ضعيفة جداً، فاقدة للانضباط العسكري، ومعداتنا التي استخدمت في اليمن غير مصانة.

ونتيجة لوضع وحجم وحالة القوات المسلحة المصرية في اليمن، تقدمت هيئة عمليات القوات المسلحة في عام ١٩٦٦ بدراسة، وتحليل استراتيجي عسكري عن توزيع قواتنا المسلحة في الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ومنها الاتجاه الاستراتيجي لليمن، وتورط الحجم الكبير من القوات لمدة غير محددة من الزمن وغير معلنة. وقد انتهى التحليل إلى نتيجة مؤداها، انه لا يصح التورط في القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل في هذا الوقت، ولادة قادمة طالما أن قواتنا المسلحة متورطة بهذا الحجم في اليمن.

وقد وافقت على هذا التقرير ورفعته بذاكرة إلى المشير عبد الحكيم عامر قبل سفره إلى باكستان في زيارة عسكرية عام ١٩٦٦، بصفتي رئيساً لأركان القوات المسلحة. ولا أعلم ماذا كان رأي المشير في هذا التقرير للآن، ولماذا رفض هذه النصيحة العلمية.

وتغر الأيام واكلف في أواخر أغسطس عام ١٩٦٧، وبعد العودة العسكرية، بتسلم الأوراق والخرايط السرية للغاية من خزانة منزل المشير عبد الحكيم عامر في الجزيرة، وكانت المفاجأة أنني وجدت هذا التقرير (دون أن يبدي المشير عامر عليه أي تعليق!!!).

الفصل الثاني

الجبهة الداخلية

مقدمة :

كانت ظروف وأحوال وحقائق الجبهة الداخلية المصرية، تعكس أقرب صورة حقيقية لما كان يتيحه الدهر لهذه الجبهة في المستقبل القريب. وكان من الضروري أن يبحث المدقق، لمعرفة حقائق وأصول، دعائم الحكم وأسلوبه كي يصل إلى مقومات الشعب، وعناصر قوته وضعفه، قبل أن يقترب حكامه من أي اختبار مصري له.

فقد أصبح من الضروري أن أتعرض لمقومات الحكم وأسلوبه منذ الستينيات، وانعكاس ذلك على استراتيجية الدولة العسكرية، واعداد الشعب والقوات المسلحة ومسرح العمليات الأساسي، لمعركة حديثة مع إسرائيل، كان من السهل معرفة نتائجها قبل أن تبدأ.

كانت قمة الحكم في مصر (ج.ع.م) مكونة من الرئيس جمال عبد الناصر، الذي انتخبه الشعب بأغلبية ساحقة على أنه زعيم ثورة ٢٣ يوليو التي غيرت الحياة السياسية والاجتماعية، وغيّرت نظام الحكم ليكون جمهورياً.

كما انتقلت الدولة من سلطة الثورة إلى نظام رئاسي برلماني، بُني على نظام التحالف الواحد. وقدم الرئيس عبد الناصر ميثاق العمل الوطني، وأقبلت الدولة على تطبيق عدة تغييرات جذرية، اجتماعية وسياسية واقتصادية دخلت في قالب اشتراكي.

بعد مدة معينة ترك مجلس قيادة الثورة بعض أعضائه، الأمر الذي خلف

مرارات في نفوس من خرجوا. وغلب على الموجودين في الحكم مطلب الأمن -
لأنفسهم، وللثورة.

وجاءت أحداث خارجية مثل الوحدة مع سوريا، ثم الانفصال، وصراع اليمن، بالإضافة إلى هجمات الدول الاستعمارية. لتزيد من الشقاق، وأصبح الصراع الداخلي بين أعضاء مجلس قيادة الثورة هو السمة البارزة، الأمر الذي استفحل بعد ذلك واستقر بين قطبي الدولة. وكان له تأثير مباشر وفعال على المعركة القادمة.

مجلس الرئاسة:

إن تفاصيل ما ذكره هنا عن مجلس الرئاسة، هو مضمون حديث تم بيني وبين الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٨، وكنت في ذلك الوقت وزيراً للحربية. كانت المناسبة هي عرض مشروعات قوانين، مظلوية لأول مرة في تاريخ مصر، وهي وضع القوات المسلحة في وضعها الصحيح بالنسبة للدولة.

في هذه المناسبة كشف الرئيس عبد الناصر عن بعض الأحداث التي كانت نقطة تحول كبيرة.

قال الرئيس إن فكرة تحديد اختصاصات ومسؤوليات القيادة السياسية، وفصلها عن اختصاصات ومسؤوليات السلطة التنفيذية كالوزراء ورؤساء الأجهزة بالدولة، نبتت عقب عملية الانفصال بين مصر وسوريا مباشرة. ونتج عن ذلك تشكيل مجلس الرئاسة عام ١٩٦٢.

وطبقاً للقرار الجمهوري رقم ٣٨٧٤/١٩٦٢ القاضي بتشكيل مجلس الرئاسة، تحددت اختصاصاته في أن يمثل السلطة التشريعية - أي إقرار القوانين التي تعرض على رئيس الجمهورية، وإقرار السياسة العامة للدولة، ومراقبة السلطة التنفيذية وقراراتها، وله أن يعدلها.

وكان الاسترشاد في ذلك الوقت بالدستور المؤقت القائم في مصر. والذي صدر عام ١٩٥٨، فقد أسند القرار الجمهوري إلى مجلس الرئاسة التخطيط والمتابعة لشؤون الحكم في مصر (ج.ع.م) إلى أن يصدر الدستور الجديد في مارس ١٩٦٤، ويتم انتخاب مجلس للأمة. وقد انعقد هذا المجلس الرئاسي في ١٩٦٢/٣/٢٦.

كان يتحتم في تطبيق هذه الاختصاصات أن يترك المشير عبد الحكيم عامر قيادة القوات المسلحة لقائد محترف يتحمل المسؤولية الدستورية - وتعين بمعرفة القيادة السياسية كوزير للحرية وقائد عام للقوات المسلحة. ويتحتم عليه أن يُسأل ويستجوب أمام مجلس الأمة مثله مثل أي وزير آخر في الدولة. وكان الرئيس جمال عبد الناصر ينوي إسناد هذا المنصب إلى في ١٩٦٢/٧/٢٣.

ولم يكن هذا الإجراء قاصراً على المشير عبد الحكيم عامر، بل ينطبق على باقي أعضاء مجلس الثورة الذين كانوا في ذلك الوقت يجمعون بين المناصب التشريعية والتنفيذية في الدولة.

وبعرض هذا المشروع على مجلس الرئاسة بواسطة الرئيس جمال عبد الناصر وافق الحاضرون جميعاً بما فهم المشير عبد الحكيم عامر. وبدأ الرئيس عبد الناصر بوضع المشروع في قالبه التنفيذي تشريعياً ودستورياً، محاولة منه لإيجاد قيادة جماعية، بعد نجاح الانفصال السوري.

لكن الخلل المدق يعرف أن الهدف الحقيقي للرئيس عبد الناصر هو إبعاد المشير عبد الحكيم عامر عن القوات المسلحة، وتكوين مجلس الرئاسة من القيادة والسيطرة عليها.

انقسام القيادة وصراع على السلطة:

فوجيء الرئيس جمال عبد الناصر بعد يومين من هذا الاجتماع بشمس بدران مدير مكتب المشير في ذلك الوقت يخاطبه بأن المشير عامر غير موافق على القرار الذي سبق عرضه ووافق عليه في اجتماع مجلس الرئاسة منذ يومين. وعندما تساءل الرئيس عبد الناصر عن سبب عدم حضور المشير عامر بنفسه لإبداء هذا الاعتراض، كان رد شمس بدران أن المشير سافر في رحلة بحرية في البحر الأحمر لعدة أيام.

في هذه اللحظة علم الرئيس عبد الناصر، أن المشير استنيط المعاني الكامنة وراء المشروع الجديد، وأن المشروع مات قبل أن يولد. بل أيقن أن الصراع تبلور إلى ما يسيطر على القوات المسلحة، ويقودها. خاصة وأنها القوات التي تعبرها القيادة أداة التغير الثوري.

في ذلك الوقت وقع العديد من الأحداث العلنية التي صعدت الصراع إلى

السطح. إذ حاول أعضاء مجلس الرئاسة دون الرئيس جمال عبد الناصر دعوة المشير عامر للاجتماع في ١٩٦٢/١١/٢٩. وطلبوا منه تحويل المجلس سلطة التعيين والترقي في الرتب من العقيد فأعلى.

رفض المشير وانسحب من الجلسة، بل تعمد إظهار سيطرته على القوات المسلحة بأن قدم استقالته يوم ١٩٦٢/١٢/١، وأعلن ذلك داخل قيادة القوات المسلحة، ثم سافر غاضباً إلى مرسى مطروح، وكانت هذه الاستقالة مذيلة بجملة تلتفت النظر وهي "أنه يرجو ألا يبدد من أحد منها ما قد يندم عليه مستقبلاً"، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى القيادات القريبة منه حدث تجمع للضباط ذوي الرتب الكبيرة في مركز القيادة العامة بكوبري القبة، فيها يشبه مظاهرة عسكرية للقيادات، تعبيراً عن تمسكها وإصرارها على قيادة المشير عبد الحكيم عامر للقوات المسلحة، وشعر الرئيس عبد الناصر بخطر هذا الانحياز ووصل إلى حد وسط بعودة المشير إلى مكانه ليكون نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة، وظلت السلطات كما هي.

وقد كان لهذا الحادث أثره الفعال إذ شعرت مجموعة المشير أنه بمثابة انتصار لها، وبقي صراع السلطة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر قائماً ولكن تحت السطح.

محاولات الرئيس عبد الناصر إقصاء المشير:

لم تكن محاولة مجلس الرئاسة هي المحاولة الأولى للرئيس جمال عبد الناصر لإقصاء المشير عامر، بل سبقتها محاولات لم تنجح.

كانت المحاولة الأولى في عام ١٩٥٦، عقب العدوان الثلاثي على مصر إلا أن هذه المحاولة لم تنجح لعدة أسباب. فقد كان عبد الناصر يظهر الحب للمشير، وفي نفس الوقت كان راغباً في التخلص من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة القدماء أولاً متعاوناً مع المشير، كما أن عزل المشير في ذلك الوقت كان غير مناسب، في الوقت الذي حصلت فيه مصر على النصر السياسي والعلمي بعد فشل العدوان الثلاثي.

وكانت المحاولة الثانية في أكتوبر عام ١٩٦١، عقب عملية الانفصال مباشرة. وقد رغب عبد الناصر في إقصائه عن منصبه لإحساسه بمسؤولية المشير عن عملية

الانفصال، وموقفه السلبى في عدم محاولة التصدي للانفصاليين وهو في دمشق. فلما أحس عبد الناصر بمدى حرج موقف المشير بوصفه نائباً لرئيس الجمهورية، وقائداً عاماً للقوات المسلحة، والحاكم الشرعي للأقاليم الشمالي سوريا - في ذلك الوقت - وهو مطرود من سوريا في طائرة إلى القاهرة، بالإضافة إلى كل هذا كانت تصرفات أعوان المشير أثناء معاونته في حكم سوريا التي لم تخلو من أخطاء تمس السمعة، قد وصلت إلى علم عبد الناصر.

وعندما شعر المشير أن تقدير الرئيس للموقف سليم أبدى رغبته في الاعتزال وترك القوات المسلحة وقام الرئيس بعرض رغبة المشير على زملائه أعضاء مجلس الرئاسة ووافقوا جميعاً على اعتزال المشير.

رغم ذلك لم يصدر عبد الناصر قراره بعزل المشير لأنه أحس بأن هذه الخطوة قد تعطي فرصة أكبر للقوى الانفصالية والرجعية لتصعيد الاعلام ضد مصر (ج.ع.م) والشهير بها. كما لم يكن الرئيس في ذلك الوقت قد أعد البديل الذي يحل محل المشير. ولم يكن راغباً في إحلال أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى في هذا المنصب حتى لا يتكرر الخطأ مرة أخرى. كان عبد الناصر يرغب في تعيين ضابط محترف ملتزم بالعسكرية فقط، وحائز على ثقة الرئيس شخصياً، وضاعت هذه الفرصة.

أما المحاولة الثالثة فهي محاولة مجلس الرئاسة التي سبق ذكرها والتي تهادن فيها عبد الناصر مع المشير عبد الحكيم عامر. وكانت النتيجة انفراد المشير عبد الحكيم عامر بالسلطة تدريجياً من خلال قرارات جمهورية صدرت في الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٦.

زيادة اختصاصات المشير في شؤون الدفاع:

ابتداءً من عام ١٩٦٢ صدرت عدة تشريعات بقوانين أو بقرارات رئيس الجمهورية تثبت السلطة الفعلية، والتي تحولت إلى شرعية بعد صدور هذه القرارات. تركزت هذه السلطات في يد المشير عبد الحكيم عامر الذي ثبت مركزه وارتفعت مكانته في القوات المسلحة على حساب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

وأصبحت كل اختصاصات ومسؤوليات الدفاع عن الدولة، والسيطرة،

ثم جاء بعد ذلك كله أخطر قرار تنظيمي في الدولة، والذي اعتبر نقطة تحول خطيرة أدى إلى بروز نفوذ المشر قانوناً بحصوله على كل السلطات الخاصة بالقوات المسلحة. وقد قام المشر عبد الحكيم عامر بتسليم هذه المسؤولية الخطيرة ومالها من سلطات بقرار واحد إلى الوزير شمس بدران حسب القرار التالي:

«قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩٦٦/٣٦٧ بشأن تحديد اختصاصات ومسؤوليات السيد/ شمس بدران وزير الحربية»:

مادة أولى: يتبع وزير الحربية أجهزة القوات المسلحة الآتية:

- ١- كاتم أسرار حربية (وهو الذي يتولى شؤون الترقيات والانتدابات وشؤون الضباط).
- ٢- إدارة القضاء العسكري (وهي التي تتولى المحاكمات والتحقيقات العسكرية).
- ٣- إدارة المخابرات الحربية (السيطرة على أمن القوات المسلحة).
- ٤- إدارة الشؤون العامة.
- ٥- إدارة التوجيه المعنوي.

مادة ثانية: «يختص وزير الحربية بكافة الشؤون المالية والإدارية وشؤون الخدمات الطبية والعلاجية، وتتبع الأجهزة المالية التي تعمل في هذا المجال ويصدر بتنظيمها وتحديد مهامها وأسلوب عملها قرار من وزير الحربية».

مادة ثالثة: تنقل تبعية الأجهزة المنقولة من وزارة الحربية إلى القوات المسلحة، بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧/ ١٩٦٤ إلى وزير الحربية وهي:

- أ - مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك.
- ب - المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة.
- ج - مكتب المستشار الصناعي بمدينة كولون بالمانيا ومكتب المستشار الصناعي الحربي في موسكو.
- د - مكتب التنظيمات العسكرية.

كما صدر قرار آخر بتبعية جهاز التبعة العامة والإحصاء إلى وزير الحربية، وعيّن على رأسه لواء من الجيش هو جمال عسكر. بالإضافة إلى ما سبق تم ارتباط بين وزير الحربية وكل من إدارة المخابرات العامة، ومباحث أمن الدولة، ووزارة

فقد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٧٨/ ١٩٦٢ الذي نص على أن:

«يكون نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، مسؤولاً أمام رئيس الجمهورية وأمام مجلس الرئاسة عن القوات المسلحة، وكل ما يتعلق بها من الناحيتين الإدارية والعسكرية».

ويعتضى هذا القرار أصبح رئيس الجمهورية كما أصبح مجلس الرئاسة والذي يشكل القيادة الجماعية، لا اختصاص لها، وبالتالي لا صلاحيات لها بالنسبة لشؤون الدفاع عن الدولة، ولا عن القوات المسلحة. كما تركت المسؤولية كلها بسلطانها إلى المشر عبد الحكيم عامر نفسه.

بعد هذا القرار بعامين صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧/ ١٩٦٤ الذي نص على أن:

«تنقل اختصاصات وسلطات وزير الحربية المتعلقة بالقوات المسلحة وكذلك اختصاصات وسلطات القائد العام المنصوص عليها في قرار رئيس ج.ع.م بالقانون رقم ١٦٢/ ١٩٦٢ إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة».

«تفصل ميزانية الجيش عن ميزانية وزارة الحربية. وتضم إلى ميزانية القوات المسلحة، كما يضم إليها ميزانية قطاع غزة، وبذلك انفصلت القوات المسلحة عن وزارة الحربية الأم، بفصل الميزانية. وظل موقف الرئيس جمال عبد الناصر كما هو بالنسبة لزيادة الاختصاصات للمشر في شؤون الدفاع كما يبدو من القرار التالي:

«قرار رئيس جمهورية رقم ١٩٥٦/ ١٩٦٦:

«يتولى السيد / شمس بدران وزير الحربية معاونة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة اختصاصاته وسلطاته ويكون مسؤولاً أمامه عما يفوضه فيه من شؤون القوات المسلحة من الناحيتين الإدارية والعسكرية».

ويعد هذا القرار مخالفاً للدستور، حيث إن تحديد اختصاصات الوزير وسلطاته لم تصدر من رئيس الجمهورية، كما أصبح الوزير غير مسؤول أمام رئيس الجمهورية بل الذي يسأله هو نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

والثقة الشخصية للرئيس عبد الناصر الذي اختارني لهذا المنصب.

ونتيجة لتركز سلطات السيطرة على القوات المسلحة في يد شمس بدران، وازدواج السلطة في أجهزة التخطيط والاشراف التي كان يتولى مسؤولياتها المشير عبد الحكيم عامر وهي التدريب والعمليات، انتهى الأمر بوضع القوات المسلحة خارج الإطار الطبيعي لأجهزة الدولة المركزية.

برغم ذلك لم تعط وزارة الحربية هذا الواجب أي اهتمام واقتصار الأمر على محاولة اعداد القوات المسلحة للحرب مظهرها، وركزت الوزارة اهتمامها على أمور أخرى تؤكد بها سيطرتها على القوات المسلحة مما عقد الأمور وأعاق القوات المسلحة طوال زمن السلم وبالتالي فقد أثر على مهامها عندما بدأت الحرب.

فالقائد العام المشير عامر، هو المسؤول عن تدريب القوات المسلحة وتخطيط وإدارة العمليات. بينما شمس بدران مسؤول عن شؤون الضباط من ترقية وتعيين، كما ركز بدران لديه ادارة الاستطلاع الاستراتيجي والتعبوي، وهو ما يخفض العمليات الحربية والتي هي مسؤولية المشير، وكان هذا الازدواج في المسؤوليات أثره المدمر على القوات المسلحة في المعركة.

كما أصبح القائد وهو المشير المسؤول عن التدريب القتالي للقوات بينما أصبح شمس بدران مسؤولاً عن التدريب المعنوي والسياسي. وبرغم الارتباط النوعي الوثيق بينهما أدى هذا الازدواج في أجهزة الاشراف إلى حدوث انفصام واسع كانت له آثاره الضارة.

ثم جاءت اعتبارات الأمن التي استغلها شمس بدران في غير مفهومها لتقف عائقاً يعوق التدريب، واعداد القوات للحرب. وكان هناك جهازان يصدران تعليمات، ويطلبان مهام متعارضة، كان طبيعياً أن تنال تعليمات الأمن النصيب الأكبر.

ومن هذا الوقت أصبحت تصرفات المشير تؤكد أنه يسعى إلى إبعاد الرئيس جمال عبد الناصر عن القوات المسلحة بالرغم من سلطاته الدستورية والشرعية على هذه القوات. واعتقد المشير عامر أن الرئيس يسعى إلى السيطرة - وقيادة القوات المسلحة - وعزل المشير نفسه خصوصاً بعد تجربة الانفصال مع سوريا التي تسبب المشير عامر فيها.

الحكم المحلي لاتمام السيطرة العسكرية على المحافظات. كما تم ارتباط قيادي وتنظيمي بين وزير الحربية وبين قطاعات كثيرة في الدولة بحجة الاستفادة من خبرات العسكريين بتعيينهم رؤساء مجالس ادارات وأعضاء في أغلب مؤسسات وشركات القطاع العام. وارتباط مع وزارة الخارجية بتعيين بعض سفراء في الخارج من الضباط.

بالإضافة إلى ما سبق تم السيطرة على المدارس الثانوية والكليات الجامعية بتعيين قيادة الحرس الوطني في مهمة تدريب واحتواء الطلبة سياسياً، بدخول الحرس الوطني، وهم ضباط في الجيش في مهمة التدريب العسكري في المدارس والجامعات.

بهذه القرارات التنظيمية تمكن شمس بدران من السيطرة على عدة قطاعات في الدولة. بالإضافة إلى سيطرته على القوات المسلحة.

ثم جاء القرار الأخير والخاص بـ كرثيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة وكانت نتيجته حصارى من الناحية العملية. ويقول القرار الذي أصدره نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة برقم ١١٨ / ١٩٦٦ :

١- يدمج مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومكتب رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ادارة واحدة بالقيادة العليا للقوات المسلحة.

٢- تنشأ ادارة جديدة تتولى أعمال الأركان حرب بالقيادة العليا بتراسة ضابط يسمى مدير الأركان بالقيادة العليا - (أعلن اسم القيادة العليا لأول مرة ولم يكن له ذكر في الهيكل التنظيمي).

٣- يستمر مكتب نائب القائد الأعلى للشؤون العامة (شمس بدران) في مباشرة اختصاصاته الحالية ويسمى مكتب القائد الأعلى ويتبع مباشرة لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وبصدور هذا القرار مع الانتهاء من إنشاء وتكوين قيادة القوات البرية وحصولها على المسؤوليات والسلطات لكل من يرتدي «الكاكي» وهو الزي العسكري وتوزيع هيئات وإدارات وأركان القيادة العامة ورئاسة الأركان معاً في مكتب المشير وشمس بدران، أصبحت أنا ووظيفتي بدون مسؤولية قيادية أو سلطة. بل وعاصراً أيضاً من وجهة النظر الأمنية. وفي ظل كل تلك الظروف، لم يعد لي إلا الصبر

السن القليل الأخيرة، شمس بدران عام ١٩٦٦ إلى أخطر نتيجة شهدتها القوات المسلحة كما شهدها الشعب وأحس بها وهي «الامن».

بدأت بأمن القوات المسلحة، واشتق منها أمن الثورة ثم أمن الدولة فأمن القائد، وهكذا دخل موضوع الأمن ليطنى على كل شيء إئتاجي أو فكري أو إعداد وتدريب في القوات المسلحة حتى عام ١٩٦٧.

كما نتج عن هذا المفهوم انفراط قيادة الثورة الجماعية، حيث أصبح القائد الدستوري الشرعي «جمال عبد الناصر»، يدير شؤون الدولة ويسيطر عليها عدا شؤون الدفاع والقوات المسلحة. كما ركز الرئيس اهتمامه الأكبر على شؤون السياسة الخارجية وتفرغ لها، بينما أصبح المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته والقوات المسلحة هم القوة المؤثرة في شؤون الدفاع عن الدولة.

وقد جاء طغيان الأمن نتيجة طبيعية لاقصا السلطة على أفراد رفع عنهم الشعب ثقته، وكان التهليل والترحيب من جملة الأفراد الانتهازيين الذين ركبوا موجة هذا الشقاق، وقد كان لهذه الحالة تأثيرها الكبير في معركة ١٩٦٧.

وارتضى جمال عبد الناصر مؤقتاً هذا الموقف الذي أظهر أن السيطرة الحقيقية في القوات المسلحة هي في يد المشير عامر ومجموعته. كما ظلت مظاهر الصداقة قائمة بينهما. ولم يرق الرئيس بأي إجراء ضد المشير سوى تعيين علي صبري رئيساً لمجلس الوزراء بعد حركة الانفصال مع سوريا. ويقدر ما كان علي صبري مقرباً من الرئيس جمال عبد الناصر، فإنه لم يكن على وفاق سياسي أو شخصي مع المشير عبد الحكيم عامر.

ومنذ عام ١٩٦٥ بدأ الرئيس يوكل إلى المشير وأعوانه وإلى القوات المسلحة مهمات داخلية حساسة. مثل القضاء على الاقطاع وتطبيق تحديد الملكية. والقضاء على الرأسمالية المستغلة، حيث رأس المشير لجنة تصفية الاقطاع بنفسه، وكان الأسلوب الذي اتبعه يمثل تجاوزاً للقانون، وامتهاناً للإنسانية الأمر الذي كان له تأثير سيء، ومضاد للقائمين بالتنفيذ، وخاصة الشرطة الجنائية العسكرية، وهي قسم متخصص أنشئ حديثاً ضمن الشرطة العسكرية بالقوات المسلحة.

وقد قرر الرئيس عبد الناصر تعيين لجنة فنية لبحث ودراسة الشكاوى التي وردت إليه عن تجاوزات هذه اللجان، وتقترح تحويلها إلى لجنة سياسية رأسها كمال

اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر من كل هذا موقفاً مهادناً، وأصبح منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذي هو رئيس الجمهورية أيضاً منصباً محدوداً جداً بالنسبة للقوات المسلحة.

ومعظمي الزمن تزايدت سلطات ونفوذ المشير ومجموعته، بينما ظل الرئيس عبد الناصر مترقياً بحذر تورط هذه المجموعة في أحداث كثيرة متشابهة، الأمر الذي سبب انزعاجاً وضيقاً للرئيس في مناسبات كثيرة.

فنعندما تورط المشير وقوات كبيرة في اليمن عام ١٩٦٤ اضطر الرئيس للقيام بزيارة ميدانية لليمن لمعرفة الأبعاد العسكرية والسياسية التي وصلت إليها هذه العملية وأبرزت الزيارة في وسائل الاعلام كما لو كان هناك وفاق بين الرئيس عبد الناصر والمشير في الاستراتيجية العسكرية وفي أسلوب تحقيقها في اليمن وذلك لصد الاشاعات والأقاويل التي سرت بين الضباط عموماً في ذلك الوقت عن مهمة القوات المسلحة المصرية في اليمن.

وفي أواخر أكتوبر عام ١٩٦٠ عندما التزم الرئيس عبد الناصر بحضور مؤتمر أفريقي في الدار البيضاء وقرر السفر بحراً مع وفد مصري، الأمر الذي استدعى حراسة بحرية لسفينة الرئيس «الحرية» فتم تخصيص مدمرتين بحريتين من قواتنا البحرية للقيام بمهمة حراسة السفينة «الحرية» ولكن عندما وصلنا إلى ساحل الجزائر تعطلت المدمرة الأولى، وفي اليوم التالي تعطلت المدمرة الثانية مما اضطرهما إلى اللجوء إلى موانئ أجنبية واستمرت السفينة «الحرية» وحدها وعليها الرئيس والوفد إلى الدار البيضاء، الأمر الذي سبب إحراجاً كبيراً للرئيس. وعندما عاد الرئيس أخطر المشير عن الإهمال الذي وقعت فيه قيادة القوات البحرية، وطلب إقصاء قائدها لمسؤوليته عن هذا الإهمال وعدم وجود السيطرة القيادية ولكن المشير عبد الحكيم عامر لم يدعن لطلب الرئيس.

وانتهى الوضع بالنسبة لمسؤوليات الرئيس إلى مجرد التوقيع على ترقيات الفريق والفريق أول فقط. أما باقي ترقيات وتنقالات وانتدابات وشؤون القوات المسلحة كلها، فكانت تصدر ويصدق عليها المشير عبد الحكيم عامر ووزير الحربية شمس بدران.

طغيان الأمن:

وانتهت مشكلة الصراع على السلطة بتعيين الوزير الجديد للحربية الصغبر

رفعت وزير القوى العاملة في ذلك الوقت.

وقررت اللجنة رفع الحراسة عن ٣٣٤ حالة - على أن تبدأ إعادة الأرض والملكات إلى أصحابها في تاريخ أقصاه نوفمبر ١٩٦٧، وحتى وفاة عبد الناصر لم يتبق سوى ٢٥ حالة فقط لم تتم تسويتها بسبب الإجراءات الادارية الطويلة والمعقدة.

كما أسند الرئيس عبد الناصر إليهم بعض المهام الداخلية الأخرى مثل إصلاح مرفق النقل العام، والسيطرة على الجمارك بحجة إصلاحها، وغير ذلك. وعلاوة على ما سبق، تم تكليف القوات المسلحة بسلطة التحقيق القضائي في قضية الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥، وقام بالتحقيق فيها شمس بدران شخصياً، واستخدمت القوات المسلحة أجهزة أمنها الكثيرة والقوية، مثل إدارة المخابرات الحربية، الشرطة العسكرية، الشرطة الجنائية العسكرية التي فتحت لها مكاتب ومندوبين في معظم المحافظات، والقضاء العسكري والسجن الحربي.

وقد استخدمت هذه الأجهزة أسلوب القسر والتجاوز على القانون في تطبيق وتنفيذ هذه المهام، الأمر الذي سجل على القوات المسلحة وأجهزتها، سلبيات خاصة ضد أجهزة المباحث الجنائية العسكرية، والشرطة العسكرية والتي اكسبها القانون رقم ٦٦/٢٥ صفة الضبطية القضائية.

قانون الخدمة العسكرية رقم ٦٦/٢٥:

استحدثت على هذا القانون في عام ١٩٦٦ بنود وفقرات جديدة، أدخلت المواطن المدني الذي يشترك في خصومة مع فرد عسكري، بأن يقدم إلى محكمة عسكرية.

ويعتبر هذا القانون الذي عرض على مجلس الأمة في مايو ١٩٦٦، وتم اعتماده في دقائق ودون أن يناقش انتهاكاً شديداً لحقوق المواطنين المدنيين.

وبعد زوال سلطة المباحث الجنائية، بل إلغاؤها بعد هزيمة ١٩٦٧ تعدل القانون ٦٦/٢٥، برفع كل البنود، والفقرات التي تخص المدنيين وذلك في يناير ١٩٦٨. ردود فعل سيئة:

كان لتدخل القوات المسلحة في الشؤون الداخلية للدولة بشكل غير مألوف، وما صاحب ذلك من إجراءات عنيفة تجاوزت كل الحدود، تأثيرات ضارة على

القوات المسلحة نفسها وعلى علاقتها بجماهير الشعب.

وعلى الرغم من أن المشير قام بالعديد من المحاولات لكسب ولاء القوات المسلحة لشخصه بالاستجابة لرغبات وطلبات أفرادها، المجاوزة للحد مثل إعطاء الضباط أولويات للسكن في شقق الدولة، وصرف عربات مدنية، وغيرها من الامتيازات التي نسبت للمشير شخصياً، بغرض تقرب واحتواء القوات المسلحة وزيادة مرتبات ضباطها وجنودها علماً بأن حالة الدولة لم تكن مؤاتية لمثل هذه التصرفات، التي كان لها العديد من التأثيرات الضارة المتمثلة في:

- بروز سخط شعبي واضح على ما بدا من ظلم وتعسف في تصرفات القوات المسلحة وأجهزتها.
- اشتغال القوات المسلحة في مهام غير منوطة بها أصلاً، مما شتت جهودها وجهود قائدها.
- شملت السلبية معظم الضباط الذين ليس لديهم مقدرة الوصول إلى مكانة القوميين، فظلوا مع جنودهم يؤدون ما يطلب إليهم من أعمال اكتسبت صفة السلبية المطلقة.

كما لم تنج القوات المسلحة من أسلوب القسر والاجراءات العنيفة، فكان الطرد والمحاكمات السرية، والإحالة إلى المعاش عن غير الطريق التأديبي، وهي إحدى السلطات التي أضيفت إلى المشير، من نصيب عدد كبير من ضباط القوات المسلحة.

وقد تأثرت القوات المسلحة تأثيراً سلبياً بكل هذا، إذ ضعفت القدرة القتالية لها رغم التسليح الروسي الضخم وتفشي بين أفرادها عناصر الخوف والسلبية، بالإضافة إلى التظاهر بالولاء الشخصي للمشير وبمجموعته. وطلعت المظهيرية على الفاعلية الحقيقية.

بالإضافة إلى ما سبق فقد عثرت على كشف بأساء تنظيم سري داخل القوات المسلحة تحت قيادة شمس بدران، في خربة القيادة العليا بعد الهزيمة، كانت معظم أسماؤه من دفعة عام ١٩٤٨ التي ينتمي إليها شمس بدران، وكان الهدف من هذا التنظيم امداد شمس بدران بالمعلومات عن الضباط والجنود وضمان ولائهم له وللمشير عبد الحكيم عامر.

واستكمالاً للصورة الشاملة للموقف قبل الهزيمة لا بد من التعرض بشيء من التفصيل لما كانت عليه القوات المسلحة من الناحية التنظيمية والاستراتيجية، والتعبئة والتكتيكية، مما سيوضح أن هذه القوات لم تُعد أصلاً للقتال. بل ستوضح أنه كان يمكن التنبؤ بكل ما سيحدث من قبل وقوع المعركة.

أما على مستوى القمة، فقد كان رد فعل هذا الصراع الشخصي بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر كبيراً ومؤثراً على مستقبل مصر (ج.ع.م.) نفسه. فبينما كان الرئيس والمشير متفقين على الأهداف القومية والوطنية، إلا أن أسلوب تحقيق هذه الأهداف كان مختلفاً من وجهة نظر كل منهما.

كان عبد الناصر يرى تحقيق الأهداف القومية في الصراع العربي الإسرائيلي في بناء قوة ردع حقيقية مرتكزة على قاعدة سياسية واقتصادية متينة، والتحرك السياسي عربياً وعالمياً استناداً إلى قوة الردع هذه، مع تنفادي الصدام المسلح في حالة عدم ضمان نتائجها - إلا إذا حدث اضطراباً كدفاع عن النفس - ومن هذا المنطلق كان اضطرابه لتعبئة وحشد القوات في سيناء لردع إسرائيل عن تهديدها لسوريا. كان عبد الناصر على يقين من أن الصدام المسلح مع إسرائيل أت لا ريب فيه، ولكنه لم يكن مطمئناً إلى أن حالة قواتنا المسلحة في ١٩٦٧ هي أنسب الحالات لخوض هذا الصراع.

أما المشير عبد الحكيم عامر فرغم اتفاقه مع عبد الناصر حول الأهداف الوطنية والقومية، إلا أنه كان، في رأيه، متلهفاً على حسم الصراع مع إسرائيل بصدام مسلح كان يتصور أن قواتنا المسلحة مستعدة له في عام ١٩٦٧ رغم أنها لم تكن قد انتهت بعد من مسرح العمليات في اليمن. كان يريد نصراً سريعاً بواسطة القوات التي يقودها تأكيداً لقدرته وتعويضاً عن فشله في مواقف سابقة.

نتيجة الصراع:

كانت نتيجة الصراع الحفي بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر في سنوات ما قبل معركة يونيو ١٩٦٧، تمزق وحدة القيادة الجماعية وانفصال في صنع القرار المصري للدولة، واختلاف الفكر في التطبيق، فكان الرئيس عبد الناصر يحكم ويستيطر على الدولة والشعب، والمشير عبد الحكيم عامر ومحسوعته تسيطر على القوات المسلحة التي خرجت عن الإطار الطبيعي للدولة، وبالرغم من ذلك فقد حافظ كل من الرئيس والمشير على بقاء العواطف المتبادلة بينهما على ما هي عليه ولو ظاهرياً، حتى لا ينتقل الصراع إلى الجماهير، وكانت أبرز نتيجة ظهرت من هذا الصراع أن كلا منهما لم يتمكن من معرفة القدرة القتالية الحقيقية للقوات المسلحة إلا بعد أن تورطت في إجراءات المعركة.

التخطيط والاعداد والسيطرة

قيادة موحدة وليست جيوشاً موحدة:

في مارس عام ١٩٦٤ تم تعيين الفريق أول «علي علي عامر» قائداً عاماً للقيادة العربية الموحدة. التي أنشأت بقرار من مجلس الرؤساء والملوك العرب في نفس السنة. كما صودق على الهيكل التنظيمي لهذه القيادة الذي شُكِّل من ضباط كبيرين الرتب، من كل الدول العربية في مجلس الدفاع العربي المشترك.

واعتبرت هذه القيادة - نظرياً - الجهاز التنفيذي لهذا المجلس، الذي كان يتكون من وزراء الخارجية، والدفاع للدول العربية. لكن انتحى الفريق «علي علي عامر» بقيادته مستقلاً عن أجهزة الجامعة العربية، وصمم على عرض موضوعاته ومشاكله على مجلس الملوك والرؤساء العرب نفسه.

قامت هذه القيادة بوضع خطط عسكري «دفاعي» هدفه توحيد الجهود العسكرية للدول العربية كلها ضد إسرائيل. واستدعت هذه الخطة إنشاء جبهتين مستقلتين. الجبهة الشرقية (سوريا، الأردن، وها يدعمها من قوات العراق، السعودية). الجبهة الجنوبية (مصر، تدعمها قوات رمزية من الجزائر والسودان). إلا أن هذه القيادة لم تحقق أي إنجازات على المستوى الواقعي العملي.

وكان الفريق عيد المنعم رياض انذني عيّن رئيساً لأركان هذه القيادة، هو المحرك الفعلي لنشاطها في أغلب دول المواجهة ما عدا مصر. إذ إنه كان شبه مبعّد عن القوات المصرية لأنه ليس مقرباً من المشير ومجموعته.

إلا أنه قبل بدء المعركة في ١٩٦٧ اختير ليكون مندوب المشير عبد الحكيم

١٩٥٨ في تغيير أسلوب التدريب والقتال والاعداد على النهج الشرقي، والذي استغرق سنوات.

ولم تظهر استراتيجية عسكرية محددة لمصر إلا بعد أن اتفق ملوك ورؤساء العرب، عندما بحثوا مشروعات إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن عام ١٩٦٤ على هدف مبدئي هو «العمل على منع إسرائيل من التوسع»، وهنا كلفت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية قيادة المنطقة العسكرية الشرقية بوضع الخطة «قاهر الدفاعية».

ولم يتبع ذلك استكمال أو تخطيط اعداد الدولة أو الشعب أو مسرح العمليات للمعركة خاصة في الاتجاه الاستراتيجي الرئيسي، وهو سيناء فقد اقتصر اعداد المسرح على الآتي:

- اعداد وتجهيز النطاق الأول الدفاعي فقط حسب الخطة «قاهر» التي كانت موضوعة. أما باقي النطاقات والعمق التعبوي فلم تجهز.
- تم تجهيز ٤ كباري فقط بالإضافة إلى المعديات في الشط، جنوب البحيرات، شمال البحيرات بالاسماعيلية.
- لم تجهز سوى أربعة مطارات هي: السر، العريش، المليز، وبئر نمادة، لكن بدون ملاجئ أو دش، وكل مطار به عم واحد فقط.
- جهزت مسبقاً آبار للمياه في: الحسة، نمادا، النشرح، أم قطف، ونخل، بالإضافة إلى وضع ٦٠ خزان مياه، ومد خط أنابيب مياه من الإسماعيلية حتى جفجافة، وامتد منه فرع إلى وادي المليز.
- تم وضع كابلات أرضية للتليفونات على المحاور الرئيسية، لخدمة القوات البرية والجوية، كما دعمت محطات تقوية، وأنشئ سترال في العريش.

إن القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة لم تكن متوفرة. ولعل الدليل على هذا هو عدم وجود أي تشريع دستوري في مصر (ج. ع. م) حتى عام ١٩٦٧، يبين السلطات والمسؤوليات والأختصاصات والواجبات في شؤون الدفاع عن الدولة، سوى اسم مجلس الدفاع الوطني.

كما لم تهتم القيادة العسكرية باعداد القوات المسلحة للحرب، الاهتمام

عامر في القيادة المتقدمة. وقد أطلق هذا الاسم على القوات الموجودة في عمّان والتي كان معها بعض كاتائب الصاعقة المصرية.

وبناء على ذلك فإن اسم القيادة الموحدة، كان رمزياً فقط وغير مؤثر في وقت السلم أو في وقت الحرب، فلم يكن هناك أي دور فعال للفريق أول علي علي عامر، ولقيادته الموحدة، بسبب عدم وجود سلطات حقيقية هذه القيادة، تستط من خلالها السيطرة وقيادة الجيوش العربية التي خطط لها فيما قبل عام ١٩٦٧. إذن فقد كانت مجرد قيادة موحدة دون أن يكون لها جيوش موحدة.

التخطيط والتنسيق:

بالرغم من وجود اتفاقية ثنائية عام ١٩٦٦ بين مصر وسوريا للدفاع المشترك ضد عمليات التوسع الإسرائيلي، فإن عملية التنسيق لم تعد التخطيط النظري.

وضعت خطط تبادلية كثيرة، أغلبها خطط دفاعية ووقائية، اتفقت عليها بنفسى مع رئيس أركان القوات السورية اللواء أحمد سويدان. وكان من ضمن هذه الخطة قيام إحدى الدولتين بهجوم جوي على مطارات العدو في حالة اعتداء إسرائيل على إحدى الدولتين. ولكن لم تنفذ أي من هذه الخطط عندما حان الوقت لتنفيذها.

بل أستطيع أن أقول إن موضوع التنسيق العسكري بين أي قوتين عسكريتين عربيتين ليس أمراً عملياً إطلاقاً، دون قيادة موحدة تسيطر وتنفذ، وأمر كلاً من القوتين في وقت واحد.

الاستراتيجية العسكرية لمصر:

كان اندفاع مصر بعد نجاحها السياسي عام ١٩٥٧ واستغلالها لهذا النجاح في إقامة الوحدة مع سوريا (١٩٥٨ - ١٩٦١)، ثم تأليدها السياسي والعسكري لليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧) قد جعل الاستراتيجية السياسية تتفوق وتظهر آثارها لا في المنطقة العربية فقط بل في دول العالم الثالث أيضاً.

وكان من أبرز النتائج الإيجابية للاستراتيجية السياسية، ما قامت به من اتصالات ناجحة أدت إلى الدعم العسكري الشرقي من الاتحاد السوفيتي، في أول صفقة أسلحة كبيرة من تشيكوسلوفاكيا، وبدأت القوات المسلحة المصرية من عام

الكافي، وهو من الأسس الذي تبني القيادة السياسية عليه قرارها للدخول في صراع مسلح مع العدو.

وجاء التصنيع المحلي للتسليح والذخيرة ضمن مشروعات البلاد. بل كان
باكورة التطور الصناعي والاجتماعي في مصر (ج. ع. م)، وخصصت له ميزانية
ضخمة على توالى السنين، حتى أنشئت وزارة سميت وزارة الانجاز الحربي.

ثم برزت فكرة تصنيع صواريخ بعيدة المدى، وطائرات مقاتلة حديثة، وأنتجت مصانع هذا الغرض كما أنتجت محركات طائرات. وسعت الصواريخ بالقاهر والظافر والرائد. كما بُدئ بتصنيع محرك الطائرة المقاتلة، ووصلت المسألة إلى الاتفاق المشترك مع الهند على تبادل التصنيع في الطائرات المقاتلة. وبقي هذا الاتفاق بأن تصنع مصر (ج. ع. م) محرك الطائرة وتصنع الهند جسمها.

لكن بالرغم من هذا المجهود، ومحاولات الخبراء الألمان الذين عملوا سرا وصرف مبالغ كبيرة بالعملات الصعبة على هذه المشروعات، وقيام الدعاية الاعلامية بواجبها إلى درجة مرور هذه الصواريخ في الاستعراض السنوي العسكري يوم ٢٣ يوليو الموافق تاريخ قيام الثورة، إلا أن هذه المشروعات كلها قُتلت قتلًا ذريعًا، وخسرت الدولة خسائر مادية كبيرة بسبب عدم دراسة المشروعات اقتصادياً، وضرورة عرضها على مجالس متخصصة ليس لها هدف سوى مصلحة الدولة العليا.

الارتجال في التعبئة:

وحتى التعبئة العامة - وهي واجب عدة أجهزة في الدولة - تتعاون كلها لاعداد الاحتياطي العام من حيث استعداؤه، اعداده، تدريبه، تكاليفه، وغير ذلك من الأمور التي تؤثر على مرافق الدولة كلها، لم يكن لها وجود سوى على الورق فقط.

فقد وضحت خطة نقطة عامة تتعلق عليها من المبادئ عبد الحليم عليان
١٩٦٥، ولكنها كانت محدودة الهدف والنجس، ولم يتم تجربتها أو التدريب عليها ولو
مرة واحدة.

كما أنها وضعت على أساس حجم معين للقوات المسلحة، لتنفيذ خطة دفاعية معينة، كانت موضوعة في ذلك الوقت تحت اسم كودي «القاهر» لكن عندما بدأت عملية الحشد في ١٤/٥/١٩٦٧، تم تغيير الخطط العسكرية عدة مرات خلال فترة الحشد للقوات في سيناء، وعلى ذلك لم تستطع خطة التعبئة الموضوعة بحماية الطلاب

الزائدة عن المخطط في الافراد والمهمات، والعدوات والتسليح، والعربات، والأجهزة، وغير ذلك من المطالب التي أمر المشير عبد الحكيم عامر بتجهيزها فور بدء التعبئة والحشد يوم ١٥/٥/١٩٦٧.

وكان الشرح القيادي في طلب المزيد من الافراد، أي افراد، حتى ولو لم يكونوا مدربين أو مقاتلين، لمواجهة التغيرات الجديدة التي طرأت فجأة، فكان الارتجال هو السمة المميزة لعملية التعبئة.

جاء هذا الاحتمال استجابة لأوامر احتمالية سريعة ومفاجئة من المشير عبد الحكيم عامر بدعوة أي مصر (ج.ع.م) يمكنها أن تحشد ٢ مليون فرد. وهم جملة الرجال القادرين على القتال في مصر حسب ظنه. وهكذا تم حشد الرجال الذين لم يدربوا منذ عام ١٩٦٥، وهو تاريخ آخر مجابهة مع إسرائيل تمت فيه تعبئة عامة. كما لم يوضع أي فرد سين له أن يعمل في وحدة غا، في نفس المكاتب الذي كانت له خبرة سابقة فيه.

وليس غريباً في هذه الحالة بعد أن يصل الأفراد من قراهم ويرتدون الزي العسكري، أن نجدهم وقد اصطحبوا ملابسهم العادية (جلباب أو قميص وبنطلون مدني) في طريق حشدهم في سيناء، وهو ما يدل بوضوح على عدم انضباط الجنود وانخفاض روحهم المعنوية، وإن ذكرى ما حدث في عام ١٩٥٦ ما زالت ماثلة في أذهانهم.

فشل القيادة والسيطرة:

على مستوى القوات المسلحة، فإن المركزية المطلقة في السلطة وفي السيطرة، وفي القيادة، كانت في يد فرد واحد فقط هو المشير عبد الحكيم عامر. يعاونه وزير الحربية شمس بدران، وأفراد مكتب المشير الذين كانوا يمثلون سكرتارية أكثر منهم جهازاً فنياً.

وكان مدير مكتب المشير على التوالي منذ تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة هم: صلاح نصص، عباس رضوان، ثم شمس بدران، وعلي شقيق صفوت. وقد تم فيما بعد تعيين الأول مديراً للمخابرات العامة والثاني وزيراً للداخلية والثالث وزيراً للحربية.

من هنا كان لتوجيه المشير وأوامره، ورغباته فعل السحر داخل القوات

المسلحة. وكان جميع القادة. قبل أن يقبلوا على أمر أو حتى يفكرون فيه يتجسسون رغبة المشير أو اتجاهاته نحو هذا الأمر.

ولم يكن للقيادة العامة للقوات المسلحة أي أجهزة تخطيط أو متابعة. فاقصرت القيادة العامة - وهي رأس القوات المسلحة - على وجود فرد قوي مسيطر صاحب الشأن كله.

حتى رئاسة الأركان العامة، وهو المنصب الذي كنت أشغله - ومعها أجهزتها المختلفة للتخطيط والمتابعة - بالرغم من وجودها تحت قيادتي إسمياً - فإن تعليماتها نتيجة ازدواجية السلطة - كما ذكرنا - كانت تصدر وتنبع من المشير نفسه أو من وزير الحربية.

علاوة على أن الصلاحيات المحدودة لرئاسة الأركان الفعلية لا تطبق إلا على القوات البرية فقط. أما سيطرتها أو حتى التنسيق مع القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي فكانت أمراً بعيداً جداً.

نتيجة لهذا لم توجد أي أجهزة حقيقية تخطط وتتابع التطور المطلوب. لرفع كفاءة وقدرة القوات المسلحة. ومهما تكن كفاءة أي فرد، فإنه لا يمكنه وحده أن يقود ويسيطر على القوات المسلحة. بل لا بد من وجود السلطة وأسلوب السيطرة أيضاً لكل الأجهزة المذكورة، بالإضافة إلى جهاز المتابعة والتفتيش الذي يمكنه بحكم عمله أن يرى ويأمر ما يدور حقيقة في القوات المسلحة وينقله نقلاً أميناً لثائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

بالرغم من هذا الخلل في السلطات فإن القادة أنفسهم كان بإمكانهم أن يباشروا مهمة قيادتهم لقواتهم، ويراعوا ضماناتهم في نقل الحسن والسيء معا للمشير. لكن ما كان يحدث هو إظهار الجيد من الفعل والقول بالنسبة لقواتهم فقط، ويظل المشير المسؤول عن القوات المسلحة، والمسيطر الوحيد عليها غير واع بحقيقتها، وقدرتها وكفاءتها طوال أعوام ما قبل ١٩٦٧. بينما أخذ جهاز المخابرات الحربية في ملء هذا الفراغ الموجود، بواسطة أسلوب غير أمين في التحري عن الضباط والقادة. وبالطبع لم يكن قادراً على إظهار كفاءة وقدرة القوات المسلحة بقدر ما كان يركز على الأفراد من وجهة النظر الأمنية.

أصبحت التقارير الخاطئة ترفع من هذا الجهاز إلى المشير عبد الحكيم عامر

رأساً، مع رفع صورتها فقط إلى وزير الحربية شمس بدران دون تعميمها على باقي القادة أو الأسلحة. فكانت كلها تقارير أمن على الأفراد بالقوات المسلحة، ومن وقت لآخر كانت تختلج واقعة ويتم فيها تسجيل ملفق لبعض أفراد القوات المسلحة لإثبات نية تأمر على المشير، تنتهي بنهمة تأمر على نظام الحكم.

حكمة ذلك أن يبقى جهاز المخابرات الحربية (القسم الخاص)، نشطاً وأميناً فيضم إلى أهل الثقة والمعرفة لدى المشير.

وفي ذلك الوقت ظهر في القوات المسلحة بعض الضباط الذين أمكنهم التقرب إلى المشير عبد الحكيم عامر، ووزير الحربية شمس بدران، بطريقة أو بأخرى وأطلق عليهم لقب «أهل الثقة». وأصبح هؤلاء بالنسبة للقوات المسلحة مصدر معلومات موثوق بها ينقلونها عن أفرادها صدقاً أو كذباً. مؤداها أن تثبت أقدامهم، وترفع قدرة المشير الذاتية.

وكان على هؤلاء الاختلاط بأفراد القوات المسلحة ونقل ما يعن لهم عما يحدث أو يقال بين صفوف أفرادها قادة وضباط وجنوداً. وانتهى هذا الحال إلى تدوين تقارير سرية، تكتب بخط اليد وتسلم أو ترسل إلى وزير الحربية شمس بدران. وبذلك وصل هؤلاء (أهل الثقة) إلى رب القيادة للتشكيلات الميدانية، ومارسوا هذه القيادات، إلى أن تم الحشد الحقيقي في سيناء وأصبحت البلاد على شفا حرب مع إسرائيل.

في هذه اللحظة اضطر المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران إلى تغييرهم، وعينوا بدلاً منهم ضباطاً آخرين لهم دراية أفضل بالقتال، لكن جاء ذلك متأخراً، أي أن التشكيلات الميدانية وخاصة القوات البرية أعدت للقتال على أيدي قادة غير متخصصين، ودخلت هذه التشكيلات المعركة في اليوم التالي على أيدي قادة آخرين لا يعرفون ضباطهم وجنودهم. صدر قرار هذا التغيير في الأسبوع الأخير من مايو ١٩٦٧، وتم تنفيذه حتى ٦٧/٦/٥ يوم بدء القتال.

قائد دون قيادة:

حتى بدء القتال مع إسرائيل في ١٩٦٧/٦/٥، لم تكن للقوات المسلحة قيادة موحدة. كان القائد موجوداً بشخصه وبقوته الذاتية، ولكن بدون قيادة متمكنة من خلال أجهزتها المتخصصة والمختلفة، من تنفيذ ومتابعة توجيهات القائد العام إلى

بل وصلت الحالة إلى درجة أن قيادات القوات المسلحة وقيادات المناطق بالإتجاهات والمحاور، اعتادت ألا تنفذ أمراً ما، إلا إذا شاهدت توقيع المشير شخصياً في شؤون العمليات وفي التدريب. أو إمضاء شمس بدران في الشؤون لأخرى هذه بقوات. أما الأوامر والتعليمات التي تصدرها رئاسة الأركان لمختلف روع القوات المسلحة، فكانت موضع عدم ثقة.

إن أفرع القوات المسلحة الرئيسية في ذلك الوقت كانت: القوات البحرية والقوات الجوية، والدفاع الجوي، والقوات البرية، وقوات السواحل، وقوات الحدود، وقوات قطاع غزة (مصرية فلسطينية تحت الادارة المصرية). كانت كل من هذه القوات تعمل منفردة، دون وجود أي تنسيق أو تعاون مشترك بينها. كان قائد كل قوة يريد أن يفصل بقواته، وأن تكون له وحده سلطة السيطرة والقيادة. لا قبل أن يعد يد المساعدة المشروعة لغيره من أفرع القوات المسلحة، إلا بأمر من المشير شخصياً.

وعلى ذلك دخلت القوات المسلحة المعركة وليس في مفهومها أي تشريع، أو توجيه عن كيفية إتمام تنسيق التعاون في القتال، وهو الأمر الذي كان يأمل المشير أن يحققه بنفسه قبل ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٥. غير أن القتال بدأ فعلاً والقوات المسلحة تنسق وتخطط وتعمل بالتعاون بينها.

كما أن كل القوات التي بدأ حشدتها وتوكلها في سيناء منذ ١٤/٥/٦٧ لم تكن تعلم واجباتها بالضبط، بسبب عدم إعطائها مهمات قتالية محددة.

وكان تعييني في مارس ١٩٦٤ رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة خلفاً لفريق أول علي غلّي عامر، مفاجأة لي شخصياً، وكان موقعي الموضوعي خلال تارستي للمهام الرمزية القليلة طوال مدة عملي بهذا المنصب غريباً، إذ إنني لا أتذكر أنني قمت خلال هذه الفترة بعمل ما في القوات المسلحة، وكنت صابراً، لثقة أمل الرئيس عبد الناصر في شخصي من جهة ورغبة المشير عامر وحرصه على سحب مسؤوليات وسلطاتي من جهة أخرى.

أذكر أنه لم يبق من مهمات وظيفتي - سوى تكرار الأمر، أو التوجيه، أو التعليمات أو تفسيرها، وإعادة طبعها، وتوزيعها على القوات المسلحة. وحتى

التنسيق بين أفرع القوات المسلحة الرئيسية في وقت السلم، كان مستحيلاً، بسبب ترتيبتي في أقدمية الرتب بين القادة. إذ كان الفريق أول سليمان عزت قائد القوات البحرية، والفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، والفريق أول محمد فؤاد الدجوي قائد السواحل، والفريق أول يوسف العجروني قائد قطاع غزة أقدم مني. فكانت صفة الأمر ووزنه مني شخصياً غير مقبول لديهم، الأمر الذي استحال معه دحوني في موضوع القيادة أو السيطرة، أو حتى التنسيق بالنسبة لهؤلاء القادة جميعاً. ولم يبق من القادة البارزين سوى الفريق أول عبد المحسن كامل مرعشي قائد القوات البرية إذ كان القائد الوحيد الأحدث مني، وحتى هو قد استبان الوضع وأخذ يطالب لنفسه بسلطات وصلاحيات للقيادة والسيطرة، والادارة على قواته البرية، أشبه بما كان يتمتع بها فعلاً كل من قائدي القوات البحرية والجوية.

وحتى ضباط مكنتي الخاص تم ادماجهم في مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة فتم تعيين اللواء علي عبد الخبير مديراً للأركان العامة بالقيادة العليا للقوات المسلحة، وبدأ فقدت أداة التنفيذ الخاصة بعملي. وكان العرف قد جرى في القوات المسلحة، على أن يكون رئيس الأركان من ضباط المشاة على اعتبار أنهم أكثر عدداً. وهو تقليد كان سائداً قبل الثورة ثم استمر بعدها. ولم يتغير هذا الوضع إلا عند تعييني رئيساً للأركان، فأنا من سلاح المدفعية ولم يكن تعييني في هذا المنصب تحطيطاً من القيادة العسكرية، بقدر ما كان ترضية لرغبة الرئيس جمال عبد الناصر. لكن بعد تعييني بدأت اختصاصات وسلطات هذه الوظيفة العملية تتحول بالتدريج إلى جهات أخرى.

والغريب في الموضوع، أنه بقدر ما كان المشير يظهر لي رغبته في سماع آرائي، ويصر على بقائي معه أكثر من الوقت المألوف للمقابلات عادة، بقدر ما كان يتجاهل - في التنفيذ - هذه الآراء والأفكار.

وكانت نتجتهما داخلي صراعات نفسية متلاحقة، عندما أجيد تيار الانهيار في القوات المسلحة يزداد، نتيجة اصدار المشير لتوجيهات أعلم أنها استجابة لآراء شمس بدران أو أصدقائه من ضباط القوات المسلحة. كتسليح وحدات الصاعقة بأسلحة ثقيلة وهي أبعد ما تكون عن تنظيمها الأصلي، بل غير مطلوبة في مهامها القتالية، ثم أعلن بعد ذلك أن هذا التسليح لأغراض الأمن. أو الاصرار على تمركز

وحدة مدفعية ميدان مضادة للدبابات ثقيلة العيار في مكان ما في الماظه خارج تشكيلها الأم، وتعديل أسلوب السيطرة عليها لتكون تحت القيادة المباشرة لمدير المدفعية، لأغراض الأمن أيضاً، وضد احتمال قيام وحدات دبابات من معسكر قريب بأعمال مضادة لنظام الحكم، وهكذا تدني مفهوم القوات المسلحة نتيجة لهذه الظروف والحوادث، إلى مفهوم قوات مسلحة لأمن الثورة، أكثر منها قوات مسلحة تجيد القتال الحديث قيادةً وتنظيماً وتدريباً، وحل أمن الثورة مكان رفع القدرة والكفاءة القتالية.

فصلت إزاء هذه الحالة السلبية أن أرحب بالرحلات والزيارات الخارجية فقامت فعلاً بزيارة يوغوسلافيا، والهند، وبعض الدول الغربية، والدول الأفريقية، التي كانت تدعوني لزيارتها. كل ذلك كان قتلاً للوقت، وبعداً عن الظروف التي كانت حوли خلال مدة وجودي في مركز رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة.

وايقت أخيراً أن تعيني في هذا المركز، ما هو إلا جزء من خطة كبيرة تخص أمن القوات المسلحة. كما أحسست بأن الثقة كانت متوفرة بل ومؤكدة من الرئيس عبد الناصر، بينما هي مفتعلة وغير حقيقية من المشير عامر، وحتى بدء القتال في ١٩٦٧/٦/٥ كانت حدود أعمالي ونشاطي في مهمات القوات المسلحة محض شكلية.

البيروقراطية العسكرية:

التصق هذا الداء بالقوات المسلحة المصرية بعد نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢، بهدف إظهار سيطرتها ونفوذها، فهي مفاجئة الثورة وأداة التغيير فيها، وبعد استقرار الحكم على أكتاف القوات المسلحة ظهرت البيروقراطية العسكرية كاسلوب في دفع عجلة الثورة نحو الانجازات السياسية، والاجتماعية، ولكن كان رد الفعل الأول لتطبيق الأسلوب البيروقراطي، على القوات المسلحة نفسها، فخرجت عن مهمتها الأساسية وهو الاعداد للقتال، وركزت على زيادة السيطرة والنفوذ، وكانت التقارير والبيانات الخاطئة التي ترتفع إلى القيادة العسكرية والسياسية، تشيد بقدرة القوات المسلحة وكفاءتها، الأمر الذي سبب خطأ في التقديرات التي بُني عليها قرار الحرب.

وكان أقرب وصف لحالة القوات المسلحة يكمن في العبارة التي قالها الرئيس عبد الناصر للرئيس هوري بومدين عقب الهزيمة ١٩٦٧: «إن موقفنا أشبه بالسكة

التي أمسكت برأسها صئارة الامبريالية العالمية، وكان ذلك بسبب تغلغل البيروقراطية العسكرية فيها».

وكانت القيادة العليا قبل عام ١٩٦٧، تتكون من المشير وأعضاء مكتبه الخاص، وشمس بدوان، وإدارة المخابرات الحربية. فركزت هذه القيادة طول الوقت على اجراءات الأمن التي ترتب عليها تولي المراكز القيادية والحساسة - أي قيادات التشكيلات الميدانية والوحدات المقاتلة - من قبل أفراد ليسوا دائسًا على مستوى الكفاءة العسكرية، وظل هؤلاء القادة أنفسهم في مناصبهم حتى بداية المعركة مشكلين عصب البيروقراطية العسكرية المعوقة في القوات المسلحة.

وانغمست البيروقراطية العسكرية في الخداع الاعلامي بقصد السيطرة على الشعب المصري أيضاً، فكانت الاستعراضات العسكرية التي تقام بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو، تضخم قدرات القوات المسلحة التي هي «جيش الشعب» وتظهرها إعلامياً على أنها معجزة من ناحية العدد والتسليح. بينما كان التدريب الحقيقي على استخدام أسلحة القتال، والتدريب المشترك على مستوى التشكيلات الكبرى مظهرياً، كما أن القوات المسلحة حتى عام ١٩٦٧ لم تمارس عملياً أسلوب وإدارة العمليات المشتركة، وأسلوب تنظيم التعاون بين التشكيلات المختلفة أو الأسلحة المعاونة، ولكنه كان يدرّس نظرياً في المعاهد العسكرية العليا فقط.

الفصل الرابع

مقدرة وكفاءة القوات المسلحة

التدريب:

إن التدريب الجدي الشاق والمتواصل لرفع الكفاءة والقدرة القتالية للقوات المسلحة، العاملة والاحتياطية، هو الأساس الأول لكسب أي معركة بشرط متابعة تنفيذه واستمراره بكل دقة.

ومشمولات هذا التدريب كثيرة جداً، ومتنوعة وينطبق هذا التنوع على أجهزته، ومساعداته وقادته جميعاً، بكل مستوياتهم لأن التدريب هو العمل الأساسي لهم في وقت السلم.

إن القوات المسلحة المصرية لم تُعطِ هذا الموضوع حقه من الممارسة الحقيقية، رغم أن المشير عبد الحكيم عامر كان المسؤول عنه بشكل أساسي، كما تحدثت اختصاصاته وسلطاته في ذلك الوقت. صحيح أنه كان شخصياً يصدر التوجيهات، ويوفر الامكانيات، ويشجع القادة على تحقيق هذا العامل، إلا أن عدم المتابعة الشخصية له، لمباشرة تنفيذه، بسبب عدم تفرغه، أو تحاليه عن ممارسة هذه المسؤولية، أفقد القوات المسلحة أهم خصائصها.

كان المسؤولون عن هذه المهمة الخطيرة، وهم قادة الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة، وبالرغم من توصيات المشير لهم بالاهتمام وحضور التدريبات العملية لقواتهم، وإعطائهم الامكانيات المادية اللازمة حسب طلبهم، يشبهون بما يفعل المشير، لذلك غلب عليهم التعالي على هذا الواجب المهم، مكتفين بالظهور، ومتابعة بعض أو جزء من تدريبات وحداتهم، بقصد إكمال الشكل الرسمي أو «سد خانة» كما كانوا يقولون. وكثيراً ما كان يعترض إتمام التدريبات ظروف يدعى

بواجبها الأكبر ضد إسرائيل، يكون إدعاؤه باطلاً:

كذلك لم يتم التدريب على واجبات العمليات الحربية. بسبب غياب واجبات الوحدات التفصيلية. واقتصرت التدريب على واجبات عمليات دفاعية عامة، انحصرت فقط في «صد هجوم العدو المفاجيء»، وظلت هذه الفكرة التدريبية تتكرر ما بين سنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٧. إلى حد أن القوات البرية لم تتدرب إطلاقاً على أي واجبات أو مهمات تعرضية أو هجومية.

أما فرقة المشاة الوحيدة، التي كانت متمركزة في الاتجاه الاستراتيجي الأساسي في سيناء. فكانت تقوم بالتدريب على واجبات عملياتها، في حدود النطاق التعبوي الدفاعي الأول فقط. أي أنها لم تُجهز بأي نطاقات دفاعية أخرى كما هو لازم بالنسبة للخطوة الموضوعية مسبقاً «قاهر».

وطوال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧، لم يتم المشير بالزيارة والتفتيش، أو حضور التدريب لواجبات العمليات في هذا الاتجاه الرئيسي - سوى ثلاث مرات فقط.

ولعل أفضل دليل عملي على ما سبق، هو نتائج التدريب عموماً في القوات المسلحة، والتي تظهر في التقارير الختامية لكل عام تدريبي. أذكر منها على سبيل المثال:

- نتائج تدريب وحدات الدبابات للمعاونة القريبة، مع المشاة. «لم تطلق طلقة واحدة من أي دبابة داخل تشكيلات المشاة عن العام التدريبي ١٩٦٦/٦٥».

- «استهلكت دبابات المشاة من الوقود المخصص للتدريب، عن العام التدريبي ١٩٦٦/٦٥ مقدار ١١٪ فقط من الوقود المخصص لها للتدريب في السنة نفسها».

- وعن نتائج التدريب للعام نفسه أيضاً، جاء في التقارير:

«حققت القوات البرية، كافة المهمات التي كلفت بها داخل «ج. ع. م» وخارجها بروح عالية وتصميم أكيد للحصول على المستوى الرفيع المأمول لقواتنا هادقة إلى تحمل الجهود والتضحيات التي تتطلبها الأحداث لتحقيق آمال الأمة العربية في الحياة الحرة الكريمة».

«إن أوجه النقص ونقاط الضعف في العام الماضي لها ظروفها الموضوعية التي فرضها التطور الشامل للقوات المسلحة. وهي في مجموعها لا تؤثر على الكفاءة القتالية للقوات».

أما «أمنية» أي معارضة لواجبات الأمن أو يعترض التدريب شكوى القادة الصغار «القربين أيضاً»، من التعب والاجتهاد في مواصلة التدريب.

وفي كل سنوات ما قبل ١٩٦٧ التي عشتها كرئيس لهيئة أركان حرب القوات المسلحة، كنت أرسل للمشير خطة التدريب العام، الموضوعية بمعرفة هيئة التدريب عن السنة المعنية بالنسبة للجيش فقط. كانت الخطة تشمل كل أنواع وأشكال التدريب المثالية، والمطلوبة لتشكيلات ووحدات الجيش (التدريب الإنفرادي ثم التدريب المشترك ابتداء من الفرد المقاتل وحتى مستوى تدريب اللواء). وكان المشير يصادق على هذه الخطة، ثم يعيدها إلى هيئة التدريب للتنفيذ والمتابعة. وتقوم الهيئة بدورها بأخطار الأسلحة والتشكيلات الميدانية، ومراكز التدريب بالخطوة الواجب تنفيذها في العام التدريبي المعني.

والمفروض أن يبدأ العام التدريبي بتنفيذ الخطة حتى شهر إبريل أو شهر مايو، حيث يصبح الدور على تدريب اللواء. ورغم ذلك أفاجأ بأن المشير نفسه أصدر توجيهات جديدة، بعدم تنفيذ باقي الخطة، أو إرجاء تنفيذها، وضرورة العودة إلى تدريبات الفرد، بحجة عدم إتقان الأفراد لتدريبهم. وأعلم بعد ذلك أن بعض قادة الألوية «المقرين» طلبوا من المشير عدم إتمام الخطة، حتى لا يحاسبون أو تتم متابعتهم، لتخوفهم من ظهور نتائج سيئة، فكانت النتيجة أنه لم يتم تدريب أي لواء من الجيش في سنوات ما قبل ١٩٦٧. شاهدت هذه المأساة بنفسى تتكرر طوال أعوام ٦٥، ٦٦، ١٩٦٧. وفي أغلب الأحيان تأتي تقارير ضرب النار، وهي تدريبات غاية في الأهمية، وترتب عليها القيادة العليا قياساً معيناً لدقة الإصابة، كثيراً ما تأتي هذه التقارير غير صحيحة، ومدون بها بيانات زائفة. وهي أخطر ما وصل إليه حال التدريب القتالي الفردي والجماعي في القوات المسلحة.

كما كانت تقارير متابعة التدريب التي ترفع إلى المشير مضللة - لنظهر مجاهد القائمين على التدريب فقط، دون الثفات لظواهر الحقيقة. وكانت هذه الأساليب المضللة والخادعة، هي الوسيلة المفضلة، لدى قادة الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة، وهم المسؤولون بعد المشير عن تدريب قواتهم.

والذي يُدعي في ذلك الوقت - أي في سنوات ما قبل ١٩٦٧ - أن ممارسة معظم القوات المسلحة لواجباتها في اليمن، يعتبر تدريباً عملياً، وتأهيلاً لها للقيام

- وكان الهدف التدريبي للعمليات في سنوات ما قبل ١٩٦٧ هو:
«التدريب الميداني للوحدات الفرعية، ورفع استعدادها للقتال بغرض القيام
بأعمال قتالية نشطة لصعد هجوم مفاجيء للعدو».

إن الملاحظ على هذه التقارير هو الاستخدام الدائم لجملة «صد هجوم
مفاجيء للعدو». أي دائماً تكون التدريبات دفاعية مصحوبة بخوف المفاجئة من
العدو.

إن مثل هذه التقارير المضللة تستحق أكثر من وقفة، وأكثر من حساب.

خلو التشكيلات من خريجي الجامعات:

إن الجنود في أي قوات مسلحة، هم عصب أي معركة، ومع ذلك فقد كانت
الغلبة بين ضباط الصف والجنود في أفرع القوات المسلحة الرئيسية «للأميين»، فيما
عدا السبب التالية من ضباط الصف المتطوعين، أو المجددين، فكان تعليمهم حتى
المستوى الاعداذي فقط.

٩٪ من قوة أفراد الجيش.

١٨٪ من قوة أفراد القوات البحرية.

٢١٪ من قوة أفراد القوات الجوية والدفاع الجوي.

أي أنه لم يكن بين صفوف القوات المحاربة، أي التشكيلات الميدانية في
القوات المسلحة، جنود مؤهلين علياً أو جامعيين.

كان التقليد والعرف، وليس القانون - يستبعد بطرق كثيرة المؤهلات العليا من
الجامعيين والمعاهد العليا. وكانت المؤهلات المتوسطة والثانوية وما يقابلها مقبولة
للالتحاق بالقوات المسلحة فقط ليكونوا كتبة عسكريين أو ميكانيكيين في القوات
الجوية والبحرية. أما صلب القوات المقاتلة فكان خالياً من فئة الشباب المتعلم، مما
جعل هذا الجسم الكبير العدد والذي وصل إلى ربع مليون جندي مكوناً في جلته
من الأميين.

أثر هذا الوضع على أسلوب قيادتهم المعنوية والثقافية، وجعلها عسيرة للغاية،
كما أن تأثير وقائية حرب العدو النفسية عليهم كان كبيراً للغاية، علاوة على طول
مدة - وصعوبة تدريبهم لاستيعاب الأسلحة الحديثة المتطورة.

لماذا لم تقبل القيادة العليا في ذلك الوقت المؤهلات الجامعية بين صفوف
المجندين في القوات المسلحة على الرغم بأن القانون الذي صدر بعد الثورة مباشرة
يجعل التجنيد خدمة وطنية وإجبارية على جميع شباب مصر اللائق طبياً للخدمة؟.

السبب كما علمته من مناقشة هذا الموضوع على أعلى مستوى من القيادات
المصرية المسؤولة في هذا الوقت. كان صفوف القيادة العليا من دحرج الجامعيين
لأسباب أمن القوات المسلحة. وكثيراً ما عارضت هذه الفكرة، وهذا التخوف
وأيدت الدلائل والأساليب لمعالجة هذا الموضوع كي تكتسب القوات المسلحة
عنصراً متفوقاً عقلياً، علاوة على المكاسب الزمنية مثل قصر مدة التدريب،
والمكاسب المعنوية والأدبية التي تعود على القوات المسلحة وعلى الشعب نفسه. ولكن
لم يستجب إلى رأي أحد.

الانضباط والروح المعنوية:

الانضباط والروح المعنوية، عاملان متلازمان، كما أنها من أهم العوامل التي
تؤثر على القوات المسلحة في تأدية واجبها. ولا يتأتى الحصول على هذين العاملين
إلا بالتدريب الشاق المتواصل ووضوح الهدف، كما أنها صفتان تحدان الثقة في
القيادات على أعلى المستويات. وبها يتضاه أفراد القوات المسلحة في تأدية واجباتهم،
وفي قمتها التضحية بالنفس عن طواعية ورضى واقتناع.

إضافة لعدم وضوح الرؤية والهدف، وعدم وجود عقيدة القتال ووحدة
القيادة، وبعد القوات عن الهدف السياسي، وإخفاء المعلومات والحقائق عن أفراد
وحدات القوات المسلحة، مع وجود الفكر القائد المسيطر المتمثل في فرد واحد فقط،
دون مجالس متخصصة تتحمل مسؤولية القرار الجماعي، كل ذلك أثر على معنويات
الضباط والجنود وأثر على انضباطهم العسكري. مما جعل أي تفكير منطقي، يستتج
شكل المعركة القادمة وينتجها بسهولة قبل إطلاق أي طلقة فيها.

حجم القوات المسلحة:

مع بدء إعادة تنظيم وتسليح القوات المسلحة على النمط الشرقي منذ عام
١٩٥٨، بدئ في زيادة حجم القوات. بناء على خطة من تصور هيئة العمليات
الجوية وكلفت قيادة المنطقة العسكرية الشرقية بوضعها.

في أوائل ١٩٦٧ بلغ حجم القوات، قدراً كبيراً معتمداً أساساً على قدرة مصر

(ج.ع.م) البشرية. وكان الامتداد الأفقي هو رغبة القيادة العسكرية على حساب التوسع الرأسي.

رُوعي في بناء هذا الحجم الكبير، التركيز على الجندي العامل، وليس الاحتياطي خلافاً لما هو متبع في الدول المتقدمة. إذ عادة ما تكون القوات العاملة هي ثلث الحجم المقرر. ولكن بالنسبة لقواتنا كان الحجم الفعال المقاتل كله من الأفراد العاملين، وجاء الاحتياط لاستكمال الوحدات الأقل فاعلية ومعظمها من المشاة.

كما أدخل الحرس الوطني ضمن هذا الحجم، علماً بأن إنشاءه وتكوينه كان لتحقيق شعار «الشعبية العسكرية»، والتي صعدت إعلامياً لإظهار قدرة مصر (ج.ع.م) على تجنيد ٢ مليون فرد في أي وقت.

وبالبحث داخل هذا الحجم نجد أن التوازن الاستراتيجي بين أفرع القوات المسلحة الرئيسية، لم يكن محققاً. فقد طغت القوات البرية بالنسبة للقوات الجوية والبحرية وقوات الدفاع الجوي في الحجم. والسبب واضح وهو توفر ورخص العنصر البشري.

كما أن التوازن التعبوي داخل التشكيلات لم يكن كذلك محققاً، فتلاحظ أن قوة الصدم (المدرعات) بالنسبة للمشاة هي فرقة مدرعة إلى ٤ فرق مشاة، ولواء واحد مدرع إلى ٩ ألوية مشاة كما أن عنصر الاستطلاع كان ناقصاً بل مهملاً على مستوى القيادة العامة وعلى مستوى التشكيلات الميدانية. وكان هذا النقص ظاهراً جداً بالنسبة للقوات الجوية والبحرية.

وبرز كنقص عام في الحجم، قلة الوحدات الفنية ووحدات الإصلاح، والوحدات الطبية والعلاجية، ووحدات النقل والإخلاء، كذلك الوحدات الإدارية والتخزين، إذ إن هذه الوحدات ذات طابع فني وتخصصي.

أما أبرز عنصر ظهر جلياً في حجم القوات الجوية فهو النقص الشديد في عدد الطيارين المقاتلين، والطيارين المهندسين، لدرجة تأثرت بها القوات الجوية وبالتالي القوات المسلحة، وكان هذا النقص وحده كفيلاً ببقيد الدولة في عدم قبول أي صراع مسلح مع إسرائيل كلياً.

والمقارنة التالية تعطينا فكرة واضحة من هذا النقص

العدد: لكل طائرة من ٢ : ٣ طيارين.

قواتنا: لكل طائرة ٠,٨ طيار.

وهذا هو السبب في أن الطائرات المقاتلة الحديثة كانت توضع فور وصولها في المخازن، ولمدة كبيرة قبل أن تستخدم مثل ما حدث في بقاء سرب طائرات سوخوي ٧ كاملاً في صناديقه، فلم تفتح ولم تتركب ولم تشارك في قتال معركة يونيو ١٩٦٧.

التنظيم والتسليح:

وضع الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة المصرية على أسس سليمة بالنسبة للتشكيلات والوحدات الميدانية والإدارية فقط. أما رأس القوات المسلحة القيادة العامة، فلم يعتن بها «تنظيمياً»، فولد الجسم بدون رأس. ولم تمارس القوات المسلحة التطبيق العملي لهذا التنظيم على مستوى القيادة العامة حتى يونيو ١٩٦٧. ولم توضع أو تستكمل التشريعات التي تحدد السلطات والمسؤوليات بالنسبة لمختلف القيادات وهي المحور العملي للقيادة والسيطرة وانضباط القيادات والقوات.

زاد الموقف سوءاً من الناحية التنظيمية بقبول فكرة إنشاء قيادة للقوات البرية. وجعلها فرعاً رئيسياً منفصلاً في القوات المسلحة. علماً بأنه لا يوجد مثل هذا الوضع في أي قوات مسلحة في العالم. كما لوحظ خلل الهيكل التنظيمي من عنصر التفويض والمتابعة على كل المستويات، بالإضافة إلى غياب عنصر الاستطلاع على جميع مستويات أفرع القوات المسلحة الرئيسية. كما أن عناصر الاستطلاع على مستوى التشكيلات لم يعنى بها تدريباً، ولم يوضع وحدة الاستطلاع الاستراتيجي والتعبيوي في يد وزير الحربية غير المختص.

ومن الملاحظات البارزة في تنظيم وتسليح القوات المسلحة كثرة عدد القاذفات الثقيلة والخفيفة في القوات الجوية مع قلة عدد المقاتلات القاذفة. وفي الدفاع الجوي لوحظ تواجد الصواريخ وأسلحة المدفعية المضادة للطائرات للارتفاعات العالية والمتوسطة وغياب الصواريخ والأسلحة المضادة للطائرات على الارتفاعات المنخفضة يضاف إلى هذا القصور عنصر الانذار البعيد كذلك عنصر الانذار والتتبع للطيران المنخفض مع غياب عنصر الاستطلاع الإلكتروني كلياً.

وبالنسبة للقوات البرية يلاحظ وجود دبابات حديثة مع قلة الحاملات التي

تنقلها إلى مسافات طويلة، وغياب عنصر المدفعية ذاتية الحركة. بالإضافة إلى ضعف الأجهزة الادارية والأجهزة الفنية بالنسبة إلى حجم القوات المسلحة ومطالبها.

كان التسليح عموماً يعتبر جيداً خاصة من الناحية العددية، إذا قيس بالفترة الزمنية التي أعيد فيها تنظيم القوات المسلحة. لكن كان القصور في تطوير هذا السلاح. كذلك في استخدامه بالشكل الأمثل نتيجة لقلة التدريب وعدم وجود الجندي المثقف بالإضافة إلى ضعف القاعدة الفنية والعلمية في القوات المسلحة. كما لم يتواجد أي احتياطي استراتيجي من الأسلحة والمعدات في المخازن، لخدمة مرحلة التعبئة العامة، خصوصاً في جميع أسلحة البحرية والأسلحة الجوية والدفاع الجوي، والأسلحة الثقيلة والفنية في القوات البرية.

كانت القوات المسلحة قبل العمليات في يونيو ١٩٦٧ في حالة «مرتبات سلم منخفضة» إذ تم تسريح دفعة الاحتياط قبل المعركة بثلاثة شهور بغرض توفير مرتباتها. وكانت حالة النقص عموماً في الأفراد والتسليح والمعدات في القوات البرية يوم ١٤/٥/١٩٦٧ قياساً لمرتبات الحرب كالاتي:

نقص ٤٠٪ من الأفراد.

نقص ٣٠٪ من الأسلحة الصغيرة.

نقص ٢٤٪ من قطع المدفعية.

نقص ٤٥٪ من الديبابات.

نقص ٧٠٪ من المركبات.

ميزانية القوات المسلحة:

زاد الحوار والتعليق حول ميزانية القوات المسلحة عن عام ٦٧/٦٦ بعد المعركة مباشرة حتى انقلب إلى لغط «اتهام للدولة». كما ذكر القادة والضباط الذين قدموا للمحاكمات، كذلك بعض ممن كتبوا عن هزيمة ١٩٦٧ قائلين «إن القوات المسلحة معذورة في عدم اعداد قواتها بشكل كامل بسبب تخفيض الميزانية عام ١٩٦٧/٦٦».

برر هؤلاء هذا العذر بالتعليمات التي صدرت من وزير الحربية - في أوائل ١٩٦٧ - والتي ورد فيها ضرورة تخفيض استهلاك الوقود للعربات والمركبات والمعدات، التي تعمل في الشؤون الادارية والنقل والمواصلات ودخل في إطار

التخفيض قرار آخر لشمس بدران، هو تسريح دفعة الاحتياطي قبل تاريخها المقرر بثلاثة أشهر بغرض توفير الماليات لأفراد هذه الدفعة وتكاليفها المعيشية. وقبل وقتها إن السبب في توفير المال هو عجز الميزانية.

والحقيقة أن ميزانية القوات المسلحة التي كانت تشمل المخابرات العامة (١,٥ - ٢ مليون جم) أيضاً يصادق عليها وتنفذ بقرار جمهوري من ٧/١ من كل عام. وكانت ميزانية القوات المسلحة ترصد كمبلغ رقمي واحد تحت زعم السرية والأمن ويمكن القول إن دعوى تخفيض ميزانية القوات المسلحة عام ٦٧/٦٦ هي دعوى خاطئة بدليل أن الميزانية للعام المالي ٦٥/٦٦ كانت ١٧٤ مليون جنيه وميزانية ٦٦/٦٦ كانت ١٧٤ مليون جنيه وميزانية ٦٧/٦٦ كانت ١٧٤ مليون جنيه أيضاً بالإضافة إلى ميزانية الطوارئ والتي كانت تسمى ميزانية اليمن في هذا الوقت أي لم تتغير ميزانية القوات المسلحة خلال السنوات الثلاث المذكورة.

كما جاء التعليق الخاطيء على عجز ميزانية القوات المسلحة عام ٦٧/٦٦ كعذر لعدم تمكن القوات الجوية من بناء دشم وملاجئ أسمنتية للطائرات المقاتلة، وبالرغم من عدم اقتناع القوات الجوية بهذا المشروع إذ قالت عنه: «يعتبر مقابر للطائرات» إلا أن وزير الحربية شمس بدران صادق على مشروع بنائها في أواخر ١٩٦٦ أي بعد ربط وتنفيذ الميزانية، ولعدم وجود اعتماد مالي مخصص للمشروع في الميزانية تقرر توزيع تكاليفها على الميزانيات القادمة.

ولكن الشكوى التي أثبتت في ذلك الوقت كانت عن الجمود الاداري في عدم إمكان تحويل اعتمادات مالية من باب إلى آخر في الميزانية بعد التصديق عليها. وربما كان هذا الموضوع هو الذي أجبر وزير الحربية على إصدار قرار بتخفيض عدد جنود القوات المسلحة ٢٥ - ٣٠٪ بإخراج دفعة من المجندين قبل تاريخها المقرر بثلاثة شهور - تعطيل وفراً قدره مليون - ٢ مليون جنيه - قيمة المرتبات والملبوسات والاعاشة التي يوفرها نتيجة لهذا التخفيض وللأسف الشديد، جاء هذا القرار وطبق في مارس حتى يونيو ٦٧ - وأصبح عدد الجنود العاملين في القوات المسلحة في حدود ٧٥٪ من قوتهم الأصلية. معنى ذلك أن وزير الحربية لم يكن لديه أي احتمال ولو بسيط لصدور قرار الحشد والتعبئة الذي فاجأ به المشير عبد الحكيم عامر القوات المسلحة والدولة في ١٤/٥/١٩٦٧ وأن وفر ٢ مليون جنيه في الميزانية لا يعادل إطلاقاً الجهد الضخم الذي عاتته القوات المسلحة يوم ١٥/٥/١٩٦٧ والأيام التالية في إعادة

هؤلاء الجنود إلى وحداتهم، بالإضافة إلى استدعاء الضباط والجنود الاحتياطيين في خطة التعبئة علاوة على استدعاء الضباط والجنود في الاحتياطي الإضافي لإنشاء وتكوين وحدات إضافية أخرى غير مخططة أو مجهزة في خطة التعبئة المشار إليها.

الفصل الخامس

استعداد القوات للمعركة

رفع مفاجيء لدرجة الاستعداد : (٥)

منذ عام ١٩٥٧ والقيادة السياسية والعسكرية في مصر تريد أن تسحب قوة الطوارئ الدولية الموجودة على الحدود المصرية الإسرائيلية للسيطرة على المياه الإقليمية — حيث كان في وجودها أساس بالسيادة الوطنية لمصر (ج . ع . م) .

لقد انضمت لى رغبة كل من الرئيس جمال عبد الناصر ، والمشير عبد الحكيم عامر فيما قبل عام ١٩٦٧ ، بانتهاز أى ظرف دولى أو اقليمى ، يسمح بإزالة هذه القوات . وحانت هذه الفرصة عندما أعلنت مصر (ج . ع . م) أنها على استعداد لدخول المعركة ضد إسرائيل ، إذا تعرض القطر السورى للعدوان كما جاء في تهديدات «ليفى أشكول» وأبأ إيبان ، وإسحق رابين رئيس الأركان الإسرائيلى والى وصلت إلى حد الإنذار بغزو سوريا . كما أبلغ وزير الدفاع السورى المشير عبد الحكيم عامر بمشهد ١١ — ١٣ لواء إسرائيليا على حدوده .

وكان على مصر (ج . ع . م) أن تتحجج الظروف السياسية والعسكرية لإزالة قوات الطوارئ الدولية على الحدود الشرقية وللسيطرة على مدخل خليج العقبة .

وقد فوجئت القوات المسلحة المصرية فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٩٦٧/٥/١٤ بصدد توجيهاً نائب القائد الأعلى المشير عبد الحكيم عامر ، برفع درجة الاستعداد فى القوات المسلحة من الاستعداد «الدائم» إلى حالة الاستعداد «الكامل» للقتال بحيث يتم ذلك فى الساعة الثانية بعد ظهر اليوم نفسه .

كما صدرت توجيهات القيادة العليا فى الساعة الثانية عشرة من اليوم نفسه بتعبئة القوات المسلحة المقرر حشدتها فى جبهة سيناء ، على أن تتم التعبئة لهذه

القوات الواردة في الخطة في فترة تتراوح بين ٤٨ إلى ٧٢ ساعة.

إلا أنه لم يتم تنفيذ الأمرين في الزمن المحدد لها بسبب عدم عمارسة وتدريب القوات عليها بالجدية المطلوبة قبل هذا التاريخ، وعدم قدرة وكفاءة القوات وأجهزة وزارة الحربية، أو رئاسة الأركان، أو القيادات على استيعاب خطة الحشد والتعبئة، لضعف إمكاناتها سواء في الخبرة أو التدريب أو السيطرة أو حتى الاقتناع بحتية هذا الاجراء.

تساءل القادة والضباط والجنود بعد وصول هذه التوجيهات المفاجئة عن سبب هذا الحشد، وهو سؤال موضوعي جاء في وقته، لكن لم يحظ الجميع بإجابة أو رد يفتح. والسبب هو عدم إعلان توجيهات سياسية ورسمية من القيادة السياسية، أو مجلس الدفاع الوطني، وهو المجلس المختص بمثل هذه الأمور.

ووقع القادة والضباط والجنود في حلقة «الاشاعات»، الأمر الذي جعلني وزملائي، نشأ من هذه البداية. رغم ذلك كثرت التكهنات التي تحجب على سبب التعبئة ثم الحشد. فقد قيل مرة إنه بسبب التزام مصر (ج.ع.م) بالقيام بمظاهرة عسكرية تجاوباً مع سوريا، التي ارتبطت معها باتفاقية دفاع مشترك ثنائية عام ١٩٦٦. وقيل مرة أخرى إن الحشد وإجراءات التعبئة هدفها الضغط العسكري والنفسي على إسرائيل حتى لا تجرؤ على مهاجمة أو تهديد سوريا، فبادرت مصر إلى أعمال إلزامها القومي بالدفاع عن الشعب العربي في سوريا.

ولاني اعتقد أن هذا الرد الأخير هو الأقرب للحقيقة - في ذلك الوقت - بالإضافة إلى استفادة مصر من هذا الموقف في رفع وإزالة قوات الطوارئ الدولية من حدود مصر (ج.ع.م). وإعادة التمرکز في شرم الشيخ، واستعادة مصر (ج.ع.م) لسيادتها على مياهها الإقليمية، والتحكم في الممر المائي في مضيق تيران. أي السيطرة على خليج العقبة.

كما اعتقد أن الهدف الأخير كان أملاً وطنياً ملحاً على ذهن كل من جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٥٧. إلا أن قناعة الرئيس عبد الناصر بتحقيق هذا الهدف لا تصل إلى درجة الدخول في صراع مسلح فعلي مع إسرائيل، بخلاف ما يهدف إليه المشير من الزج بالقوات المسلحة في صراع مسلح سريع مع إسرائيل.

دعم اعتقادي بهذه الحقيقة، أن القيادة السياسية لم تصدر أي قرار أو توجيه يشتم أو يفهم منه، أن مصر (ج.ع.م) بالتعبئة والحشد سوف تهاجم أو تحارب إسرائيل، أو تقفل مضيق تيران في وجه الملاحة الدولية أو الإسرائيلية، وكل هذه الإجراءات ما هي إلا اجراءات حركية لم تعد في قناعاتي في ذلك الوقت أكثر من كلمة تهديد إيجابي لإسرائيل، تشبهاً بما حدث في يناير عام ١٩٦٠ عندما رفعت القوات المسلحة المصرية درجة الاستعداد، وحشدت قواتها في سيناء كي لا تقدم إسرائيل على مهاجمة سوريا. ونجحت خطة التهديد الإيجابي في ذلك الوقت.

السبب الحقيقي للحشد:

في ١٩٦٧/٥/١٤ كلمني المشير عبد الحكيم عامر بالسفر إلى دمشق في مهمة للتحقيق، ومعرفة مدى صحة المعلومات التي وصلته من دمشق والاعتماد السوفيتي ودول أخرى، عن الحشد الإسرائيلي على حدود سوريا.

سافرت فعلاً إلى دمشق في اليوم نفسه، ومكثت ٢٤ ساعة تفقدت فيها قيادة جبهة سوريا، كما سألت المسؤولين العسكريين في قيادة الأركان والجبهة، عن صحة المعلومات الخاصة بحشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية. وكانت النتيجة أنني لم أحصل على أي دليل مادي يؤكد صحة المعلومات بل العكس كان صحيحاً، إذ أنني شاهدت صوراً فوتوغرافية جوية عن الجبهة الإسرائيلية، التقطت بمعرفة الاستطلاع السوري يوم ١٢، ١٣/٥/١٩٦٧، فلم لاحظ أي تغير للموقف العسكري العادي.

وأنشاء وجودي في دمشق، أخطرت رئيس الأركان السوري اللواء أحمد سويدان بالاجراءات العسكرية التي اتخذت في مصر (ج.ع.م) وأكدت عليه للمرة الأخيرة ضرورة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من تنسيق بيننا للخطط العسكرية، وتبادلت معه وثائق الاتصال الكودي لجميع النداءات اللاسلكية والمترجمة، لخطط وإجراءات اتفق عليها مسبقاً.

وكلمة «التنسيق» في العلاقة القيادية بين قوتين متحالفتين من الناحية العسكرية لا تلزم بالتطبيق الجبري، مثل ما كان سيحدث لو أن القيادة العسكرية بين البلدين موحدة.

عدت إلى القاهرة يوم ١٩٦٧/٥/١٥ وقدمت تقريري إلى المشير عبد الحكيم

القوات، أي أن هذا الموضوع كان هدفاً في حد ذاته لم يفارق تفكير كل من الرئيس جمال عبد الناصر أو المشير عبد الحكيم عامر يوماً ما بعد حدوثه عام ١٩٥٧.

ففي عام ١٩٦٥ عند عودة أول لواء مصري من اليمن، ضمن خطة تغيير وإبدال الوحدات من مصر (ج. ع. م) لليمن، كان الرئيس عبد الناصر والمشير عامر في استقبال هذا اللواء على رصيف ميناء بور توفيق، وتمت مناقشة بين الاثنين على مسمع من المستقلين عن إمكانية توجيه هذا اللواء ووحداته من السويس إلى شرم الشيخ- في ذلك الوقت- فتصيح مفاجأة كبرى للعالم، وانتهى هذا الحديث إلى أمل فقط، وعاد اللواء حسب ما كان مخططاً له إلى مركزه في القاهرة.

ومرة أخرى جاء ذكر هذا الأمل عندما سافر المشير عبد الحكيم عامر إلى باكستان على رأس وفد عسكري عام ١٩٦٦. ومن هناك أرسل برقية شفوية إلى الرئيس جمال عبد الناصر، يقترح فيها إرسال قوات إلى شرم الشيخ، تهديداً لإسرائيل بغلق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية، وإلى الآن لا يعلم أحد السبب في هذا الطلب، أو مناسبه في ذلك الوقت. ولم تتم أي خطوة تنفيذية لتحقيقه. وبقي الموقف على ما هو عليه. أي ظلت قوات الطوارئ الدولية في أماكنها على الحدود بين مصر (ج. ع. م) وإسرائيل، وفي منطقة شرم الشيخ التي تسيطر على مدخل خليج العقبة.

بناء على تكليف من المشير عبد الحكيم عامر أرسلت يوم ١٦/٥/١٩٦٧، خطاباً إلى الجنرال ج. أ. ريكي قائد قوة الطوارئ الدولية، وكان مقره غزة، أحيظه علماً بصدور التعليمات إلى القوات المسلحة المصرية، لتكون مستعدة للتصدي لإسرائيل إذا ما قامت بعمل عدواني ضد أية دولة عربية. وإن القوات المصرية تجتمع في سيناء على الحدود الشرقية لمصر (ج. ع. م)، وضماناً لأمن وسلامة قوات الطوارئ الدولية المتمركزة في نقط المراقبة على امتداد هذه الحدود، فإن الأمر يتطلب سحب قواته فوراً.

في اليوم التالي أي ١٧/٥/١٩٦٧، جاء رد الجنرال ريكي بأنه يجب الرجوع في هذا الأمر إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، بوصفه صاحب الأمر، والمسؤول عن اتخاذ الإجراءات القانونية، حيال طلب سحب هذه القوات، أي أن الموضوع ليس عسكرياً، بل كان المقروض أن يُبلغ وزير الخارجية المصري بهذا

عامر، وهو التقرير الذي ينفي وجود أية حشود إسرائيلية على الجبهة السورية، فلم لاحظ أي ردود فعل لديه عن سلبية الوضع على الحدود السورية الإسرائيلية، ومن هنا بدأت أعتقد أن موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا هو، من وجهة نظر المشير، ليس سبباً وحيداً أو رئيسياً في إجراءات التعبئة والحشد التي اتخذتها مصر بهذه السرعة.

وكانت هناك ملاحظة هامة عن وضع القوات المصرية قبل الحشد. فبالرغم من أن سيناء تعتبر الاتجاه الاستراتيجي الأول لمصر (ج. ع. م) في ذلك الوقت، فإن تمركز القوات البريةخصص ما يعادل ١٠/١ من قوات المشاة و ١٠/١ من قوات المدرعات الموجودة بمصر قبل ١٩٦٧.

معنى ذلك أن قوات مصر (ج. ع. م) لم تحتل مراكزها حسب الخطة القاهرة، لإمكان تجهيز مواقعها، ولو لفترات محدودة خلال العام التدريبي. وعلى ذلك فإن مسرح العمليات المنتظر لم يجهز، كما أن عدم تمركز القوات، حرم القوات نفسها، وقائلها بالتالي من ممارسة تطبيق الخطة، لتبين أوجه النقص في الكفاءة القتالية، والنقص في المعدات، أو أسلوب التعاون، أو إمكانية الاتصالات اللاسلكية، وكلها من الأمور الواجب التدريب عليها عملياً، ولو على هياكل قوات أو قيادتها فقط، وبذلك يمكن تلافي العيوب قبل القتال الفعلي.

ورغم أنه تم تدريب القوات الموجودة في سيناء، وهي فرقة مشاة واحدة، ولواء مدرع خلال شهر فبراير عام ١٩٦٧ على مشروع تدريبي بسيط، إلا أنه لم يحقق غايته في إعداد قوات الاتجاه الاستراتيجي الكاملة لمصر (ج. ع. م) في ذلك الوقت.

سحب قوة الطوارئ الدولية:

كان وجود قوة الطوارئ الدولية على الحدود المصرية هو إحدى النتائج التي ترتبت عن حرب ١٩٥٦، وكان موضوع تواجد القوات الدولية هو إحدى السبلات التي تعرضت لها سمعة الحكم في مصر (ج. ع. م) كما كانت سبباً لحملات شتى صحف وإذاعات الدول العربية التي تعارضت سياستها وقتئذ مع سياسة مصر (ج. ع. م) مثل السعودية والأردن.

لذلك تجلت رغبة القيادة السياسية والعسكرية قبل عام ١٩٦٧ في إزالة هذه

الأمر، الذي ينقله بدوره إلى يوثانت، السكرتير العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت. لذلك فقد اعتبرت هذا الموقف قصوراً في فهم الإجراءات السليمة من جانب القوات المسلحة المصرية.

وافق «يوثانت» السكرتير العام للأمم المتحدة، على طلب السيد محمود رياض وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت. وقد أخذ السكرتير العام وحده قرار سحب قوات الطوارئ الدولية يوم ١٧/٥/١٩٦٧، ثم تحمل بعد ذلك كثيراً من اللوم من مجلس الأمن، حينما أحاطه علماً بقراره. وكانت اتفاقية تمرکز قوات الطوارئ عام ١٩٥٧ تعطي السكرتير العام هذا الحق ولا تشترط موافقة إسرائيل، إذ إن هذه القوات متمركزة على أرض مصر (ج. ع. م) وليس على الجانب الآخر.

في يوم ١٨/٥/١٩٦٧ أعلنت مصر (ج. ع. م) قرار إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية على أرضها، وبدأ الجنرال ريكي في سحب قواته. وهنا حدث نوع من الجدل يلفت أنظارنا إلى نقطة في غاية الأهمية، فقد قيل عن طلب مصر (ج. ع. م) بالنسبة لسحب قوة الطوارئ أن القوات المتمركزة في شرم الشيخ وقطاع غزة لم تكن مقصودة في هذا الطلب. أي أن مفهوم المثير لقوات الطوارئ على الحدود الشرقية كان يعني قوة الطوارئ على الحدود المشتركة مع إسرائيل، وهي الحدود الأرضية المشتركة من رفح شمالاً إلى طابة جنوباً فقط.

فلما بدأ الجنرال ريكي تنفيذ قرار السكرتير العام بسحب قوة الطوارئ، كان السحب ينطبق على القوات المتمركزة في شرم الشيخ وقطاع غزة، وقد علق على هذا الأمر قائلاً: إن القرار يشمل جميع قوات الطوارئ الدولية المتمركزة على حدود مصر (ج. ع. م) الشرقية بما فيها قوات طوارئ شرم الشيخ وغزة وبالفعل أخذت هذه القوات في التجمع في العريش، حتى غادرت مصر (ج. ع. م).

وهنا يطرح السؤال نفسه، هل كانت التية لدى القيادة السياسية والعسكرية هي عدم النظر - ولو مؤقتاً - في غلق الخليج، أم أن الموضوع كان فيها خاطئاً عن مهمة قوات الطوارئ الدولية على حدودنا الشرقية - وأن شرم الشيخ وقطاع غزة ليست ضمن الحدود الشرقية؟

في اعتقادي أن التفسير الأول هو الصحيح، بدليل أن التخطيط العسكري، وتجهيز القوات، وقرار تمرکزها والواجبات التي كلفت بها، لم تذكر شرم الشيخ على

الاطلاق. ورغم أنه كان ضمن الحفلة وقاهر تمرکز اللواء الرابع مشاة في منطقة شرم الشيخ، إلا أن هذا لم يتم مع بدء الحشد يوم ١٤/٥/١٩٦٧.

معاناة في تدبير القوات:

تحت ضغوط كثيرة، ومعاناة تم تدبير القوات اللازمة للتمرکز في شرم الشيخ، وبدأت تمرکزها يوم ١٨/٥/١٩٦٧ بعد سحب وحدات فرعية من تشكيلات كبيرة، وصلت إلى أكثر من عشر وحدات فرعية ادبجت معاً ثم تشكلت لها قيادة خاصة على عجل.

كما لاقت القوات الجوية صعوبة كبيرة (إدارية، فنية، ومواصلات) في تمرکز سرب مقاتل في الغردقة، حيث لم يكن المطار مجهزاً، أما القوات البحرية فقد حركت أكثر من ست قطع بحرية مختلفة من البحر الأبيض المتوسط. من الاسكندرية إلى الغردقة، سفاجة، الطور ورأس نصراني في البحر الأحمر.

كل ذلك جاء تدبيره وتجميعه، وتحويله إلى هذا المحور الجديد الذي لم يكن في حسابان القيادة، متأخراً عن توجيهات وتعليمات وأوامر الفتح التعبوي والحشد للقوات الذي صدر يوم ١٤/٥/١٩٦٧.

وكان سبب الدعم البحري الجديد زيادة على ما كان موجوداً أساساً وهو ٩ لنشات، والفرقاطة رشيد، هو المعلومات التي وردت للقيادة العسكرية، باحتمال هجوم بحري معاد من الدول البحرية العظمى على مدخل خليج العقبة. وقد نقلت القوات البحرية هذا القرار بسرعة، على الرغم من أنه جاء مفاجئاً.

وقد أظهر هذا القرار عدة نقاط مهمة كان لها تأثيرها في الأيام الحاسمة.

- أظهر هذا القرار أن التخطيط السابق المجهز في الفتح التعبوي للقوات، والتمرکز الاستراتيجي للقوات البحرية بصفة خاصة، كان خاطئاً. إذ إنه لم يحسب التدابير الخاصة بتدخل بحري أجنبي في شمال البحر الأحمر، نتيجة لوجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ، والتي لم يكن سحبها في الحساب وبالتالي لم يكن هناك تخطيط مسبق لنقل الخليج ضد الملاحه.

- تبين عدم صحة المعلومات التي وردت في آخر لحظة باحتمال هجوم بحري أجنبي في الخليج ضد خليج العقبة حيث لم يحسب الهجوم لهذا ويبدو أنه تكون

الحركة المخادعة في انتقال حاملة الطائرات الأمريكية (انترديد) يوم ١٩٦٧/٦/٣ في قناة السويس، متجهة إلى المنطقة نفسها خطة خداعية أجبرت المشير على التحول عن هدفه، وحدث التغيير المفاجيء في القوات البحرية.

- أوضح هذا القرار عدم توازن الفتح التعويبي للقوات البحرية في البحرين الأبيض والأحمر، مع الوضع في الاعتبار احتمال قفل قناة السويس، حيث كانت تجهيزات تدمير الكباري، بغرض سد قناة السويس مذبذبة وجاهزة.

- أوضح أيضاً القصور في إعداد الدولة للحرب حيث لم تكن التجهيزات الفنية ومعدات الإصلاح وورش قطع الغيار والترسانات متوفرة إطلاقاً. كما أوضح القصور في معرفة شروط والتزامات «حق المرور البريء» الأمر الذي أخذ جدلاً كبيراً في القيادة العامة للقوات المسلحة عند اصدار التعليمات النهائية بغلق الخليج ضد الملاحة الإسرائيلية.

كل ذلك يدل على صحة اعتقادي، بأن موضوع قفل خليج العقبة في وجه إسرائيل، لم يكن موضوعاً في حسابان القيادة السياسية والقيادة العسكرية، عند التخطيط لتصاعد الصراع العسكري مع إسرائيل في أوائل مايو ١٩٦٧.

الأمر الأخطر أنه ترتب على هذا القرار (أي تركز قواتنا في شرم الشيخ)، إن أصبحت المواجهة العسكرية تمتد من رفح شمالاً إلى شرم الشيخ جنوباً وهي مسافة طولها ٤٩٠ كيلومتر بدلاً من مواجهة تمتد من رفح إلى إيلات (٢٥٠ كيلومتر).

الهدف الوطني أم الهدف القومي؟

بانسحاب قوات الطوارئ الدولية من الحدود الشرقية لمصر (ج.ع.م) مع إسرائيل، تم إزالة آثار عدوان ١٩٥٦ كلياً، وتبأت الظروف في منطقة (شرم الشيخ ورأس نصراني) لاستعادة مصر (ج.ع.م) لحقها المشروع في تفتيش مياهاها الإقليمية، والسيطرة والتحكم في مضيق تيران (مدخل خليج العقبة الجنوبي) إلى ميناء إيلات الإسرائيلي مرة أخرى منذ عام ١٩٥٦.

وعندما يتعمق المؤرخون في تحليل موضوع إزالة قوات الطوارئ الدولية من الحدود المصرية، وهو الهدف الوطني، ومقارنته بالهدف الاستراتيجي للدول العربية في الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٧. وهو ردع إسرائيل لمنعها من الاستمرار في

سياسة التوسع الاستعماري في الأراضي العربية المجاورة، هنا يكون السؤال هل من المنطق والمعقول أن يتحقق الهدف الاستراتيجي فتبقى قوات الطوارئ الدولية لتكون حاجزاً سياسياً على الحدود ضد سياسة التوسع الإسرائيلي، أم يتغلب الهدف الوطني على الهدف القومي ويتم سحب قوات الطوارئ؟.

الغريب في هذا الشأن أن الدول العربية المحاربة والمواجهة لإسرائيل لم تقتنع بهذا التصور للواقع إلا في السبعينيات، أي ضرورة بقاء قوات الطوارئ ولكن بعد الشعور بالهزيمة.

لذلك أتساءل بيني وبين نفسي باستمرار، ماذا كان سيحدث عسكرياً لو أن مصر (ج.ع.م) لم تطلب سحب قوات الطوارئ الدولية على الإطلاق؟ واعتقد أن سحب هذه القوات لا يعود على مصر (ج.ع.م) في ذلك الوقت بأي فائدة وإنما كان مجرد قرار عاطفي وإعلامي أكثر منه سياسياً وعسكرياً، بل كان رد فعل سحب قوة الطوارئ في شرم الشيخ وغزة مزعجاً للقوات المسلحة، إذ كان هو السبب في بداية تغيير الخطط العسكرية المدروسة والمجهزة في سيناء كما سأوضحه فيما بعد.

غلق خليج العقبة:

حتى يوم ١٩٤٩/٣/١٠ كانت ثلاث دول عربية هي السعودية والأردن ومصر تسيطر على مضيق تيران (مدخل الخليج). وقبل توقيع الأردن على إتفاقية الهدنة قامت إسرائيل في ١٩٤٩/٣/١٠ بعمل عسكري واحتلت قرية «أم شرش» التي سميت «إيلات». وبعد انسحاب قوات إسرائيل من سيناء عام ١٩٥٦ طلبت إسرائيل وضع قوات هيئة الأمم المتحدة في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة وظل الوضع كذلك حتى عام ١٩٦٧.

وبسحب قوة الطوارئ الدولية أصبح الطريق مفتوحاً لإعادة التمرکز في شرم الشيخ، وللسيطرة السياسية لمصر (ج.ع.م) على المياه الإقليمية المشروعة والموجود بها مضيق تيران، الذي يعد المنفذ الوحيد جنوب خليج العقبة للملاحة الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه واجهت القوات المسلحة، بل والدولة مشكلة الملاحة في خليج العقبة والمروء البريء» في المضيق.

كان هذا الأمر يتطلب اتخاذ قرار سياسي على أعلى مستوى. وفي اعتقادي أن

وسحبت وحدات فرعية كثيرة للشؤون الادارية والفنية من تشكيلات أخرى كان بعضها متمركزاً في سيناء فعلاً. كما وضعت تحت قيادته سرية مدفعية ساحلية ذات مدفعين ١٣٠ مم، وفي معاونته سرب طائرات «ميج ١٩» تمركز في مطار الغردقة لأول مرة، و٤ قطع بحرية، ٢ ناقلة، فرقاطة، مدمرة انتقلت من البحر الأبيض، وبعض الغام بحرية، بالإضافة إلى لواء لنشات طوربيد وصواريخ.

ثم صدرت تعليمات العمليات الحربية الخاصة بهذه المهمة، وكان أصعب ما فيها إمكانية الاتصالات اللاسلكية وتوفرها. كذلك ظهر القصور العملي لدى القائد الذي تم تعيينه في إمكانية استخدام القوة الجوية أو البحرية، التي ظلت تأخذ تعليماتها من قيادتها في القاهرة أو الاسكندرية على التوالي، إذ انها ليست تحت قيادته.

صدر القرار السياسي بغلق خليج العقبة يوم ١٩٦٧/٥/١٧، ونشرته الصحف المصرية في اليوم التالي وقبل وصول «يونانت» سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة إلى القاهرة. كان يونانت يهدف إلى التوسط في النزاع وتخفيف حدة التوتر. وكان يقصد بالتحديد موضوع حرية الملاحة عبر خليج العقبة على أساس أنه موضوع يس، بل يضر مصالح الدول الأخرى من وجهة النظر الدولية.

عرض يونانت في مقابله مع الرئيس ثلاث نقاط، فهو يطلب من إسرائيل عدم مرور أي سفينة عبر الخليج ويطلب من الدول ألا تحمل سفنها مواداً استراتيجية لإسرائيل، ويطلب من مصر (ج.ع.م) عدم مزاولة حق التفيتش للسفن التي تمر عبر مضيق تيران. وأيد محمود رياض وزير الخارجية في ذلك الوقت هذه النقاط، وقبلها الرئيس عبد الناصر، سأل يونانت الرئيس عبد الناصر قائلاً «إن إسرائيل متخوفة من هجوم مصري عليها»، فأكد الرئيس عبد الناصر نفيه لذلك. وغادر يونانت القاهرة وهو مسرور بنجاح مهمته.

إن موافقة الرئيس عبد الناصر على النقاط الثلاث المذكورة كانت مرهونة بموافقة الدول المعنية أيضاً، إلا أنه يجدر الإشارة هنا إلى التعارض في الفكر وفي أسلوب التطبيق بين الرئيس عبد الناصر وبين المشير عبد الحكيم عامر.

فبينما الأول يوافق يونانت بتعهده مصر عدم مزاولة حق التفيتش للسفن التي تمر عبر المضيق، نجد أن المشير عبد الحكيم عامر في نفس الوقت تقريباً أي في

هذا القرار كان أخطر القرارات التي اتخذت، والتي أدت في النهاية إلى قيام الحرب؛ فموضوع إعادة التمركز في شرم الشيخ، ولو أنه جاء متأخراً خمسة أيام، إلا أنه يعتبر منفصلاً من الناحية السياسية عن موضوع غلق خليج العقبة. ومنع الملاحة الإسرائيلية من المرور البري. إلا أن الموضوعين ارتبطا معاً من حيث الزمن. إذ تزامن إعادة تمركز القوات المصرية في منطقة شرم الشيخ بعد سحب قوات الطوارئ الدولية، مع إصدار قرار غلق المضيق ضد الملاحة الإسرائيلية والمرور البري، بطريقة عاجلة، وغير مدروسة كما سائين فيما بعد.

لقد بدأ التفكير في موضوع غلق الخليج، عقب إعلان سحب قوة الطوارئ في شرم الشيخ يوم ١٩٦٧/٥/١٧، حيث اتصل بي المشير عبد الحكيم عامر مساء نفس اليوم، وأخطرنى باستدعاء القادة لعقد مؤتمر في القيادة مساء يوم ١٩٦٧/٥/١٨ بغرض تجهيز وتدبير قوات لإعادة التمركز في شرم الشيخ. كما حدد لي استدعاء قائد المظلات عميد عبد المنعم خليل، لاستلام قيادة هذه المنطقة.

في نفس الليلة أي ١٩٦٧/٥/١٧ تناقشت مع مساعد رئيس هيئة العمليات ورئيس هيئة البحوث العسكرية في الموقف العام العسكري، إثر إضافة محور جديد، وقوات إضافية جديدة لإعادة احتلال منطقة شرم الشيخ. وما هي واجباتها ومهامها، والميكل التنظيمي لها، وكل هذه الأمور الواجب التفكير فيها. واستقر الرأي على عدم جدوى غلق الخليج، بسبب عدم توفر قوات إضافية وتقديراً لاتساع المواجهة على القوات المصرية، بل إن سيطرتنا على وسط وشرق سيناء، كافية لحماية شرم الشيخ نفسها.

أخطرت المشير بالرأي الذي توصلت إليه مع زملائي، قبل انعقاد المؤتمر بدقائق أي يوم ١٩٦٧/٥/١٨، وذكرت له مبررات هذا الرأي، فرد عليّ قائلاً «لقد تم صدور قرار سياسي بالغلق أمس، وعلينا تدبير القوات». وبدأ المؤتمر بسرد ما يمكن تدبيره من القوات البرية والبحرية والجوية، والدفاع الجوي، إذ إن تأمين هذه المنطقة يحتاج إلى استخدام كل الأسلحة المشتركة معاً، وعين المشير عبد الحكيم عامر، العميد عبد المنعم خليل في هذه القيادة، وأعطاه تعليمات غير كاملة عن المهمة بالنسبة لسير الملاحة في المضيق، معلناً أن التعليمات ستصله فيما بعد، وتم هناك وضع لواء مظلات، كتية مدرعات وكتية حدود، وكتية مدفعية ميدان.

يصدر تعليمات صريحة إلى قائد منطقة شرم الشيخ، برفض عملية التفشيش البحري على جميع السفن التي تحاول عبور المضيق، اعتباراً من الساعة الثانية عشرة يوم ١٩٦٧/٥/٢٣.

أهمية القرار ووحدة الرأي:

وفي حديث شخصي مع الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٨ عن كيفية أخذ قرار غلق خليج العقبة قال الرئيس: «إنه دعا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، والمهندسين صدقي سليمان رئيس الوزراء في ذلك الوقت إلى اجتماع يوم ١٩٦٧/٥/١٧».

بعد مناقشة الموقف السياسي والعسكري وسحب قوات الطوارئ، وتقرير المشير عبد الحكيم عامر بإمكانية احتلال شرم الشيخ، طلب الرئيس عبد الناصر أخذ القرار بالتصويت. ووافق الجميع على غلق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية فيما عدا المهندس صدقي سليمان الذي عارض القرار.

كان المهندس صدقي سليمان وأحد الحاضرين - لم يذكر الرئيس اسمه - يرددان فصل موضوع إعادة التركزز في شرم الشيخ عن موضوع قفل خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية. وأنه لا مانع من إعادة التركزز، ولكن لا يجب اعتراض الملاحة أو قفل الخليج. هنا اعترض المشير بحدّة قائلاً: «كيف يمكن لقواتي المتمركزة هناك أن تشاهد العلم الإسرائيلي يمر أمامها بهذه البساطة»، وانتهى الاجتماع عقب هذه الكلمة بدون مناقشة أو دراسة موضوعية. وصدر قرار الغلق.

أثناء رواية جمال عبد الناصر لقصة أخذ قرار غلق خليج العقبة، سأله لماذا صدر القرار هذه المرة بالتصويت؟، ولم يرد الرئيس في الإجابة على القول: «أهمية القرار ووحدة الرأي».

كان هناك اختلاف في الرأي على مستوى القمة القيادية في أسلوب التطبيق، وتراوح الآراء بين السيطرة وبين الغلق، فبينما نرى أن الرئيس عبد الناصر يريد التلويح بالقوة، ويستفيد من مظاهرها، للوصول سياسياً وإعلامياً إلى هدفه، نرى المشير يرفض هذا الأسلوب ويريد تصعيد المجابهة العسكرية بسرعة، وهو يعلم جيداً أن غلق خليج العقبة ضد الملاحة الإسرائيلية، معناه وقوع الصدام العسكري حتماً.

صدر قرار الغلق، ولم تصدر معه التعليمات التفصيلية عن أسلوب وطريقة

الغلق، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى كثير من التسبّلات، ونجّحت فيه القيادة السياسية بسبب الضغط الخارجي من الدول البحرية الكبرى. كما نجّحت فيه القيادة العسكرية حيث لم يتمكن المشير أثناء المؤتمر أن يدلي بأية تعليمات.

ونجّحت أيضاً قيادة القوات البحرية ووزارة الخارجية التي دخلت في التنفيذ على اعتبار أنه خليج دولي.

كان أكثر الأشخاص إجحافاً هو قائد قوة شرم الشيخ نفسه، فعلى سبيل المثال طلب الإجابة الصريحة على الحالات الآتية:

- السماح أو المنع للسفن الحربية.
- السماح أو المنع للسفن الأجنبية التي تحمل بضائع أو سلعاً استراتيجية لإسرائيل، أو حتى بضائع عمومية.
- السماح أو المنع لنقلات البترول.
- السماح أو المنع لسفن حراسة حربية تحرس سفينة إسرائيلية.
- السماح أو المنع لسفن إسرائيلية ترفع علماً دولياً أو أجنبياً.
- السماح أو المنع لسفن أجنبية مؤجرة لإسرائيل ومتجهة إليها.

وهكذا ظلت هذه التساؤلات تأتي من قائد منطقة شرم الشيخ ابتداءً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٠ حتى يوم ١٩٦٧/٥/٢٣، إلى أن صدرت توجيهات المشير بالتفصيلات النهائية بالغلق، اعتباراً من الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٩٦٧/٥/٢٣، ووصلت هذه التعليمات إلى القائد الساعة ١١،٥٩ مساءً يوم ٥/٢٢، رغم أن هذا القرار أذيع على العالم كقرار سياسي منذ يوم ١٩٦٧/٥/١٨.

بعد صدور التعليمات، أصبحت المشكلة الرئيسية هي نقل وتحويل القوات التي خصصت المهمة تأمين منطقة شرم الشيخ، والسيطرة على مضيق تيران البحري. كانت أصعب المشاكل، هي توفير المواصلات بين هذه الوحدات وبين القيادة العامة وقيادة الجبهة. وموقف هذا المحور التعبوي الجديد من ناحية القيادة والسيطرة. واستقر الرأي أن تكون تحت القيادة العليا بالقاهرة مباشرة.

وتم التركزز لأول مرة في هذا المحور دون إعداد مسبق، وزاد الأمر صعوبة أن المنطقة كلها صخرية وعرة. كما ظهرت الصعوبة في التنسيق بين قوات المظلات التي وضعت في غير مهنتها، بينما هي أساساً في الاحتياطي الاستراتيجي العام. كما

تشتات الصعوبات العقبة في المواصلات عند مركز سرب الفاتنات القاذفة في مطار الغردقة، والذي خلا من أجهزة الانذار والتوجيه الضرورية. كما وجد القائد المكلف صعوبة في التنسيق والاتصال بالقوات البحرية المخصصة لهذه المهمة.

هكذا وصلت القوات المخصصة لمنطقة شرم الشيخ يوم ١٩٦٧/٥/٢٠ وبدأت في إعداد المنطقة لتحقيق مهمتها. وتخصّصت طائرتا نقل اليوشن ١٤ يومياً لخدمة هذه القوات من القاهرة وبالعكس. وفي يوم ٢٢ من نفس الشهر صدرت توجيهات المشير عامر الخاصة بأسلوب غلق الخليج وكانت:

أ - يقلقل مدخل خليج العقبة اعتباراً من ساعة ١٢.٠٠ (١٢ ظهراً) يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ أمام السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي. وكذلك ناقلات البترول المتجهة إلى ايلات على اختلاف جنسياتها.

ب - يسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج منه.

ج-د-هـ- تعليمات للرقابة والتفتيش والتحذير.

و - إذا لم تستجب السفينة لطلقتي الانذار، يصير ضرب السفينة بغرض تعطيلها أولاً، ثم إغراقها بعد ذلك.

ز - يصرح بالمرور للسفن التي تحرسها سفن حربية، ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفن الحربية حتى لو كانت السفينة المحروسة ترفع العلم الإسرائيلي.

القرار الذي قلب حسابات الرئيس:

بإعلان مصر (ج.ع.م) غلق خليج العقبة اعتباراً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ تحول الصراع من قضية تهديد سوريا وحشد القوات على حدودها، إلى قضية قفل الخليج. واتخذ هذا الخبر الصدارة في أخبار العالم كله مشفوعاً بحملة مضادة ضد مصر (ج.ع.م) إعلامياً.

وفي ١٩٦٧/٦/٢ أعلنت بريطانيا، استراليا وإسرائيل، موافقتها على تصريح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن خليج العقبة هو ممر مائي دولي لا يجوز غلقه في وجه الملاحة البحرية، واقرحت بريطانيا في ذلك الوقت إرسال بعض قطع

بحرية من هذه الدول لتأمين المرور في الخليج، لكن الرئيس الأمريكي جونسون رفض الاقتراح.

من كل ما سبق نجد أن المعمرات المائية في خليج العقبة ومنطقة شرم الشيخ، وعلى الرغم من أهميتها الكبرى لمصر (ج.ع.م) إلا أنها لم تحظ بدراسة موضوعية، أو تجهيز وتخطيط لها بعنق وواقعية خلال عشر سنوات سابقة لعام ١٩٦٧.

بهذه الطريقة وفي هذه الظروف صدر أخطر قرار سياسي عسكري، كان هو السبب المباشر في قيام إسرائيل بالهجوم صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥. وأنا اعتبر أن قرار غلق الخليج الذي أعلن يوم ١٩٦٧/٥/١٨ ونفذ من الساعة الثانية عشرة من صباح يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ هو الذي قلب حسابات الرئيس جمال عبد الناصر رأساً على عقب. إذ إن هذا القرار حتم بالضرورة تحول المواجهة العسكرية إلى صراع مسلح. بدليل أن إسرائيل لم تتخذ قرار الدخول في المعركة إلا بعد صدور قرار الغلق من مصر (ج.ع.م) وفشل الجهود الدولية في منع الصراع.

ورغم أن قرار الحشد وإزالة قوات الطوارئ الدولية كانا كافيين لتحقيق أهداف مصر السيادية وللسيطرة على الخليج باحتلال شرم الشيخ. إلا أن صدور قرار غلق المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية هياً لإسرائيل الأسباب والمبررات التي استندت إليها في اتخاذ قرار الحرب.

ورغم هذا فإن إعلان مصر (ج.ع.م) عن حرية الملاحة في خليج العقبة لجميع سفن العالم - حسب تقديري - لم يكن كافياً لمنع العدوان الإسرائيلي العسكري. إذ إن هناك طرفاً ثالثاً جاءته الفرصة للإطاحة بالرئيس جمال عبد الناصر ونظام حكمه، ألا وهي الامبريالية العالمية تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل السابع

خطط العمليات الحربية (٥)

كان مفهوم الدولة الاستراتيجي العسكري في سنوات ما قبل عام ١٩٦٧، مقتصرًا على تطبيق وتجهيز وتدريب القوات المسلحة المصرية على أسس ومفهوم الخطة «قاهر» الدفاعية عن سيناء، والحدود الشرقية لمصر، كما تحدد هذا الاتجاه الاستراتيجي، ليكون هو الأساس بالنسبة لمجهود القوات المسلحة المصرية، طوال السنوات التي تلت الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، أي أن الفهم الاستراتيجي العسكري كان دفاعياً تجاوباً مع الاتجاه السياسي العسكري في منع إسرائيل من التوسع في الأراضي العربية.

الخطة «قاهر»:

وضعت أسس الخطة قاهر بمعرفة قيادة المنطقة العسكرية الشرقية، في بداية عام ١٩٦٦، وأضافت هيئة عمليات القوات المسلحة بعض التعديلات عليها، وعرضت على المشير عبد الحكيم عامر وصادق عليها في ١٩٦٦/١٢/١ وقامت القوات الجوية بوضع خطة جوية اشتقت من الخطة قاهر، أطلق عليها إسم كودي «فهد» وهي للمعاونة المباشرة والاستطلاع، كما وضعت القوات البحرية خطة مساعدة وإسناد للقوات البرية لحماية جنبات القوات البرية في الدفاع عن سيناء، ونظمت الفتح التعبوي لقواتها في البحرين الأبيض والأحمر مسبقاً.

وأصدرت هيئة عمليات القوات المسلحة تعليمات مشتقة من الخطة قاهر لكل المناطق العسكرية، وأفرع القوات المسلحة الرئيسية، والتشكيلات الميدانية، كانت هي واجبات العمليات الحربية للقوات المسلحة، كي تتدرب عليها وتقوم بتجهيز

• الشكل رقم (٢)

مسرح عملياتها وإعداد القوات، واستكمال المطالب الفنية والإدارية والمواصلات، وبناء هيكل الدفاع على أساس هذه الخطة.

بنيت فكرة الدفاع في الخطة «قاهره» على أساس منع العدو من الاختراق والوصول إلى قناة السويس. وتدمير قوات العدو التي تنجح في الاختراق، توطئة للقيام بالهجوم المضاد العام، بالتعاون مع الاحتياطي الاستراتيجي للقضاء على العدو.

وكانت فكرة الدفاع في هذه الخطة، ترمي في جوهرها إلى السماح للعدو بالتورط في هجمات قوية، حيث يمكن للقوات المدافعة أن توقع به خسائر كبيرة، من هنا كان فرض قبول الضربة الجوية الأولى على مصر، وتقبل المبادأة من العدو في المرحلة الانتحائية من العملية البرية، عاملاً مؤثراً على فكرة قرار قائد المنطقة العسكرية الشرقية، وكانت تقديرات القيادة بالنسبة لحجم قوات العدو التي ستقوم باضجوم أقرب لما حدث فعلاً.

وقد بني هيكل الدفاع إجمالاً كما يلي:

١- نطاق أمن: يتمثل في منطقة الحدود الشرقية. وخصصت له الوحدات المناسبة من كتائب الاستطلاع المدرع، وأفواج الحدود، وكتائب الصاعقة.

٢- العمق الدفاعي التكتيكي ويتكون من نطاقين دفاعيين هما:
النطاق الدفاعي الأول: التمدد - القسيمة - أم قطف - منطقة العريش، ويحتله ويجهزه ويدافع عنه فرقة مشاة ٢، لواء مشاة مدعمان، وقو ح مدرع.
أما النطاق الدفاعي الثاني فهو منطقة جبل الحلال، ويدافع عنه فرقة مشاة.

٣- إحتياطي المنطقة: ويتكون من الإحتياطي رقم (١)، فوج مدرع شمال نخل. إحتياطي رقم (٢) ويتكون من: ٢ لواء مشاة وقيادة فرقة في منطقة الحسنة. إحتياطي رقم (٣) ويتكون من لواء مدرع في الكيلو (١٦١) بالطريق الأوسط.

٤- إحتياطي عام القيادة العليا: ويتكون من فرقة مدرعة، ولواء مظلات.

أما الواجبات فهي:

١- النطاق الدفاعي التعبوي الأول، تقوم قواته باحتلال، والدفاع عن الحد الأمامي للمضائق.

الفصل السابع

٢- النطاق الدفاعي التعبوي الثاني، تقوم قواته باحتلال، والدفاع عن الحد الخلفي للمضائق.

٣- محور دفاعي منفصل، في شرم الشيخ مكون من لواء مشاة، تساند، قوات بحرية محدودة.

كانت فكرة هيكل الدفاع هذه عن سيناء سليمة، ونلاحظ أنها قد حققت عدة إعتبارات. فقد أصبح قطاع غزة منفصلاً، ووضعت له أسلحة دعم ثقيلة في العريش مكونة من ١٠ دبابات شيرمان، وقطع مدفعية ميدان ٢٥ رطلاً، وقطع مدفعية مضادة للدبابات، وبعض هاونات متوسطة.

كما تحقق هذه الخطة دفاعات قوية معتمدة على قوات متماسكة، وعلى نقط إرتكاز قوية، أساسها محاور سيناء الرئيسة وخطوط الدفاع المثالية في العمق. وتجدر الإشارة إلى أن عمق الدفاع، كان مكوناً من (٢) نطاقين تكتيكيين (٢) نطاقين تعبويين. كما نلاحظ تواجد إحتياطي المنطقة «الجيش» ومرونته، في تقسيمه إلى ثلاث إحتياطيات فرعية، بالإضافة إلى إحتياطي عام القيادة العليا، المكون من أكبر تشكيل مدرع لدى القوات المسلحة، ولواء مظلات.

تجدر الإشارة أيضاً إلى وجود النطاقين الدفاعيين التعبويين شرق وغرب المضائق، وهي المنطقة الحساسة، والتي تعتبر حد المناورة الخلفي لقوات الجيش في سيناء من وجهة النظر العسكرية البحتة. كما نسميه خط الدفاع القومي عن وادي النيل، منذ عمليات الإنجليز والأتراك، في الحرب العالمية الأولى ١٩١٥-١٩١٧. ومن الغريب أن القوات البرية التي كانت مخصصة لشغل هذا الهيكل الدفاعي، في الخطة «قاهره» تزيد قليلاً عن نصف عدد القوات التي حشدت بدون فكرة أو هدف أو حتى وعي في مايو ويونيو ١٩٦٧.

وقامت القوات البرية بجزء من قواتها - فرقة ٣ مشاة وعناصر معاونة قليلة من القوات البحرية والقوات الجوية بالتدريب على واجبات عمليات الفرقة، تطبيقاً للخطة «قاهره» في مشروع عملي بالجنود في فبراير عام ١٩٦٧ داخل النطاق الدفاعي الأول فقط، أطلق عليه إسم كودي «فارس» وحضره معظم القادة، وقد ظهرت ملاحظات كثيرة خلال المشروع التدريبي لهذه الفرقة، عن إعداد مسرح العمليات وعدم كفاءة القادة، على جميع المستويات وأنهم مقيدون بالخرائط، وليسوا قادة

ميدانين، كما ظهر عدم التنسيق بين التشكيلات البرية، وبين الوحدات التي خصصت رمزياً من القوات البحرية والجوية.

توجيهات المشير:

رغم وجود الخطة «قاهر»، وهي الخطة المعتمدة والتي تم التدريب عليها، إلا أن المشير أخذ يصدر توجيهاته التي كان لها أسوأ الأثر، والتي لم يكن لها أدنى علاقة بالخطة التي صادق عليها.

وقد قصدت أن أسرد فيما يلي هذه التوجيهات للعمليات الحربية الصادرة من المشير عبد الحكيم عامر، بتسلسلها الزمني، إذ أنها من وجهة نظري، وللتاريخ، سوف تظهر تطور الفكر العسكري للمشير، ومدى الارتباك العسكري، والبلبله التي حدثت للقوات والقادة اثر هذا التطور السريع في اتجاهات عمليات عسكرية، أرهقت قواتنا من ناحية فهمها، أو حتى فهم المقصود منها.

وكانت هذه التوجيهات للعمليات، هي المصدر الأساسي لتحرك أو تغير حركة القوات منذ بدء حشدنا في سيناء. وللمحققة، لم يحدث أن نجراً قائد أدنى من المشير، أن يحور أو يغير أو يعترض على الفكرة أو التطبيق، أو حتى يماطل في التنفيذ.

١- في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٤/٥/١٩٦٧، صدرت أولى توجيهات وقرارات نائب القائد الأعلى، تنوه باحتمال قيام إسرائيل بعمل عدواني ضد سوريا. وعزم القيادة السياسية، والعسكرية المصرية أن تتدخل بقواتها المسلحة ضد إسرائيل إذا ما اعتدت على سوريا، وتنفيذاً لذلك صدرت القرارات الآتية:

أ - ترفع درجة إستعداد القوات المسلحة إلى درجة الاستعداد الكامل.
ب - يتم حشد القوات المسلحة فوراً على جبهة سيناء، وتنفيذ الخطة الدفاعية «قاهر».

ج - إيقاف الدراسة بالمعاهد والمنشآت التعليمية.

د - قطاع غزة - تحتل قوات عين جالوت مواقعها، كما جاء في الخطة «قاهر»؛ معتمدة على مواردها الذاتية، وتدعم بالوحدات الثقيلة المجهزة لها في العريش.

هـ - تجهيز عناصر فدائية لتنفيذ الخطة «فهد» (٢) بالنسبة للفدائيين داخل إسرائيل - إغارات تدميرية.

و - ينسق العمل العسكري مع سوريا.

ز - القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي، تبدأ تنفيذ الفتح الاستراتيجي للقوات كما هو وارد في الخطة «قاهر».

وبناء على هذه التوجيهات، أصدرت هيئة العمليات أمرها لقائد قطاع غزة بالدفاع بالموارد الموجودة لديه، مع دعمه بما جهز له مسبقاً بأسلحة معاونة من منطقة العريش. ويعتبر هذا الأمر بالنسبة لقطاع غزة سلباً ومتشياً مع المفهوم السابق دراسته. كما شملت هذه التعليمات تغيير مهمة اللواء ٤ مشاة، الذي كان مخصصاً للدفاع عن منطقة شرم الشيخ في الخطة «قاهر»، ودفع مع باقي التشكيلات إلى سيناء، وكان هذا القرار أول خروج عن تطبيق الخطة «قاهر».

٢- صدر أمر تحرك يوم ١٥/٥/١٩٦٧ إلى تشكيلات ووحدات ميدانية كثيرة، (فرقة ٦) من المنطقة المركزية إلى مناطق تجمع حول الحسة، خروجاً عن الخطة الدفاعية «قاهر». وكانت هذه القوات مخصصة للنطاق الدفاعي الثاني.

٣- بدأ التخطيط العسكري السابق إعداده وتجهيزه في الخطة «قاهر»، يتغير نتيجة لسحب قوات الطوارئ من قطاع غزة وشم الشيخ، الأمر الذي لم يكن محسوباً من قبل، كما بدأ تغير أوضاع القوات والتحركات الكثيرة. وصدرت توجيهات نائب القائد الأعلى، لتجهيز قوة من المظلات لاحتلال منطقة شرم الشيخ على وجه السرعة، بدلاً من اللواء ٤ مشاة. وكان هذا اللواء قد خطط، واستطلع للتمركز في منطقة شرم الشيخ طبقاً للخطة «قاهر».

٤ - صدرت توجيهات نائب القائد الأعلى في ١٦/٥/١٩٦٧ بفتح مركز قيادة متقدم له في الجبهة الشرقية «بجبل الميثان» كما بدأت توجيهات عمليات تأمين قطاعي غزة والكونتلا، تأخذ مكانها في التحضير والإعداد، ثم جاء بعدها مباشرة، إعداد الخطط التعرضية المحدودة، ضد شمال النقب وجنوب لاحتلال تدخل العدو بعملياته ضد قطاع غزة ومنطقة الخليج. وهنا حدث تغير كامل في مهمة القوات المسلحة الموضوعية في الخطة «قاهر».

٥ - مساء يوم ١٨/٥/١٩٦٧ أصدرت تعليمات العمليات الجوية، لإتمام الضربات

الجوية، والمظلة اللازمة لوقاية القوات البرية المهاجمة لمنطقة «إيلات»، وأطلق عليها إسم كودي (أسد ١). كما أعدت قوات الجيش الميداني تجهيز نفس الخطة لنفس الغرض، وأطلقت عليها إسم «فجر»، وهي خطة تعرضية هجومية.

ونتيجة لتوجيهات عمليات نائب القائد الأعلى، بتغيير مهمة القوات التي تلقت تعليماته يوم ١٤/٥ لإجراء عمليات تعرضية مشتركة ضد إيلات، أدى هذا إلى تغيير آخر بالنسبة للهمة الفرقة السادسة مشاة إذ تم نقلها إلى المحور الجنوبي يوم ١٥/١٧.

- قام المشير يوم ٢٠/٥/١٩٦٧ يصاحبه وزير الحربية شمس بدران، بالمرور على القوات في سيناء. وفي نفس اليوم تصاعدت مشكلة حليج العقبة الذي وصل إليه لواء مظلات. واعتقدت القيادة العسكرية إن إسرائيل سوف تتأثر بهذا العمل. وتقوم بالاعتداء على قطاع غزة، ومنطقة الكونتلا. قد جاء هذا الاعتقاد نتيجة للحرب النفسية والخداعية التي بدأها العدو.

- وفي يوم ٢٢/٥/١٩٦٧ تمت زيارة الرئيس عبد الناصر لقاعدة إنشاء الجوبة التي تعد أكبر تجمع للمقاتلات (الميج ٢١) يصاحبه المشير، والفريق أول صدقي محمود. وهناك تم استعراض كفاءة واستعداد المقاتلات في سرعة إقلاعها عقب وصول الإنذار إليها.

وكان التبسط والتدليل هو الطابع الظاهر من المشير للطيارين أمام الرئيس عبد الناصر، الذي دُعي هذه الزيارة بغرض رفع معنويات الطيارين والاعتراف بكفاءتهم وقدراتهم، وتكلم الرئيس مع الطيارين عن الموقف السياسي والصراع في المنطقة، ولم يلفظ بكلمة عن الحرب مع إسرائيل، وبعد انتهاء الزيارة لاحظ المشير إستياء الطيارين، فقال لهم «ما تخافوش سوف تحاربون يا أولاده».

وصدرت توجيهات المشير بدفع الفرقة ٧ مشاة والقوة الخفيفة رقم (١) التي تقرر إنشاؤها وتجميعها في نفس اليوم واللواء مدرع ١٤ إلى منطقة رفح التي تعتبر حيوية للدفاع التبعوي عن قطاع غزة. كما أن تواجد قوات مدرعة وخفيفة بها، تهدد أي قوات من العدو تحاول الاعتداء على قطاع غزة.

كما أصدر المشير توجيهاته بدفع قوات أساسية لمنطقة الكونتلا، بغرض الدفاع عنها. وهذه المنطقة محتاجة بطبيعتها إلى قوات كبيرة، خاصة وانها غير مجهزة من

قبل للدفاع. وقد احتلها اللواء ١١٣ مشاة المدعم بالإضافة إلى لواء مدرع.

زوال «قاهر»:

قبل الاسترسال في بقية تعليمات المشير المضطربة. أقف هنا لحظة لأبين كيف تم زوال الخطة «قاهر». وتم معه خلخلة الدفاع عن سيناء كلياً نتيجة دفع جزء من القوات إلى منطقة رفح، ودفع جزء آخر إلى منطقة الكونتلا.

لقد تغير الحد الأمامي للدفاع فأصبح «الكونتلا - القسيمة - رفح» - بدلاً من خط «التمد - القسيمة - أم قطف - العريش» الذي تحول تلقائياً ليكون النطاق الدفاعي الثاني وترتب عليه سحب قوات من العمق لتحل كل القوات التي دفعت للأمام في الحد الأمامي للدفاع (الكونتلا - رفح).

كما قل عمق الدفاع في سيناء، واضطرت الظروف المفاجئة التي تولدت عن دفع القوات إلى الكونتلا ورفح، إلى استخدام إحتياطي الجيش، والاحتياطي الاستراتيجي، للدخول في صلب النطاق الدفاعي، فحزمت القوات المسلحة من الاحتياطي الاستراتيجي القوى.

نشا عن تواجد قوات الفرقة السابعة للدفاع في رفح - وهي غير مجهزة - وضع غير سليم عسكرياً. إذ إن المطلوب من القوات، دفاع في شريط ساحلي ليس له عمق دفاعي الأمر الذي جعلها سهلة المنال في أول هجوم إسرائيلي يوم ١٩٦٧/٦/٥.

وقد نتج عن دفع التشكيلات القوية للأمام، وعلى كلا طرقي المواجهة، أي الكونتلا، ويروز رفح، أن خلا المحور الشمالي والمحور الأوسط من القوات. وهما المحوران اللذان يتوقع هجوم العدو عليها كما جاء في تقدير، وتصور الخطة «قاهر»، وفعلاً حدث ذلك. كما نتج عن دفع الاحتياطي الاستراتيجي، وإشراكه في صلب الهيكل الدفاعي أن قل سمك وكثافة الدفاع عن سيناء عموماً.

تحركات بلا هدف:

رغم كل ما سبق صدرت توجيهات نائب القائد الأعلى يوم ٢٠/٥/١٩٦٧ بتكوين القوة الخفيفة رقم (١) وأسندت قيادتها إلى اللواء سعد الشاذلي، وضمت عناصر متباينة من الصاعقة والمشاة والمدركات.

تركزت هذه القوة بين رفح والشيخ زويد يوم ٥/٢١ بغرض تهديد خطوط مواصلات أي قوة معادية لقطاع غزة. ثم جذب أنظار العدو لقطاع الساحلي. في نفس الوقت كانت القوة تستعد لشن عملية تعرضية محدودة، ضد منطقة كرم أبو سالم أو في اتجاه الخلصة، وقد أطلق على هذه الخطة إسم «سهم».

لكن هذه القوة سحبت في اتجاه عرضي يوم ١٩٦٧/٥/٢٩ بطول مواجهة القوات، من رفح إلى المحور الجنوبي، منطقة بئر المالح، وتم هذا التحرك الغريب والخطأ، نتيجة لتأكيد معلومات المخابرات الحربية (الخاطئة) عن حشد قوة مدرعة كبيرة في اتجاه المحور الجنوبي لسيناء. وبهذا التحرك لم يتحقق أي هدف من الأهداف السابقة.

ولجعل هذه القوة خفيفة الحركة، تم سحب عربات مدرعة من اللواء ١٦ الميكانيكي وهو أحد اللوامين الميكانيكيين الموجودين في القوات البرية كلها، لتمكين أفراد كتية المشاة، وكتية الصاعقة من ركوبها. واضطر قائد الجيش إلى تغيير مهمة اللواء ١٦ الميكانيكي، لتكون مهمة دفاعية صرفة، وهي مهمة لم يكن مدرياً عليها. مما أدى إلى انهياره أمام هجوم العدو في صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

في ١٩٦٧/٥/٢٠ صدرت توجيهات رقم ٦٧/١٥ عن قوة تأمين شرم الشيخ، وقفل خليج العقبة إعتباراً من ١٩٦٧/٥/٢٣. ونلاحظ هنا تأخير هذا الأمر حتى يوم ٥/٢٠، بينما كان المفروض احتلال اللواء الرابع مشاة لها في الخطة «قاهر» في يوم بدء التحرك ١٩٦٧/٥/١٤.

ونستنتج من هذا أن نية إغلاق خليج العقبة لم تكن موجودة لدى المشير في أيام ١٤، ١٥، ١٦/٥/١٩٦٧. إلا بعد أن أصدر السكرتير العام يوم ١٩٦٧/٥/١٦ قراره بسحب كل قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ. ولم يجد المشير من القوات اللازمة للتمركز في شرم الشيخ - إلا لواء مظلات كلف بمهمة دفاعية ليست من خصائصه الأساسية. وفقد المشير وحدة مهمة من وحدات الاحتياطي الاستراتيجي للقوات المصرية، حيث وصل هذا اللواء إلى شرم الشيخ يوم ١٩٦٧/٥/٢٠.

وتوالى بعد ذلك القرارات بتحريك القوات بدون هدف، فقد صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ١٩٦٧/١٦. في ١٩٦٧/٥/٢٣، بتجهيز خطة

تعرضية لعزل منطقة النقب الجنوبي وسميت الخطة «فجر»، واشترك القوات الجوية معها (الخطة أسد) والقوات البحرية (لنشان من القوات البحرية ضد إيلات) في هذه العملية المشتركة برياً، بحرياً، جواً.

صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/١٧ في ١٩٦٧/٥/٢٣ بإعداد خطة هدفها، توجيه ضربة جوية مفاجئة ضد قوات العدو في كرم «أبو سالم» رفح، والمسماة «سهم» على أن تبدأ بعد عملية «فجر» بـ ٤٨ ساعة.

كما صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/١٨ في ١٩٦٧/٥/٢٦ خاصة بتأمين منطقة رفح، والاستعداد بقوات الفرقة السابعة من المشاة، واللواء ١٤ المدرع للقيام بأعمال تعرضية (هجومية) في شمال النقب.

ويمكن حصر الخطط التعرضية التي جهزت على عجل وبدون استطلاع أو معلومات صحيحة عن العدو كالآتي :-

١ - العملية التعرضية (فجر) :

توجيهات المشير رقم ٦٧/١٦ في ١٩٦٧/٥/٢٣.

- القوات: فرقة مشاة، لواء مشاة مستقل، لواء مدرع، لواء مدفعية وسط، لواء مدفعية ميدان - كتية هاون - كتية مضادة للطائرات، كتية مضادة للدبابات، سرية مهندسين، سرب قاذفات شهب، كتية طرق، سرية كيميائية.

- الهدف: عزل منطقة النقب الجنوبي وإيلات.

- القوات الجوية: تعاون بالخطة (أسد)، وتوفير الحماية الجوية، والاستطلاع الجوي، ومجهود مباشر بقوة ٩ طلعات سرب مقاتل قاذف، وطلعة سرب قاذف خفيف «يومياً» ولمدة ٣ أيام.

- القوات البحرية: تشارك مع الخطة في قصف ساحل إيلات بلسنات صواريخ، وتدمير مدفعية العدو الساحلية، وقصف مستودعات الوقود ومنشآت الميناء.

- التوقيت: وقت استعداد العملية الساعة ٨ مساءً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ وقد عرض الفريق صلاح محسن قائد الجيش قراره أمام الفريق أول مرتضى الساعة ٨ مساءً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٥، فصادق على الخطة، وصدرت توجيهات عمليات

وفي صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥ بدأ العدو هجومه، ولم يكتمل تقطيع أي عملية تعرضية من الإغارات البرية الثلاث «فجر، غسق، سليمان». كما أنه لم يكن هناك أي وحدة برية أو مدرعة، تدرت قبل ١٩٦٧/٦/٥ على واجبات وممارسة الهجوم من الحركة أو حتى من أي عمليات تصادية.

تطور فكر المشير وتعديل الخطط:

حتى يوم ١٩٦٧/٥/٢٦ كانت الخطط الحربية الصادرة عن توجيهات عمليات المشير، متجهة جميعها إلى فكرة الدفاع الوقائي، مع تحضير خطط عمليات برية وجوية وبحرية تعرضية (هجومية) محدودة، مثل الخطة «فجر» ومعها الجوية «أسد» ضد إيلات. والخطة «غسق» ضد النقب الشمالي.

كما أن خطط الدفاع عن سيناء نفسها، خرجت عن أسس أي دفاع البنية بسبب اقتناع المشير بضرورة التمسك والدفاع عن «كونلا» وقطاع غزة الأمر الذي جعل الدفاع عن سيناء نفسها غير متوازن، وغير متماسك وليس له عمق أو احتياطي استراتيجي مرن. يضاف إلى ذلك أن المواقع الدفاعية التي احتلتها القوات، ليست مجهزة من قبل فيما عدا منطقة، أم قطف والقسيمة.

بذلك تمركزت القوات التي تحركت من المنطقة المركزية (القاهرة)، ومن منطقة القنال، للتحشد في مناطق تجمع، وليس في مناطق دفاعية. وظهر جلياً أن تخطيط المشير للعمليات الحربية، منذ البداية، كان أبعد ما يكون عن تنفيذ وتطبيق الخطة «قاهر» الدفاعية المجهزة من قبل.

ثم جاء التحول الكبير المفاجيء أيضاً للقوات في الخطط العسكرية، وبالتالي في توجيهات المشير للعمليات، للقوات التي فتحت تعبيراً في سيناء. وبدء التساؤل لماذا التحول المفاجيء؟ بل لماذا هذا التراجع؟ وظلت القوات معلقة لا تعلم الهدف من هذه التحولات، والتغيرات في خطط المشير.

وأخيراً صدرت توجيهات المشير رقم ٦٧/١٨ في ١٩٦٧/٥/٢٩ تحدد الهدف العام للعمليات، وهو صد هجوم العدو المفاجيء وهزيمة قواته وتدميرها. والاستعداد للانتقال إلى العمليات التعرضية في اتجاه سيناء، فلسطين في أقل وقت ممكن طبقاً للخطة «قاهر».

قائد الجبهة الشرقية رقم ٦٧/١ بهذه العملية. ثم صادق المشير على نفس الخطة يوم ١٩٦٧/٥/٢٦.

٢ - العمليات التعرضية «سهم»:

- القوات: اللواء مشاة المدعم، والقوة الخفيفة رقم (١).

- الهدف: غارة من محور رفح، لصد وتهديد أي قوات للعدو تهدد قطاع غزة.

ألغيت الخطة «سهم» بسبب تحرك القوة الخفيفة رقم (١) جنوباً.

٣ - العملية التعرضية «غسق»:

- القوات: فرقة مشاة

الهدف: غارة قوية في اتجاهين:

(أ) «بيرين» بقوة سرية مدعمة.

(ب) «جيفان راحيل» بقوة كتيبة مدعمة عرض قائد الفرقة قراره على الفريق

صلاح محسن الساعة (١٠) صباحاً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٨.

٤ - العملية التعرضية «سليمان»:

- القوات: فرقة مشاة، لواء مدرع.

الهدف: صد قوات تهدد قطاع غزة، وإغارة قوية ضد كرم أبو سالم والدندجور.

لم يتم الموافقة على الخطة بسبب تردد، ومناقشة بين قائد الجيش وقائد الفرقة على اختيار المحاور المناسبة للإغارات، وظلت هذه المناقشات مستمرة منذ يوم ١٩٦٧/٦/١ وحتى يوم ٥/٢٩.

نتائج العمليات التعرضية:

تبين أن العدو سيكون هو الأسبق في شن العمليات التعرضية. وعلى ذلك صدر الأمر للفرقة السادسة مشاة، بأن تكون جاهزة لصد عمليات العدو على المحور الجنوبي. وفي هذا استمرار للخطأ في معرفة نية العدو في اتجاه الهجوم، حيث كان هجومه مركزاً على المحور الشمالي. كما صدر الأمر أن تؤجل أي أعمال ترتبط بالعملية «فجر»، وهي أكبر عملية تعرضية، أخذت جهداً كبيراً وخصصت لها قوات

وهذه أول مرة يذكر فيها اسم الخطة «قاهر» لكن للأسف جهد التنفيذ سبب القيد الذي شغل قوات كبيرة نسبياً في تنفيذ الخطط التعرضية.

توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢٠ في ١٩٦٧/٥/٣٠ «إحتمال قيام العدو بضربة مفاجئة بأكثر حشد ممكن من مدرعاته في وادي لسان والمعين وجنوبها، في اتجاه بئر مالح، المظلة. وهو المحور الجنوبي لسيناء». وأصبح من مهام المنطقة العسكرية الشرقية عمل ستارة مضادة للدبابات على الخط العام (جبل واسطة البحيري - جبل خرم - المظلة) ولا يسمح باختراقها، وخلق أنسب الظروف لاحتكام الفرقة الرابعة المدرعة وهي الاحتياطي الاستراتيجي العام للإشتباك.

وهنا نلاحظ التراجع في نية المشير وإلغاء جميع الخطط التعرضية (المهجومية) ثم الالتجاء، لا إلى الدفاع الوقائي بل إلى دفاع تقليدي. يضاف إلى هذا إشغال القوات بعمل ستارة مضادة للدبابات (وهي قوات ثابتة أي تنتظر قدوم العدو لتشتبك معه من موقع الثبات). كما أن فقد الاحتياطي الاستراتيجي بدفعه للإشتباك جعل له مهمة أخرى خلاف مهمته الأساسية كاحتياطي إستراتيجي عام.

وصدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢١ في ١٩٦٧/٥/٣١ خاصة بالقوة الخفيفة رقم ١، والتي تحركت باتجاه الجنوب، من المحور الشمالي إلى المحور الجنوبي (ظلت في المحور الشمالي ٦ أيام فقط من ٢٢-٢٣/٥/١٩٦٧) لمهمة تأمين وادي لسان والمعين، والعمل على جنب العدو ومؤخرته، وقفل الثغرة بين جبل أم حصيرة وجبل خرم.

هذه التحركات العرضية الطويلة للقوات، وأخرى من الخلف للأمام على كل المحاور بطريقة جنوبية أرهقت القوات وضاع المفهوم في الفكر العسكري ليكون مفاعاً تقليدياً مصحوباً بخوف من العدو.

توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢٤ في ١٩٦٧/٦/٢ تقضي بأن تكون مهمة المنطقة الشرقية هي الدفاع عن منطقة الكونتلا، القسيمة، أم قطف، رفح العريش بغرض هزيمة العدو، وتدمير قواته ومنعها من الوصول إلى قناة السويس، وركز المجهود الرئيسي للدفاع عن الكونتلا والقسيمة، أم قطف، الحسة، المظلة.

- صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢٧ في ١٩٦٧/٦/٣ إلى قائد الفرقة الرابعة المدرعة، بالتعاون مع إحتياطي المنطقة العسكرية الشرقية قائلاً: بالنص

«عليكم تدمير قوات العدو التي تحاول إختراق النطاق الدفاعي الثاني في اتجاه بئر مالح، المظلة. تستعد للعمل في الاتجاهات المقررة في الخطة «قاهر». تدمير قوات مظلات العدو التي يحتمل نزولها في نخل، بئر الحجة، الميول الشرقية لمضايق الحاققة، الجدي، سدر الحيطان».

وصدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢٨ في ١٩٦٧/٦/٤ عن إحتمال قيام العدو أثناء تقدمه باحتلال مجموعة المضايق لبقى بها، ويركز عليها بغرض تهديد القناة. حصص المشير القوات وأعطى الفرقة السادسة مشاة رابع واجب زمني منذ بدء حشدها في سيناء يوم ١٥/٥/١٩٦٧ بالإضافة إلى اللواء الاحتياطي ١٢٤، ١٢٥ واللواء المدرع، للتمركز في المضايق، وكانت هذه آخر توجيهات تعطى للقوات البرية في سيناء «إستعداداً للمعركة». إلا أن هذه التوجيهات لم تصل إلى القوات في سيناء.

أربع خطط عسكرية في ٢٠ يوماً:

بدأ حشد القوات المسلحة في الاتجاه الإستراتيجي «سيناء» يوم ١٤/٥/١٩٦٧ واتخذت أوضاعها الدفاعية طبقاً للتخطيط العسكري السابق تجهيزه وإعداد وثائقه في الخطة الدفاعية «قاهر»، كما صدرت أولى توجيهات عمليات نائب القائد الأعلى في نفس اليوم وأشارت باعتماد قطاع غزة في الدفاع، على موارده الذاتية ودعم بسيط من أسلحة معاونة كانت مخصصة له من قبل في العريش، ويصبح بهذا الشكل منطقة دفاعية منفصلة. كما حشد اللواء ٤ مشاة مع القوات في سيناء، وكان مخصصاً في الخطة «قاهر» للتمركز في منطقة شرم الشيخ.

برفض السكرتير العام للأمم المتحدة بقاء قوات الطوارئ الدولية في منطقتي غزة وشرم الشيخ حدث فراغ عسكري في هاتين المنطقتين لم يكن في حساب المشير من قبل وهنا جاء التطور الأول في تغيير أوضاع القوات كما جاء في الخطة «قاهر»، واضطر المشير إلى دفع الفرقة ٧ مشاة وهي إحدى الفرق الأربع التي تشكل هيكل الدفاع المتزن عن سيناء، إلى منطقة رفح لتأمين قطاع غزة ضد أي تهديد من العدو.

ومنطقة رفح تكون بروزاً جغرافياً، ليس له عمق دفاعي، فاضطر المشير كي يوازن الدفاع في تركز قوات الفرقة ٧ مشاة في بروز رفح، أن يصدر توجيهاته

للمركز الفرقة ٦ مشاة في منطقة الكونزلة على الجانب الآخر من موجب الدفاع عن سيناء، وترتب على ذلك تغيير أوضاع بقية القوات في سيناء بدفء للأمام، لاستكمال اتزان الدفاع، واستمر تعديل أوضاع القوات حتى يوم ٢٣/١٩٦١.

وجاء التطور الثاني بعد عملية فرض الحصار البحري ضد الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، وخوف المشير من قيام العدو والدول البحرية التي يهدهد الخليج، فكان هذا الاحتمال هو باكورة الفكر التعرضي في التخطيط العسكري للمشير، وأصدر توجيهاته بإعداد خطط تعرضية محدودة ضد إسرائيل، في الساعة العاشرة صباح يوم ١٩٦٧/٥/٢٦ صادق المشير على الخطة التعرضية بحرق ضد النقب الجنوبي، والخطة التعرضية «عسق» ضد النقب الشمالي، كما أصدر توجيهاته إلى القوات الجوية لإعداد الخطة «أسد»، لمعاونة الخطة «فجر» ضد النقب الجنوبي وإيلات، وأمر اللواء ١٤ المدرع بالاستعداد للقيام بعمل تعرضي في الدخلة (النقب الشمالي)، كما بدأ اهتمام المشير بفتح محاور فرعية جديدة (الشط - الطور - شرم الشيخ)، واستعداد القوات البحرية للقيام بعملية بحرية داخل خليج العقبة ضد إيلات.

وجاء التطور الثالث في تخطيط المشير نتيجة لخداع إسرائيلي امتدح له المغايرت الحربية، عن وجود حشود مدرعة إسرائيلية كبيرة في النقب حربي مما جعل المشير يصدر توجيهاته بنقل ثقل القوات في سيناء إلى المحر الجنوبي (الكونزلة - التمد - نخل) وإنشاء الساترة المضادة للدبابات التي صمت وحد فرعية كثيرة وانتقال القوة الخفيفة الحركة رقم (١) من الشيخ زويد في الشمال، لتعاون الساترة المضادة للدبابات، وإشراك القوات تدمير القوات المدرعة الإسرائيلية إذا حاولت عمليات الجيش، بدعوى إمكانية تدمير القوات المدرعة الإسرائيلية إذا حاولت الاختراق في هذا المحور ونتج عن ذلك تجميع أغلب القوات البرية في سيناء هذا المحور. وفي هذه المرحلة ظلت الخطط التعرضية البرية السابق ذكرها قائمة.

وجاء التطور الرابع في تخطيط المشير بعد اقتناعه بموقف الدول الكبرى في هذا الصراع مع إسرائيل، ومعرفته المتأخرة بعدم وجود الحشود المدرعة الإسرائيلية، نتيجة لأول استطلاع جوي ناجح من قواته الجوية، ثم اقتناعه المتأخر أنه بعدم قدرة قواته البرية على القيام بالأعمال التعرضية، وقبوله مبدأ قيام إسرائيل بشربة الجوية الأولى، فأصدر توجيهاته الأخيرة بالتزام القوات المسلحة بالدفاع البري

عن سيناء والعودة إلى أسس الخطة الدفاعية «قاهر»، ولكن المشير ترك القوات في سيناء في أوضاعها وظل يؤكد لأخر لحظة على تدمير القوات الإسرائيلية، بعد اختراقها حدودنا بواسطة قوات الساترة المضادة للدبابات، وجاء يوم ١٩٦٧/٦/٥ والقوات البرية في سيناء في أوضاع غير متزنة، والدفاع عموماً غير متماسك، وبدأ هجوم العدو من المحور الشمالي ولم يتعرض إطلاقاً للقوات الضخمة التي تشكلت منها الساترة والقوات المعاونة لها، بما فيها الاحتياطي الاستراتيجي في المحور الجنوبي.

وقد انتهت هذه التطورات في التخطيط العسكري الذي تغير أربع مرات في ٢٠ يوماً، إلى إنهاك الفكر والأجهزة التخطيطية في القيادة العامة، وفي قيادات القوات الميدانية، كما أنهكت القوات نفسها من كثرة التغير. وما تبعه من تحركات للأفراد والمعدات بالإضافة إلى حدوث البلبلة في الفكر وفي التنفيذ نتيجة لكثرة التبدل في المواقع والمهام، وفقدان الثقة بين الجنود وبين القادة الذي انتهى بعدم وضوح الرؤية عند الجميع.

كما أظهرت هذه التطورات عدم وجود إستراتيجية عسكرية ثابتة وواضحة، حيث إن التخطيط لم يكن يتعدى ردود الفعل لأعمال ومبادرات ومعلومات خداعية، يقوم بها العدو ومن يسانده. وأظهرت اليون الشاسع بين الأهداف السياسية، وبين استعداد القوات المسلحة لتحقيق هذه الأهداف، وإن الانفصال بين نظريات وأسس الخطة، وبين واقع الأوضاع في الميدان في الفترة الحرجة، قد ضيع جهوداً مضنية ذهبت هباء، وبدد أمالاً غريضة.

أصدر المشير توجيهات. إلى الفريق أول صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، بتنفيذ الخطة الجوية «أسد» اعتباراً من أول ضوء يوم ١٩٦٧/٥/٢٧.

وأسرعت قيادة القوات الجوية بإصدار التعليمات التفصيلية إلى التشكيلات الجوية للتنفيذ، وكان ضمن هذه الوحدات مطار العريش، حيث ثبت فيها بعد أن هذه التعليمات، وتوقيت تنفيذها تسربت منه إلى العدو، مما كان موضع إتهام قائد المطار، ومساعدته خلال المحاكمات العسكرية التي تمت عقب المعركة.

وقد حضر الرئيس عبد الناصر اجتماعاً عسكرياً يوم ١٩٦٧/٥/٢٥ للقيادة

على وثائق وإرثاء عسكرية ، كما حصلت إسرائيل على معلومات عن قواتنا ، ورغم هذا ظلت نية المشير قائمة بالنسبة للعمليات التعرضية وتحويل أغلب القوات إلى المحور الجنوبي .

كما صدر الأمر في الساعة ٩ مساء يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ بتحريك مركز القيادة المتقدم للمشير من الإسماعيلية إلى الميثان على الطريق الأوسط كي يفتحه قبل الساعة ٢ صباحاً يوم ١٩٦٧/٥/٢٩ . وتبين فيما بعد أن المشير كان ينوي التواجد في هذا المقر قبل بدء العمليات يوم ١٩٦٧/٥/٢٩ حسب تقديره .

تم إعلان تعيين السيد زكريا يحيى الدين نائب رئيس الجمهورية قائداً للدفاع الشعبي . واتخذت القيادة المشتركة موقفاً له . كما حدث تحول كبير في نية واتجاهات المشير بالنسبة لخطط العمليات الهجومية ، إذ صدرت في تلك الليلة وفي وقت متأخر جداً ، توجيهات كثيرة من المشير إلى رئيس هيئة العمليات الفريق أنور القاضي ، بتعديل الخطط العامة للقوات المسلحة المصرية من خطط هجومية إلى خطط دفاعية وقائية .

وفي يوم ١٩٦٧/٣/٣١ سافر زكريا يحيى الدين ومعه لواء عبد المنعم رياض إلى العراق وتم الاتفاق مع الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف لإرسال مساعدات عسكرية إلى الأردن مكونة من أربع مجموعات لواءات ميكانيكية ومشاة ومدعرة إلى الجبهة الشرقية في الأردن .

وفي ١٩٦٧/٦/٢ تحرك لواء عبد المنعم رياض بوصفه نائباً للمشير عبد الحكيم عامر ومعه عدد ٢ كتيبة صاعقة وبمجموعة عمليات صغيرة إلى عمان وقام بفتح مركز عمليات أسامي للجبهة الشرقية .

بالهيات ، وظهر في هذا المؤتمر استمرار نية المشير في إنقاص الإجراءات البيروقراطية ، والتدريب لتنفيذ الخطط الهجومية . إلا أنه بعد الاجتماع تم لقاء بين عبد الناصر والمشير منفردين ، خرج على أثره المشير ليصدر أوامره بالغاء نية السابقة الخاصة بالخطوة «أسد» وذلك بعد مرور ساعتين تقريباً من الإصدار ويبدو أن المشير إقنع بتحليل الرئيس السياسي في الاجتماع المغلق بينهما . قد وصلت برفقة عاجلة من سفيرنا في الولايات المتحدة الأمريكية يذكر فيها أن أمريكا من وصول معلومات أكيدة إلى إسرائيل عن نية مصر بالهجوم عليها . وقد توقيت هذا الهجوم ، «يقصد الخطوة أسد» المزمع تنفيذها مع أول ضوء يوم ١٩٦٧/٥/٢٩ . وقد اتضح للرئيس عبد الناصر أن معلومات إسرائيل صحيحة . ونفسه لم يكن يعلم بأمر هذا الهجوم الجوي .

رغم ذلك ظلت نيات المشير قائمة بالنسبة للعمليات التعرضية «فجر وغسق» ، بل كبير في اتجاه المجهود الرئيسي للقوات في الدفاع عن سيناء . هذا المجهود نقل كبير ، من المحور الشمالي إلى المحور الجنوبي ، حيث أصبح مؤكداً - من نظره - وطبقاً لتقارير المخابرات الحربية الخاطئة - أن إسرائيل سوف تقوم بشقل مدرعاتها في اتجاه المحور الجنوبي . وعلى هذا تم نقل القوات إلى بينما ترك المحور الشمالي .

في يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ صدر إنذار من المشير نفسه إلى جميع القوات وتم نشره في القوات المسلحة ، «يقضي بأن الموقف بلغ أقصى درجات التوتر وعلى أن يتوقعوا الصدام المسلح ابتداءً من ١٩٦٧/٥/٢٩» .

رغم إعلان رئيس الولايات المتحدة تأييده الحاسم لإسرائيل ، ومقابلة سفير سوفييتي العاجلة للرئيس عبد الناصر يوم ١٩٦٧/٥/٢٧ التي نصح فيها مصر (ج.ع.م) ببدء العمليات الحربية مع إسرائيل إلا أن الرئيس عبد الناصر لا يزال يتخذ أسلوب الهجوم الإعلامي والسياسي ، لكن ليس بدرجة إلى مواجهة عسكرية فعلية .

يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ تم أسر عربة استطلاع تحمل إثنين من قادة كتائب بدان والمضادة للطائرات ، ورئيس عمليات اللواء مشاة ، أثناء استطلاع راحة في نطاق الأمن الأممي ، نتيجة الإهمال وعدم المبالاة وحصل العدو

الفصل الثامن

المعلومات الميدانية وموقف القمة العسكرية

عندما تتطور الأحداث، وتقترب احتمالات الصدام المسلح مع العدو، يصبح من الضروري توفير أحدث المعلومات التعبوية والميدانية الدقيقة، للجهاز المختص في القيادة العامة للقوات المسلحة، وهو هيئة العمليات التي سبق وأن جهزت الخطط للعمليات الحربية، وحددت واجبات العمليات لأفرع القوات المسلحة الرئيسية، والتشكيلات الميدانية على ضوء خطة الدولة الاستراتيجية العسكرية.

وتنشط أجهزة الاستطلاع الجوي والبحري والبري لتوفير هذه المعلومات الحديثة والدقيقة عن حجم العدو - قوته - اتجاه مجهوده الرئيسي - مناطق الحشد - إلخ ذلك من المعلومات حتى يسارع جهاز العمليات الحربية بتطوير الخطط السابقة، كي تطابق المعلومات الحديثة التي ترد له تباعاً من أجهزة الاستطلاع المختلفة.

وهنا تصدر واجبات العمليات الحربية لجميع التشكيلات الميدانية، ويتم الفتح التعبوي للقوات في المسرح المجهز من قبل، على أساس سليم في التوقيت المناسب وبالأسلوب الصحيح، مع توضيح الرؤية السليمة لهذه القوات بالنسبة للهدف الأساسي لهذا الصراع وأسلوب تنظيم التعاون بينهما، وأن يكون هذا الفتح التعبوي للقوات مطبقاً لمبادئ الحرب الأساسية.

وخلال هذه المرحلة، مرحلة الحصول على المعلومات الحديثة وإتمام الفتح التعبوي للقوات وتنظيم أسلوب التعاون بينها، تطبيقاً لأسلوب وقواعد عمليات الأسلحة المشتركة، تتم اجتماعات قتالية في قمة القيادة العسكرية هدفها وضع

ومدى عمل طيراته، كانت خاطئة الأمر الذي جعل تخطيط العمليات الحربية التي أقروها الشير عبد الحكيم عامر والتي اعتمدت على معلومات وتقديرات المخابرات الحربية خاطئة كذلك.

كما أن أوضاع القوات وتمركزها في سيناء خلال هذه الفترة والتي تغيرت أربع مرات تطبيقاً لتخطيط العمليات كانت خاطئة كذلك، وبهذا أصبحت أوضاع التشكيلات الميدانية في سيناء صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥ غير سليمة، الأمر الذي مكن العدو من الحصول على نصر سريع في معركة ١٩٦٧.

ملخص تقارير المخابرات الحربية:

١- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٥ «مازال هناك تجمعات عسكرية إسرائيلية في المنطقة الشمالية من إسرائيل ٥-٧ ألوية» وهذا خطأ إذ إن هذا العدد من الألوية الإسرائيلية لم يكن موجوداً على الجبهة السورية.

٢- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٦:

«إسرائيل سوف تعيد التفكير قبل أن تقدم على تصعيد الموقف» وهذا التقرير يدل على تردد إسرائيل وخوفها وهذا غير صحيح.

٣- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٧:

«الروح المعنوية للشعب الإسرائيلي منخفضة وهناك حالة منتشرة من الخوف والتسائل» وهذا تقرير غير صحيح ويدل على حالة خاطئة بالنسبة للشعب الإسرائيلي، تعكس إنطباعات غير سليمة على قواتنا المسلحة.

٤- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٨:

«عن استمرار إسرائيل في تعبئة احتياطي الخط الأول، وقدر التقرير حجم القوات الإسرائيلية أمام الجبهة المصرية ٦ ألوية مشاة ولواء واحد مدرع وكتيبة دبابات»، كان هذا الحجم من القوات الإسرائيلية غير موجود في هذا التاريخ.

٥- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٩:

«الأحداث التي جرت في المنطقة قللت من فرص إسرائيل في تحقيق المبادأة ودفعتها إلى اتخاذ موقف التريث والحذر». أدى هذا التقرير إلى الاستهانة بقوات العدو.

اللمسات الأخيرة في تطبيق خطط العمليات الحربية المنتظرة والتي تصدر عنها واجبات العمليات الحربية النهائية لجميع التشكيلات الميدانية التي ستأخذ مكانها في مسرح العمليات إنتظاراً لبدء المعارك.

وهذه الإجراءات تأتي كلها في مرحلة التحضير والتجهيز للعمليات الحربية المنتظرة وسوف أوجز ما تم في هذه المرحلة، سواء بالنسبة للمعلومات الميدانية أو إجتماعات القمة العسكرية.

دور المخابرات الحربية:

حتى عام ١٩٦٧ لم تكن إدارة وأجهزة وحدات عنصر الاستطلاع في القوات المسلحة المصرية قد استكملت، تشكيلاً وتدريباً في الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة، وعنصر الاستطلاع يعتبر القناة الطبيعية التي توفر المعلومات الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية للقوات المسلحة عن العدو سواء في وقت السلم أو الحرب.

ولغياض هذا العنصر حلت إدارة المخابرات الحربية وأجهزتها وفروعها مكانها، في توفير المعلومات للقيادة العليا وأفرع القوات المسلحة الرئيسة والتشكيلات الميدانية وظل أسلوب توصيل المعلومات يعمل مثل وقت السلم، حتى لو كانت المعلومات واردة من مركز المعلومات الأمامي في العريش مثلاً، فإن المعلومات تصل إلى المركز الرئيسي للمعلومات في مكتب وزير الحربية شمس بدران في كوبري القبة للإطلاع عليها ويقوم بإرسالها إلى القوات الأمامية في سيناء وهو أسلوب غير سليم في وقت الحرب أو وقت الاستعداد لها علاوة على التأخير في وصول هذه المعلومات.

وكان مدير إدارة المخابرات وجميع ضباطه موضع ثقة خاصة لدى المشير عبد الحكيم عامر ووزير الحربية شمس بدران، وزادت هذه الثقة أكثر بعد أحداث «الأمن» التي مارسها هذه الإدارة في سنوات ما قبل عام ١٩٦٧. وبهذا كانت المعلومات عن العدو الصادرة من هذه الإدارة وأفروعها موضع ثقة وتصديق كاملين لدى القيادة العليا.

ولكن ثبت من تطور الأحداث في الفترة الزمنية للفتح التعبوي للقوات في سيناء والتخطيط للعمليات المنتظرة مع العدو والفكر العسكري نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بين ١٩٦٧/٥/١٥ حتى ١٩٦٧/٦/٥، أن جميع المعلومات أو التقديرات أو تحليلها عن العدو أو قوته أو مقدراته القتالية أو أسلوب قتاله أو قدرة

١	:	١,٥	المدفعية
١	:	٢,٥	طائرات
١	:	٢,٧	طيارون
صفر	:	١	مركبات جنزير
صفر	:	١	ونصف جنزير

وقد أعطى تقرير المخابرات الخاطئ إنبطاع الاستهانة بقوة العدو، بينما لو علمت القيادة العسكرية حقيقة قوة العدو لترددت أكثر من مرة في وضع قرار الحرب.

٩- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢٥:

«عن سفر وزير الحربية إلى موسكو ومغادرة السكرتير العام للأمم المتحدة بعد فشل مهمته في القاهرة يوم ١٩٦٧/٥/٢٣». اعتبر السكرتير العام للأمم المتحدة أن «مهمته ناجحة».

١٠- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢٦:

«ذكر التقرير إهتمام إسرائيل بمنطقة إيلات وجمع قوات إضافية بها وأن حجم القوات الإسرائيلية فيها وصل إلى: ٣ ألوية مدرعة، ٣ ألوية مشاة كتيبتين مدرعتين علاوة على لواء ميكانيكي ولواء مشاة احتياطي».

كان هذا التقرير تأكيداً على نية إسرائيل للعمل على المحور الجنوبي ضد قواتنا المتمركزة في سيناء مما جعل المشير عبد الحكيم عامر يركز حوالي ٧٠٪ من قواته في سيناء على هذا المحور. واتضح فيما بعد أن هذا التقرير خاطئ. وكان تأثيره مدمراً بالنسبة للأوضاع الحاطة لقواتنا في سيناء، إذ لم يكن لدى العدو في هذا الاتجاه وفي هذا التوقيت حتى بدء المعركة سوى لواء ميكانيكي واحد. اعتقد أن خطة خداع العدو لمخابراتنا قد نجحت.

١١- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢٧:

«زيادة نشاط العدو تجاه المنطقة الجنوبية للنقب وتعزيزها بلواء آخر» أي استمرار في الخطأ وتأكيد له.

١٢- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢٩:

«أكد التقرير على نشاط أكيد للعدو في منطقة وادي الجواني، ووادي لصان

تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢١:

ظهر نشاط نقل جوي إلى الجنوب - جنوب النقب - والظروف الراهنة ليست لائمة من وجهة نظر إسرائيل لشن عمليات شاملة نظراً لفقدها عامل المبادأة المفاجئة علاوة على حاجتها الماسة إلى الدعم العسكري الخارجي».

بدأ هذا التقرير يلفت نظر القائد والقوات إلى المحور الجنوبي كما أن التقرير إلى ظروف ليست صحيحة في إسرائيل مما أدى إلى استرخاء في قواتنا المسلحة.

تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢٢:

عزز العدو قواته أمام الجبهة المصرية بلواء مدرع ودفع أسراباً مقاتلة إسرائيلية من طائرات النقب الجنوبي «حاشور - أبراهام - ديمونا - مشاد - مشابه زامون» تقرير لفت نظر القائد المصري إلى الاتجاه الجنوبي وثبت أنه خاطئ كما أن المخابرات الإسرائيلية لم تعمل إلا من المطار الأول فقط في هذه المنطقة.

تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢٤:

التقرير الموضوعات التي تمت في مؤتمر قيادة الجيش الميداني الذي حضره قادة الفرق وتمت فيه قراءة تقارير المخابرات عن مقاومة قواتنا بقوات العدو الجبهة المصرية وهي:

القوات المصرية:	القوات الإسرائيلية:
٣	١
٣	١
١٠٠٠	غير معروف

لقد ثبت خطأ هذه النسب فيما بعد واتفق ان النسب الحقيقية في القوى

القوات المصرية:	القوات الإسرائيلية:
١	١,٧
٠,٦	١

وخص بالذكر اتجاه الولايات المتحدة من حيث احتمال تقديمها مساعدة مباشرة لإسرائيل في حالة تعرض أمنها العسكري للخطر.

وأبى الرئيس حديثه التحليلي بالتأكيد على قيام إسرائيل، بالضربة الأولى الوقائية بعد أن أنهت إجراءاتها الداخلية المعتادة، وأشار في هذا الصدد إلى تجربة ١٩٥٦، وتوقع أن تبدأ الحرب خلال يومين، أو ثلاثة على الأكثر، أي في يوم ٤، أو ٥ يونيو، إلا أنه عاد فأكمل حديثه الذي كان أقرب إلى تأكيد إنذاري، بأن إسرائيل ستبدأ هجومها يوم ٥ يونيو.

وقد تحول الحديث بعد ذلك إلى تفصيل إجراءات الحرب الوقائية وحتمية قيام إسرائيل بالضربة الأولى، مشيراً أيضاً إلى ما حدث عام ١٩٥٦، وفي هذه المرة كانت الإشارة في الحديث موجهة إلى الفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي.

حول هذه النقطة قام نقاش إنحصر في الخسائر المحتملة لقواتنا الجوية وإمكانية توفير القدرة لها. لشن ضربة مضادة، وقد قدر الفريق أول صدقي محمود الخسائر المتوقعة في قواتنا الجوية من ١٥ إلى ٣٠ في المائة، لكنه قال: إن هذا الإجراء يعني فقد المبادأة من جانبنا، وربما أدى هذا إلى «تكسيح» قواتنا الجوية، وقد نطق الفريق أول صدقي محمود «تكسيح» باللغة الانجليزية.

تطورت المناقشة التي اشترك فيها الرئيس والمشير والفريق أول صدقي محمود إلى استحسان ملاقة الضربة الجوية من إسرائيل أولاً، بدلاً من فقد عطف العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي قدر الرئيس عبد الناصر احتمال دخولها إلى جانب إسرائيل، في حالة قيامنا نحن بالضربة الأولى، كما أنها ستقوم بتسجيل وقصص اعتدائنا على إسرائيل، وما سترتب على ذلك من موقف سيء بالنسبة لنا عالمياً.

وفي آخر المناقشة تم الاتفاق على اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية في قواتنا الجوية للتقليل من تأثير الضربة الجوية الأولى من إسرائيل، وتوفير القدرة لها لشن ضربة جوية مضادة.

وقد وافق المشير على ذلك مصدراً أوامره للفريق أول صدقي محمود باتخاذ إجراءات تأمين القوات الجوية ضد الضربة الجوية الأولى، خصوصاً وأن واجب

والقادة الإجراءات العسكرية التي تمت تأمين قطاع غزة والمحور الجنوبي. كما عرض قائد الجيش خططه التعرضية ضد القوات الإسرائيلية في النقب الجنوبي، كذلك الخطط التعرضية في المحور الشمالي ووافق المشير عليها وأمر بزيادة التنسيق والتدريب والتحركات اللازمة لنجاح هذه الخطط التعرضية. وقبل انتهاء الاجتماع أشار الرئيس إلى أهمية قطاع غزة من الناحية السياسية والمعنوية، خاصة على الشعب الفلسطيني، ثم انفرد الرئيس بالمشير في لقاء مغلق لمدة نصف ساعة عاد بعدها المشير للاجتماع وأصدر قراراً بإلغاء العمليات الجوية الهجومية التي كان قد صادق عليها في نفس اليوم وهي الخطة الجوية «أسد» والمزمع تنفيذها فجر يوم ١٩٦٧/٥/٢٧

اجتماع يوم ١٩٦٧/٥/٢٨:

بدأ الساعة التاسعة مساءً وتم خلاله عرض الموقف العسكري العام في سيناء والمنطقة وبالدات خليج العقبة وانتهى الاجتماع الذي ظل الرئيس طواله مستمعاً، وبعد الاجتماع تم لقاء منفرد بين الرئيس والمشير ولم نعلم شيئاً عما تم فيه سوى ما صدر بعد ذلك من قرار بتعيين السيد زكريا نحى ليدى قائد للدفاع الشعبي ثم طلب المشير الفريق أنور القاضي رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة وفي وقت متأخر من نفس الليلة وأصدر إليه توجيهات بعمليات جديدة تعدل وتغير التوجيهات السابقة ليكون الدفاع عن سيناء دفاعاً وقائياً، كما ألقى جميع الخطط التعرضية ضد إسرائيل.

اجتماع يوم الجمعة ١٩٦٧/٦/٢:

كان أهم الاجتماعات التي تمت بمكتب المشير عبد الحكيم عامر، بالدور (الطابق) السادس من مبنى القيادة العامة بضاحية مدينة نصر.

شهد هذا الاجتماع الرئيس عبد الناصر والمشير عامر، وشمس بدران وقادة الأفرع الرئيسة وقادة الميدان ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ورئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية، ومديرو مكتب المشير جميعهم وأنا.

ونظراً لأهمية هذا الاجتماع، ولأنه سبق بداية المعركة بثلاثة أيام فقط ستعرض له بالتفصيل.

بدأ الرئيس عبد الناصر... الحديث محللاً الموقف السياسي العالمي، ثم الموقف السياسي والعسكري داخل إسرائيل. كما أشار إلى الرأي العام العالمي

قواتنا أصبح دفاعياً بشكل عام وإن عجز ٢٠٪ من الضربة الأولى وتحارب إسرائيل أفضل من أن نبدا الضربة الأولى ونحارب أمريكا وإسرائيل معاً. إلا أن المشير لاحظ علامات الضيق على الفريق أول صدقي، فتعمد اختصار الجلسة على ما تم من مناقشة، مما لفت أنظار الحاضرين. فقد كان الجميع ينتظرون دور المشير نفسه في الحديث. لكن الرئيس عبد الناصر أبقى الاجتماع بتأكيده على نية إسرائيل في شن هجومها صباح يوم ٥ يونيو وقال إنه يعلم تماماً الخطوات التي تتخذها إسرائيل داخلياً وخارجياً في مثل هذه الأحداث والظروف. متملاً بما تم عام ١٩٥٦. أي مفاجأة عسكرية، وحرب قصيرة المدى ونقل المعركة إلى أرضنا.

بعد الاجتماع مباشرة اتصل المشير تليفونياً بالفريق أول جمال عفيفي نائب قائد قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية، وكان جالساً يكتب الفريق أول صدقي محمود، وأخطره بقراره الذي يقضي بتأمين القوات الجوية ضد الضربة الأولى.

وفي صباح اليوم التالي ١٩٦٧/٦/٣ حضر الفريق أول صدقي محمود وأخطر المشير، بعدم إمكانية التغير الشامل في أوضاع أسراب المقاتلات في سيناء، بإعادة تمركزها، وأخبره بأنه اقتصر على نقل سرب واحد من مطارات سيناء إلى مطار كبريت. وكان الفريق صدقي قد بدأ كلامه عن تخوفه من إعادة الطيارين للخلف مما يؤثر على روحهم المعنوية، ووافق المشير على هذا الرأي بأنه ما زالت هناك فرصة للمراجعة على الطبيعة عند زيارته -أي المشير- إلى سيناء يوم ١٩٦٧/٦/٥، وإنه أخطر قائد الجبهة الفريق أول مرعي بهذه الزيارة.

ولاهمية هذا الاجتماع أرى ضرورة تحليل مواقف أطرافه المختلفة، فقد أوضح الرئيس عبد الناصر تطورات المعركة المتوقعة، ونية العدو تماماً، كما حدد توقيت وتاريخ بدء المعركة مع إسرائيل، وحدد أن بداية المعركة ستكون بضربة جوية أولى من إسرائيل.

أما المشير عامر، فمن خلال مواقفه في الاجتماع تستطيع أن تقول إنه لم يقتنع بتقديرات الرئيس السياسية والعسكرية، كما أنه لم يبال بالإنداز الصريح من الرئيس بميعاد المعركة وهو ١٩٦٧/٦/٥، بدليل أنه استمر في تنفيذ برنامجه المعتاد، وقيامه بزيارة سيناء في نفس اليوم الذي حدده هذا الإنذار.

وقد كان موقف القادة الحاضرين سلبياً، فهم لم يتلقوا من المشير أي تحذير أو

إنذار باحتمال قيام إسرائيل ببدء عملياتها يوم ١٩٦٧/٦/٥، بل إن هذا الكلام سمعوه من الرئيس عبد الناصر وبالتالي فهم لم يخطروا أحداً بما سمعوه من الرئيس، بل أكثر من ذلك فقد سرت مهمة بعد الاجتماع إعتقد أنها منقولة عن المشير نفسه تقول: «هو يعني كانت تقديراته -أي عبد الناصر- سليمة عام ١٩٥٦ إذن القادة الحاضرون لم يقتنعوا بموقف الرئيس وتحذيراته، تشبهاً بقائدهم المشير عبد الحكيم عامر.

وزاد من حدة هذا الموقف وصول ملخص تقرير المخابرات الحربية يوم ١٩٦٧/٦/٢، وعقب الاجتماع مباشرة «يرجح أن إسرائيل لن تقدم على عمل عسكري تعريضي، وأن الصلابة العربية الراهنة، ستجبر العدو بلا شك على أن يقدر العواقب المختلفة المترتبة على اندلاع شرارة الحرب في المنطقة».

ولعدم افتناع المشير بتحليلات الرئيس عبد الناصر، وتأكيداً لموقفه هو، أمر بإعادة طبع هذا التقرير وتوزيعه على القوات بشكل واسع، وبدأ هذا التقرير يصل إلى مستوى الوحدات الفرعية، خلافاً لما كان يحدث لأي تقرير مخابراتي سابق.

إنشغال القوات:

وحتى تعطى صورة حقيقية عن حالة قيادتنا، ودرجة إنشغالها بتلقي توجيهات المشير ومحاولة تنفيذها، وهي تتكرر -أي التوجيهات- بشكل مستمر يومياً، بما في ذلك التحركات التي انتهت حتى بدء القتال، ستعرض لأحداث مؤتمر قائد الجيش الميداني الذي تم مساء يوم ١٩٦٧/٦/٣.

عقد الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميداني هذا الاجتماع في مقر قيادة الجيش في «ريشات لحمان» قبل بدء المعركة بيومين، وحضره جميع قادة التشكيلات من فرق والوية مستقلة متمركزة في سيناء.

في هذا الاجتماع وزع قائد الجيش صورة توجيهات نائب القائد الأعلى رقم ٢٤ والتي وصلته في اليوم السابق ثم شرح مهمات كل تشكيل بالنسبة لما جاء في هذه التوجيهات، وقد قام قائد الجيش بتوزيعها كتابة في اليوم التالي على التشكيلات.

كما أبلغ القادة بمواعيد عرض قراراتهم على التوالي وذلك بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٤، وبسبب تحضير وتجهيز ما يطلب منهم في الاجتماعات اليومية لقائد

الجيش، لم يتمكن القادة من مباشرة مهامهم الأصلية في المرور على قواصم أو جنودهم خلال الأسبوع الأخير من الفتح العبوي، وهذا هو نفس ما حدث بالنسبة للرؤساء في تشكيلاتهم.

وقد أذاع قائد الجبهة - وهذا قبل المعركة بيوم واحد - نبأ زيارة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٩٦٧/٦/٥، بين الساعة الثامنة والساعة التاسعة صباحاً، وهو الميعاد المنتظر لوصوله إلى مطار «بئر غداد» وقد حدد في هذا الاجتماع عدد المستقبلين ووظائفهم التي تتراوح بين الفريق الأول - والتعبيد، وهم ٢٨ قائد يحضر بعضهم بهليكوبتر للإستقبال.

واستكمل قائد الجيش خطة مرور المشير، كذلك برتاجه خلال هذه الزيارة بأن قال: «يحضر المشير بعد الاستقبال في المطار، مؤتمر تنظيم التعاون للشكيلات الميدانية، الذي سيديره قائد الجبهة الفريق أول مرغمي الساعة ١٤ ظهراً، وهو إجراء يتم لأول مرة» رغم أنه مرحلة ضرورية من إجراءات الفتح العبوي للقوات، ثم يتوجه المشير بعد ذلك إلى مقره في الميائن.

وفي هذا المؤتمر أيضاً استكمل قائد الجيش تعليماته اليومية، بأن أمر بإجراء ضرب نار فردي للمقاتلين، الذين لم يسبق لهم الضرب، وأعطى تعليمات تدريب للفرق كالاتي: تدريب على الهجوم من العمق ومن الحركة حتى مستوى الكتيبة في ثلاث فرق مشاة.

وجدير بالذكر ان هذا النوع من التدريب لم يتم من قبل، كما ان جميع فرق الجيش لم يصل تدريبها في وقت السلم إلا إلى مستوى الكتيبة في الدفاع وهو غير كافٍ، علاوة على انه دفاع فقط. أي انهم رغم دخولهم الحرب لم يتدربوا على الهجوم من قبل.

كما سرد قائد الجيش تعليماته باستقبال القوة الكويتية، كي تصل إلى العرش في وقت مناسب، للاحتفال بها، واستقبالها إستقبال الأحوه الأشقاء في السلاح، وحدد قائد الجيش وصولها حوالي الساعة الثامنة صباحاً.

اليوم الأخير قبل بدء المعركة:

كي تكتمل الصورة لا بد وأن نعرف ماذا حدث في يوم ١٩٦٧/٦/٤. فمن الغريب انه بعد انقضاء واحد وعشرين يوماً على بدء إعلان حالة التعبئة والفتح

التعبوي في سيناء، لم يكن الجيش الميداني قد وصل إلى حالة مناسبة في الإعداد، أو الاستعداد سواء للدفاع أو للهجوم.

ففي الصباح وصل اللواء توفيق عبد النبي، وكان ملحقاً عسكرياً في باكستان، كي يتولى منصب قائد الساترة المضادة للدبابات الجديدة، وعند استلامه للقيادة ظهر له أن كتيبة دبابات ثقيلة، وسرية مدفعية ذاتية الحركة، وكتيبة هاون ثقيل لم تصل بعد. وان ٧ دبابات فقط وصلت من كتيبة دبابات أخرى، وان جميع أفراد الساترة المضادة للدبابات من الاحتياطي غير المدرب مع نقص كبير جداً في المرتبات والأسلحة، والمعدات والأصناف الهندسية لإقامة التجهيزات.

وفي هذا اليوم تم تحرك قيادة فرقة مشاة ولواء مشاة من نخل إلى الكونتلا.

ولما كان قائد الفرقة ٩ المدرعة والمشكلة حديثاً قد وصل يوم ١٩٦٧/٦/٣ ولم تكن وحدات الفرقة قد وصلت بعد. فقد أمر قائد الجيش بوضع لواء مدرع لم يستكمل بعد تحت قيادته، وكلفه بالإشتراك مع الفرقة ٤ المدرعة بالضربة المضادة.

كما وصلت بعض عناصر اللواء ١٨ مشاة من اليمن، عدا كتيبة مشاة، وكتيبة مدرعة، وكتيبة مدفعية ميدان، وكتيبة مضادة للطائرات، واضطر قائد الجيش إلى حجز كتيبة مشاة، وكتيبة هاون من لواء احتياطي، وضمها إلى اللواء ١٨ مشاة.

وفي الساعة السابعة مساءً. اتصل الفريق أول مرغمي، بالفريق صلاح محسن وأخبره عن ميعاد وصول المشير إلى بئر غداد حوالي الساعة ٩ في صباح اليوم التالي، وحدد له خط سير المشير، وهو: قوات الساترة، تنظيم التعاون ثم لواء ١٨ مشاة، ثم التوجه إلى قيادته في الميائن، كما حدد له عدد المستقبلين من رتبة العميد حتى رتبة الفريق أول، وعددهم ٢٨ قائداً وهو تكرر لما أذاعه في اليوم السابق.

وفي الساعة الحادية عشرة مساءً، عقد قائد الجيش الفريق صلاح محسن مؤتمره اليومي، وبدأ بالإنصال بالفريق أنور القاضي لمعرفة المجهود الجوي المخصص للعملية الدفاعية، والعمليتين الهجوميتين «فجر» و«عسق» ثم نظم احتياطي الجيش، وطلب حصر الأسلحة التي لا تتوفر لها ذخيرة، ووعد بإحضارها ثم دبر النقص الموجود في ضباط اللواء ١٨ مشاة.

كما ظهر ان كتابات النقل ينقصها ٣٠٠ سائق، وبدراسة موقف المواصلات

المخططة إكتشف نقصها في الخط المباشر بين قيادة الجيش وبين القوات المتمركزة على المحور الجنوبي، وأصدر أوامره بأن يتم تدوير ذلك قبل يوم ١٩٦٧/٦/٨.

وفي ذلك اليوم تم نقل ١٦ جهازاً لاسلكياً تخص اللواء مشاة إحتياطي كانت في القرش غرب القناة إلى الستارة المضادة للدبابات التي لا تملك أي جهاز لاسلكي.

كما تم تحركات كثيرة من وحدات مضادة للطائرات زودت بتعليمات حديثة إلى مطارات سيناء، وإلى محطات الرادار في سيناء، والتي كانت مفتقرة إلى هذا العنصر، وجاءت هذه العناصر من وحداتها الأصلية في المناطق العسكرية الأخرى، أو من المطارات الداخلية في غرب القناة أو الدلتا أو المنطقة المركزية.

وتم إصدار تعليمات تنظيم عملية استقبال كتيبة المغاوير الكويتية التي ستصل في اليوم التالي بالقطار إلى العريش، مع التنسيق في مواعيد وقوف قطارها كي تتم حقافة واستقبال جيدين، وهو اهتمام زائد على أعلى مستوى ميداني.

وفي النهاية نظم قائد الجيش أيضاً التحركات التي ستتم في اليوم التالي أي يوم ١٩٦٧/٦/١٠، وهي لا تقل في حجمها وكثافتها عن أي تحركات تمت في ذلك اليوم الأيام السابقة.

أما عن القوات الجوية، فقد أقامت الشؤون العامة للقوات الجوية، حفلاً تهنئياً للقوات الجوية والدفاع الجوي المتمركزة في منطقة أنشاص. وكانت تعليمات لإقامة هذا الحفل قاصرة على الشاي والموسيقى، ولكن أموراً أخرى تلبية حولت هذا الحفل البريء إلى حفل ساهر إمتد إلى ساعة متأخرة من الليل والذي جعل الإشاعات المغرضة والأكاذيب، تأخذ الفرصة في التشيع والافتراء طوال على القوات الجوية وقياداتها.

الفصل التاسع

المعركة

بدء المعركة: (٥)

كان نذير المعركة هو إرسال إنذارين تعبويين في غاية الأهمية، الأول من مكتب غابرات العريش بقيادة المقدم إبراهيم سلامة، إلى جهة غير معينة بالعمليات «مكتب الوزير شمس بدران بكوبري القبة» في الساعة السابعة صباحاً، بينما وصل إلى هيئة عمليات القوات المسلحة بالقيادة العامة في الساعة ٩.٤٠ من صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥

أرسل الإنذار الثاني من الفريق عبد المنعم رياض الذي كان بالقيادة المتقدمة لثائب القائد الأعلى بعمّان في الساعة السابعة صباحاً أيضاً، ولكنه لم يستقبل بالجهة المعنية، وهي غرفة عمليات الدفاع الجوي بمنطقة الجيوشي إطلاقاً.

وأقول إنه لو وصل هذان الإنذاران صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥، قبل بدء العمليات بساعة ونصف، لكانت على الأقل قد تغيرت الحوادث عما وقع فعلاً صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

الإنذار الأول:

تجمعت لدى الدوريات الأمامية لوحداث نطاق الأمن، مشاهدات أنوار وسماع أصوات عربات جنزير في مناطق فتح وحدات العدو واستعداده للهجوم حوالي الساعة ٤ من صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

وصلت هذه المعلومات إلى مكتب غابرات العريش الذي كان يعمل كمركز إستطلاع تعبوي للجيش في نفس الوقت. وقد حاول هذا المكتب التوفيق والتجميع

• الشكل رقم (٣)

وتم ربطه لاسلكياً بشفرة بسيطة على جهازين للاستقبال. أحدهما يمثل مصدر المعلومات الإستراتيجية والتعبوية لمصر (ج. ع. م) والقوات المسلحة، وهو محطة إرسال واستقبال كبيرة في مكتب شمس بدران بكويري القبة. وجهاز الاستقبال الثاني كان بقرعة العمليات الرئيسة للقوات الجوية والدفاع الجوي بمنطقة الجيوشي، وهو مركز الاستقبال الرئيسي، بينما كان مكتب الوزير هو الفرعي أي يستمع فقط لما يذاع في المركز الرئيسي. هكذا كان تنظيم تبادل المعلومات.

وفي الساعة السابعة بتوقيت إسرائيل، والثامنة بتوقيت مصر، بثت محطة عملون للإنذار المبكر إلى المحطتين معلومات عن وجود موجات متتابعة من مقاتلات إسرائيل، تتجه نحو الجنوب الغربي مترجمة باللفظ الكودي «عنب» «عنب» «عنب».

لم تستقبل محطة الاستقبال الرئيسي - بالجيوشي - الإنذار نتيجة خطأ شخصي من عريف الإشارة قال عنه في التحقيق: «إنه غيّر تردد الاستقبال للوصول إلى استماع أوضح، وفي المرة الثانية قال: إن توقيت العمل بالتردد القديم «حسب جدول العمل بالشفرة» انتهى، فغيّر على التردد التالي. على أي حال، لم يستقبل الإشارة، ولم يصل الإنذار المبكر إلى المركز الرئيسي للطيران والدفاع الجوي عن مصر (ج. ع. م).

أما المحطة الفرعية وهي محطة إستماع فقط خاصة بالمخابرات في مكتب شمس بدران في كويري القبة فقد استلمت الإشارة، وتحليلها واضح ولا يمكن أن يحدث فيه سوء فهم. إنه إنذار أكيد ببدء هجوم طيران العدو على أراضي (ج. ع. م) مصر في اتجاه الجنوب الغربي من إسرائيل، إلا أن الضابط المناوب في كويري القبة، لم يخطر الوزير لعدم وجوده في مكتبه بكويري القبة، أو في مدينة نصر، وبعد مرور حوالي ٤٠ أو ٤٥ دقيقة من استلام الضابط المناوب للإنذار. وبالصدفة خلال مكالمة تليفونية عابرة مع زميله بالمحطة الرئيسة بالجيوشي. أراد أن يذكره بنفس الإشارة، وما فيها من إسم كودي يدل على طائرات العدو المغيرة. فقابله الضابط المناوب على نفس المحطة الرئيسة بالتهكم قائلاً: «عنب أيه ويصل أيه.؟! دول فوق دماغنا أي ان الطائرات الإسرائيلية تقصف فعلاً مطارنا، وكانت الساعة ٨،٤٥ بتوقيت مصر (ج. ع. م) فعلاً. عدا ذلك لم يصل من أي محطة إنذار أخرى في مصر (ج. ع. م) أي إنذار باقتراب طائرات العدو وذلك

والتحليل لهذا الإنذار بوسائله الأخرى، وأرسل إشارة في الساعة ٧ صباحاً من نفس اليوم إلى قياداته العليا بمكتب وزير الحربية شمس بدران بكويري القبة، هكذا كان أسلوب الاتصال منذ زمن، ولم يعدل هذا الأسلوب ولا استطاع أحد أن يعدله كروية لاحتمال قيام العمليات الحربية أو كجزء من تنظيم وإدارة العمليات الحربية.

استقبل الضابط المناوب في كويري القبة هذه الإشارة، وأرسلها إلى مكتب المشير حيث كان نائباً في القيادة العامة بمدينة نصر، استلم هذه الإشارة المقدم علي شفيق صفوت مدير مكتب المشير، وعرضها عليه في غرفة نومه عقب استلامها، أي حوالي الساعة ٧ صباحاً. ولم يعلق المشير أو المقدم علي شفيق صفوت بأي تعليق على فحوى الإشارة. إلا أنه علمت بعد ذلك متأخراً في نفس اليوم أي ١٩٦٧/٦/٥، أن هذه الإشارة وصلت إلى الجهة المعنية، أي هيئة عمليات القوات المسلحة في الساعة ٩،٤٠ أي بعد حدوث الهجوم الفعلي.

كما إن القوات نفسها، قيادة الجيش، وقيادة الجبهة، لم تبلغ القيادة العامة بأي هجوم على القوات الأمامية، إلا حوالي الساعة ٨،٣٠ أيضاً في نفس وقت الضربة الجوية الإسرائيلية تقريباً.

خطأ في الإنذار الأول:

عندما وصل هذا الإنذار إلى المقدم إبراهيم سلامة في الساعة ٤ صباحاً. وبعد أن قام بالتأكيد والتجميع، حلل هذا الخبر تحليلاً خاطئاً، وذيل الإشارة المرسله منه بالآتي: «إن الوحدات الأمامية لإسرائيل على كلا المحورين الشمالي والوسط تقوم بتغيير قواتها من إحتياطي المنطقة، وأضافت الإشارة أنه صدرت تعليمات من قيادة الفرق الأمامية بالحذر، ودفع دوريات أمامية أكثر لزيادة التأكد، واستمرار المتابعة».

ولم تكن هذه التحركات سوى التحركات النهائية لوحدة العدو الأمامية للفصح التكتيكي على كلا المحورين إستعداداً للهجوم على قواتنا في سينا صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

الإنذار الثاني:

في محطة عملون للإنذار المبكر «بقربة عجلون بالأردن» جهاز رادار ممتاز يرتفع ٤٠٠٠ قدم عن مستوى السهل الساحلي بإسرائيل، ومدى عمله جيد جداً،

لسببين أولاً: ان طيران العدو في الاقتراب تم على مستوى منخفض جداً. ثانياً: ان عجلات الإنذار والرادار كانت هي الهدف الأول للتمويه للتدمير أو التعطيل بواسطة طائرات العدو. هكذا كان الحال في أدق مرحلة، بل في أدق ساعة، ضياع ٣٠ دقيقة أو ٤٥ دقيقة كلفت القوات الجوية خسارة فادحة. وهكذا كان «وعى الإشارة» وتحمّل المسؤولية و«الشعور بالواجب» على صعيد تنظيم أسلوب المعلومات الاستراتيجية والتعبوية. كما تمّت التليغات الآتية من الفريق عبد المنعم «ناني» الساعة ١٠ صباحاً من عمان يوم ١٩٦٧/٦/٥، وهي: (٢) حاملتا طائرات من ٢٠ إلى ١٠٠ ميل غرب تل أبيب تشترك في العمليات الحربية. و١٦ طائرة قادمة من الحاملات في البحر الأبيض المتوسط غرب تل أبيب هبّت في مضاررهم دافيد، كما أسقطت طائرة للعدو في قطاع غزة وأسر قائدها، (٢) إثنان من قوارب الطوربيد للعدو أمام غزة.

تقييد نيرون الدفاع الجوي:

قامت من مطار الماطة طائرتان من طراز اليوشن ١٤ بين الساعة ٨,١٥ والساعة ٨,٣٠ صباحاً، الأولى تحمل المشير والفريق أول صديقي عمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة وبعض ضباط مكابهم متجهة إلى بئر نمادا في سيناء، والثانية تحمل رئيس وزراء العراق يرافقه حسين الشافعي متجهة إلى مطار أبو صوير للزيارة حيث أعلن العراق استعداده للمشاركة العسكرية لـ (ج.ع.م) مصر. طار المشير بطائرته حتى عبر قناة السويس حيث أخطره قائد الطائرة بمشاهدة نيرون في مطارات القناة. وبعد الاتصال مع أحد هذه المطارات تأكد المشير بأن الضربة الجوية الإسرائيلية بدأت، وأن جميع المطارات تضرب في وقت واحد ولم تمض على إقلاعه من الماطة سوى ٢٠ أو ٣٠ دقيقة فقط. وقد وصلت الطائرة الثانية إلى مطار أبو صوير قبل ضربه بدقيقة أو بدقيقتين وكانت قيادة الدفاع الجوي قد أصدرت أمراً إذ جميع المطارات وجميع «مراكز» الدفاع الجوي بين القاهرة وسيناء، بالتوقف عن إطلاق النيران في المدة من الساعة ٨ إلى الساعة ٩ صباحاً، ليعود الطائرتين.

والمعروف ان الأوامر المستدعية لتعريف إجراءات فتح النيران، تقضي بفتح النيران عند حدوث أي اعتداء مباشر، بالرغم من قيدها لأي سبب مثل السبب السابق، أي ان تفتح النيران فوراً في حالة الاعتداء المباشر، أي ان العدو إذا حاول

المهجوم على أي مطار أو أي عنصر من عناصر الدفاع الجوي، يلزم مقابلته فوراً دون استئذان أو تردد.

والسؤال الآن لماذا لم تنفذ عناصر الدفاع الجوي هذا الأمر المستدعي؟ لا أحد يعلم، إنما هو ذهول المفاجأة أحدث التوقف الذهني، كما أنني أقول إن عدم الممارسة العملية للقيادة والسيطرة، والاستهانة وعدم المبالاة وعدم السيطرة من القائد المباشر تضاف إلى الذهول أيضاً.

عاد المشير بطائرته ومعه الفريق أول صديقي عسود، والفريق أنور الغاضي، ونزلوا بالطائرة اليوشن (١٤)، مضطربين في مطار القاهرة الدولي، حيث استقل المشير «تاكسي» ووصل إلى مقر القيادة في بدموم مبنى مدينة نصر الساعة ١٠,٣٠ تقريباً، ودخل مذهولاً من هول المفاجأة.

وقد شاهد رئيس وزراء العراق، وحسين الشافعي واقعة الهجوم على مطار أبو صوير، بأكثر من هجمة جوية تم فيها تدمير جميع طائرات اليوشن ٢٨ الرصودة على عمر المطار صفّاً واحداً. كما لاحظنا عدم محاولة إطلاق طلقة واحدة من عناصر الدفاع الجوي المحيطة بالمطار أو حتى من أي رشاش أو بندقية في أيدي رجال الدفاع الأرضي. إذ إن الطائرات المغيرة كانت في مدى عمل هذا السلاح البسيط، مرة أخرى فإن السبب هو الذهول الذهني وعدم السيطرة.

المهجوم الجوي الإسرائيلي:

قبل بداية الهجوم الجوي بثوان بدأ العدو بمعاونة أجهزة السفينة الأمريكية «ليبري» في إعاقة خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية الموجهة، وإعاقة أجهزة الرادار للتتبع والتوجيه كذلك. وكانت هذه بالإضافة إلى قلة الخبرة والتدريب لدى أفرادنا بداية التخلخل وفقد السيطرة على قوتنا الجوية وعناصر الدفاع الجوي.

في الساعة ٨,٤٥ بدأ الطيران الإسرائيلي قصف محطات الرادار، والمطارات وأجهزة الدفاع الجوي. في سيناء «٤ مطارات» وفي منطقة القناة «٣ مطارات». كذلك مطار المنصورة.

في ذلك الوقت فقط أي الساعة ٨,١٥ علمت القيادة العليا والقيادة العامة والقوات المسلحة ان الهجوم الإسرائيلي المفجئ قد بدأ. وكانت المفاجأة التكتيكية

بأنواعها وإحاطة التشويش على أجهزة الرادار كلها .

وغطت الموجة الثانية من الطيران الإسرائيلي ، بقية مطارات مصر (ج. ع. م.) الداخلية في المنطقة المركزية « القاهرة » ، ثم المطارات الجنوبية ، لدرجة أنها تمكنت من الوصول إلى أبعد مطار تصوره مخارباتها الحربية التي قالت لقواتها الجوية « بأن المدى التكتيكي لطيران إسرائيل مقتصر على قناة السويس فقط » .

وهكذا تم تدمير طائراتنا القاذفة الثقيلة في الأقصر ورأس بناس ، وهو مطار على أقصى الحدود الشرقية الجوية قصير .

كما تم تدمير طائرات القوات الجوية بنسبة ٨٥٪ خلال الساعات الأربع الأولى من بدء الهجوم في الساعة ٨:٤٠ يوم ١٩٦٧/٦/٥ .

الخطة الإسرائيلية « كولب » :

خصصت إسرائيل كل طائراتها المقاتلة القاذفة ، وهي حوالى ١٦٤ طائرة للإشتراك في الضربة الجوية المفاجئة ، التي تمت بنجاح في أربع ساعات تقريباً « ما بين الساعة ٨:٤٠ صباحاً والساعة ١٢ ظهراً » .

تركزت مهمة الدفاع الجوي عن قلب إسرائيل لمظة جوية أمريكية من طائرات الأسطول السادس الأمريكي ، ولوسائل الدفاع الجوي السلبية ، وبعض عناصر الدفاع المضاد للطائرات ، بما في ذلك المطارات الخمسة الأساسية التي حشدت فيها أغلب الطائرات التي قامت بالضربة الجوية كما ساهمت أربع طائرات استطلاع أمريكية من قاعدتها في اسبانيا حيث نزلت في إسرائيل وقام بطلعات ليلية ونهارية في مناطق العمليات لصالح إسرائيل .

كما أن إسرائيل خصصت طائرات التدريب ، من جميع الأنواع في استكمال خطة التعاون الجوي مع قواتها الية ، التي قامت بالفتح والهجوم في نفس توقيت الضربة الجوية تقريباً .

طريقة تنفيذ الخطة :

استغرق التدريب على تنفيذ هذه الخطة عشر سنوات . أي أن التدريب عليها بدأ منذ عام ١٩٥٧ .

وقد تم تخطيط الهجوم على أن يشمل جميع مطارات مصر (ج. ع. م.) التي كانت تشغلها طائرات القوات الجوية المصرية . وكانت كلها جاتمة على الأرض عدا خمس طائرات قاذفة ثقيلة من طراز ت ي ١٦ ، كانت في برنامجها اليومي في التدريب

على اختراق الضاحية من بني سويف «قاعدتها» إلى أسوان وبالعكس أي انها لم تنذر باحتمال وقوع هجوم على مصر (ج. ع. م.) كما انها لم تكن في درجة الاستعداد الكامل ، كما تنص الأوامر منذ يوم ١٤/٥/١٩٦٧ .

تم الهجوم الجوي الإسرائيلي على نسقين ، وعلى ارتفاع منخفض جداً في المجيء ، وارتفاع عالٍ جداً في طريق العودة . كان كل نسق مكوناً من ٨٠ طائرة أغلبها من طراز «ميراج ٣ ، ٥» كما استخدمت طائرات «الفوتور» على المطارات البعيدة مثل الأقصر ورأس بناس .

قام النسق الأول بقصف مطارات سيناء الأربعة ، ومحطات الرادار للإنذار ، على الحدود الشرقية لمصر (ج. ع. م.) ومطارات القناة الثلاثة ، ومطار المنصورة ، ثم عادت إلى قواعدهما للتموين بالوقود والذخيرة .

أكمل النسق الثاني الهجوم على بقية مطارات مصر (ج. ع. م.) وكانت القاذفات الثقيلة ت. ي ١٦ المتمركزة في غرب القاهرة وبني سويف من نصيب هذه المجموعة فتم تدمير وقصف هذين المطارين أثناء طيران التشكيل الجوي المصري ، من القاذفات وعددها ٥ في التدريب ، وأثناء عودتها صدرت الأوامر لها من قيادتها في منطقة «الجوشي» بالهبوط في مطار الأقصر المدني ، ففعلت نفذ الأمر ، وبعد هبوط التشكيل بنصف ساعة ، كانت الدفعة التالية من طائرات العدو ، قد وصلت فأتمت تدمير هذا التشكيل وهو على الأرض .

والسؤال لماذا لم يصدر الأمر إلى هذا التشكيل من غرفة عمليات قيادة القوات الجوية بمنطقة الجوشي بالتوجه إلى الخرطوم ، أو إلى جده مثلاً أو إلى مطار العظم بليبيا ، فالوقود كان كافياً للقيام بذلك . ولماذا لم يصدر إليه الأمر بتنفيذ الخطة «فهد» التي أمر المشير عامر الفريق أول صديقي بتنفيذها؟

يقال إن الطائرات لم تكن مستعدة ، أي لم تلقن للعمليات ، وبالتالي لم غلاً بالقتال والذخيرة؟ .

وتتوالى الأسئلة ، ولماذا لم تجهز بالذخيرة والقتال وهي في أقصى درجات الاستعداد؟ وكيف علم العدو بهبوطها في مطار الأقصر؟ وهذا المطار لم يكن به من قبل أي نوع من أنواع الطائرات الحربية ، كما انه لم يذكر في الخطة الإسرائيلية «كولب»؟

المنطقة ومدى عملها يصل إلى ٥٠٠ ميل وأجهزة توجيه إلكترونية من اتجاهات بحرية وأرضية دقيقة جداً وأجهزة تداخل وتشويش لاسلكية على قنوات وترددات متعددة، وأجهزة إلكترونية لفك وحل أي شفرة كودية، وأجهزة إتصال دولية تربطها مع قيادتها في الولايات المتحدة الأمريكية والتنسيق مع قيادة القوات الجوية الإسرائيلية وذلك في اتصال كودي دائم.

حيناً وصلت أفواج الطائرات الإسرائيلية فوق هذه النقطة الإشارية في الجزء الجنوبي الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، وهي نقطة ثابتة أخذت «ليبرتي» بمساعدتها باتجاه ملاحى آخر إلى الهدف على أرض مصر (ج. ع. م).

جاءت هذه المساعدة الملاحية من السفينة ليبرتي كمساعدة فنية كبيرة جداً لجميع الطيارين الإسرائيليين لعدم فقد اتجاههم الملاحى نحو هدفهم. إذ إنه لا يوجد طيار في العالم يطير بطائرته على ارتفاع ٥٠ متراً على سطح البحر، ويمكنه أن يضمن بقاءه في اتجاهه السليم، مهما كان متقيداً بعدادات وأجهزة الطائرة الملاحية طوال المسافة بين إسرائيل وبورسعيد، وهي مسافة كبيرة نسبياً. ويجب أن لا ننسى أن الطائرة المقاتلة «الميراج» بها طيار واحد يقوم بمهمتين «فائد وملاح» في نفس الوقت، ولذلك قامت نقطة الإرشاد «ليبرتي» بمهمة توجيه وتصحيح إبحار، وتوزيع على أهداف سيناء وفي منطقة القناة. وكانت هذه المهمة هي مفتاح الضربة الجوية التي ساعدت على نجاحها.

التداخل والتشويش

أضافت السفينة ليبرتي بأجهزتها الإلكترونية مساعدة غير مباشرة أخرى لإسرائيل، إذ إنها لمكانها القريب من سواحل سيناء والدلتا، ومعرفتها بالترددات التي تعمل عليها أجهزتها اللاسلكية، والقنوات الإشارية التي تعمل عليها قواتنا، والطابع المميز لقواتنا - في ذلك الوقت - في عدم الحرص على أمن المواصلات عموماً، كل هذا مكن السفينة أن تتحدد، وقبل بدء العمليات، أماكن تركز جميع القيادات الميدانية الكبيرة أو المؤثرة، سواء في الجيش الميداني، أو المطارات وعناصر الدفاع الجوي، خاصة أجهزة الرادار سواء الإنذار أو التوجيه.

وقبل بدء المعركة بدقائق، وجهت هذه السفينة بأجهزتها الخاصة، موجات ذات تردد عالٍ جداً إلى المحطات اللاسلكية والقيادية، ومحطات الرادار المصرية فتم

أسئلة كثيرة تؤكد أن عناصر استطلاع وغاب - إسرائيل عن قواتنا كانت جاهزة ودقيقة، بل إنى لا أستبعد أن ترددات شبكات لاسلكية والسلكية، كانت سهلة المثال وفي أيديهم، لكن برغم هذه الظروف السيئة فإن قائد لواء طائرات النقل «انتيف ١٢» المتمركز في مطار شرق القاهرة أمر طائرته بالتوجه إلى الخرطوم فور الهجوم الجوي مباشرة وكان تصرفه سليماً.

لقد تم قصف المطارات المصرية على هجمتين جويتين، الأولى باستخدام القنابل والصواريخ، والثانية بالمدافع الرشاشة، كما استخدمت إسرائيل لأول مرة قنابل الباراشوت البطيئة التفجير ضد ممرات المطارات لتدميرها. حيث إن القنبلة الواحدة تحدث حفرة في الممر قطرها من ٤ إلى ٦ أمتار، وعمق ١,٥ إلى ٣ أمتار ومعنى هذا تعطيل استخدام الممر فعلاً حتى إعادة ردم وتعبيد هذه الحفرة.

وللعلم فإن قواتنا الجوية في ذلك الوقت لم يكن لديها وحدة مهندسين ميدانية مجهزة من قبل، لإصلاح هذه الحفر فور وقوعها، كما أن معظم مطاراتنا كانت ذات ممر واحد فقط. ومن هنا جاء الشلل، مثلاً جاءت المفاجأة:

كان زمن الهجوم الجوي، للنسق الواحد، ٤٥ دقيقة، لإقلاع وطيران واقترب من الهدف ٢٠ دقيقة، ثم هجمتان جويتان على الهدف لمدة ٥ دقائق، فعودة ٢٠ دقيقة. وقد أعيد الملاء في القواعد الرئيسة بإسرائيل وعددها خمس قواعد، ولم توزع إسرائيل أو تنشر قواتها الجوية في مطاراتها المختلفة التي تزيد عن عشرين مطاراً، غبة في تحقيق مبدأ «تجمع القوى والحشد» وتركيز عناصر الدفاع المضاد للطائرات الهلوك والميكانيكيين والفنيين، وبهذا استغرق زمن إعادة الملاء من ٧ إلى ١٠ دقائق هو زمن قياسي. وقد انتهت الضربة الجوية الإسرائيلية بتدمير ٨٥٪ من قواتنا الجوية عموماً، ١٠٠٪ بالنسبة للقاذفات الثقيلة والخفيفة.

تأثير الضربة «كولب»

وضعت الخطة «كولب» على أساس خروج الطائرات الإسرائيلية من المطارات الرئيسة الخمسة داخل إسرائيل على ارتفاع منخفض جداً من ٣٠ إلى ٥٠ متراً فوق سطح البحر، متجهة غرباً فوق مياه البحر الأبيض المتوسط، إلى نقطة «تقريب» من الإرشاد والتوجيه والتشويش «ليبرتي» الأمريكية وكانت هذه السفينة مجهزة بمزة إلكترونية حديثة لالتقاط الإشارات اللاسلكية على قنوات وترددات كثيرة في

يُجند - جميع التشكيلات البرية وينتهي بسترار أنشئ حديثاً في العريش.

والغريب، بل والمدهش أن طاقم التدمير الإسرائيلي، والطائرة هليكوبتر أمّا العمل بتدمير الخط المحوري في أكثر من مكان بطريق التفجير، أمام نظر وأعين جنودنا الذين كانوا يتحركون بعرباتهم على نفس الطريق، ولم يبلغوا حتى قيادتهم بما يحدث. اعتقد إله الجهل وعدم الفهم.

الخداع الأمريكي لمصر:

إن الدور الأكبر للولايات المتحدة، قد تم عن طريق الخداع السياسي لمصر بدراسة سهلت على إسرائيل تنفيذ مخططاتها العدواني في الوقت المناسب لكي لعب الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت «جونسون» دوراً بارزاً في هذا الخداع.

في يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ وهو بدء إغلاق مضيق العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وصلت رسالة من الرئيس الأمريكي «جونسون» إلى الرئيس عبد الناصر تدل على حسن النوايا. واقترح جونسون إرسال نائبه «هفري» لزيارة المنطقة ودعا كافة الأطراف إلى الالتزام باحترام إتفاقية الهدنة وإن (ج.ع.م) يمكن أن تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في معارضتها لقيام أي عدوان في المنطقة. أما بالنسبة لمشكلة خليج العقبة فيمكن عرضها على محكمة العدل الدولية.

وفي نفس ذلك اليوم، وصلت رسالة من جونسون إلى كوسيجين يقترح فيها التعاون بين البلدين لمواجهة مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، ويطلب جونسون من الاتحاد السوفيتي مساعدته في عدم قيام مصر ببدء أي عمليات عسكرية ضد إسرائيل.

بالفعل استجاب الاتحاد السوفيتي لطلب جونسون، فطلب سفيراً الدولتين الأعظم مقابلة عبد الناصر - في وقت واحد تقريباً - وطلباً منه عدم البدء في أية عمليات عسكرية ضد إسرائيل. وقد وعدهما الرئيس عبد الناصر بذلك.

في ذلك الوقت ولدى مغادرة «يونات» سكرتير هيئة الأمم المتحدة القاهرة بعد مقابلة عبد الناصر التي استجاب فيها لمقترحات يونات الثلاثة حول الملاحه في خليج العقبة، سأل يونات الرئيس عن تخوف إسرائيل والرأي العام العالمي من نية مصر (ج.ع.م) بدء العدوان على إسرائيل وقد رد الرئيس ينفي هذا الأمر. كان

التشويش على أجهزة الرادار اللاسلكية، وكان أهمها قيادة الفرقة الرابعة المدرعة، كما تم تداخل لاسلكي بين كل محطتين تابعين لنا كانتا على تردد واحد مثل قائد فرقة وقائد لواء من نفس الفرقة، أو قائد سرب جوي، وطائرات تشكيلة وهي في الجو.

بالإضافة إلى التشويش الراداري على أماكن واتجاه محطات الرادار حيث تظهر شاشة الرادار بيضاء مسحاء. فإن أفراد أطقم الرادار عندنا لم يتدربوا على كيفية مقاومة أو تقليل تأثير مثل هذا العمل.

وعلى ذلك فشلت عملية توجيه طائراتنا في الجو من المخطط الراداري في القاعدة التي كانت توجهها إلى مناطق القتال. وقامت الزوارق والطائرات الإسرائيلية بضرب السفينة ليبرتي مساء ١٩٦٧/٦/٨ نتج عنه قتل ٣٤ بحاراً وأصيب ١٧١ من طاقمها.

واعترضت إسرائيل عن الحادث وتمكنت الإدارة الأمريكية والمخابرات المركزية من التعميم على الحادث حتى لا تتكشف المساعدة المباشرة الحربية الأمريكية إلى إسرائيل في معركة يونيو ١٩٦٧.

رد الفعل المصري:

أثناء الضربة الجوية، تمكن حوالي ٣٠ طياراً مقاتلاً شجاعاً من قواتنا الجوية من الإفلات وسط الهجمة الجوية، والاشتباك مع المقاتلات الإسرائيلية واستشهد منهم ١٢ طياراً.

أما قوات الدفاع الجوي، وكانت مسلحة بصواريخ سام ١، سام ٢، فقد أطلقت صواريخها دون دقة، لعدم وجود التدريب والخبرة السابقة. وأعلنت عن إسقاط طائرات إسرائيلية كثيرة. وكانت كلها بلاغات خاطئة، لأنها خاصة بإسقاط الخزانات الاحتياطية للموقود التي تسقطها طائرات العدو عقب الهجمة مباشرة لاكتساب المرونة والسرعة. لكن قواتنا في الدفاع الجوي احتسبتها طائرات تم إسقاطها بمفرقتها. ولعدم وجود مواصلات تبادلية، ولعدم وجود عناصر الإصلاح السريع لخطوط المواصلات السلكية، كذلك لعدم وجود وعي أمن المواصلات، فقدت القيادة الرئيسية للقوات الجوية والدفاع الجوي، والقيادات الميدانية، السيطرة على وحداتها وعناصرها في اتجاه المسرح الرئيسي «القاهرة - سيناء».

تخريب المواصلات الخطية:

مساء يوم ١٩٦٧/٦/٥، نجحت طائرة هليكوبتر إسرائيلية تحمل طاقم تدمير في النزول بجوار الطريق الأوسط في منطقة الخانمية، حيث كان يمر الكابل المخوري الرئيسي عبر قناة السويس إلى سيناء، والذي كان يتفرع بعد ذلك إلى محورين رئيسيين على الطريق الأوسط، والطريق الشمالي في سيناء، ويخدم كل المواصلات السلكية للقوات الجوية والدفاع الجوي، بما فيها محطات الرادار الإنذارية، كما

جونسون يتوقع رفض الرئيس عبد الناصر لهذه المقترحات فلما علم بقبولها تجاهل متابعة مجهودات يوثانت.

وكان الاتحاد السوفيتي قد أبلغ جونسون يوم ٢٧/٥/١٩٦٧ بأن إسرائيل تخطط للهجوم على (ج. ع. م) فقام جونسون بتحويل هذه المعلومات إلى أشكول رئيس وزراء إسرائيل، ولم يتخذ أي إجراء يوقف فيه هذا الهجوم تلبية لروح التعاون والوفاء الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي.

في يوم ١٩٦٧/٦/٢، كان الموقف السياسي قد تضاءل، وإزاء الضغط الدولي والأمريكي بصفة خاصة نجح الرئيس عبد الناصر في إقناع المشير عبد الحكيم عامر، في مقابلة خاصة بينهما بتغيير خطط الهجوم، والالتزام بالدفاع، والعمل على تلافي الضرر الجوي الإسرائيلي، وقد قامت المخابرات المركزية الأمريكية بتأجيل جونسون هذه اللعبة الخداعية، فأكدت له أن مصر (ج. ع. م) ليس لديها خطط للهجوم على إسرائيل، وإن الأخيرة يمكنها بسهولة كسب المعركة على العرب. وفي نفس اليوم أيضاً وصلت رسالة من الرئيس جونسون إلى إسرائيل يتعهد فيها بالعمل على صيانة وسلام، وحرية إسرائيل، وصيانة حرية المنطقة بأقصى درجة ممكنة من فاعلية المساندة الأمريكية.

قام الرئيس جونسون في نفس الوقت بأخطار الاتحاد السوفيتي، للاتفاق على عدم المواجهة بين الدولتين الأعظم في حالة قيام الولايات المتحدة بعمل ما في حدود أمن وسلامة إسرائيل «أي إخطار الاتحاد السوفيتي بنية الولايات المتحدة في حالة الضرورة».

وقد رفض الرئيس جونسون الاقتراح البريطاني بقيام الدول البحرية العظمى بالتدخل بحرياً للسيطرة على مياه خليج العقبة. وكانت الولايات المتحدة قد تعهدت عام ١٩٥٧ وبالتزام أمريكي للمحافظة على حق المرور البري في مضيق تيران، كذلك بحق إسرائيل بالرد بالقوة إذا أغلق المضيق في وجه الملاحه الإسرائيلية. وبذلك لم يبق إلا انفراد إسرائيل بعداها على العرب، بعلم وتأييد الرئيس جونسون الذي حرصت إسرائيل على موافقته أولاً.

فقد قام «أبا أيبان» وزير خارجية إسرائيل في أواخر مايو ١٩٦٧، بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقابل الرئيس جونسون بعد معرفته لوجهة نظر وزارة

الخارجية الأمريكية، والإدارة، والبنجابون، وتأكد من جونسون أن البيت الأبيض يوافق على سياسة إسرائيل ويقتضى بجانبها، بل ويضمن سلامتها وأمنها، وقد قال جونسون لايبان: «إن إسرائيل لن تكون وحدها ما لم تقرر أن تسير وحدها».

وقال أيضاً إن الولايات المتحدة سوف تستخدم أي وسيلة، بل كل الوسائل لفتح المضي.

وتأكد لإسرائيل قبل أن تصدر قرارها بدخول الحرب أي قبل ١٩٦٧/٦/٢ أن لديها أضواء خضراء كثيرة، وموافقات بل تأييد ومساعدة من الولايات المتحدة، ومن الرئيس جونسون شخصياً.

وفي ١٩٦٧/٦/٣، طلب «يوس» مندوب جونسون الشخصي، مقابلة وزير الخارجية محمود رياض، ليلبلغه رسالة جديدة من جونسون يوافق فيها على استقبال زكريا عيسى الدين نائب رئيس الجمهورية في واشنطن. وفي نفس اليوم، بدأ العد التنازلي لبدء العمليات الهجومية الإسرائيلية ضد (ج. ع. م) مصر بعد أن اتخذت قرار الحرب. وتشكلت وزارة الحرب وبدأت التعبئة العامة. وهو نفس اليوم الذي أنهى فيه جونسون خداعه للعرب.

من هنا جاء وصف هذا الصراع على لسان الرئيس عبد الناصر وهو يشرح الموقف للرئيس بومدين في يوليو ١٩٦٧ بالقاهرة، قائلاً: «إن الامبريالية الغربية تمكنت بأسلوبها الخداعي أن تمسك رأس السمكة الكبيرة بقصد (ج. ع. م) وساعدها في ذلك البيروقراطية العسكرية فيها».

موقف القوات في سيناء:

وصل المشير ومعه الفريق أول صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي والفريق أنور القاضي، إلى مقر القيادة العامة بضاحية مدينة نصر حوالى الساعة ١٠،٣٠ صباح يوم ٥ يونيو.

توجه الفريق أول صدقي على الفور إلى مقر قيادته بمنطقة الجيوشي وهناك علم بعد اتصالات تليفونية مع معظم القواعد الجوية والمطارات، انها جميعاً هوجمت، أو انتهى تدميرها، والطائرات على الأرض، كما علم انه فقد حوالى ٨٥٪ من قواته الجوية ولم تبق لديه سوى ٣٠ طائرة مقاتلة «ميج ١٧ وميج ٢١» وان جميع القاذفات الثقيلة والخفيفة قد دمرت نهائياً.

أصدر المشير أوامره إلى الفريق أول صدقي ، بتنفيذ الخطة الجوية «فهد» وهي الخطة التي جهزت عقب التصديق على الخطة « قاهر » الدفاعية منذ ١٩٦٦ . ولكن ، لم يتم تنفيذ هذا الأمر لعدم وجود أداء التنفيذ .

وفي حوالي الساعة ١١ صباحاً كلفني المشير بالانصال بالقيادة السورية لأخطارها بالموقف ، ومحاولة تنفيذ خطط القصف الجوي على مطارات إسرائيل الشمالية ، وهي جزء من الخطط التي كنت قد نسقتها مع رئيس أركان الجيش السوري «عبد الله أحمد سيدي» .

إتصلت به لاسلكياً ، وطلبت منه تنفيذ الخطة التعرضية «وشيد» لكنني لم أحصل على رد إيجابي ، وكان كل مناطق به هو جملة واحدة «تجاوز سيدي» ثم علمت بعد ذلك أنه لم تصدق أية أوامر من الجانب السوري لاتخاذ أي موقف محدد أو تعريض ، أو حتى تدخل في أي عمليات إطلاقاً ضد إسرائيل .

كما كان الفريق عبد المنعم رياض في عمان قد طلب من القيادة السورية نفس طلبي قبل ساعة أو أكثر . إلا أن تصرف القيادة السورية كان سلبياً أيضاً .

بعد ظهر نفس اليوم حضر الرئيس جمال عبد الناصر ، كما حضر أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقون ، والفريق أول علي علي عامر ، إلى مقر القيادة العامة ، حيث جلس أعضاء مجلس قيادة الثورة صامتين في غرفة المشير يستمعون إلى البلاغات التي كان يجولها المقدم علي شفيق صفوت مدير مكتب المشير من غرفة عمليات قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي إلى وسائل الإعلام المختلفة ، وكانت كل البلاغات عن إسقاط أعداد كبيرة من طائرات العدو ، وكلها بيانات كاذبة .

أما الرئيس عبد الناصر فقد جلس بجوار المشير الذي كان يدير المعركة ويتصل بالقيادة سواء الموجودين في الميدان ، أو في مركز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي والذي كان يبلغه شخصياً بعدد الطائرات الإسرائيلية التي دمرت . ولم تكن الأعداد بالطبع صحيحة .

كانت الاتصالات في ذلك اليوم مركزة مع قائد الجيش الميداني ، الفريق صلاح محسن وقائد الجبهة الفريق أول عبد المحسن مرتجي وقائد الحور الشمالي الذي كان العدو قد بدأ يخترقه ، وكان المتكلم من العرش دائماً هو اللواء «نصر الديب» قائد المنطقة الإدارية .

حتى تلك اللحظة لم يكن قد ظهر شيء في الموقف العام بالنسبة للقوات البرية ونية العدو الحقيقية ، فيما عدا قوات المحور الشمالي «شمال العريش» وقوات الفرقة السابعة مشاة بيروت رفح ، «والواء ١١ مشاة» .

كان التأثير بادياً فقط على ضياع قواتنا الجوية ، وكانت لغة التشجيع بالدفاع والتمسك بالأرض ، هي الشعور السائد حتى الساعة السادسة مساءً . في تلك اللحظة غادر الرئيس جمال عبد الناصر مبنى القيادة ، مشيراً إلى الجالسين بأفضلية ترك المشير يتفرغ لعمله ، وإدارة المعركة ، خاصة وأن الجالسين كلهم ، لا يؤدون أي عمل أو مساعدة فعلية .

خلال الاتصالات التي تمت مع المشير من قوات سيناء تردد طلب واحد مشترك من الجميع وهو طلب المعاونة الجوية والغطاء الجوي . كما علم المشير من الفريق صلاح محسن أنه ينوي دفع اللواء ١٤ المدرع والواء مشاة ، لوقف تقدم قوات العدو المتجهة إلى العريش ، فأمر المشير الفريق أول صدقي بمحاولة جمع أعداد من الطيارين للإشتراك في معاونة قوات النطاق الدفاعي الأول صباح ١٩٦٧/٦/٦ .

وقد اعتزل المشير في غرفته ليلاً في ذلك اليوم . ولم يتم أحد من الموجودين في مبنى القيادة العامة في تلك الليلة .

بدأت الاتصالات تقل من سيناء نتيجة خلل المواصلات ، حيث تم قطع الخط المحوري الرئيسي مساء يوم ١٩٦٧/٦/٥ . كما ان التداخل والتشويش على المحطات اللاسلكية الرئيسة تم صباح نفس اليوم كما ذكرت سابقاً . استمر الاتصال بالعريش وكان المتكلم دائماً هو اللواء نصر الديب قائد المنطقة الإدارية الذي حفظ الجميع اسمه من كثرة ما تردد أمامهم .

عاد الرئيس عبد الناصر إلى القيادة ومعه شمس بدران ، ودخل على المشير في غرفته ثم خرج بعد حوالي ٢٠ دقيقة فقط من دخوله حيث وجد المشير في حالة عصبية ، بدت في احمرار وجهه بشدة ، وقمت أنا بتوصيل الرئيس إلى الباب الخارجي حيث قال لي : «إن حالة المشير لم تسمح حتى بالكلام أو المناقشة . كما أشار إلى أن الأخبار الواردة من الإذاعات الخارجية مزعجة» .

القتال في نطاق الأمن:

في نفس الوقت الذي قامت فيه القوات الإسرائيلية الجوية بضربها كانت

قواتها البرية تفتح الثيران من وحداتها الأساسية للهجوم، بعد تمهيد نيران من المدفعية والطيران على مواقع، الماسورة، كرم ابن مصلح، أبو عجيبة، القسيمة والكوتلا.

ثم تحركت قوات العدو المدرعة، والمشاة المحملة على عربات مدرعة في اتجاه خان يونس، الدرب التركي، وادي الأزراك، أم بسيس والصبيحة، وادي خراف فحامي، والحيازي، ولم تتم أي معارضة جوية من جانب قواتنا فارتدت قوات الأمن إلى النطاق الدفاعي الأول.

القتال على النطاق الدفاعي الأول:

بدأ العدو الهجوم على قوات الفرقة ٧ مشاة، في الساعة ٩ صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧. وبمعاونة الطيران استطاع العدو اختراق الجانب الأيسر للفرقة «اللواء ١٦ مشاة» ثم اتجه غرباً.

تمكنت حوالي ٢٠ دبابة للعدو من التحرك جنوباً من غرب منطقة الشيخ زويد في اتجاه العريش. ووصلت إلى النصب التذكاري في مدخل العريش حوالي الساعة ٦،٤٠ مساءً وبذلك تم حصار وعزل ثوات الفرقة ٧ مشاة في بروز رفح.

ومنذ الساعة ٢،٥٠ بعد ظهر نفس اليوم بدأ الهجوم على أم قطف حيث تمكنت (٢) سربتا دبابات، وكتيبة مشاة من اختراق الخندق ٢،١. وعلى الفور دفعت قواتنا بسرية ذاتية الحركة ١٠٠ مم لصد هجوم العدو، وتمكنت من استرداد الموقع. وفي صباح اليوم التالي كرر العدو هجومه على نفس الموقع وتم الاستيلاء على «أم قطف» في الساعة العاشرة والنصف مساءً يوم ٦/٦/١٩٦٧.

وفي الساعة الخامسة من صباح يوم ٦/٦/١٩٦٧، بدأ العدو مهاجمة القسيمة ولواء مشاة ولواء مدرع. تمت إشتباكات بالثيران وحاول العدو الالتفاف لكنه لم ينجح. وبناء على طلب سابق من قائد الفرقة، ظهر تشكيل جوي مصري في سماء القسيمة للمعاونة، لكنه دخل في قتال جوي مع طائرات العدو.

حاول العدو الهجوم مرة أخرى في الساعة السادسة مساءً من الأمام والخلف تمكنت قوات الفرقة (٢) من رده، وكانت دفاعات القسيمة هي المنطقة الوحيدة التي فشل العدو في الاستيلاء عليها وصمدت حتى ٦/٦/١٩٦٧. إلى أن قامت الارتداد العام غرباً.

أما الهجوم على الكوتلا فقد بدأ في الساعة ١٢،٥٥ مساءً يوم ٥/٦/١٩٦٧ وقد بدأ الهجوم بقصف مدفعي من لواء ميكانيكي. على قواتنا التي تمكنت من صد هجوم العدو، ثم قام اللواء الأول المدرع بمطاردة العدو داخل حدود إسرائيل. وقد اتضح فيما بعد أن هذا الهجوم الإسرائيلي على الكوتلا كان هجومًا تكتيكيًا فقط، بهدف منع قواتنا من الحركة. وهكذا انتقل الهجوم والقتال إلى النطاق الثاني.

القتال على النطاق الثاني:

بدأ الهجوم على العريش في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٦/٦/٦٧ حيث تقدم اللواء ١٤ المدرع، وكتيبة مشاة من منطقة الكيلو ١٦١ إلى العريش للدعم ومحاولة إيقاف تقدم العدو.

قاد هذا التشكيل، اللواء نصر الديب قائد المنطقة الإدارية بالعريش تطوعاً، وتم الاشتباك مع العدو، ولكن تدخل طيرانه دمر معظم دبابات التشكيل.

وتمكنت ٢٠ دبابة للعدو، من اختراق مواقع التبة ٣٨ شمال العريش حيث وصلت إلى النصب التذكاري، ثم تابعت التقدم إلى الغرب على الطريق الساحلي، وفي منطقة النخيل غرب العريش أعادت الدبابات الملء، ثم اشتبكت المدفعية الساحلية غرب العريش، مع قول دبابات العدو تمكنت من تدمير دبابتين، وطلبت قوات العريش معارضة جوية صباح يوم ٦/٦، إلا أنها لم تصل.

هذه التحركات التي ذكرتها واقعة الهجوم على العريش هي نفس الحديث الذي كان يسمع بوضوح بين المشير وبين اللواء نصر الديب في غرفة القيادة مساءً يوم ٦/٦/٦٧ وسمعه الرئيس عبد الناصر أثناء وجوده بجوار المشير، وحفظ الرئيس إسم «اللواء الديب» لتكراره خلال هذا الحديث التلفزيوني. ويسقط العريش وأم قطف، ومحاولة تقدم العدو غرباً، صدرت أوامر قائد الجيش بارتداد بقية قوات النطاق الأول، والتمسك بمواقع النطاق الثاني. وكان ذلك في الساعة ٦ مساءً يوم ٦/٦/١٩٦٧.

معركة بشر الحفن:

في الساعة الرابعة صباح يوم ٦/٦، إشتبكت مجموعة جنوب غرب العريش (اللواء عثمان نصار) أثناء تقدمها لدعم العريش مع قوات العدو المكونة من كتيبة مدرعة، وفي الساعة ١١،٣٠ صدرت الأوامر بارتداد القوات إلى النطاق الثاني

والتمسك به تنفيذاً لقرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي بلغه الفريق أنور القاضي إلى اللواء محمد صادق شرف قائد منطقة القنال وشرق الدلتا لتوصيله إلى قيادة الجيش الميداني في سيناء.

وقمت الموافقة على تجهيز النطاق الثاني والتمسك به وهو الخط الذي يمتد من جبل لبي حتى التمد. وجاء في نص الإشارة اللاسلكية: ترتد قوات اللواء نصار، قوات اللواء سعدى إلى النطاق الثاني، تتم العملية ليلاً. إجراء هجمات مضادة محلية. يرتد اللواء ١ المدرع، واللواء ١١٣ مشاة إلى الخلف من الكونتلا، التمسك الفرقة ٦ مشاة بالتمد ونخل. تتجمع الفرقة ٤ المدرعة في المنطقة من وادي البروك، نخل وتستخدم الشفرة على قدر الإمكان. تعيين اللواء صادق شرف قائداً لمنطقة القناة، يتم تأمين المضائق مع تكوين إحتياطي.

ولأن الاتصالات كانت مقطوعة بين هيئة عمليات القوات المسلحة في القاهرة وبين أي قوات في الجبهة بما فيها قائد الجبهة أو قائد الجيش. فقد تم تبليغ هذه المعلومات إلى العريش، عن طريق خط تليفوني هوائي يخصص قوات الحدود وهو الذي كان يتكلم المشير من خلاله مع اللواء نصر الدب. واعتقد أن القرار بالانسحاب إلى النطاق الثاني والتمسك به نبع من الفريق أنور القاضي الذي عرضه على المشير فجر يوم ١٩٦٧/٦/٦، ووافق عليه.

أما يوم ١٩٦٧/٦/٧ فقد كان يوم هرولة القوات كلها بالانسحاب إلى غرب القناة، وفي تقديري أن عدم وجود حملة كافية لقوات السنارة المضادة للدبابات جعلها تفضل الثبات في مكانها، وإن كان قد علم بعد ذلك أنه لم يتم أي هجوم للعدو على قوات السنارة، وكانت شبك التموه والإخفاء تغطي أسلحتها، أي أنها لم تقاتل إطلاقاً.

القتال على النطاق التمويهي:

في الساعة ٩،٥٠ مساءً يوم ١٩٦٧/٦/٧، دفعت قواتنا كتبة صاعقة وكتيبة دبابات، وسرية استطلاع إلى رمانة لصده هجوم العدو والمتقدم على الطريق الساحلي، «مجموعة الـ ٢٠ دبابة» ودارت معركة بين القوتين يوم ٦/٨ حيث تدخل طيران العدو، واشتركت مقاتلاتنا وميج ١٧ في ضرب قول العدو، لكن قواتنا ارتدت إلى القنطرة شرق.

مساندة القوات البحرية:

قامت القوات البحرية بمساندة الجانب الأيسر للقوات البرية في سيناء إذ ظلت دورياتها تعمل في البحر الأبيض المتوسط شمال سيناء، من بدء حشد القوات، وأثناء تقدم قول دبابات العدو وقول «دبابة» يوم ١٩٦٧/٦/٧ على الطريق الشمالي قرب رمانة، قامت القوات البحرية بضربه وتعطيله وعرقلة تقدمه، فطلب معاونة جوية لوقف هذا القذف من البحرية المصرية، فسارعت طائرات العدو بمهاجمة القطع البحرية على الساحل الشمالي لسيناء، فأصاب السفينة «البريق» الأمريكية التي كانت تعمل في هذه المنطقة لصالح القوات الإسرائيلية وكانت الإصابات مدمرة واعترفت إسرائيل بخطأها واعتذرت للولايات المتحدة الأمريكية عن هذا الخطأ.

لم تستطع القوة المصرية التي لم يكن لها قائد استطلاع للأرض التقدم، بل غرست معظم العربات والمعدات الثقيلة في أرض سبخية معروفة بجوار بحيرة البردويل. فتمركزت الوحدات الصغيرة بعد انسحابها في منطقة مرتفعة شمال القنطرة شرق، حيث استمرت مدافعة عن مدينة «بور فؤاد».

معركة الفرقة الرابعة المدرعة:

صدرت تعليمات هيئة عمليات القوات المسلحة إلى قائد الجيش الفريق صلاح محسن في الساعة السابعة صباح يوم ١٩٦٧/٦/٧، باستمرار الفرقة ٤ المدرعة في أماكنها بالمضايق إلى أن يصدر أمر بالانسحاب، وقد أجاب قائد الجيش أنها في مواقعها بالمضايق بناءً على أوامره السابقة حتى الساعة الثانية عشرة من يوم ١٩٦٧/٦/٧.

ثم أرسلت إشارة شفرية في الساعة ٧،٤٠ صباح يوم ١٩٦٧/٦/٧ من هيئة العمليات إلى قائد الفرقة ٤ المدرعة اللواء صدقي الغول. هذا نصها: «استمر في مواقعك إلى أن يصدر أمر منا بالانسحاب. أقد عن تمركز وحداتك الآن. قيادة الجيش على نفس التردد مستمعة لكن اللواء صدقي لم يفد بوصول الأمر. أي أن الإشارة لم تصل إليه. وقد طلبت قيادة الجيش إرسال هذه الإشارة عن طريق قيادة منطقة القناة في الإسماعيلية ضمناً لوصولها إلى اللواء صدقي الغول.

كانت جميع الإشارات اعتباراً من ظهر يوم ٦/٦، تصب آلياً في الإسماعيلية

بقيادة منطقة القناة . بسبب انسحاب قيادتي الجبهة والجيش في وقت واحد ودون أن يسبقهم إلى المكان الجديد قيادة تبادلية .

في نفس الوقت تمت معركة ألوية الفرقة ٤ المدرعة حول الساعة ١١:٤٠ صباح يوم ١٩٦٧/٦/٧ حيث اشتبك اللواء ٢ المدرع مع مدرعات العدو في وادي الحدي . واشتبك اللواء ٣ المدرع مع مدرعات العدو المتقدمة في اتجاه الإسماعيلية كما اشتبك اللواء ٦ الميكانيكي مع مدرعات العدو في الدحل الغربي لمضيق متلا .

إرتداد القوات إلى غرب القناة :

في الساعة الثامنة مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦ صدر قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر بحضور رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة إلى « قائد الجيش » الفريق « صلاح محسن » رأساً بإرتداد القوات إلى غرب القناة خلال ليلة واحدة .

شهداء التاريخ :

بالرغم من الظلام الذي ساد رؤية القادة والضباط في الميدان فقد شهدت سيناء بطولات خارقة من أفراد القوات المسلحة . وسيشهد التاريخ كيف يستنصر أبناء هذا الوطن دماهم في الدفاع عنه ، ولكن هذه البطولات وروعها قد ناهت في الظلام «الرجب» الذي أسدلته الحيرة على هذه الصورة المجيدة في يونيو ١٩٦٧ .

القتال على الجبهة الشرقية

العمليات الجوية . بدأت الهجمات الجوية للدول الجبهة الشرقية (الأردن — العراق — سوريا — المقاومة الفلسطينية) على مطارات البلد — رامات رافيد — عكرن — نانانيا بالإضافة إلى أهداف في تل أبيب ومصفاة البترول في حيفا ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٥ انتهت بتدمير أكثر في طائرات إسرائيلية

ردت إسرائيل لقذات جوية على مطارات عمان والمغرب و H 3 في الأردن وخمس قنارات سورية بعد ظهر نفس اليوم نتج عنها خسائر ٨٠٪ في القوة الجوية الأردنية ، ٥٠٪ من القوة الجوية السورية .

العمليات الأرضية . اعتمدت عمليات الفتيه القديمة على ٢ لواء مدرع اردني (٤٠ ، ٦٠) ولواء عراقي ، ٢ كتيبة صاعقة مصرية وعناصر من المقاومة وتمت معركة تصادمية ناجحة في قطاع حنين ولكن كانت سيطرة الطوار الإسرائيلية على مسرح العمليات ساحقة لاجلها صدر على الانسحاب تنسيق الأردن يوم ٦/٨ وكان مجلس الأمن الدولي . قد أصدر قراره يوم العمليات يوم ١٩٦٧/٦/٧ وقلته الأردن . أما على الجبهة السورية فقد بدأت إسرائيل هجومها على هضبة الجولان صباح يوم ١٩٦٧/٦/١٠ بعد صدور قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النيران يوم ١٩٦٧/٦/٩ . وتمكنت القوات الاسرائيلية من الاستيلاء على هضبة الجولان يوم ١٩٦٧/٦/١٠ .

الفصل العاشر

إنسحاب القوات من سيناء

قرار الانسحاب:

ظهرت أول نية للمشير بانسحاب القوات من سيناء عندما صدرت إشارة لاسلكية من القيادة العليا إلى قائد منطقة شرم الشيخ في الساعة ٥.٥٠ صباح يوم ١٩٦٧/٦/٦ يطلب فيها وضع خطة إنسحاب كاملة لقواته من شرم الشيخ إلى غرب القناة.

وقد طلبني المشير بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٦ ، قائلاً لي: عاوزك تحط لي خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب قناة السويس، ثم أضاف «أمامك ٢٠ دقيقة فقط».

فوجئت بهذا الطلب، إذ إنه أول أمر يصدر إليّ شخصياً من المشير، الذي كانت حالته النفسية والعصبية منهارة، بالإضافة إلى أن الموقف لم يكن يسمح بالمناقشة أو الجدل، أو معرفة دوافع التفكير في مثل هذا الأمر. فقد كانت القوات البرية في سيناء عدا قوات الفرقة ٧ مشاة متماسكة حتى هذا الوقت، ولم يكن هناك ما يستدعي إطلاقاً التفكير في انسحابها.

أسرعت إلى غرفة العمليات حيث استدعيت الفريق أنور القاضي رئيس الهيئة، واللواء تهامي مساعد رئيس الهيئة، وجلسنا فترة قصيرة نفكر في أسلوب وطريقة إنسحاب القوات، بعد أن أعطيت طلب المشير إلى كليهما. وانتهى بنا الموقف إلى وضع خطوط عامة جداً، وإطار واسع لتحقيق الفكرة، ودونها اللواء تهامي في ورقة، وكان هذا الإطار يحدد خطوط إنسحاب القوات وتوقيت التمرکز في هذه الخطوط.

القريب أن الفريق أول مرئحي قائد الجبهة قد عرف بامر الانسحاب، من القوات المنسحبة نفسها، وقرر أن ضابط شرطة عسكرية توجه إلى قيادته، وأخبره بالامر مدلاً على ذلك بأنه الوحيد الموجود في الموقع بعد انسحاب القوات فعلاً، أي لم يتم إخطاره لا من القيادة العليا ولا من قيادة الجيش الميداني، كما قرر أنه سأل الضابط عن مصدر الأمر فرد عليه الضابط بأنه أمر المشير شخصياً. وهنا أعود بالقارئ لتذكر أن كلمة أمر المشير لها فعل السحر والطاعة، ولقد نفذ الفريق أول مرئحي بالفعل هذا الأمر وعاد بقيادته إلى الإسماعيلية.

كما قرر لي عند مقابلته في الإسماعيلية يوم ١٩٦٧/٦/٧، ان المواصلات الداخلية بين قيادته وبين قيادة الجيش، وبين قيادته وبين التشكيلات والمحاور كانت مقطوعة من ليلة ١٩٦٧/٦/٥، غير أن الفريق أول مرئحي قرر فيها بعد أنه اتصل بالمشير شخصياً وكلمه يوم ١٩٦٧/٦/٥ مرتين بخصوص موقف القوات البرية.

أما قائد الجيش الميداني، الفريق صلاح محسن، فكان على اتصال بالفريق أنور القاضي، والمشير شخصياً طوال نهار يوم ١٩٦٧/٦/٥ مرة مباشرة وبقيّة المرات عن طريق اللواء نصر الديب في العرش، وقد عرض على الفريق أنور القاضي فكرته الابتدائية عن ارتداد القوات إلى النطاق الثاني، ولكنه طلب التصديق من المشير قبل أي تنفيذ.

وقد تبين بعد ذلك ان الفريق صلاح محسن إتصل رأساً بالمشير يوم ١٩٦٧/٦/٦ واتصل هاتفياً في السابعة مساءً يوم ١٩٦٧/٦/٦ باللواء صدقي الغول قائد الفرقة الرابعة المدرعة، وأخبره أن المشير عامر أصدر أوامره بالانسحاب إلى غرب القناة، وعلى الفرقة الرابعة المدرعة إحتلال المضائق حتى الساعة الثانية عشرة من اليوم التالي ١٩٦٧/٦/٧ لحماية إنسحاب القوات، ثم تنسحب الفرقة الرابعة بعد ذلك. ومن هنا جاءته الموافقة على فكرته من الفريق أنور القاضي في الساعة ١١،٣٠ صباح يوم ١٩٦٧/٦/٦، أما سيطرة الفريق صلاح محسن على قوات الجيش، فكانت مفقودة أصلاً نتيجة تدخل المشير في أعماله حتى الصغيرة منها، وإصداره لأوامر كثيرة، وصلت إلى حد نقل «سرية» لدعم مكان آخر مطلوب له قوات، علاوة على التغييرات ذات الحجم الكبير في الأعداد، والتي كانت تتوالى عليه يومياً خلال الأيام العشرة الأخيرة قبل بدء المعركة، ثم كان شلل المواصلات الداخلية بين تشكيلاته، بل وقطعها نهائياً، مكملاً لفقد سيطرته تماماً على الميدان.

توجهنا نحن الثلاثة إلى المشير، وكان منتظراً واقفاً خلف مكتبه. واضعاً إحدى ساقه على كرسي المكتب، ومرتكزاً بذقنه على ساقه الموضوعة فوق الكرسي بادرت المشير بقولي: «على قدر الإمكان، وقدر الوقت، وضعنا خطوياً عامة لتحقيق فكرة سيادتكم، ونرجو الإذن بأن يقرأها اللواء تهامي، وبدأ اللواء تهامي في القراءة بقوله: ترتد القوات إلى الخط كذا... يوم كذا ثم إلى الخط... يوم كذا وأن يتم ارتداد القوات بالتبادل على هذه الخطوط حين وصولها إلى الخط الأخير غرب قناة السويس بعد أربعة أيام من يوم البدء في الانسحاب - أي أن يتم الانسحاب في أربعة أيام وثلاث ليالٍ».

عندما سمع المشير الجملة الأخيرة الخاصة بتحديد مدة الانسحاب، رفع صوته قليلاً موجهاً الحديث لي: «أربعة أيام وثلاث ليالٍ يا فوزي، أنا أعطيت امر الانسحاب خلاص». ثم دخل إلى غرفة نومه التي تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هيستيرية. بعد أن كان وجهه قد ازداد احمراراً أثناء توجيه الحديث، بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندهشين من حالة المشير. بعد ذلك وصلت الأخبار من سيناء عن طريق الإسماعيلية «قيادة القناة أن المشير قد أصدر أمره إلى قائد قوات العرش بانسحاب قواته بأسلحتها الشخصية فقط إلى غرب القناة في ليلة واحدة. والغريب أنه لا يمكن وصول هذه المعلومات عن قرار الانسحاب بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٦، أي حوالي الساعة الخامسة مساءً، إلا إذا كان الأمر قد صدر فعلاً قبل الظهر من المشير، إلى قائد ما، لم نكن نستطيع حتى تلك اللحظة الاستدلال عليه.

وقد قام هذا القائد بتنفيذ الأمر بالنسبة لشخصه، وفرقه فقط، دون أن يخطر قيادته العليا والقوات التي تحاوره، وهذا عمل من الأعمال التي تحرم عسكرياً في جميع القوانين العسكرية إذا إنه يمس أمن وسلامة بقية القوات مساً مباشراً.

وجرى العرف العسكري على أن مثل هذا الأمر يتم كتابة، ويدقق القائد المنفذ في توقيع القائد الأعلى على مثل هذا الأمر كل هذا يسبب الحساسية وفوضى التنفيذ، والدمار المتوقع للقوات عموماً إذا تم الانسحاب الكلي أو الجزئي بدون تنظيم أو سيطرة. وفي بعض الدول الكبرى يسمح كعرف أيضاً أن تطلق التيران على أي جندي يحاول الانسحاب منفرداً، أو حتى على من يخطط له. وأوامر تنظيم وتوقيت، ونأمن هذا الانسحاب.

ولاهية الاتصالات في ذلك اليوم ١٩٦٧/٦/٦ الذي أصدر فيه المشير أمر الانسحاب إلى غرب قناة السويس، وفي ليلة واحدة فسوردها كما رواها القادة فيها بعد.

- الساعة ١١،٣٠ صباحاً تمّ اتصال بين المشير وبين الفريق أول مرتضى تكلم فيه الأخير عن إقتراحاته بالنسبة لانتقال القوات إلى خط الدفاع الثاني وموقف الفرقة الرابعة المدرعة، كاحتياطي عام.

- الساعة ٣،٣٠ بعد الظهر تمّ اتصال تليفوني بين الفريق صلاح محسن، والفريق أول مرتضى، أخبره فيه أن المشير يطلب قيام الفرقة الرابعة المدرعة بهجوم مضاد لفك حصار القسيمة.

- الساعة ٤ مساءً، صدر أمر المشير الشفوي بالانسحاب إلى غرب القناة لمن؟ لا أحد يعلم.

- الساعة ٤،٣٠ مساءً كلفني المشير بوضع اقتراح أو مشروع انسحاب القوات.

إشاعات حول خبر الانسحاب:

لعدم وجود قرار مكتوب ومنظم لأمر الانسحاب، تطوع ضباط كثيرون خاصة من أفراد الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية، بزيادة تفصيلات وإضافات على الأمر نفسه، فبدأ البعض أكثر وحديثاً بسنة في تنفيذ، وأصبحت حالة إخبار القوات مادياً ومعنوياً هي السائدة، وانقلب الانسحاب غير المنظم إلى فوضى وهلاك.

لقد انتشر خبر الانسحاب بأي طريقة، وبأي شكل، وبسرعة انتقل الأمر من مصادر غير مسؤولة أو متأكدة من نص القرار أو توقيته، فتعارضت أماكن تركز المسحجين، وطرق إنسحابهم، مرة إلى غرب القناة، ومرة إلى وسط الدلتا دون تحديد مكان معين، مرة إلى هكسب، ومرة أخرى إلى دهشور.

كانت كل هذه الأوامر صادرة من ضباط، وضباط صف الشرطة العسكرية التي كانت تلقن من ضباط وأفراد مكاتب المخابرات الحربية، وأهمها مكتب مخابرات العريش الذي انضم إلى مكتب مخابرات الإسماعيلية.

ووصل الحال إلى أن أصبح عريف الشرطة العسكرية الواقف على غوج المعبر

رقم ٦ بالإسماعيلية، المصدر الرئيسي للمعلومات عن عمليات إنسحاب القوات من سيناء، أي التي عبرت قناة السويس. ومنها تمّ انتقال الوحدات الإدارية للفرقة الرابعة المدرعة من سيناء إلى معسكر المطار شرق القاهرة مباشرة مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦ بقيادة نقيب إسمه ضرغام.

كما وصلت إشاعة إلى مركز عمليات إدارة منطقة القناة للقوات الجوية بجوار معسكر الجلاء، بإخلائه، وانسحاب طاقمه، وتدميره، وقد أوقفت مثل هذا الخبر الكاذب بنفسه يوم ١٩٦٧/٦/٧، وكل هذه اللبلة في الآراء تنجى إلى معنى واحد هو إصدار المشير قراره الشفوي بالانسحاب يوم ١٩٦٧/٦/٦، والقاضي بإعادة أفراد الجيش الميداني وعددهم ١٢٠ ألف فرد إلى غرب قناة السويس سالمين.

أما العامل المشترك الآخر، والصحيح من وجهة نظر المقاتلين فهو عبور الجنود قناة السويس غرباً، كيفما اتفق، وبإساحتهم الشخصية فقط بغرض الدفاع عن أنفسهم، لا لمقاتلة العدو، كما أنهم قد اشتركوا جميعاً أو أغلبهم في اتجاه واحد معين، هو رغبتهم وبدون سابق ترتيب في الاتجاه إلى قراهم ومنازلهم، سيراً على الأقدام، أو بأي وسيلة يحصلون عليها، خاصة الجنود، وفي منازلهم تستريح أجسامهم وأنفسهم، كما يشعرون أنهم أدوا واجبهم.

حدث ذلك لأكثر من ١٠٠،٠٠٠ فرد إستمروا في السير إلى قراهم حوالى أسبوع من يوم ١٩٦٧/٦/٧، وبعدها عادوا، وانضموا إلى وحداتهم لكن بدون أي أسلحة.

تراجع أخير للمشير

كان الفريق صلاح محسن قد أصدر بعض التعليمات، في محاولة لتنظيم الانسحاب مساء يوم ٦/٦، منها أن تبقى الفرقة الرابعة المدرعة في منطقة المضائق حتى الساعة الثانية عشرة صباح يوم ١٩٦٧/٦/٧، وتم إخطار الفريق أنور القاضي بذلك عن طريق الإسماعيلية.

وخلال ليلة ٦، ٧ يونيو كان المشير يصارع انهياراً نفسياً نتيجة الموقف. فقد قضى طوال الليل في غرفة نومه التي تقع خلف مكتبه ببدوم القيادة. ولعل صدمة تعظيم القوات الجوية كانت هي العامل الأساسي في هذا الانهيار اليأس، حيث أصدر بعدها قراره الشفوي بالانسحاب كما ذكرت سابقاً.

هذه النقطة تؤكد بوضوح أن المشير كان في حالة غير عادية، فهو الذي أصدر أمر الانسحاب الأول صباح يوم ١٩٦٧/٦/٦، ثم عاد وكرره تأكيداً للفريق أنور القاضي الساعة الثالثة مساء نفس اليوم، حيث سارع بإرسال إشارة أوامر الارتداد العام وفي ليلة واحدة إلى غرب القناة.

وفي صباح يوم ٦/٧، كلفني المشير بالتوجه إلى الإسماعيلية في محاولة لوقف انسحاب الفرقة الرابعة المدرعة، وإبقائها في منطقة المضائق، مضافاً إليها أي قوات أخرى يمكن أن تساعدنا.

توجهت بالفعل إلى الإسماعيلية واصطحبت معي اللواء مصطفى الجمل، والسكرتير العسكري، ووصلت إلى معسكر الجلاء، حيث مقر قيادة منطقة القناة، فوجدت الفريق أول مرعحي، والفريق صلاح محسن، واللواء أحمد اسماعيل واللواء الدغددي قائد الطيران، ومعظم القادة الآخرين العائدين من سيناء.

أخطرتهم جميعاً بأمر المشير، بضرورة بقاء الفرقة الرابعة المدرعة وأي قوات أخرى، للتمسك بالمضائق. فقرروا جميعاً وبلا أي تردد، بل بطريقة عصبية عدم جدوى هذا الأمر، بل واستحالة التنفيذ، فظالماً لا يوجد طيران للتغطية فلا مفر من ترك سيناء كلها.

وحدث جدل بيني وبين القادة الموجودين جميعاً، وعلى رأسهم الفريق أول مرعحي الذي سارع بطلب المشير تليفونياً، وأخطره -أي الفريق مرعحي- بالوقوف ليقبته، ثم ترك لي سمانة التليفون كي يكلمني المشير شخصياً. وبالفعل قال لي المشير كلمتين لا ثالث لهما «خلاص يا فوزي -إرجع أنت إلى القاهرة».

- بهذه البساطة، وبهذه السهولة، وبالقول القاطع من المشير إنتهت سيناء إلى العدو بدون قتال من القوات البرية المصرية الضخمة؟!!

مظاهر اليأس

في طريق عودتي إلى القاهرة بعد ظهر يوم ٦/٧، سلكت الطريق الجنوبي المتجه إلى السويس، فشاهدت جنوب البحيرات حادثاً نطق وحده بالحقيقة المرة التي وضعت فيها قواتنا وهي «عدم الميل أو الرغبة في القتال». شاهدت خس دبابات جديدة وت ٥٥٥ على الجانب الشرقي للقناة، متروكة بدون أطقم أو سائقين، فقد تركت الأطقم دباباتها وعبرت القناة سباحة أو في قوارب صغيرة، وكانت جميع المعابر

كان الكل في تلك الليلة تخيم عليهم حالة من الجوعم واليأس والانهار وقد قام شمس بدران بدور الحارس على غرفة المشير طوال الليل، حيث كان يدخل ويخرج ليتلقى مكالمات تليفونية إنحصرت في مكالمه مع الرئيس عبد الناصر، وأخرى مع السفارة السوفيتية. وثالثة مع وزارة الخارجية، إنتهت بمناقشة ولغظ كثير برز على لسان شمس بدران في صورة إستدعائه للفريق أنور القاضي، حيث سألته عن إمكانية وصول أمر إلى قيادة الجيش الميداني، وقيادة الفرقة الرابعة المدرعة، بضرورة التمسك بالمضائق، وعدم الانسحاب منها إلا بأوامر أخرى.

وقد ثبت فيما بعد أن قائد الفرقة الرابعة المدرعة، كان أول من انسحب في الفرقة، وعبر قناة السويس مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦، ثم عاد صباح يوم ٦/٧ وعكز وحده ومجموعة قيادته، بدون أجهزة لاسلكي في جنوب البحيرات، بحجة استحضار قول وقود للفرقة، ولم يعثر عليه أحد في تلك الليلة.

وكان السؤال هو لماذا تراجع المشير في استمرار تنفيذ أمر الانسحاب الأول الصادر صباح يوم ٦/٦، وحاول التغيير في أمره مساء نفس اليوم؟

دوافع وأسباب هذا التغيير غير واضحة، ولكني بعد استقراء الأحداث فيما بعد، استنتجت أن هناك رأياً صادراً من القوات الجوية صاحبة الكارثة، يقول «ولماذا لا يقاتل الجيش بدون غطاء جوي، ولو دفاعاً تقليدياً تمسكاً بالأرض؟ كما كان هناك إتجاه آخر صدر من السفير السوفيتي، والملاحق العسكري السوفيتي في صورة سؤال يقول لماذا لا تترك الجيش يقاتل ويثبت صموده وعزيمته؟ في حين يمكن تعويض الطيران بأسرع ما يمكن».

ويجبل إليّ إن هذا القول أقرب إلى الحقيقة، إذ إن أول دعم جاء من الاتحاد السوفيتي على وجه السرعة وصل من الجزائر وشمل ٤٠ طائرة «ميج ١٧» اعتباراً من ١٩٦٧/٦/١٠ وكان وزير خارجية الجزائر قد سبقهم إلى القاهرة يوم ١٩٦٧/٦/٧.

إلا أن هناك رأياً آخر قد يبرر هذا التراجع، فقد دار حديث تليفوني بين المشير عامر والرئيس عبد الناصر يطلب الأول فيه الرأي عن إمكانية الصمود في المضائق بدلاً من الانسحاب رأساً إلى غرب القناة، فلم يتلق رداً من الرئيس سوى جملة مرّة -كما علمت فيما بعد هي: «يعني كنت أخذت رأيي في الانسحاب الأول» «وجاي دلوقت تسألني رأيي عن المضائق؟».

المسلحة المصرية، وهي القوات التي لم تعط فرصة لقتال العدو.

وقد تعمدت القوات الإسرائيلية التي وصلت إلى القناة مساء يوم ٦/٧ أن تقبض فقط على الضباط الذين وصلوا إلى شرق القناة بعد تدمير المعابر فأمرتهم وأعادتهم بسياراتهم إلى نقط تجمع الأسرى في العريش.

بينما سمحت القوات الإسرائيلية للجنود الذين ألقوا بأسلحتهم الشخصية بالمرور، فيجبروا قناة السويس بواسطة القوارب المدنية الصغيرة، لعدم إمكانية نقلهم إلى الخلف لكثرة عددهم.

كما أن مجموعة من الضباط المهندسين، الذين كلفوا بتدمير المعابر وكان معهم ضباط شرطة عسكرية وضباط غابرات من مكتب الإسماعيلية، تسرعوا في تدمير كل المعابر قبل التوقيت المعلوم. فقد كان التوقيت المعلوم بالنسبة لهم هو عبور القادة والضباط وليس المعدات أو الجنود وكان هذا التصرف إستجابة لأمر المشير إلى قيادة القوات في العريش: «بالانسحاب إلى غرب القناة بالأسلحة الشخصية فقط في ليلة واحدة».

وحتى المعبر الأخير الذي تركته قائداً شمال البحيرات يوم ١٩٦٧/٦/٧ دمر في اليوم التالي بأوامر من قيادة الجيش بالاشتراك مع مدير مهندسي الجيش، وقائد مكتب غابرات الاسماعيلية وبذا تم غلق القناة وحجز بها ١٣ سفينة .

كان الدافع لهذه السرعة، هو الرعب والخوف من عبور العدو إلى غرب القناة مع تأكدهم بعدم إمكانية ذلك. ولم ينتظر هؤلاء القادة عبور آلاف من الجنود وبعض العربات التي تجمعت على الشاطئ الشرقي للقناة حيث ألقى الجنود بأسلحتهم الشخصية في القناة، ونزعوا ملابسهم العسكرية الخارجية أمام أعين وأبصار بقية الضباط والجنود الذين تمكنوا من العبور.

حتى الدبابات المصرية الجديدة ت ٥٤، ت ٥٥ استخدمت في نقل أثقال من البشر من الضباط وصغار الرتب أو الجنود، إلى غرب القناة، ولم تستخدم كأداة قتال على الإطلاق. وكانت أكبر قوة دبابات قد وصلت قبل تدمير المعابر هي ٤٧ دبابة قادمة من المحور الجنوبي، وكانت متماسكة. أما بقية الوحدات المصرية فقد وصلت كلها فرادى.

قد دمرت في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٦/٧، ما عدا معبراً شمال البحيرات، وقد أخطرت اللواء عماد ثابت مدير إدارة المدرعات الذي شاهده بالصدفة حينما كان متوجهاً ورئيس أركانه اللواء حسني عيد إلى غرب القناة للمساعدة في إعادة القوات إلى الغرب بتكليف من شمس بدران. أخطرت مدير المدرعات بضرورة إعادة سائقي هذه الدبابات الجديدة ومحاولة إنقاذها بالعبور من شمال البحيرات. فذهب يبحث عن السائقين وعن وقود ولكنه فشل.

وعندما شاهدت بعض جنود العدو يقتربون من الدبابات أمرت رئيس أركان المدرعات اللواء حسني عيد بتكليف طاقم هاون كان متمركزاً على بعد قليل مني، بإطلاق عدة طلقات للإزعاج بجوار الدبابات.

إلا انه عاد ليخبرني بأن ضابط الطقم رد عليه قائلاً: «بلاش يا فندم لحسن طائرات العدو تشوفنا، وتضرب مواقعنا».

هذا هو المثل الواقعي للانضباط القتالي، وهو نفس المثل لروح القتال أيضاً.

غادرت المنطقة في اتجاه السويس: «وحدات نفس الحال» ونفس الروح. بل شاهدت بعيني مظاهر اليأس والاستسلام مضافاً إليها القوضى بكل مظاهرها ولم أجد في أي وحدة أو جماعة ضابطاً واحداً بين مجموعة جنوده إطلاقاً.

وفي نفس اليوم تمت محاولة للقتال على المحور الشمالي، مع قول دبابات للعدو وهو القول الذي بدأ الاختراق الأول على الساحل، يوم ١٩٦٧/٦/٥، وكان مكوناً من ٢٠ دبابة، وقد سميت هذه المعركة كما ذكرت سابقاً «معركة جليانة».

عدت من منطقة القتال مساء يوم ٦/٧ إلى مقر القيادة في مدينة نصر، فوجدت أن الجو العام هو اليأس والهزيمة. وبدأ يتراكم إلى سمعي عبارات تعني أن النشاط الدبلوماسي قد بدأ يأخذ طريقه بين القيادة العليا والمشير وشمس بدران وبين وزارة الخارجية، كما علمت أنه تمت مقابلات واتصالات بين المشير وشمس بدران وبين السفير السوفيتي في نفس اليوم.

إندحار القوات المصرية:

كان قرار المشير عبد الحكيم عامر بالانسحاب القوات المصرية كلها من سيناء، في ليلة واحدة إلى غرب قناة السويس، هو السبب الحقيقي في اندحار القوات

لم أدرك في ذلك الوقت معنى كلمات المشير ولم أعلم إلى أين أتجه بعد ذلك . وبانصراف المشير من مقر القيادة العامة أصبحت القوات المسلحة بلا قيادة .

وعلمت بعد ذلك أن المشير توجه إلى شقة خاصة بالواء عصام خليل بالوالمالك وقضى فيها ليلة ١٩٦٧/٦/٨ .

وبقي شمس بدران في القيادة ، على مكتب المشير ، وثام في غرفة نومه في تلك الليلة ، ونظراً لأهمية تلك الأيام فسأذكر ماحدث فيها بالتفصيل .

يوم ١٩٦٧/٦/٨ :

قابلت شمس بدران فأخبرني أن مصر قبلت وقف إطلاق النيران قائلاً : « الروس جيساعدونا ، وأنت ستمسك القوات المسلحة ، والمشير قدم استقالته ، وأنا كما سأقدم إستقالتي إلى الرئيس عبد الناصر . إن الواجب يحتم على جميع القادة أن يقدموا استقالاتهم أيضاً ، وأنا قلت كده للغريق أول صدقي محمود ، لإعطاء الفرصة للرئيس للعمل بحرية بالنسبة للقوات المسلحة » .

في تلك اللحظة أدركت معنى كلمة « المشير مساء أمس » خيَّي بالك من القوات المسلحة .

أخطرت القادة الآتية أمماؤهم بعد ، بما ذكره لي شمس بدران وهم : « فريق أول سليمان عزت ، فريق أول صدقي محمود ، فريق أول أحمد حليم امام ، فريق أول هلال عبد الله هلال ، فريق أول عبد المحسن كامل مرعشي ، فريق أول جمال عفيفي ، فريق أنور القاضي » .

بدأت ترد إلي إستقالاتهم في اليوم التالي نجمتها وسلتها إلى سامي شرف ، مدير مكتب الرئيس للمعلومات في الساعة ١٠ مساء يوم ١٩٦٧/٦/١٠ .

ومع مساء نفس اليوم ١٩٦٧/٦/٨ علم القادة أن المشير موجود بمنزله بالخلدية ، فذهب إليه عدد كبير منهم وعلى رأسهم الفريق أول علي علي عامر ، والفريق أول صدقي محمود ، والفريق أول سليمان عزت ومعظم القادة من رتب

الفصل العاشر

الفريق أول والفريق واللواء وبعض الضباط من الرتب الأخرى بالإضافة إلى شمس بدران . وجميعهم كانوا من الضباط المقيمين .

وصلت إلى هذا الجمع متأخراً ، وعرفت أن الكل ينتظر مقابلة المشير ، الذي احتل بشمس بدران ثم خرجا معاً من باب المنزل الخلفي ، دون أن يعلم أحد من القادة بذلك ، إلا بعد انصرافها بفترة طويلة فعادوا المنزل دون أن نتاح لهم فرصة رؤية ومقابلة المشير .

ذكرني هذا الجمع من القادة المقيمين . بالاحتفالات التي كانت في القيادة في أوقات الأزمات والصراع بين الرئيس ، وبين المشير في أعوام ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ .

وبنهاية يوم ١٩٦٧/٦/٨ ، كان قد تم لإسرائيل احتلال الضفة الغربية لنهر الأردن ، وفي ذلك اليوم أيضاً بدأ التركيز في الهجوم على سوريا ، كما صدر قرار وقف إطلاق النيران من مجلس الأمن ، ووافقت مصر عليه مضطرة ، بعد محاولة ناشلة من الاتحاد السوفيتي بإضافة شيء ما إلى القرار لصالح العرب .

يوم ٩ ، ١٠ يونيو ١٩٦٧ :

فاجأ الرئيس جمال عبد الناصر الشعب المصري والأمة العربية بخطاب التنحي عن رئاسة الجمهورية غروب يوم ٦/٩ ، وقد أعلن القرار من قصر القبة وأسند الرئاسة بموجب الدستور إلى السيد زكريا محيي الدين .

وفي رواية أخرى على لسان الكاتب محمد حسنين هيكل ، انه رأى إسم «شمس بدران» مكان إسم «زكريا محيي الدين» في مسودة قرار الرئيس بالتنحي ، لكن الرئيس غير الاسم في آخر لحظة ، وهذه رواية صحيحة كما علمت من الرئيس نفسه فيما بعد إذ قال : «إن ذكر إسم شمس بدران جاء على لسان المشير في آخر لقاء معه مساء يوم ١٩٦٧/٦/٨ ، ولكن هذا الإسم لم يكن يهدف إليه أو يعنيه في شيء وهكذا أخفى الرئيس عبد الناصر الاسم الحقيقي الذي يعنيه حتى إذاعة بيان التنحي » .

في خطابه سرد عبد الناصر مؤامرة أمريكا وإسرائيل واعترف بأن حجم الهزيمة

لم يكن متوقعاً، كما ذكر كثافة هجوم الطيران الإسرائيلي، واتجاهه غير المتوقع، وأعلن بكل شجاعة تحمله لمسؤولية الهزيمة.

وناشد الرئيس في خطابه جميع المصريين بأن يعمل كل فرد في موقعه، كما ذكر أن القوات البرية انسحبت من سيناء، ولم تستطع تعمل لعدم وجود غطاء جوي لها، وأشاد بموقف القوات المسلحة ورجالها، ولم يشر بأية كلمة عن مسؤولية القائد العسكري المسؤول عن المعركة، ولا عن قيادات القوات المسلحة أيضاً وتحمل وحده بكل شجاعة المسؤولية التاريخية دون ذكر أي شخص آخر.

وكان لهذا القرار ردود فعل مختلفة لكنها قوية، فبينما ظهر فرح إسرائيل والولايات المتحدة التي تابعت الأحداث الداخلية في مصر، في انتظار قرار استسلامها لإسرائيل، رفض الشعب المصري كله، والحكومة المصرية، ومجلس الأمة وجميع الهيئات وال نقابات هذا التضييق.

كما رفضت كل شعوب الدول العربية بلا استثناء هذا القرار من الرئيس والزعيم جمال عبد الناصر، وتجمع الشعب المصري في شوارع القاهرة وعلى طول شاطئ النيل حتى منطقة منشية البكري، حيث كان يقفم الرئيس.

واغتالت البرقيات من الدول العربية، والمكالمات الشخصية من قادة ورؤساء العرب، واجتمع مجلس الوزراء ومجلس الأمة، ورفضوا القرار، كما أصدر السيد زكريا محيي الدين بياناً للشعب وللأمة، يرفض ترشيح الرئيس له بل طالب مجلس الأمة بضرورة تواجد الرئيس في المجلس الذي ظل متنعداً إلى أن وعد الرئيس بالذهاب إليه لمناقشة القرار. ولكنه في اليوم التالي ونتيجة للكتل البشرية المترصة التي أوقفت الحياة العامة، داخل القاهرة كلها لم يستطع الرئيس الذهاب واضطر أمام هذا الضغط الشعبي المصري والعربي أن يصدر البيان التالي في ١٠ يونيو ١٩٦٧:

«إنني سوف أبقي حتى تنتهي الفترة التي تتمكن فيها جميعاً من أن تنزل آثار العدوان، إن الأمر كله بعد هذه الفترة، يجب الرجوع فيه إلى الشعب في استفتاء عام، إنني مقتنع بالأسباب التي بنيت عليها قراري، وفي نفس الوقت، فإن صوت

الشعب بالنسبة لي أمر لا يرد، ولقد إن القرار مؤجل».

وإن الهزيمة. لا بد وأن تضيق إلى تحركات حادداً، وإن تدلنا إلى نظرة شاملة وفاحصة وألية، على كثير من حسابات عملنا».

وبعدول الرئيس عبد الناصر عن التجرد تحت ضغط الجماهير المصرية والعربية والأفريقية والعالم الثالث كله ثبت للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أن الرئيس عبد الناصر هو الزعيم الوحيد والقوي الذي يجب على كل من الدولتين الأكبر التعامل معه دون سواه في المنطقة العربية كلها.

وقد أعلن المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران في نفس ذلك اليوم اعتزالهما بينما استمر الهجوم الإسرائيلي على سوريا بالرغم من إعلان وقف إطلاق النيران. أما المشير عامر فقد اعتكف في منزله بالجيزة إعتباراً من ذلك اليوم، وبدأ بعض الضباط القادة «المقربون السابقون» في الاتصال به في منزله والمطالبة بعودته إلى قيادة القوات المسلحة، لكن المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران أعلنوا نياً إعتزالهما جميع مناصبهما، وظهر ذلك في الصحف يوم ١٠/٦/١٩٦٧.

وكان الملحق العسكري السوفيتي قد حضر إلى صباح يوم ٦٧/٦/٩ طلباً من معرفة الأسلحة والمعدات التي فقدت أو دمرت في القتال في أفرع القوات المسلحة، أو بياناً بالأسلحة الباقية، كما طلب معرفة الأسلحة والمعدات المتوفرة لدينا بعد وقف إطلاق النيران ومكان تمرركزها، ونفس هذا الطلب بالنسبة للقوات الجوية والبحرية.

كان هذا الطلب مفاجئاً لي إذ أنه حتى تلك اللحظة، لم يكن بمقدور أي فرد أن يجمع مثل هذه البيانات، وكان هدف الملحق العسكري الذي كلف به من قيادته بموسكو، هو سرعة دعم قواتنا المسلحة بالأسلحة والمعدات المطلوبة.

وقد استجاب الاتحاد السوفيتي بسرعة غير متوقعة، إذ بدأ الجسر الجوي بكثافة ابتداءً من يوم ١١/٦/١٩٦٧ وبهبط بالطائرات «تي ٢٢» الضخمة في مطاري القاهرة الدولي، وغرب القاهرة، والغريب في الأمر أن عناصر المدفعية المضادة للطائرات في منطقة القاهرة كانت تفتح وبدون سيطرة نيراناً طائشة على جميع

الطائرات التي تعبر سماء القاهرة دون أي انضباط خلال يومي ١٤، ١٥ في الوقت الذي كانت فيه القاهرة تعج بالناس وجميع المواصلات متوقفة.

وفي ذلك اليوم تم قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم اتبع في الساعة ١٠ مساء يوم ١٩٦٧/٦/١٠ وقف إطلاق النيران على الجبهات الثلاث مصر والأردن وسوريا، بعد أن حققت إسرائيل أهدافها كاملة وتم لها الاستيلاء على سيناء، عدا شريط رأس العش وبورفؤاد، كما تم الاستيلاء على الضفة الغربية للأردن ومرتفعات الجولان في ستة أيام وانتقل الصراع إلى دهات الأمم المتحدة حتى صدر القرار ٢٤٢ الشهر.

تحدي السلطة الشرعية:

في يوم ١٩٦٧/٦/١١ في الساعة ٩ صباحاً، حدث تمهيد غريب غير متوقع من بعض ألوية وعمداء، وعقدهاء القوات البرية وجميعهم ممن يقال عنهم «مقربون».

كان عددهم يزيد عن خمسين ضابطاً تجمعوا في البهو الداخلي بمقر القيادة بمدينة نصر مطالبين «بضرورة حضور المشير للقيادة، وممارسته للسلطة» وكانت الكلمات تتناثر من أفواههم ولا قائد إلا المشير، أين المشير؟

وقد علمت من اللواء عبد الرحمن فهمي أقدم الضباط المتجهزين أن المشير كان قد وعدهم بالحضور إلى القيادة، عندما ألحوا عليه في مساء اليوم السابق.

واجهت هذا الجمع من الضباط بمفردي في البهو، مذكراً إياهم بصوت عالٍ وبحدّة أن هذا التجمهر صار لهم - وإنه لا توجد لدى أي معلومات عن حضور المشير إلى القيادة. وأخضت أن المشير هو من إمرأته بالانصراف فوراً.

بعد وقت قليل من تفرق الضباط أخطرتني ضابط أمن المقر أن حوالي ١٢ عربية مصفحة (من عربات سريتي الحراسة «شرطة عسكرية») مسلحة تحت قيادة ضابطين من نفس السريتين قد دخلت عنوة من الباب الرئيسي للقيادة ورفع أفرادها أسلحتهم إلى أعلى مهللين ومطالبين باستمرار قيادة المشير عبد الحكيم عامر.

ولا قائد إلا المشير، نفس هتافات الضباط الذين سبقوهم في التجمهر، وقد علمت فيما بعد أن هذه المظاهرات قد بدأت عند مرور العربات والجنود أمام منزل

الرئيس عبد الناصر في منطقة منشية البكري التي تعد المدخل الطبيعي إلى مقر القيادة بمدينة نصر.

خرجت لمواجهة هذا التجمهر العسكري الثاني على باب المدخل الداخلي للقيادة، وطلبت حضور أحد ضباط القوة، الذي لم يجرؤ على المشور أمامي، فأرسلت إليه مرة أخرى أمراً بالانصراف، وإلا قبضت عليهم جميعاً وحاكمتهم محكمة عسكرية ميدانية فورية فانصرفوا جميعاً.

عرفت بعد ذلك أنهم توجهوا إلى منزل المشير في الجزيرة حيث رابطوا هناك بأسلحتهم وفخائرهم وعرباتهم، مكونين، فيما بينهم قوة حراسة شخصية للمشير عبد الحكيم عامر.

وحق تلك اللحظة، لم يرغب الرئيس حال عبد الناصر أن يبدى محاجة أو يجتد صداماً مع المشير، وعلى ذلك ظلت هذه القوة قائمة في حراسة المشير بمنزله بالجزيرة قون بالتعيينات والوقود، والمرتببات كأي قوة أخرى من وحدات الحراسة والشرطة العسكرية، بل استكملوا نقل إحتياجاتهم من معسكر الحلمية حيث كان يقيم المشير سابقاً، إلى منزل الجزيرة.

وقد اتصل بي الرئيس عبد الناصر في الساعة الحادية عشرة صباحاً وكان قد علم بمظاهرة الضباط كبير الرتب، ومظاهرة سريتي الشرطة العسكرية وسألني عن الموقف ومطالبهم أو هتافاتهم، وكيف تصرف معهم، وإن كانوا ذهبوا أم لا، فأجبته على جميع أسئلت.

تعيني قائداً عاماً للقوات المسلحة:

في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/١١ اتصل بي الرئيس عبد الناصر وأخطرتني بأنه تم تعييني قائداً عاماً للقوات المسلحة، وسألني عن مدى تحمي لي هذه المسؤولية من الآن، فأجبته بموافقتي على تحمل هذه المسؤولية. ثم أخطرتني بأن هذا أول قرار يصدره، وأنه سيعلم في الإذاعة الساعة ٢،٣٠ بعد ظهر نفس اليوم.

قبول إستقالات القادة وإحالتهم للمعاش:

في الساعة ٣ بعد ظهر نفس اليوم إتصل بي الرئيس مرة أخرى وأخطرتني، بأنه قبل استقالة القادة الذين قدموا استقالاتهم وهم:

قائد القوات الجوية

قائد القوات الجوية والدفاع الجوي
مساعد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة
مساعد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة
نائب قائد القوات الجوية والدفاع الجوي
قائد عام الجبهة الشرقية وقائد القوات البرية
رئيس هيئة تحليل القوات المسلحة

فريق أول سليمان عزت
فريق أول محمد حديدي محمود
فريق أول محمد أحمد حليم امام
فريق أول هلال عبد الله هلال
فريق أول جمال عفيفي
فريق أول عبد المحسن كامل مرتجي
فريق أمور القصي

كما صادق الرئيس عبد الناصر بوصفه قائداً أعلى للقوات المسلحة على إحالة الآتية أسماؤهم إلى المعاش:

لواء عبد الرحمن فهمي، لواء عبد الحليم عبد العال، لواء عثمان نصار، لواء حمزة بسيوني، لواء طيار إسماعيل ليبب، عقيد جلال هريدي، لواء محمد فؤاد علوي.

كما أمرني الرئيس بضرورة الاتصال هؤلاء شخصياً، وتبلغهم هذه القرارات وقبول الاستقالة أو الإحالة إلى المعاش اعتباراً من يوم ١٩٦٧/٦/١١ وأن يتفقدوا القرار في نفس اليوم.

ثم عاد الرئيس للإتصال بي بعد الظهور وأخطرتني أنه علم أن المشير قد أمر شمس بدران بالإفراج عن النقيب شرف عبد المنعم أبو زيد وبعض ضباط الصف من السجن الحربي قبل اعتزاله، وعلم أنهم خرجوا فعلاً وقال إن هذا الإجراء غير سليم، طالباً مني إعادتهم مرة أخرى إلى السجن الحربي، والإسراع في محاكمتهم.

تعيين قائد القوات الجوية:

وفي نفس اليوم جرى إتصال آخر بيني وبين الرئيس عبد الناصر، أبدى لي فيه رغبته في اختيار الفريق مذكور أبو العز، وكان محافظاً لأسوان في ذلك الوقت، ليتولى منصب قائد القوات الجوية والدفاع الجوي.

وكان الفريق مذكور أبو العز رئيساً لأركان القوات الجوية أيام الصراع على السلطة.

وقد قام مكتب الرئيس باستدعائه من أسوان، كي يعمل في نفس الليلة ويستلم قيادة القوات الجوية.

أول لقاء مع الرئيس:

حدد لي الرئيس الساعة ٧ مساءً يوم ١٩٦٧/٦/١١، التوجه للقائه في منزله ومعني تقرير عام عن الموقف، كما طلب مني آخر كشف معدل عن صناعة القوات المسلحة.

كان هذا أول لقاء لي علىفراد مع رئيس الجمهورية، حيث بدأ في دراسة، وتذكر أسماء أصحاب الرتب العظمى في القوات المسلحة وألوية وصدهاء وأحد يسألني عن سعة وكفاءة وقدرة كل منهم.

أخذ الرئيس عبد الناصر يركز في تفكيره على تذكر هذه الشخصيات منذ بداية الثورة، وتأكدت هنا للمرة الثانية أو الثالثة من الصراع الذي كان موجوداً بينه وبين المشير، وكيف نجح المشير في إبعاد عبد الناصر كلية عن القوات المسلحة، حتى أسماء القادة الكبار ومنهم دفعته كان يسأل عنهم ويريد أن يطمئن على سير أحوالهم خلال ١٠ أو ١٥ سنة مضت.

كما لمست في نفس الوقت عاطفة الرئيس الحساسة بالنسبة للمشير عندما يأتي ذكر اسم أحد من الضباط الكبار الذين كانوا يتعاونون تعاوناً شخصياً مع المشير، معطين ولأهم المطلق له فقط. أما مركز المشير نفسه، فلم يعرض لي الرئيس بسوء، وركز في أسئلته على الضباط الذين يعملون مع شمس بدران وظاهر عدم معرفتي ببعضهم، أما من أعرفهم، فقد ذكرت له معلوماتي عنهم من ناحية القدرة والكفاءة العسكرية فقط.

وقد أثارنا هذه الأسئلة المركزة حول شمس بدران شكوكاً كثيرة في نفسي لم أجد لها في تلك الجلسة. كما استنتجت بعد الحديث، أن موقف كل من شمس بدران والمشير، وشخصيتهما، وعلاقتها العاطفية والأخوية بالرئيس عبد الناصر سوف تلعب دوراً هاماً في تفكير الرئيس فيما بعد.

والحقيقة أني لم أتبين بعمق مثل هذه العلاقات وتأثيرها في شخصية الرئيس عبد الناصر، واستمر اللقاء في تغذية الأهداف العريضة، والصعبة التي استدخلها القوات المسلحة الجديدة، في فترة حدها الرئيس بثلاث سنوات تقريباً.

كما سألتني عن رغبتي في إعادة التنظيم للقوات المسلحة، وأهذافي وأسلوب

عملي، في توحيد قيادة القوات المسلحة، وفي التدريب والتنظيم والانضباط والشؤون المعنوية، والتسليح، وشؤون الضباط، والجنود عموماً.

تعيين رئيس الأركان:

سألني الرئيس في نفس اللقاء عمن أُرشحه ليكون رئيساً للأركان العامة فذكرت إسم الفريق عبد المنعم رياض بدون تردد، أو انتظار في التفكير.

إندھش الرئيس من سرعة الرد، واستفسر عن علاقتي به وصفاته، ثم وافق على تعيينه طالباً مني استدعائه فوراً من عمان حيث كان يشغل منصب قائد مركز متقدم لنائب القائد الأعلى في عمان ابتداء من يوم ١٩٦٧/٦/٢.

تعيين وزير الحربية:

طرح الرئيس مركز وزير الحربية، ورشح لهذا المنصب إسمين هما السيد عبد المحسن أبو النور، والسيد أمين حامد هويدي.

وأخذ يسترسل في ذكر صفات ومؤهلات وعلاقة كل منهما به، ثم سألني عن علاقتي الشخصية بهما، ووقع الاختيار على أمين هويدي ليشغل منصب وزير الحربية.

وقد قال الرئيس، أتمنى أن يتم التعاون الوثيق بينكما، وأن تبذلا كل جهد، وبالرغم من أنني سوف أنفـرغ لمساعدتكما في بناء القوات المسلحة على أسس علمية جديدة وروح جديدة، إلا أن المهمة شاقة.

إلغاء بعض القرارات الجمهورية:

في نفس اللقاء لمح لي الرئيس بأنه سوف يلغي بعض القرارات التي كان يشعر أن المشير اغتصب بها صلاحيات ليست له. ولما قلت له ضاحكاً إنها قرارات كثيرة جداً، رد بقوله سوف أكتفي الآن بقرارين فقط.

وعلى هذا قرر الرئيس إلغاء قرار منح السلطة المالية «ميزانية ثورية» الخاصة بالشؤون العامة، وكان حجمها سنوياً منذ عام ١٩٦٢، وحتى عام ١٩٦٧ من ١.٥ إلى ٢ مليون جنيه سنوياً.

ولم تكن هذه الميزانية تحت رقابة الدولة، بل كانت تصرف بإمضاء أي ورقة

من المشير أو شمس بدران، أو حتى علي شفيق صفوت، كما ثبت فيما بعد في قضية الشؤون العامة.

أما الشيء الثاني، فكان تعديل قرار منح المشير سلطات قانونية، في تطبيق القانون رقم ٦٦/٢٥، الخاص بالأحكام العسكرية، وهي أحكام مسحوقة من صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة شخصياً.

وهكذا بدأت مهمة الرئيس عبد الناصر الجديدة من يوم ١٩٦٧/٦/١١ مباشرة في بناء القوات المسلحة الجديدة، على أسس علمية جادة لم تحدث في التاريخ من قبل.

ولكن كان هناك موضوع مزعج آخر يجب الانتهاء منه قبل أن تبدأ عجلة البناء والصمود في الدوران. كان يجب أن يحسم الصراع على السلطة.

الفصل الحادي عشر

نهاية الصراع على السلطة

أجبر الشعب المصري، بل شعوب الأمة العربية كلها، الرئيس جمال عبد الناصر على الرجوع عن قرار التنحي، ورغم إعلان الرئيس تحمله المسؤولية إلا أن الجميع كانوا يعلمون أنه ليس المسؤول عما حدث.

وجد الرئيس عبد الناصر نفسه بعد عودته أنه أمام موقف حرج تجاه المشير وأعوانه، ذلك أن المشير لم يقدم إستقالته تحريضاً إلى الرئيس عبد الناصر، واقتصر تصرفه على توصيته للقادة الكبار بتقديم إستقالاتهم، كما ظهر في الصحف إعتزال المشير جميع مناصبه في الدولة يوم ١٠/٦/١٩٦٧.

وعندما أصر الشعب على إعادة جمال عبد الناصر، بدأ المشير يتساءل لماذا جمال عبد الناصر فقط، لماذا لم يذكر الشعب، أو حتى القوات المسلحة إسم المشير مقترناً باسم عبد الناصر كما تعود دائماً؟

في تلك اللحظة شعر المشير أنه أصبح وحيداً في تحمل مسؤولية الهزيمة وأنه سيواجه وحده الشعب معزولاً من أي مساندة من القوات المسلحة التي طالما تباهى بأنه صانعها وحاميها وقائدها.

نفوذ وسلطة المشير:

كان المشير عبد الحكيم عامر يمثل مركز قوة، له نفوذه، وسلطاته الاستثنائية الكثيرة، وكلها صادرة من مجلس قيادة الثورة، أو مجلس الرئاسة، أو الرئيس عبد الناصر نفسه، على التوالي منذ قيام ثورة ١٩٥٢، وحتى عام ١٩٦٧.

كان المشير يشعر دائماً أن القوات المسلحة وراءه، وأنه صاحب الكلمة العليا

في نفس التوقيت، وشاحب العروة المفصلة مع الرئيس عبد الناصر، وقد ظهر تفاصيل كل هذا في أحداث الخلافات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة، والصراع الذي نشأ بين أعضاء مجلس الرئاسة، كان المشير يشعر بقوة «وهي قوة القوات المسلحة» صاحبة الثورة وأداة التغيير في الدولة. ويعلم أن عبد الناصر نفسه يتحاشى الصدام معه أو مواجهته علناً، كما حدث بالنسبة ليقية أعضاء المجلس.

وتمكن المشير نتيجة تطور الصراع لصالحه أن يبعد الرئيس عبد الناصر عن القوات المسلحة ويقلص اختصاصاته، ويمارسه لصالحياته إلى أدنى حد ممكن.

بيت المشير يتحول إلى حصن:

بدأ المشير عامر في جمع أعوانه من قادة وضباط القوات المسلحة الذين استقالوا أو أحيّلوا للمعاش، وعلى رأسهم شمس بدران في منزله بالجيزة، وكان أغلبهم بيت هناك.

نقل إلى منزله، وبأوامر منه سرتى شرطة عسكرية «الحرس الخاص» تتكونان من ٤ ضباط، ٢٩٠ فرداً كاملتي التسليح والذخيرة، كما أحضر المشير من قريته «اسطال» بمحافظة المنيا، حوالى ٣٠ فرد مدنى، معظمهم من الفلاحين فاندمجوا مع أفراد سرتى الشرطة العسكرية، بشاركونهم معيشتهم، ومهامهم في الحراسة والدفاع عن منزل المشير الذى كان يقع بشارع الطحاوى بمحافظة الجيزة، وقد وضع هؤلاء شكاير رمل، وأقاموا مزاولاً لاستخدام أسلحتهم في الدفاع وتحول البيت إلى شبه حصن.

أخذ المشير يكثف الاتصالات الخارجية من المنزل مع أصدقائه ومعانين وأقارب ورجال صحافة وأعضاء في مجلس الأمة، وغيرهم، يعاونه في ذلك شمس بدران وبعض أعوانه من ضباط القوات المسلحة، المحالين إلى المعاش أو الموجودين في الخدمة، لكن الكل مرتبطين بشمس بدران إرتباطاً شديداً وبصفة خاصة بعض ضباط دفعته..

أعقب هذا خطوة أخرى في محاولة لإثارة الشعب لصالحه، وذلك انه أعاد طبع استقالته التي قدمها عام ١٩٦٢، وتم توزيعها بمعرفة معاونيه المقيمين معه في المنزل، ووصلت هذه الاستقالة إلى رجال الصحافة وبعض أعضاء مجلس الأمة وبعض ضباط القوات المسلحة.

وتطورت الأمور لتحدث بعض الحوادث الفردية، منها قيام القدم المتقاعد جلال هريدي، بإطلاق الرصاص على بعض رجال الأمن خارج منزل المشير عندما حاولوا اعتراضه في الدخول.

بعد الحادث مباشرة، إتصل بي المشير تليفونياً قائلاً: «يا فوزي أحسن تبعد رجال الأمن عن المنطقة التي يقع فيها منزلي، أنا عندي رصاص يقابل أي رصاص يا فوزي». رددت عليه قائلاً في نفس المكالمة: «هذا وضع غير لائق يا سيادة المشير وغير شرعي، ثم إن جلال هريدي هو الذي بدأ يفتح النار، ووضعه في منزل سيادتك هو وأعوانه وضع غير سليم وهم جميعاً على المعاش».

وكان رد المشير أن أغلق التليفون منها بذلك المكالمة.

سافر المشير إلى قريته «اسطال» وبقي هناك لمدة أسبوع تقريباً، حيث لحقه شمس بدران، وعباس رضوان، وبعض الضباط الكبار، والمحالين إلى المعاش وحتى تلك اللحظة كانت العلاقة العاطفية من الرئيس عبد الناصر تجاه المشير ما زالت موجودة. هذه العلاقة التي استمرت طوال عمر الثورة مع المشير فقط دون بقية أعضائها، وكان الرئيس يود أن ينتهي موضوع المشير بسلام.

لكن رفض المشير الأسلوب السلمي، والأحداث التالية لذلك غيرت عاطفة وشعور الرئيس عبد الناصر، وأصبح لا مفر من المواجهة العنيفة لتصفية مثل هذا الموقف الغريب.

المجابهة بالقوة:

شعر الرئيس عبد الناصر أن تصرفات المشير والشكل الذي تحول إليه منزله بالجيزة تشكل جبهة ضد الرئيس، وزاد هذا الشعور كثرة المقابلات التي كانت تتم في منزل المشير مع أعضاء مجلس الأمة وأقاربه وأعوانه، وأعوان شمس بدران، وكذلك اتصالاته خارج المنزل.

وبدأت الأخبار تظهر اتجاه ونية المشير في الإسراع بالمجابهة. كما بدأ شمس بدران وأعوانه من الضباط المتقاعدين في وضع خطط عسكرية، بغرض تمكين المشير من الوصول سراً إلى القيادة الرئيسة الميدانية الوحيدة في ذلك الوقت، وهي قيادة الجبهة الشرقية في منطقة الإسماعيلية، وكان يرأسها في ذلك الوقت اللواء أحمد إسماعيل. كما علم أن بعض وحدات الصاعقة في أنشاص، وبعض الطيارين،

لمواجهة المشير، وأعوانه، وحصته في الجيزة بالقوة. وكان هذا هو القرار الوحيد الذي منع المشير من تماديه في معارضة السلطة الشرعية والتلويح بقوته ونفوذه في وسط الشعب، والقوات المسلحة، وقد كان هذا القرار تهدئة وقناعة لجميع المسؤولين وأهمهم أفراد القوات المسلحة نفسها.

تطهير منزل المشير:

في الساعة ٤ مساء يوم ١٩٦٧/٨/٢٥ كلفني الرئيس عبد الناصر بتطهير منزل المشير عبد الحكيم عامر في الجيزة، والقبض على الضباط المتقاعدین، وضباط وجنود سريي الشرطة العسكرية، والمدنيين المتمركزين في المنزل بأسلحتهم وذخائرهم.

وكنت قد قمت قبل ذلك ومنذ إبلاغ الرئيس لي بموقفه، بتجهيز قوة مسلحة من سرايا الشرطة العسكرية الميدانية، ودعيتها بتسليح أكبر من التسليح المقرر لها نوعاً كمكماً، كما أضفت إليها بعض أجهزة الاتصال اللاسلكي. وأوكلت قيادتها إلى مدير الشرطة العسكرية اللواء سعد عبد الكريم، بعد أن قمت بالتفتيش عليها واختبار مدى كفاءتها، وتسليحها ونفوذها الوطني، وقد قمت بوضع الخطة، وجعلت القوة في حالة استعداد لحين صدور الأمر.

بعد أن صدر الأمر، توجهت إلى منزل الرئيس في منشية البكري وأجريت التنسيق اللازم وتنظيم التعاون مع الوزراء شعراوي جمعه، وأمين هويدي، وسامي شرف، بالنسبة لواجبات رجال الشرطة المدنية، والمخابرات، والاتصالات اللاسلكية.

وعلمت أن المشير قد حدد له موعد لمقابلة الرئيس عبد الناصر في الساعة ٧ مساء نفس اليوم بمنزل الرئيس في منشية البكري، وأن المشير سيبقي بمنزل الرئيس لحين انتهاء مهمتي في تطهير منزله بالجيزة.

أعطيت قائد القوة تفصيلات بالمهمة، وحددت له مواقيت التنفيذ كما حددت له مكان تجمع القوة حيث يتم التلقين النهائي، بالمهمة، قبل توزيع القوة إلى مجموعات لحصار منزل المشير وتنفيذ المهمة. وفي الساعة التاسعة مساء نفس اليوم توجهت القوة إلى أماكن تجمعها وتم حصار منزل المشير. وقد أمرت قائد القوة بعدم فتح النيران بدون أمر شخصي مني وقد عاونني في المهمة الفريق صلاح محسن واللواء سليمان مظهر والمقدم صلاح السعدني.

عندما وصلنا إلى باب المنزل الرئيسي يوم ١٩٦٧/٨/٢٥ وجدته مغلقاً

سوف يشتركون في تلك العملية كما تمت اتصالات مع أحد أفراد الفرقة الرابعة المدرعة وبعض ضباط الإشارة.

عند الوصول إلى تلك المرحلة نشطت أجهزة الأمن في الدولة، المخابرات العامة، المخابرات الحربية، إدارة المباحث العامة، وأجهزة أمن رئاسة الجمهورية في تتابع هذه الاتصالات ومعرفة نية المشير الحقيقية من هذه التجهيزات.

وقد انحصرت هذه الخطة كما ثبت في التحقيق والمحكمة فيما بعد، في أن يصل المشير إلى أنشاص بمساعدة رجال من الصاعقة، ثم منها إلى قيادة الجيش في القصاصين وأبو صوير، حيث يستلم قيادة الجيش الميداني الوحيد في تلك الفترة.

كانت الخطة تقضي بإجبار الرئيس عبد الناصر، بعد الاستيلاء على الجبهة على ترك الحكم يوم ١٩٦٧/٨/٢٧. أي قبل سفر الرئيس إلى الخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربي يوم ١٩٦٧/٨/٢٩. كما علم من التحقيقات فيما بعد أن هذه الخطة وضعت في منزل المشير بالجيزة يوم ١٩٦٧/٨/٢٣، وقرر تنفيذها وكان يوم «ي» أي اليوم الأول لبداية التنفيذ. هو ١٩٦٧/٨/٢٧ وكلمة السر «نصر».

حدث واحد أنهى تردد الرئيس عبد الناصر. ذلك الحادث هو مقابله لشمس بدران بمنزله في منشية البكري.

طلب عبد الناصر من بدران أسماء أفراد التنظيم الداخلي في القوات المسلحة، الذي كان يعتمد عليه شمس بدران، كجهاز أمن «خاص وسري» له، ولما أجاب بدران على طلب الرئيس بقوله «لا يوجد تنظيم سري داخل القوات المسلحة، وإنما كل ضباط القوات المسلحة، في صفه وفي صف المشير وأن الرئيس لا يمكنه أن يمس المشير، أو يمس هو بأي ضرر. وأن القوات المسلحة كلها ستقف ضد الرئيس، إذا حاول إيداع المشير».

وروى لي الرئيس بعد ذلك أنه كان يعتبر شمس بدران ابناً له في الثورة، وإنه بالرغم من معاونته للمشير في القوات المسلحة، إلا أن ولاءه الأول للرئيس، هكذا كان اعتقاد الرئيس عبد الناصر حتى تلك المقابلة التي تأكد فيها أن شمس بدران يعمل ضده.

وأهني الرئيس المقابلة وأخذ قراره، وأبلغني بضرورة الاستعداد بقوة مسلحة

بأسلحة حديثة وقفل. خلف الباب كان يقف شمس بدران، عثمان نصار، عبد الحليم عبد العال، جلال هريدي، وآخرون. وجميعهم مسلحون بالرشاشات القصيرة، وفي أيديهم وجيوبهم قنابل يدوية.

أخطرت شمس بدران، فلم يذعن للأمر، وفي تلك اللحظة وصل عباس رضوان وهو يقيم بمنزل قريب من منزل المشير ليسأل عليه. وعندما علم بعدم وجوده بالمنزل طلب مني الانتظار فترة، حين معرفة الموقف داخل منزل المشير. واصطحب معه شمس بدران، بينما بقي الضباط المتقاعدون خلف باب الحديقة الخارجي.

خلال النقاش الذي تم صدورت بعض طلقات الرصاص من فوق سطح المنزل لكنها كانت للإزعاج، فلم يرد عليها أحد من القوة، حسب أوامري، كما وصلني بلاغ من أحد أفراد القوة عن مشاهدة دخان حريق من الشباك رقم كذا، ورقم كذا، وقد علمت فيما بعد أن مجموعة شمس بدران قامت بحرق وثائق وخراطم سرية، تجرمها لو وقعت في يدي.

خرج عباس رضوان وشمس بدران من داخل المنزل، فتعا باب الحديقة الخارجي وطلبا مني الدخول مع قائد القوة سادزين «بقوهم» إحنا مستعدين تنفيذ ما تطلبه. وشاهدت ضباط شمس بدران يلقون أسلحتهم والقنابل اليدوية على الأرض.

أصدرت الأمر رقم «١» وهو أمر علني في الميكروفون اليدوي طالباً نزول جنود سرتي الشرطة العسكرية، بدون أسلحة وذخيرة أولاً، حيث كانت لوادي حولة ٣ طن جاهزة لركوبهم بعد تفيتيشهم، حيث توجهوا برفقة ضباط وحرس إلى السجن الحربي.

تلا ذلك صدور الأمر رقم «٢» وهو ينص نزول الأفراد المدنيين بدون أسلحة أو ذخيرة، وانتظرت تنفيذه مثل الأمر الأول، ثم أصدرت بقية الأوامر على التوالي، كل أمر يأخذ وقته في التنفيذ قبل صدور الأمر الذي يليه. وهكذا رحلت الضباط المتقاعدين إلى السجن الحربي وكان أولهم شمس بدران الذي رحل إلى سجن القلعة.

أمرت بدخول قوتي إلى المنزل «البدر» الدور الأول، السطوح، الجراج،

والحديقة فقط، وهي الأماكن التي كان يشغلها شمس بدران والضباط الذين معه والجنود، والمدنيون والسكرتارية، وذلك لجمع الأسلحة والذخيرة والقنابل اليدوية، وترحيلها إلى معسكر عابدين في حولة ١٣ لوري سعة ٣ طن. وساعد القوة ضباط الشرف، والمساعدون من قوة شمس بدران، واستغرقت هذه العملية طوال الليل.

بعد انتهاء إجراءات تطهير المنزل، قمت بتحديد مهمة الحراسة الجديدة من قوتي على منزل المشير من الخارج. وعينت اثنين من العمداء للحراسة ٢٤ ساعة على المنزل، وتم تركيب تليفون خارج باب المنزل للاتصال.

حوالي الساعة الخامسة فجر يوم ١٩٦٧/٨/٢٦، إتصلت بمكتب الرئيس عبد الناصر وأبلغته «المهمة انتهت بخير» وبعد نصف ساعة تقريباً وأثناء مغادرتي شارع الطحاوي بالجيزة، شاهدت إحدى عربات الرئاسة وبها المشير وبرفته السيدان زكريا محيي الدين وحسين الشافعي حيث أوصلوا المشير إلى منزله، عددة إقامته مع أهله وأولاده، لكن تحت حراسة من السلطة الشرعية في الدولة

وبتحديد إقامة المشير محمد عبد الحكيم عامر في منزله، وبعد القبض على أعماله لإنهاء أكبر تحد للسلطة الشرعية في الدولة. إذ لو تمكن المشير وأعماله من تنفيذ غمظاتهم لكانوا قد استولوا على السلطة في البلاد.

المشير يحاول الانتحار:

منذ يوم ١٩٦٧/٨/٢٦ والمشير تحت الحراسة في منزله بالجيزة غير مصرح له بالخروج، وغير مصرح بالدخول لسوى أهله، لكنه ظل مستمراً في الاتصالات الخارجية سراً، بهدف بث الإشاعات وتآليب الرأي العام ضد السلطة الشرعية في الدولة.

وإزاء هذا النشاط المريب، إضطر الرئيس جمال عبد الناصر أن يصدر قراراً بتحديد إقامة المشير منفرداً في مكان منعزل، يتعذر منه إجراء أي اتصالات خارجية. وبعد البحث استقر الرأي على أن ينقل المشير وحده إلى منزل منعزل في طريق المربوطية المنفرد من شارع الحرم.

وقد قمت صباح يوم ١٩٦٧/٩/١٣ بتنفيذ مهمة نقل المشير إلى استراحة المربوطية حيث توجهت ومعني الفريق عبد المتعم رياض، واللواء سعد عبد الكريم

الفصل الحادي عشر

عندما وجدت أن حالة المشير جيدة، أمرت بالتوجه إلى خارج المستشفى وسار المشير من الغرفة إلى باب المستشفى الخارجي على قدميه، يحيط به جميع المرافقين من ومن أطباء المستشفى.

ركب المشير السيارة حيث توجهنا إلى استراحة المربوطية، وأثناء الطريق كان المشير عادياً. وطلب سيجارة، ثم لم يتبادل معنا أي حديث، وعند وصولنا إلى الاستراحة كان في استقبالنا، اللواء محمد الليثي ناصف، ومجموعة من ضباط الحرس الجمهوري، وطبيب خدمة، وبعض أفراد الخدمات للإعاشة والحراسة. وقدموا أنفسهم إلى المشير الذي لم يطلب منهم أي شيء، سوى عصير جوافه، ثم استمرت جلستنا أنا والفريق رياض مع المشير في الاستراحة حوالي ساعة ونصف.

تكلم المشير عن الأوضاع العسكرية قائلاً: «يكنكم طلب سلاح من الاتحاد السوفيتي عندكم الرجالة في البلد كثير، وعليكم استئناف القتال». ثم انتقل إلى الحديث عن حالته قائلاً: «تبلغوا الرئيس انه إذا لم يته هذا الموقف في ٢٤ ساعة، فإن الرئيس سيتحمل مسؤولية ما يحدث» وانتهت الجلسة بعد أن استأننا من المشير وغادرننا والفريق رياض الاستراحة، وبمجرد عودتي للمقر قمت بتبليغ الرئيس رسالة المشير الشفوية.

وفاة المشير:

نام المشير في استراحة المربوطية، وكان بلاغ طبيب الخدمة في تلك الليلة استمرار القيء وألم في الأسنان، يطلب عصير جوافه باستمرار، وفي يوم الخميس ١٩٦٧/٩/١٤، طلب اللواء الليثي ناصف المكلف بالحراسة والأمن اختيار استراحة أخرى خلاف استراحة المربوطية، تتوفر فيها ضروريات الأمن والحراسة، وأشار علي بمعاينة فيلتين مفروشتين بالمعادي، تحققان مطالب أمنية أكثر، لانتقاء احدهما لتكون المقر الجديد للمشير بدلاً من استراحة المربوطية.

توجهت بعد ظهر اليوم إلى المعادي، ورافقني اللواء الليثي ناصف وأثناء المعاينة وصل اخطار عاجل بانتحار المشير ووفاته، وكانت الساعة ٧ مساء تقريباً.

قطعت الرحلة، وتوجهت فوراً إلى استراحة المربوطية، بعد أن كان بلاغ انتحار المشير ووفاته قد وصل إلى الكثيرين، فوجدت هناك السيد أنور السادات، ومعه شقيق المشير الأكبر، وعدد كبير من المحققين والأطباء.

وبعض الضباط من الحرس الجمهوري إلى منزل المشير، وكان الضباط المناوب في ذلك اليوم هو العميد سعيد الماحي الذي اشترك معنا في هذه المهمة.

وزعت المجموعة الموجودة معي إلى قسمين، قسم بقيادة الفريق عبد المنعم رياض، تدخل منزل المشير وتدعوه للخروج والتوجه إلى المكان الجديد، والقسم الآخر احتياطي داخل الحديقة، ووقفت أنا على باب مدخل المنزل الداخلي أسيطر على القسمين.

دخل أفراد القسم الأول الباب الداخلي للمنزل، ودعا الفريق عبد المنعم رياض المشير للقيام معه، فتردد المشير أولاً، وحاول رفع عصا خشبية كانت بجواره، ولكن الفريق رياض نصحه، وتلطفت معه، وأشار إليه بالقيام معه.

في تلك اللحظة تناول المشير شيئاً ما، ووضعه في فمه وأخذ يلكه مما لفت أنظار عائلته، وبالدات إبنته نجية التي كانت واقفة بجواره فصرخت مشيرة إلى أن أباهما تناول سماً. ثم دخل المشير في مرحلة فقدان الإتران وقام مستنداً إلى كتف الفريق رياض الذي اصططحه إلى الخارج، حيث كنت واقفاً واشتركت في مساعدة المشير على السير ومصاحته إلى خارج المنزل.

عند سماعي أن المشير تناول شيئاً أفقده الإتران، وصراخ بناته بأن أباهم تناول سماً، أمرت بعربة إسعاف بدلاً من عربة ركوب، لكن المشير رفض الركوب فيها فأشترت لأقرب عربة وركب فيها المشير، والفريق عبد المنعم رياض وإثنان من ضباط الحرس الجمهوري، وأمرت بالتوجه إلى مستشفى المعادي فوراً.

في الطريق إلى المستشفى طلب الفريق رياض من المشير إخراج الشيء الذي في فمه، والتي قالت بنته إنه سم، ونجح أحد المرافقين في العربة بالاحتفاظ بما لفظه المشير في جيبه، حيث سلمه إلى المعامل الطبية عند وصوله مباشرة إلى المستشفى.

هناك تمت إجراءات الإسعافات الأولية اللازمة على أساس أن المشير تناول مادة سامة بغرض الانتحار وقد حاول الأطباء إجراء غسيل معدة له، لكنه رفض ثم أعطي مزيجاً مقيئاً في الفم، ثم أعطي حقنة لنفس السبب. ثم طلب فنجاناً من القهوة وشربه. ثم كشف عليه طبيباً بمعرفة مدير المستشفى وبعض الأطباء الاختصاصيين الذين أقروا أن حالة المشير الطبية سليمة.

وعندما أبلغ الرئيس بخبر إنتحار المشير، أمر بضرورة إتخاذ كل الإجراءات القضائية وأن يتم التحقيق بمعرفة وزير العدل، والنائب العام، ومجموعة كبيرة من الاخصائيين الشرعيين، والنيابة العامة.

تم الكشف الطبي بمعرفة الأطباء الشرعيين مع المحققين، كما تم تشريح الجثمان بعد الوفاة بثماني ساعات. وثبت في التقرير الطبي وجود شريط رفيع من قماش لاصق إلى أسفل جدار البطن الأمامي يخفي تحته جزءاً من شريط معدني، مما يستعمل لتعبئة أقراص الديتالين معبئة بمادة بيضاء ثبت بعد ذلك انها مادة الأكتونين.

أخذت أقوال جميع الشهود الذين كانوا مع المشير منذ يوم ٢٥/٨/٦٧ كما أخذت أقوال أفراد عائلة المشير بمعرفة المحققين، وأقر أول الشهود وهما عريف محمد أحمد لطفي، ومنصور أحمد علي، وكانا ملازمين للمشير قبل وفاته مباشرة، بأن المشير ذهب إلى الحمام، ومكث برهة ثم عاد إلى سريره، وراح في غيبوبة، واستغاث الأخير، فحضر طبيب الخدمة الرائد إبراهيم علي بطاطه الذي ذكر مايلي في التحقيق.

«إنه في يوم ١٤/٩/١٩٦٧ الساعة الخامسة مساءً، مررت على المشير ووجدته نائماً، وفي الساعة ٦ مساءً حضرت على استغاثة السفريجي ووجدت المشير في غيبوبة فأعطيته حقنة كورامين، وحقنة أمينوفلين، ثم قمت بعمل تنفس صناعي بالأكسوجين، لكن تحققت الوفاة الساعة ٦،٤٠ مساءً».

وجاء في أقوال إبنته نجية التي كانت أول من اتهمه باعتقادها ان المادة التي رأيتها في قم والذها قبل مبارحته المنزل بالجيزة يوم ١٣/٩/١٩٦٧ كانت سامة، مما اقتضاه أن تهيب بسرعة إسعافه.

وعندما سئلت في التحقيق ماذا كان المشير يلوذ؟ أفينا «مادة مخدرة» أصرت انه تناول على وجه اليقين سماً، مما يقطع بأن فكرة إنتحار المشير بالسّم، لم تكن غائبة عن علم أسرته.

وكان قرار النائب العام الذي صدر في القاهرة يوم ١٠/١٠/١٩٦٧، وأقر

بالتقرير الطبي الشرعي الذي احتوى على أربعة تقارير نوعية أخرى كالآتي:

«وما انه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة واردة مادة سامة بقصد الانتحار وهو في منزله، وبين أهله يوم ١٣/٩/١٩٦٧، قضى بسببها نجه في اليوم التالي، وهو ما لا جريمة فيه قانوناً».

لذلك

نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إدارياً.

النائب العام «محمد عبد السلام»

وبوفاة المشير محمد عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومحكمة أعوانه المقربين إليه ممن اشتركوا في مؤامرة الاستيلاء على السلطة في مصر زالت أكبر مراكز قوى منذ قيام الثورة، كما انتهت البيروقراطية في القوات المسلحة المصرية، ولكن بعد أن فقدت كيانها وهبتها في معركة عسكرية خاسرة لم تكن من صنعها أو مناسبة لها زمناً وموضوعاً.

وفي نفس الوقت وبالرغم من الحقائق التي ذكرتها عن الصراع الخفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر الذي انعكس على أسلوب صنع القرار الاستراتيجي والعسكري والسياسي في مصر فإن التاريخ سوف يقف حائراً أمام العلاقة الشخصية بين الرئيس عبد الناصر وبين المشير عبد الحكيم عامر والتي لم تمكن من تحديدها أو وصفها بدقة حتى باتت لي كما لو كانت لغزاً غامضاً.

الفصل الثاني عشر

البداية من الصفر

مر عليّ يوماً ٩، ١٠ يونيو، والإحساس بالضياح النفسي يملأني طوال إقامتي في هذين اليومين بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر.

طوال هذين اليومين كانت مصر بلا قيادة، فالقيادة السياسية غير قائمة بإعلان جمال عبد الناصر عن قراره بالتنحي، والقيادة العسكرية العليا، أيضاً غير موجودة، باعتزال المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران في منزليهما، بالإضافة إلى قادة أفرع القوات المسلحة الرئيسة الذين قدموا استقالاتهم وأخلوا مراكزهم.

ووجدت نفسي وحيداً، أشغل مركزاً في القوات المسلحة، وأكبر رتبة باقية في مكانها، فاعتزمت ملء هذا الفراغ، وتحمل مسؤولية إجبارية لم تكن حتى تلك اللحظة ملكي.

وضعت لنفسي عدة مهام أولوية عاجلة، فرضتها الظروف المحيطة بي في القوات المسلحة، كان يتحتم عليّ أولاً إعادة القيادة والسيطرة السريعة على القيادات الموجودة في أماكنها، وعلى أفراد القوات المسلحة عموماً وهكذا كلفت بعض الضباط كبير الرتبة من الذين أثنى فيهم شخصياً ملء الفراغ في القيادة الإقليمية والمحلية، وفي المناطق العسكرية، خاصة المنطقة الشرقية «قناة السويس» التي كان مكلفاً بها اللواء صادق شرف منذ معركة يونيو.

كما كلفت قيادة الشرطة، بتنظيم عودة الأفراد العسكريين، من قراهم إلى مناطق تجمع عسكرية، ليسهل ترحيلهم إلى وحداتهم المعروفة لدى قيادة الشرطة العسكرية. وقد تمت عملية الاستدعاء علناً في الإذاعة وبمساعدة سلطات الحكم

المحلي في المحافظات. وكان الأفراد متجاوبين خصوصاً بعد إذاعة عودة الرئيس جمال عبد الناصر لتحمل مسؤولية الحكم.

كان العمل التفائلي الثاني هو تسهيل عملية استلام الأسلحة والمعدات، بمجرد إنزالها من طائرات النقل السودانية الفصحة التي كانت قد بدأت في إفراغ حولتها منذ يوم ١٩٦٧/٦/٩ وبعد أن تم ترميم الحفر في الممرات بسرعة ثم كانت الخطوة الثانية هي سرعة دفع هذه الأسلحة والمعدات، خاصة الطائرات المقاتلة القاذفة إلى أماكن استخدامها، إذ بادرت الجزائر بإمدادنا بأربعين طائرة من طراز «ميج ١٧» كأول دعم جوي لتعويض الخسائر الكبيرة في القوات الجوية. وعلى هذا وقع العبء الميداني في العمل في تلك اللحظات، على القوات الجوية والدفاع الجوي.

كل هذا جعل أهدافي وتصرفاتي واضحة، لدى القادة المحليين الذين بقوا في مراكزهم: «إنني أسعى إلى بدء تكوين خط دفاعي ميداني غرب قناة السويس، بسرعة، مستعيناً بأقرب وحدات مقاتلة في تلك المنطقة وتدعيمها بأي أسلحة ومعدات تحاول القيادات النوعية جمعها، حتى يطمئن المواطنون بأن قواتهم المسلحة متماسكة. كما أننا بهذا العمل نحاول في نفس الوقت صد الإشاعات التي كان يروجها العدو في إذاعاته عن إمكانية عبوره لقناة السويس غرباً.

في ذلك الوقت كانت الحياة في القاهرة، وبقية مدن مصر تكاد تكون متوقفة. المواطنون واجهون من حالة الضياع والغضب، في نفس الوقت كانت المدفعية المضادة للطائرات حول القاهرة تطلق نيرانها بدون سيطرة أو تمييز على أي طائرة مدنية أو عسكرية، تقترب أو تحاول عبور أجواء القاهرة.

عودة الهدوء:

بحلول يوم ١١ يونيو بدأ شعور المواطنين في الهدوء، وعادت الحياة تقريباً إلى طبيعتها بعودة الرئيس جمال عبد الناصر إلى تحمل مسؤولياته.

كان أول قرار أصدره الرئيس عبد الناصر هو تعييني قائداً للقوات المسلحة لصيرية، بعد أن تأكد من قبولي تحمل المسؤولية، كما شاروني في تعيين الفريق الدكتور أبو العز، الذي كان يشغل منصب محافظ أسوان في ذلك الوقت ليكون قائداً لقوات الجوية.

بدأت أولاً في تكليف بعض ضباط أركان الحرب من الرتب المتوسطة من أعزهم وأثقل فيهم، ليكونوا معاً مجموعة سكرتارية وإدارة لمعاونتي في مهمتي الجديدة.

وزعت عليهم تخصصاتهم وواجباتهم، وتفاهم معهم حول أسلوب العمل معي والتنسيق فيما بينهم لإدارة الأعمال في مكنتي. ثم أعلنت أسماؤهم داخل القوات المسلحة كلها.

كانت الخطوة الواجبة التالية هي تأمين المواصلات السلكية واللاسلكية بين قيادتي في مدينة نصر، وبين أفرع القوات المسلحة الرئيسة والمناطق العسكرية المركزية والخارجية. وقد تم ذلك كله عن طريق إدارة الإشارة. أما آخر تلقين داخلي فكان تعيين قائد لفر القيادة، والبدء في تنفيذ واجبات التأمين المحلي والشؤون الإدارية التي تخص المقر ذاته.

وظهر نفس اليوم تلقيت مكالمة من الرئيس جمال عبد الناصر يدعوني فيها لمقابلته في الساعة السابعة مساءً في منزله، وأوصاني بالحضور كشف بأساء ضباط القوات المسلحة معي.

بداية الطريق:

استغرقت الجلسة مع الرئيس عبد الناصر حوالي ساعتين، بدأها بحديث مكثف حدد فيه أسلوب العمل المباشر معه، بعد أن اطمأن على شعوري وعزمي في تحمل مسؤولية الواجب والمهمة التي قبلتها. والتي كان الرئيس قد وصفها بقوله: «إنها مريرة وصعبة، تحتاج إلى مجهود شاق خاصة في هذه الظروف».

ولاحظت بعد ذلك أن الرئيس بدأ يستعرض عدة نقاط شكلت موضوعات جدول أعمال تلك الجلسة.

كان أول موضوع هو تعيين القيادات العليا لقمة الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة مبتدئاً بالقيادة العامة، ثم قادة الأفرع الرئيسة، ثم رؤساء هيئة القيادة العامة ومديرو الإدارات التخصصية، وأخيراً قادة المناطق العسكرية.

وقد تم في تلك الجلسة ترشيح الفريق عبد المنعم رياض كرئيس لأركان حرب القوات المسلحة. كما سبق الذكر، وبدأنا بعد ذلك في تسمية باقي القيادات الكبيرة

مستعنين بكشف أقدمية الضباط بالقوات المسلحة.

ثم استطاع الرئيس في ذكر الفريحيات السياسية والعسكرية التالية:

١- ضرورة الصمود العسكري بسرعة أمام العدو الذي كان يذيع في ذلك الوقت تفاصيل انتصاراته على القوات المسلحة المصرية، وإن الشعب المصري سوف يجبر جمال عبد الناصر على الاستسلام، وطلب الصلح مع إسرائيل، وإن سيهي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي ينتظر مكالة من جمال عبد الناصر تفيد بذلك. وعلى هذا كان اتجاه الصمود في تلك الفترة يهدف إلى منع العدو من استغلال نجاحه عسكرياً.

٢- السرعة في تماسك الشعب والحكومة، مع القوات المسلحة، وهنا بين لي الرئيس نيته في تولي رئاسة مجلس الوزراء، بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، حتى يباشر بنفسه أمور الدولة والشعب معاً. وقال إنه سوف يركز مجهوده على إعادة بناء القوات المسلحة على أسس جديدة، وما يتطلبه ذلك من دعم في التسليح والميزانية، والمعنويات والشؤون الإدارية.

٣- ذكر الرئيس عبد الناصر في ذلك اللقاء اتجاهات السياسة الخارجية المصرية، في عدم قبول الهزيمة العسكرية وقال إنه «سوف يسير مع الاقتراحات السلمية والدبلوماسية طالما أنها تسعى إلى إنسحاب إسرائيل عن الأراضي العربية التي استولت عليها في يونيو ١٩٦٧، وتحقق أهداف الشعب الفلسطيني، وذلك كأسلوب زمني يتفق مع أمور تكتيكية كثيرة. منها أننا لا نستطيع مواجهة العدو عسكرياً في الوقت الحاضر، وثانيها محاولة إقناع دول العالم خاصة الاتحاد السوفيتي أننا لا نريد الحرب من أجل الحرب، وإنما لإعادة الأراضي والسيادة، المختصة بالقوة». وأضاف عبد الناصر: «نحن مضطرون إلى السير مع القرار الدولي الذي نحاول أن نخرجه بأفضل شكل ممكن».

وأظهر الرئيس قناعته بأن استرداد الأرض لا يتم إلا بالقوة مثل ما أخذ بالقوة، والقوة تحتاج إلى سلاح متطور حديث. وإلى تنظيم وتدريب متواصل عنيف. ومن هنا جاءت الحاجة إلى دعم الاتحاد السوفيتي، كما طلب مني الرئيس عبد الناصر دوام الاتصال والتعاون مع الزميل محمود رياض وزير الخارجية في ذلك الوقت.

٤- بالنسبة للوطن العربي أبدى الرئيس في حديثه في ضرورة التعاون والارتباط الوثيق بالدول العربية جميعاً، وقال إن الصراع العربي الإسرائيلي، لا يصحح أن تكون مصر هي الطرف الوحيد فيه. ولا دول المواجهة فقط. وأضاف يجب أن تشترك جميع الدول العربية كل حسب قدرته إشتراكاً مباشراً في هذا الصراع. وهذا الارتباط مع الدول العربية جميعاً إستراتيجي، وسوف يستلزم بالضرورة توحيد القرارات السياسية مع العرب وأن نبعد عن أية اتجاهات غير قومية.

٥- أما من ناحية الاتحاد السوفيتي فيجب توطيد الصداقة والتعاون معه، كما يجب إشعاره بأنه شريك في الهزيمة حتى يتحمل عبء دعمنا بالأسلحة والمعدات الحديثة، والخبراء والمدربين.

كما يجب أن نحاول إشراك الاتحاد السوفيتي في عملية إعادة بناء القوات المسلحة على أسس علمية وانضباطية، والسماح لخبرائه بالإشراف العملي والمتابعة تحت قيادتك وتعليماتك.

وقال عبد الناصر: «عليك أن تثبت للاتحاد السوفيتي أن الجندي الجديد يمكنه إستيعاب استخدامات الأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة، بكفاءة وسرعة، حتى يمكن الضغط عليه باستمرار في توريد الأسلحة والمعدات».

واستطرد الرئيس في هذه النقطة قائلاً: «ليس أمامي باب مفتوح في هذا الشأن سوى باب الاتحاد السوفيتي، والدول الاشتراكية معه. ويجب علينا أن نفتح هذا الباب على مصراعيه كي يفتح لنا هو ترسانة أسلحته الحديثة إذ يجب أن تكون نوعية وحجم الدعم مختلفاً عما كان عليه الحال قبل ١٩٦٧».

٦- وعن الواجب العسكري للقوات المسلحة قال الرئيس عبد الناصر، طالما أن الشعب رفض الهزيمة، فقد أصبح لزاماً علينا أن نسترد الأرض والسيادة بالقوة وتحرير الأرض وهذا معنى أفضل لتكون المعركة الدفاعية، معركة تحرير.

ثم أضاف: وأنا عارف إسرائيل من عشرين سنة، لا تستجيب إلا بالقوة وإسرائيل بعد حصولها على هذا المكسب سوف يركبها الغرور. خاصة أنها كسبت أكثر من قدرتها، كما أنها تحتاج لدعم سياسي ومعنوي من دول العالم لفترة طويلة كي تعزز مكانتها، وتضمم ما اكنته، وهو أكبر من طاقتها. وعلى ذلك أصبح من الضروري الدخول معها في صراع سياسي وعسكري عربي حسب قدرتنا، صحيح أنها سوف تستغل تفوقها بأن تقوم هي بالفعل، بينما نكتفي نحن برد هذا الفعل،

بالعمل ضدها أولاً، ومنتظر رد الفعل».

إنني أقدر الزمن الذي يمكن لقواتنا المسلحة أن تصل فيه إلى قدرة الدخول في معركة التحرير بحوالي ثلاث سنوات، ولا يصحح أن تزيد عن أربع.

تعليمات محددة:

إحتوى هذا اللقاء على كل الشؤون السياسية والعسكرية التي بدأت بها مهمتي كقائد عام للقوات المسلحة المصرية يوم ١٩٦٧/٦/١١، وكانت تعليمات محددة خاصة فيما يتعلق بالقوات المسلحة ومهمتها من الناحية الموضوعية والزمنية. وهذا التلخيص هو الذي مكنتني من وضع الخطوط الرئيسية لمهمة القوات المسلحة طوال السنوات الثلاث التالية.

وقبل أن ينهي الرئيس المقابلة سألني عن تعليقي على ما قاله من توجيهات فرددت قائلاً: «توجيهات سيادتك واضحة وكاملة، ومعدة موضوعاً وزمناً وليس لي الآن سوى تعليق واحد. فالعدو سوف يتدخل في مهمة إعادة بناء القوات المسلحة، يحاول العرقلة والتأخير، كما سيسعى لخفض الروح المعنوية لدى أفراد القوات المسلحة والشعب. وفي تقديري أن عملية إعادة تنظيم وتسليح وتدريب وانضباط القوات المسلحة على أسس ومفاهيم جديدة تحتاج إلى جهد كبير وصبر وتعاون وثقة في النفس وإيمان بالهدف وشرف المهنة وبعون الله سوف نعيد ثقة الشعب وآماله في قواته المسلحة».

ذهبت إلى مكنتي بعد هذا اللقاء، وأخذت أدون التوجيهات التي ذكرها الرئيس جمال عبد الناصر، لاحظوا إلى خطوط رئيسة صادرة من القائد الأعلى بقوات المسلحة، وأسميتها «توجيهات عمل القوات المسلحة في المرحلة القادمة» في تغيرت فيها مهمة القوات المسلحة المصرية من تأمين النظام والثورة إلى مهمة ترمي هي تحرير الأرض وإزالة آثار العدوان.

أظهرت في تلك الخطوط العريضة مهمة القوات المسلحة وحجم القوات للوبة، وتوقيتات بناء وتسليح وتدريب القوات. كل هذا عرضها على المجلس أعلى للقوات المسلحة للدراسة والمناقشة واستخراج أول توجيهات إستراتيجية

لإعادة بناء القوات المسلحة المصرية على أسس جديدة، من أعلى مجلس قيادي في القوات المسلحة المصرية الجديدة.

وهكذا بدأت عجلة العمل تتحرك داخل القوات المسلحة وبسرعة لإعادة بناء وتنظيم وتسليح وتدريب القوات المسلحة المصرية.

وكان الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من جميع الدول العربية والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية هو باكورة الحركة الإيجابية للشعب المصري وقواته المسلحة في تحقيق الصمود السياسي والعسكري.

تأييد ودعم عربي لمصر:

قبل أن يعلن عن وقف العمليات الحربية وإطلاق النيران وصل إلى القاهرة وزير خارجية الجزائر- عبد العزيز بوتفليقة- يوم ١٩٦٧/٦/٧ حاملاً تأييد الرئيس هواري بومدين والشعب الجزائري لمواصلة القتال ضد إسرائيل وأن الجزائر مستعدة لدخول جيشها كله في المعركة ولدى الجزائر طائرات مقاتلة قاذفة لتعويض مصر عن خسائرها في الطائرات وأوصى بأخذ طيارين مصريين معه في عودته للجزائر لقيادة هذه الطائرات والعودة بها إلى جبهة القتال. غادر بوتفليقة القاهرة ومعه حوالي عشرين طياراً إلى الجزائر حيث عادوا بطائرات ميج ١٧ إلى مصر في اليوم التالي، واستمرت الجزائر ترسل دفعات من الطائرات المقاتلة في مجموعات في الأيام التالية. وصلت إلى ٤٠ طائرة ميج ١٧.

وتلا ذلك دعوة الكويت لاجتماع وزراء الخارجية العرب جميعاً يوم ١٩٦٧/٦/١٨ حيث تم الاتفاق على توحيد كلمة العرب وتأييد موقف دول المواجهة في الصراع الدبلوماسي الذي استمر بعد ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة مع تصميمهم على استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ووقف ضخ البترول إليها كذلك. وظهر في هذا الاجتماع بداية مرحلة جديدة للتضامن العربي.

وكانت الخطوة التالية من الملك حسين إذ حضر للقاهرة يوم ١٩٦٧/٧/١١ وقت مباحثات مع الرئيس جمال عبد الناصر الذي أوضح له امتنان شعب مصر من موقف الملك حسين الذي بادر بالوقوف وقواته المسلحة وشعبه مع مصر مشيراً إلى اتفاقية الدفاع المشترك التي تمت في القاهرة يوم ١٩٦٧/٥/٣٠ وأن شعب مصر لن ينسى تضحية الأردن في مشاركة القتال مع مصر وخسارته للضفة الغربية وأن مصر

الاقتصادية تعويضاً عن الضرر الاقتصادي الذي أصاب هذه الدول من احتلال الأرض العربية.

سافر الرئيسان هوارى يومدين وعبد الرحمن عارف إلى موسكو وعقدت مباحثات سرية وعاجلة مع القادة السوفيت إستغرقت يومين ضغط فيها الرئيس يومدين ضغطاً شديداً على القادة السوفيت كي يقوم الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بالتأييد السياسي والدبلوماسي في هيئة الأمم لصالح دول المواجهة والعرب، كذلك لسرعة الدعم العسكري لمصر وسوريا لتمكن الصمود ضد إسرائيل.

عاد الرئيسان إلى القاهرة يميلان وجهة نظر القادة السوفيت وبعد مناقشة استمرت يومين اقترح رئيس وزراء السودان محمد أحمد محجوب الذي حل مكان الرئيس الأزهري ضرورة تحرك العرب في إطار حل سياسي تفكر فيه جيداً وفي حالة الموافقة يستلزم جمع الأمة العربية كلها من أجل إيجاد الحل السياسي المقبول. وطلب دعوة وزراء الخارجية العرب إلى مؤتمر يعقد في الخرطوم في أوائل أغسطس ١٩٦٧ يهدف لاجتماع قمة عربي يتم في أواخر نفس الشهر.

وهكذا جاء أول لقاء قمة عربي في الخرطوم يوم ٢٨/٨/١٩٦٧ حضره جميع رؤساء الدول العربية ووفدها ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد أحمد الشقيري غير أن سوريا لم تحضر هذا المؤتمر.

حدث لقاء فكري وتضامني عربي في هذا المؤتمر ووصل الرؤساء إلى قرار جماعي في الصراع العربي الإسرائيلي دال على تأييد الموقف وسياسة الرئيس عبد الناصر وحدد القرار إطار الحل السياسي الذي يريده العرب في عدم التفاوض مع إسرائيل أو الاعتراف بها أو الصلح معها. كما غسك القرار بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني وتقديم الدعم المالي السنوي لمصر والأردن من دول البترول: السعودية والكويت وليبيا، كما تم لقاء بين مصر والسعودية على تسوية مشكلة اليمن وعودة باقي القوات المسلحة الموجودة في اليمن إلى مصر، وبذا تم صفاء العلاقات السياسية بين مصر والسعودية.

تأييد ودعم من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية لمصر:
سارع الاتحاد السوفيتي إلى أمداد مصر بالأسلحة والمعدات من يوم

معدة للتعاون والمشاركة في مرحلة الصمود القادمة مع الأردن وأن أي مكاسب من أن تحصل عليها مستقبلاً سوف تنقسمها مع الأردن. كما بين الرئيس الناصر للملك حسين أهداف مصر في المرحلة القادمة التي تعتمد على رفض أية والتمسك بالتضامن العربي وتحديد إستراتيجية قومية عربية موحدة. كما أظهر طيار مصر إلى زيادة التقارب مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بسبب التمسك الكامل من أمريكا لإسرائيل ودعمها بالسلاح، كما أوضح للملك حسين أن مصر ترى أنه لا سبيل إلى إزالة آثار العدوان الإسرائيلي إلا بالقتال إذ إن إسرائيل تستحب من الأرض إلا بعد أن تدفع ثمناً باهظاً مقابل هذا الانسحاب. فهي بعد صلحاً نهائياً مع مصر ثم الأردن ثم سوريا وبقيّة الدول العربية وهذا تكون إسرائيل قد نجحت في تصفية القضية الفلسطينية ثم تتوالى المكاسب السياسية والاقتصادية والسيطرة على المنطقة العربية كلها. واستطرد الرئيس عبد الناصر قائلاً: سوف تنمشي مع محاولات السلام في الأمم المتحدة إذ أننا نحتاج إلى وقت طويل لاستعادة مقدرتنا العسكرية ولكننا لن نرضخ مطلقاً لإسرائيل. كما فوض رئيس عبد الناصر للملك حسين بأن يتكلم مع الأمريكيين عن لسان مصر بشرط عدم هو عدم إبرام إتفاقية صلح منفرد مع إسرائيل كما أن مصر تفتح الباب للملك حسين للوصول بالحل السلمي من أجل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية. سافر الملك حسين من القاهرة إلى نيويورك وتكلم في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة باسم العرب جميعاً.

وكان لقاء الصمود العربي في القاهرة في ١٣/٧/١٩٦٧ والأيام التالية له حيث تمتع الرؤساء الخمسة عبد الناصر والأناسي ويومدين وعارف والأزهري وتناقشوا الموقف مؤيدين موقف الصمود وتحرير الأرض واتفق الرؤساء على سفر الرئيسين هوارى ويومدين وعبد الرحمن عارف إلى موسكو فوراً لإجراء مباحثات سرية وعاجلة القادة السوفيت ثم يعودان للقاهرة لإبلاغ الرؤساء الباقيين بالنتيجة.

وخلال إجتماعات الرؤساء الخمسة أشار الزميل محمود رياض بوجهة نظر يدة عن استئناف ضخ البترول مع تخصيص ١٠٪ من موارد النفط لمعاونة دول المواجهة وقدر قيمة ذلك بحوالي ١٥٠ مليون جنيه إسترليني في ذلك الوقت وقد تم هذا الاقتراح القبول من جميع الرؤساء إذ أنه سوف يعود على الدول العربية في تعتمد على عائدها من النفط فقط بالقائدة كما أنه يعين دول المواجهة من الناحية

١٩٦٧/٦ وكانت بداية هذا الدعم إرسال ٣١ طائرة ميغ ٢١ و ٩٣ طائرة ١٧ متقولة جواً عن طريق يوجوسلافيا واستمر هذا الدعم عن طريق النقل بري بطائرات الأنتينوف ٢٢ وعن طريق النقل البحري. فوصلت خلال الشهر إلى بعد الهزيمة إلى ٥٤٤ رحلة جوية، ١٥ باخرة نقل بحري كونت في مجموعها ألف طن أسلحة ومعدات عسكرية تعويضاً عن خسائر القوات المسلحة في ١٦ يونيو ١٩٦٧ ولم يطلب الاتحاد السوفيتي بشن هذه المعدات والأسلحة.

كما سارعت ألمانيا الشرقية وبولندا ويوجوسلافيا بإرسال طائرات قتال ميغ ١٧ لأسلحة ومعدات مدفعية مضادة للطائرات وأجهزة اتصال لاسلكية وعربات نقل لمدادات عسكرية أخرى.

وفي يوم ١٦/٦/١٩٦٧ وصل وفد عسكري سوفيتي كبير بقيادة الجنرال ستوكوف للمساعدة في استكمال المعدات والأسلحة من الموانئ البحرية والجوية زرعها على وحدتنا التي بدأت إعادة تجميعها وتنظيمها لإنشاء أول خط دفاعي بقطاع السويس وكان هذا الوفد بداية لإعداد كبيرة من الخبراء السوفيتي تغير مهم بعد ذلك ليكونوا «مستشارون» عسكريين من مختلف الرتب وعلى درجة عالية الخبرة والكفاءة القتالية والفنية.

وفي يوم ٢١/٦/١٩٦٧ وصل الرئيس بدجورني ومعه مارشال الاتحاد السوفيتي زخاروف، رئيس هيئة أركان حرب القوات السوفيتية. وبدأ مباحثات قمة مع الرئيس عبد الناصر ومعه السادة زكريا محيي الدين وعلي صبري وعمود رياض وأنا نت مباحثات سياسية وعسكرية هامة جداً حددت معالم جديدة لعلاقات متينة بين الاتحاد السوفيتي ومصر بدأت بالاتفاق على هدف واضح إتفق عليه الجانبان هو إزالة آثار العدوان الإسرائيلي، وإعطاء القوات المسلحة المصرية الأولوية في الدعم العسكري السريع والحديث والمتطور كي تتمكن من إعادة بناء قواتها من جديد على أسس علمية وروح معنوية عالية مع إشتراك الاتحاد السوفيتي بالمستشارين والخبراء المدد الذي إتفق عليه كل من المارشال زخاروف والفريق أول فوزي وأن تكون سابقة في ذلك للقوتين الرئيسيتين الدفاع الجوي والقوات الجوية سواء بالنسبة لأسلحة والمعدات وأعداد الطيارين المقاتلين. كما طلب الرئيس عبد الناصر من وفد السوفيتي طلبات إستراتيجية عاجلة بهدف إظهار عمق التعاون السوفيتي

العاجل وذلك في زيادة قطع الأسطول السوفيتي في شرق البحر الأبيض المتوسط مع استعداد مصر لإعطاء تسهيلات في موانئ البحر الأبيض المتوسط حتى يتوازن التواجد السوفيتي البحري مع الأسطول السادس الأمريكي الذي تعتبره إسرائيل احتياطياً إستراتيجياً لقواتها. كما طلب الرئيس عبد الناصر بعد شرح الفرق في مدى عمل الطائرات المقاتلة القاذفة الإسرائيلية من نوع الميراج والميستير بالنسبة لمدى عمل الطائرات المقاتلة القاذفة السوفيتية وأن الأولى قادرة للوصول إلى عمق (ج. ع. م) (مصر) حتى مرسى مطروح بينما الطائرات السوفيتية محدودة المدى. طلب طائرة مقاتلة قاذفة بعيدة المدى حتى يمكن ردع إسرائيل في العمق إذا اعتدت علينا مرة أخرى ووعد الوفد السوفيتي بعرض هذا الطلب ومناقشته في موسكو وانتهت الجلسة الأولى بطلب من الرئيس باجتماع منفصل بين المارشال زخاروف والفريق فوزي لتحديد مطالب القوات المسلحة المصرية العاجلة بالتفصيل مع مناقشة حجم وتنظيم القوات المسلحة اللازمة لتحقيق الهدف العسكري الذي تحدد سياسياً في أول هذه الجلسة كما أوصى الرئيس هذه اللجنة الفرعية بتحديد زمن وصول هذه الأسلحة والمعدات.

عقدت الجلسة الفرعية بعد ظهر نفس اليوم واستغرقت أربع ساعات وحضرها رئيس هيئة أركان حرب وقادة الأفرع الرئيسة ورؤساء هيئات القيادة العامة ومديرو إدارات الأسلحة التخصصية حيث عرضت موقف القوات المسلحة المصرية التفصيلي وحددت مبادئ للعمل والتطبيق أولاً وأخذت موافقة المارشال زخاروف عليها أولاً ثم بدأت المناقشات التفصيلية على كل سلاح. وانتهت هذه الجلسة بكشف كبير جداً من الأسلحة والمعدات الحديثة وأمام كل نوع ميعاد التوريد. وراجع زخاروف قدرة القوات المسلحة الجديدة التي طمعت بجندى مثقف جديد لاستيعاب استخدام هذه الأسلحة في أقل وقت ممكن كما راجع الجدية وقوة الإدارة والتصميم في القادة الجدد في القوات المسلحة، وانتهت هذه الجلسة الحامية بوعده من زخاروف بضرورة عرض هذه الطلبات الضخمة على القيادة السياسية في موسكو. وكرر ذكر المعدات والأسلحة والذخائر والعربات التي وصلت مصر حتى الآن سواء من الاتحاد السوفيتي أو الدول الاشتراكية الأخرى، كما وعد بالبقاء معنا في مصر حتى ينتهي من مساعدتنا مع المستشارين السوفيت في بناء خط الدفاع الأول غرب القناة والإطمئنان على فاعليته وقوته ومرونة خططه فيزيائياً ودوران عجلة البناء في إنشاء وتكوين القوات المسلحة المصرية الجديدة التي ارتاح لتنظيمها وقيادتها

وهكذا ساهمت جميع الدول العربية والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لمصر وقواتها المسلحة في أخرج الأوقات وكانت في الحقيقة السند القوي في تحقيق الصمود ضد إسرائيل في مرحلة تعتبر أشق المراحل التي مرت في تاريخ مصر المعاصر.

وفي هذه المرحلة أيضاً لم تهدأ أعصاب المصريين جميعاً وخاصة الرئيس عبد الناصر والقادة السياسيين والعسكريين إلا بعد أن تم إنشاء ونهجه وإعداد خطط الدفاع الأول غرب القناة وصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ وكان ذلك في نوفمبر ١٩٦٧.

واستمر الرئيس جمال عبد الناصر يقود ويدفع ثلاث اتجاهات رئيسة ببجهده الشخصي خارق بمعدل ١٦ - ١٨ ساعة عمل يومياً في شؤون القوات المسلحة وصراعها في البناء وقاتل العدو في وقت واحد وفي السياسة الخارجية وفي العمل الداخلي والشعبي خاصة في التنمية والاستثمار، وكان هذا الجهد مثلاً تاريخياً في الثابرة والقُدرة الحسنة لجميع القيادات العسكرية والسياسية والشعبية مضحياً بصحته التي بدأت تتأثر نتيجة لهذا الجهد بالإضافة إلى التأثير النفسي للهزيمة الذي ظل ملازماً له حتى النهاية.

تعيين وزيراً للحربية:

كان الرئيس عبد الناصر قد وقع اختياره على السيد أمين حامد هويدي ليشغل منصب وزير الحربية بعد هزيمة ١٩٦٧. واستمر في هذا المنصب حتى أواخر عام ١٩٦٧ حيث اكتمل الهيكل التنظيمي الجديد للقوات المسلحة، وتم بناء أول خط دفاعي غرب قناة السويس.

ولما كان السيد أمين هويدي يشغل في نفس الوقت منصب المشرف على إدارة المخابرات العامة، فقد رأى الرئيس عبد الناصر أن يتفرغ السيد أمين هويدي لإدارة المخابرات والتركيز عليها بوصفها إدارة أمنية، إستراتيجية على أعلى مستوى.

وصدر قرار بتعيين وزيراً للحربية اعتباراً من ١٩٦٨/١/٢٠ علاوة على وظيفة القائد العام للقوات المسلحة، وأصبح وزير الحربية قائداً عسكرياً لأول مرة. واستمر هذا التنظيم إلى وقتنا الحالي، حيث يجمع وزير الحربية بين الصفة السياسية والقيادية، بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة في نفس الوقت.

ويعتقون أيضاً. ثم أكد في ولقادة الموجودين ضرورة إعطاء الثقة للمستشارين السوفيت وكان القادة الحاضرون قد حددوا عددهم مبدئياً بـ ١٢٠٠ مستشار. وإن أصدر وثيقة تعامل محددة تبين العلاقة القيادية وأسلوب العمل للمستشارين للموافقة عليها من القيادتين السياسيتين للدولتين مصر والاتحاد السوفيتي.

قبل عقد الجلسة الثانية بين الوفدين المصري والسوفيتي في اليوم التالي اختطرت الرئيس عبد الناصر بما تم في الجلسة الفرعية مع المارشال زخاروف وعت في هذه الجلسة مناقشة الوضع الاقتصادي في مصر بعد الهزيمة والذي عرضه السيد زكريا عبي الدين. وأمكن تحديد مدى التعاون والدعم الاقتصادي من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى المرتبطة في هذا المجال. وانتهت هذه الجلسة بعد مناقشة أمور سياسية أخرى وعاد بودجرتي يوم ١٩٦٧/٦/٢٤ وترك زخاروف والوفد العسكري والمستشارين لمساعدة القوات المسلحة المصرية.

وفي يوم ١٩٦٧/٦/٢٩ طلب المارشال زخاروف مقابلة الرئيس عبد الناصر ليبلغه موافقة القادة السوفيت على قرارات وتوصيات وجهات نظر مؤتمر القمة لأول الذي عقد مع بودجرتي. وأكد عزم القادة السوفيت والقوات المسلحة لسوفيتية على زيادة علاقة الصداقة والتعاون مع مصر وقواتها المسلحة في هذه المرحلة ومستقبلاً. كما أبلغ الرئيس عن قرارات القيادة السوفيتية بدعم القوات لجوية وقوات الدفاع الجوي بطائرات السوخوي الجديدة وطائرات التدريب من جيج ٢١ والدبابات الجديدة، كما ذكر للرئيس خطوات التقدم الجاري إتخاذها في شاء خطط الدفاع الأول غرب القناة وبداية دوران عجلة البناء والتدريب والتنظيم للقوات المسلحة المصرية والدور الذي قام به هو والمستشارون العسكريون وجويين معه.

وقد برز دور خاص للمارشال تيتو خلال شهر أغسطس ١٩٦٧ في زيارته لوريا ومصر وفي ضغطه على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرئيس جونسون ذات سعيًا وراء حصول العرب على قرار عادل ومنصف من مجلس الأمن علاوة على ما تم به دعم عسكري من يوجوسلافيا عقب المعركة مباشرة وبالذات في أسلحة فعيلة المضادة للطائرات. وقبوله مرور طائرات الجسر الجوي السوفيتي عبر أجواء يوسلافيا إلى مصر وسوريا.

الفصل الرابع عشر

الصراع العسكري

سيطرة العدو على سيناء: (*)

مساء يوم ١٩٦٧/٦/٨ أبلغ الرئيس عبد الناصر وزير الخارجية محمود رياض قبول مصر وقف العمليات الحربية إذ لم يعد في إمكان القوات المسلحة مواصلة القتال ووصل هذا البلاغ إلى مندوبينا في هيئة الأمم المتحدة في نفس الليلة وتم من صباح اليوم التالي احتلال إسرائيل لسيناء والضفة الغربية لنهر الأردن. وبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن بوقف العمليات في المنطقة فإن إسرائيل استمرت في عملياتها ضد سوريا واحتلت مدينة القنيطرة كما ضربت ميناء الأدبية جنوب مدينة السويس.

بدأت قوات إسرائيل احتلال شبه جزيرة سيناء ٦١٠٠٠ كم^٢ - ١٥٠,٠٠٠ نسمة عدا الجزء الصغير الذي يضم بحيرة الطينة شرق وجنوب مدينة بورفؤاد شمال رأس العش شرقي قناة السويس، وأخذت تنشر وتوزع قواتها على الأجزاء الحيوية من سيناء التي تزيد مساحتها على ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل نفسها وبدأت السيطرة العسكرية من قيادة المنطقة الجنوبية العسكرية لإسرائيل ومقرها بئر سبع والتي فتحت لها مراكز قيادات متعددة على المحاور التعبوية الجديدة. فكان المحور الرئيسي بئر سبع - العوجة - جبل لبنى - علامة الكيلو ١٩١ - أم خشيب - قناة السويس، طوله ٢٧٠ كيلومتراً حيث تمركزت قيادة أمامية للقوات التي تمركزت شرق قناة السويس على مواجهة ١٧٠ كم في أم خشيب. والمحور الثاني كان بئر سبع - القسيمة - الكونتلا - رأس النقب ذهب - شرم الشيخ - الطور ٥٠٠ كم تقريباً،

ادته الامامية (برية وجوية وبحرية) في شرم الشيخ.

صبحت المناطق الحيوية للقوات الإسرائيلية في شبه جزيرة سيناء هي منطقة السويس - منطقة وسط سيناء حيث تركز الاحتياطي للجبهة القناة - المليز - غاداد - منطقة شرم الشيخ والساحل الشرقي لخليج العقبة - منطقة الميناء ومنطقة مخازن الوقود - منطقة الساحل الشرقي لخليج السويس (من الطور).

تتمت كل هذه المناطق الحيوية وخطوط مواصلاتها الطويلة قوات كبيرة من نام السيطرة كما أصبحت إعاشة هذه القوات اليومية والاحتياجات الإدارية المواصلات الأرضية والمياه موضع إزعاج مستمر للقيادة الإسرائيلية. كما مرونة تحرك الاحتياطي التعبوي لإسناد القوات الإسرائيلية للتباعدة على تتي ذكرتها مقيداً بالطرق المرصوفة القليلة والتي تعترضها المرتفعات الكثيرة شبه الجزيرة والمضايق الخمسة - (الزار - الخانمية - الجدي - متلا - سدر-) في شمالي من شبه جزيرة سيناء.

يتم توفير المياه اضطر العدو إلى إنشاء خطوط طويلة جداً من مواسير المياه رها في العريش على الساحل الشمالي ثم يطول قناة السويس حتى عيون قرب من مدينة بور توفيق مع تركيب محطات لضخ المياه في نقاط كثيرة على الخط، ثم اضطر كذلك إلى إمداد المياه بواسطة السفن الصغيرة من ميناء ول خليج العقبة إلى رأس محمد في الطرف الجنوبي لشبه جزيرة سيناء ثم خليج السويس حتى رأس سدر لإمداد جنوده بالمياه المعالجة في خزانات للاستهلاك المحلي. كما اضطر إلى إنشاء طريق بمحاذاة الشاطئ الشرقي يس أسماء طريق الإمدادات والتأمين كي يسهل توصيل الإعاشة اليومية لتمرکزة شرق قناة السويس وبطونها، كما زاد من إنشاء مناطق الشؤون نقطة الذخيرة ونقط المياه في عمق المحاور كلها لإمكان استمرار تدفق والتأمين اليومي لقواته الموزعة على كل محاور شبه جزيرة سيناء.

سيطر العدو للسيطرة والاحتفاظ بشبه جزيرة سيناء إلى تركز أكثر من جندي وضابط في المواجهات المختلفة أو الاحتياطي المحلي أو الاحتياطي و أفراد الشؤون الإدارية والمواصلات الداخلية أو التخزين أو الورش

والاصلاحات الميدانية المتقدمة. وباستمرار هذه السيطرة اضطرت إسرائيل إلى تغيير هذه الوحدات كل ثلاثة شهور وبدأت بوضع جنود احتياطيين معظمهم من اليهود الشرقيين، قدرتهم العسكرية محدودة حتى لا ترهق القوات العاملة المدرية في طول بقائها في هذه المواجهات البعيدة عن مركز القيادة في بئر سبع. كما كان استمرار بقاء هذه القوات في سيناء مؤثراً في عجلة الانتاج والتنمية التي تعتمد عليها إسرائيل في دوام بقائها ومن هنا كان حرص إسرائيل الدائم على اختصار زمن الحروب خوفاً من امتداد فترة التعبئة العامة حيث غالبية البالغين من أفرادها مسجلون ضمن الاحتياطي العام.

وإزاء الضغط العسكري الذي بدأ من جانب القوات المصرية على الوحدات التي تركزت شرق قناة السويس وأعمال قصف المدفعية ونسف المنشآت الإدارية ومخازن المياه في سيناء بواسطة الدوريات المقاتلة، اهتزت الروح المعنوية للجنود الإسرائيليين واضطر موسى ديان وزير الدفاع إلى زيارة الجنود على الجبهة المصرية يوم ١٩٦٧/٧/١٥ لتهدئة مشاعرهم، وأشاد بانتصارات القوات المسلحة الإسرائيلية في يونيو ١٩٦٧ وكان رد الجنود الإسرائيليين ان هذا الانتصار مثل العملة الورقية ليس لها رصيد مضمون.

هكذا كان شكل وطريقة سيطرة إسرائيل على سيناء مصداقاً للمثل العسكري الذي يقول: «إن احتلال الأرض شيء ولكن الاحتفاظ بها شيء آخر»، وكان موسى ديان أثناء معركة يونيو ١٩٦٧ قد اقترح على لجنة الدفاع أن ينتهي غزو سيناء عند خط المضائق ولكن لجنة الدفاع لم توافق على رأيه وكان حرص ديان من اقتراحه هذا هو تقليل حجم القوات المطلوبة للتمسك والسيطرة على هذا الخط بالإضافة إلى أنه مانع طبيعي له مميزات أكثر من خط قناة السويس.

واعتمدت إسرائيل على قواتها الجوية والقوات المحمولة جواً ووحدات المظلات كاحتياطي سريع الحركة لاستكمال النقص في القوات وفي قوة التيران فأبقت هذا الاحتياطي على درجة عالية من الاستعداد لإسناد قوات أي محور بسرعة في حالة الضرورة. فمركزت ثلاثة أسراب من الطائرات المقاتلة الفاذفة في ثلاثة مطارات أمامية بصقعة دائمة هي شرم الشيخ وغاداد والمليز وضعت وحدات المظلات والوحدات المنقولة جواً وطائرات المليونكوتير في مطاري جنوب النقب وشماله.

واعتمدت إسرائيل على النشآت البحرية المسلحة بالمدفعية للقيام بالدوريات في البحر الأبيض المتوسط شمال سيناء وقاعدتها أسدود ودوريات خليج السويس وقاعدتها إيلات ورأس نصراني.

قناة السويس:

يؤهل وجود الساتر الرملي على الشاطئ الشرقي لقناة السويس لما تمكنه من التمركز على هذا الشاطئ - والساتر الرملي هو عادم حفر قناة السويس ارتفاعه من ١٢ - ٢٠ متراً وعرضه من القمة ٢ - ٣ متر وهو في الجزء الشرقي لقناة السويس مرتفع أكثر من النصف الشمالي للقناة. وطبيعة الأرض شرق الساتر صحراء مكشوفة وواطئة وتأخذ في الارتفاع التدريجي المريح شرقاً حتى هـ م حيث تبدأ السفوح الأمامية الغربية لمضائق سيناء المعروفة. وهكذا تمرزق القوات الإسرائيلية الأمامية مرتكزة على الساتر الرملي شرق قناة السويس ومكونة لخط دفاعي ضيق جداً وليس لمناطق دفاعية ذات عمق. وضعت على الساتر نقطة أمامية من فصائل تضم كل منها ٣٠ فرداً تقريباً بفواصل ٧ كم وذلك على طول قناة السويس البالغ ١٧٠ كم عدا المناطق شرق القناة. وكانت هذه المجموعات وحدات أمن أمامية ووحدات استطلاع ونقط مراقبة أرضية وجوية وبدأت هذه الوحدات تضع الأسلاك الشائكة والموانع الأخرى على الساتر الرملي كما جعلت نيران الأسلحة الصغيرة على التعاون مع النقط المجاورة كي تكون نيراناً سطحية متقاطعة على سطح مياه الخليج عرضها ٢٠٠ متر.

يمتد هذا الخط الوقائي قامت إسرائيل بمركزة وحدات أكبر مكونة من سرايا على المحاور الرئيسة الثلاثة شرق قناة السويس فقط وهي من الشمال إلى القناة شرقاً حتى جبلانه - الإسماعيلية شرقاً حتى مدخل مضيق السويس حتى مدخل عمري متلا والجدي - كل هذه القوات كونت في مجموعها ٢٠٠٠ من المشاة و (٢) كتيبة دبابات، ٣ كتائب مدفعية هاون ثقيل.

الاحتياطي لهذه القوات فتكون من لواء ميكانيكي ولواء دبابات وتمرزق في إيلات وكانت قيادة قوات جبهة قناة السويس في أم خشيب وهي أعلى مرتفع في الجبهة الغربية للمضائق وفي منتصفها.

وخصصت إسرائيل الطريق الساحلي شمال سيناء من رمانة إلى العريش لإنشاء معسكرات في نقاط متعددة لاستقبال وتجميع الجنود وتوزيعها كذلك معسكرات للراحة والترفيه علاوة على مناطق لشؤون إدارية كثيرة.

وبعد تصاعد العمليات العسكرية (معارك المدفعية ودوريات القتال الليلية وغارات الطيران) ركزت إسرائيل على تحصين مواقعها الدفاعية بالإسمنت والحديد وزادت من الموانع الأرضية وعمقت خنادق الإيواء ومراكز القيادات الفرعية والأمامية كما زادت من المواقع التبادلية والاحتياطية ولم تحاول زيادة عدد القوات بقدر ما زادت من قوة النيران.

كما مدت مواجهة قناة السويس جنوباً إلى الشاطئ الغربي الضيق لخليج السويس عندما زادت غارات رجال الصاعقة المصرية في مهاجمة مناطق البترول ومناطق التجميع للوحدات الإسرائيلية في سدر وأبو زينة والطور فامتدت مواجهة قناة السويس من ١٧٠ كم إلى ٤٥٠ كم.

وقد اعتبرت إسرائيل شبه جزيرة سيناء بعمقها واتساعها حجم حاجز أمن لها ولتجمعاتها السكانية وظلت تدفع بالقوات والامكانيات المادية أكثر من ثلاث سنوات الأمر الذي سبب استنزافاً شديداً لمواردها المادية والبشرية.

إستغلال سيناء:

حاول الإسرائيليون استغلال شبه جزيرة سيناء في أوجه قليلة اقتصرت على البترول والسياحة. وكان استغلالها للبترول في حقل سدر وأبو زينة إستغلالاً مشوباً بالخوف والهب فاعتادت شفط زيت البترول بأقصى معدل ممكن حتى تجعل تنمية البئر أمراً مشكوكاً فيه مستقبلاً، وهي طريقة استغلال غير اقتصادية وغير آمنة. كما ركزت على منطقة شرم الشيخ لتكون منطقة سياحية وترفيهية فأنشأت الفنادق وشقت الطرق وما يتبع ذلك من انشاءات جذبت إليها السياح وفي الطريق إلى شرم الشيخ قامت إسرائيل برصف طريق دير كاترين لتسهيل على أفواج السائحين زيارته ضمن برنامج السياحة.

أما التجمعات السكانية والمستعمرات فقد اقتصرت على مناطق رفح والشيخ زايد وإيلات والشاطئ الشرقي لخليج العقبة وشرم الشيخ واعتمدت على بدو سيناء في اليد العاملة لتنمية هذه المناطق.

معلومات من داخل سيناء:

منذ بداية احتلال سيناء كان أول اهتمام للقيادة العسكرية المصرية الحصول أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة عن العدو المتمركز في سيناء. وكانت وسيلة الوحيدة لجمع هذه المعلومات هي إرسال دوريات الاستطلاع لمعرفة أوضاع العدو في العمق التكتيكي والتعبوي للعدو إذ إن نقط المراقبة من جانبنا سوف تفسد معلوماتها عن العدو في الشاطئ الشرقي للقناة دون التحركات التي تتم ليلاً أو نهاراً. وأما معرفة أنواع الأسلحة وحجمها وقوة العدو وأماكن تركزه بصفة إعاشته ومناطق تدريبه ونشاط طيرانه في المطارات الأمامية له فكانت تتم بسلة دفع دوريات استطلاع من الضباط وضباط الصف من ٢-٣ أفراد فقط من المخابرات الحربية يتسللون خلف خطوط العدو يتحركون ليلاً ويراقبون نهاراً غرق مهمة الدورية من ١٠-١٥ يوماً تعود بعدها بحصيلة معلومات دقيقة ثم لغاية تتبعها دورية أخرى في منطقة أخرى. وهكذا واصلت هذه الدوريات بما حتى اكتملت الصورة الحقيقية عن أوضاع العدو وقوته الخلفية وتحركاته.

وكانت مهمة الاستطلاع الجوي بالصورة الفوتوغرافية تتابع هذه المعلومات عليها بعد ذلك.

وبناء على هذه المعلومات كانت تعدد مهمات الدوريات المقاتلة ومناطق قذف يومية بعيدة المدى. وأخيراً كانت هذه المعلومات الدقيقة هي الركيزة التي بنيت خطط العمليات العسكرية المصرية لتحرير الأرض.

وكان اللواء محرز مصطفى عبد الرحمن مديراً للمخابرات الحربية والاستطلاع في الوقت.

الصراع العسكري

بدأت القوات الإسرائيلية بعد إعلان وقف إطلاق النيران يوم ١٩٦٧/٦/٨ وحدات استطلاعية ووحدات أمن أمامية ونقط مراقبة على طول قناة السويس معتمدة على الساتر الرملي بهدف معرفة ما يحدث على الجانب الغربي للقناة، وكانت قواتنا في هذه الفترة تتجمع وتوزع في نقط دفاعية محاطة بتشكيل دفاعية كونت فيها بعد أول خط دفاعي غرب القناة.

فقامت وحدات العدو ببعض الأعمال الاستفزازية ضد قواتنا اتسمت بالغرور

والاستفزاز فتزل أفراد منهم للاستحمام في مياه القناة وجلس البعض الآخر على الشاطئ الشرقي لصيد الأسماك كما قامت بعض نقط مراقبة العدو بوضع مكبرات للصوت على الساتر الرملي أخذ جنود العدو يذيعون منها أغاني عربية ويطلقون النكات والضحكات، الأمر الذي استفز الضباط والجنود، وكانت الأوامر قد صدرت لقواتنا التي تمركزت على الجانب الغربي للقناة في ذلك الوقت باحترام قرار وقف إطلاق النيران إلا إذا حاول العدو القيام بأعمال مضادة أو الاعتداء، إلا أن جنودنا لم يتمكنوا من ضبط أعصابهم إزاء هذا الاستفزاز، فقاموا بإطلاق النيران على أفراد العدو وأوقعوا بهم إصابات قاتلة كما أمكنهم تدمير مكبرات الصوت التي وضعها العدو فوق الساتر الرملي.

وكان هذا العمل الاستفزازي من جانب العدو ونجاح جنودنا في الرد عليه وإسكاته بداية للصراع العسكري على الجبهة المصرية منذ الأيام الأولى لقرار وقف إطلاق النيران. وتدرج هذا الصراع من تبادل نيران الأسلحة الصغيرة إلى نيران الرشاشات المتوسطة ثم الثقيلة إلى تبادل قذفات الهاونات ثم تبادل نيران المدفعية (الميدان) وانتقل الصراع من مكان إلى مكان حتى شمل المواجهة كلها.

وبدأت وحداتنا في تحصين مواقعها وتعميق الخنادق للأفراد والمعدات كما بدأ العدو في رفع أعمدة المراقبة بالنظر على الشاطئ الشرقي وكلما دمرتها قواتنا أعاد إقامتها بأعمدة حديدية بدل الخشبية، وهكذا تصاعدت الأعمال العسكرية الفردية بين الجانبين وظلت كذلك فترة إلى أن تحولت إلى أعمال عسكرية جماعية في بعض المناطق ثم تطورت حتى شملت المنطقة كلها وبدأت الأحداث البارزة تظهر مكونة تطور الصراع العسكري بين الجانبين.

وكان هدف العدو في كل الاستفزازات السابقة وتبادل إطلاق النيران الفردية هو محاولة خفض الروح المعنوية لقواتنا وبث روح اليأس والاستسلام.

معركة رأس العش: (*)

إنتهت معركة يونيو ١٩٦٧ واحتل العدو شبه جزيرة سيناء عدا جزء صغير من الأرض شرق وجنوب مدينة بورفؤاد تمركزت فيه وحدات صغيرة من الصاعقة والمشاة، ووحدات صغيرة من المدفعية المضادة للدبابات عززت بعد المعركة بزيادة

العسكرية التي ستقوم بها التشكيلات البرية التي استمرت تعيد تنظيم وتحصين مواقعها الدفاعية غربي قناة السويس.

وفي نفس الأسبوع تمكن بعض الضباط وضباط الصف من الصاعقة من عبور قناة السويس عند الشط شمال مدينة السويس ونجحوا في تفجير غزن ذخيرة كبير كانت قواتنا قد تركته أثناء انسحابها من سيناء حتى لا يستفيد به العدو وظلت النيران والانفجارات مستمرة فيه لمدة ثلاثة أيام.

معركة السيطرة الجوية على القناة:

قدر العدو بعد فشله في معركة رأس العش يوم ١٩٦٧/٧/١ أن استعدادنا وتجهيز قواتنا غرب قناة السويس تسير بخطوات سريعة خصوصاً بعد أن علم بقوة نيران المدفعية (الميدان) التي دعمت وحدات رأس العش فزاد في عدد طلعات الاستطلاع النهارية فوق قناة السويس وأخذت هذه الطلعات تأخذ شكل المسح الجوي بالصورة وبالنظر على جميع المواقع الدفاعية التي تبني غرب قناة السويس وعلى امتدادها من بورسعيد شمالاً حتى السويس جنوباً كذلك في عمق هذه المواجهة.

وكان هذا العمل المستمر من جانب العدو يكشف تجهيزاتنا الدفاعية ويوضح للعدو يومياً وبالتفصيل وحدات الدعم الجديدة في المنطقة كذلك نوعية الأسلحة ومكانها بالضبط خصوصاً أسلحة النيران الطويلة المدى مثل مدفعية الميدان، ومراكز القيادات وأماكن تشوين الذخيرة، وعقد المواصلات الخ. كان هذا الاستكشاف التفصيلي من جانب العدو يهدد ويعرقل استمرار تشكيلاتنا البرية في البناء والتجهيز، وكان موقف قواتنا الجوية لا يسمح في ذلك الوقت بالمواجهة الجوية، كما لم تكن قوات الدفاع الجوي قد تمكنت من ملء فراغ منطقة القناة بالأسلحة المضادة للطائرات من مختلف الأنواع فاضطرت إلى إصدار التعليمات إلى الفريق مذكور أبو العز قائد القوات الجوية لمنع طيران العدو من الحصول على السيطرة الجوية بهذا القدر فوق قناة السويس؛ إذ إن تجهيزاتنا الابتدائية مكشوفة لديه يومياً وتركت له اختيار الوقت المناسب كذلك المنطقة المناسبة في قناة السويس لمواجهة عدوده بأكثر قوة طيران يستطيع تدبيرها لهذا الغرض. كان الغرض المهم من هذه التعليمات هو أن تمنع العدو من السيطرة جواً على قناة السويس ولتثبت له أن قواتنا الجوية المقاتلة موجودة. وضع الفريق مذكور أبو العز تقديراته مراعيًا كل الظروف حتى لا تحدث خسائر في طائراتنا وتحقق الواجب في نفس الوقت.

أسلحتنا وحصنت مواقعها وأمنها ببعض الألغام المضادة للدبابات وتم التنسيق مع وحدات المدفعية (الميدان) على الجانب الغربي للقناة لمساعدتها بالنيران.

قام العدو يوم ١٩٦٧/٧/١ بالهجوم على جنوب الموقع بقوات قوامها سرية دبابات - (عشر دبابات) - مدعمة بكتيبة مشاة ووحدة مهندسين يعاونها في سرب طائرات مقاتلة قاذفة. هجم العدو بالمواجهة على موقع رأس العش بدباباته ولكنه فشل فطلب معونة طيرانه في الهجمة الثانية لتمهيد الموقع وخفض روحه المعنوية وقامت الدبابات تعاونها الطائرات بالهجمة الثانية ولكنه فشل ودمر له ثلاث دبابات وقتل بعض أفرادها.

ثم حاول الالتفاف على يسار الموقع للهجوم ولكن ملاحاً بحيرة الطينة كانت مانعاً بالنسبة لدباباته فحاول اقحام المشاة من الجانب في الملاحه مؤيدة ببنيران الدبابات من المواجهة والطيران من كل جانب ولكنه فشل للمرة الثالثة.

وكان لتصميم رجال هذا الموقع وحسن تحصينهم في الأرض مع دقة استخدام الألغام المضادة للدبابات ونيران المدفعية (الميدان) من الجانب الغربي أثره في صمود هذا الموقع وخسارة العدو الذي لم يجرؤ بعد ذلك على محاولة إزالة هذا الموقع طوال مدة الحرب، وأصبح هذا الموقع بصمود مقاتليه القدم الوحيدة لنا في سيناء.

أثناء خوض هذه المعركة حاول العدو المناوشة والاقتراب إلى بورفؤاد من الشرق على الشريط الأرضي الضيق جداً بين البحر الأبيض المتوسط وملاحه الطينة. ولكن وحدات المدفعية المضادة للدبابات المدعمة بالألغام الأرضية منعه من ذلك. وخرجت قواتنا من معركة الصمود الأولى في رأس العش بدروس كثيرة منها عدم تأثير نيران الدبابات على الأفراد المحصنين في الأرض تحصيناً جيداً وأن قتال الطائرات مثل قتال المدفعية لا تؤثر إلا على فرد واحد أو اثنين في حالة سقوطها مباشرة عليها كما ثبت أن الجندي المتمتع بروح معنوية عالية والمتمركز في موقعه يبتعد لا تتزعزع من موقعه أي قوة بل يمكنه كسب معركة دفاعية واحداث خسائر كبيرة في العدو.

كانت معركة رأس العش في ١٩٦٧/٧/١ بعد مرور عشرين يوماً على قرار إيقاف إطلاق النيران في جبهة قناة السويس باكورة المعارك الصغيرة التي جعلت من لصمود والتمسك بالأرض وحسن استخدام النيران خير مثل لاستمرار الواجبات

وقد انتهز الفريق المذكور الفرصة يوم ١٤/٧/١٩٦٧ وواجه العدو في المنطقة الجنوبية لقناة السويس بعشر طائرات من طراز ميغ ١٧ في وقت واحد تقريباً، تساندها عشر أخرى على استعداد للدخول في المعركة الجوية. وقد فوجئ العدو بهذا العدد وهذا التحدي فانسحبت طائرات استطلاعها، وجهاز تشكيلاً من أربع طائرات دخل بها معركة جوية بعد حين مع طائرات الميغ ١٧، وكانت للأخيرة السيطرة، فاصيبت طائرتان للعدو وانسحبت طائراته الأخرى ولكنه جهز نفسه لليوم الثاني ١٥/٧/١٩٦٧ حيث وقعت معركتان جويتان خلال هذا اليوم لم يكن حظه فيها أفضل من اليوم السابق وانسحب تاركاً المنطقة الجوية لقناة السويس لسيطرة قواتنا الجوية، وبذا نجحت قواتنا الجوية وارتفعت معنويات الطيارين وعادت إليهم الثقة في أنفسهم وفي سلاحهم الميغ ١٧ كما استأنفت تشكيلاتنا البرية مهمتها في إعداد وتجهيزات ودعم منطقة غرب القناة.

كان هذا أول صراع جوي يحدث بعد معركة يونيو ٦٧ خرجت منه قواتنا الجوية بالثقة والمعنويات العالية.

لتدمير وإغراق المدمرة «إيلات».

إعتقد العدو أن استيلاءه على أرض سيناء يسمح له أيضاً بالسيطرة البحرية على المياه المحيطة بها وباستتار وغرور اقتربت المدمرة «إيلات» وهي أكبر قطعة بحرية حربية لديه من المياه الإقليمية المصرية في منطقة بورسعيد البحرية يوم ٢١/١٠/١٩٦٧ واكتشفت بمعرفة أجهزة الاستطلاع البحرية لقواتنا فاصدرت راداري المباشر إلى قائد القوات البحرية بالتصدي بقواته المتمركزة في قاعدة بورسعيد البحرية لهذه المدمرة وإغراقها طالما أنها اخترقت المياه الإقليمية المصرية وهذا يعتبر عملاً عدائياً.

أصدر قائد القوات البحرية فوراً أوامره إلى قائد القاعدة البحرية في بورسعيد عدد (٢) لشين من صواريخ «كومر» السوفيتية والخروج فوراً لمهاجمة مدمرة العدو فترس تدميرها وإغراقها وأعد بقية القطع البحرية في القاعدة كاحتياطي. ولش صواريخ كومر السوفيتي بجهاز بعدد (٢) صاروخ مسطح/سطح، من طراز «تيكس» الذي تزن رأسه المدمرة واحد طن وكانت إجراءات الاستطلاع والتجهيز لصواريخ قد تمت في القاعدة البحرية قبل الخروج لتدمير الهدف وليس كما اتبع ل ذلك في حادثة تدمير ٢ لشن طوربيد يوم ١١/٧ لقواتنا.

هجم الشن الأول رقم ٥٠٤ — القائد — نقيب أحمد شاكر — على جانب المدمرة مطلقاً صاروخه الأول فأصاب المدمرة إصابة مباشرة وأخذت تميل على جانبها فلاحقها بالصاروخ الثاني ثم تابعه الشن الثالث رقم ٥٠١ بقيادة النقيب لطفى جاد الله بصاروخين آخرين بعد مرور ساعتين تقريباً بعد الهجوم الأول فأكمل إغراقها على مسافة تبعد ١١ ميلاً بحرياً شمال شرق بورسعيد وكان ذلك ظاهراً أمام القائد المخل على شاشة الرادار بقاعدة بورسعيد البحرية.

غرقت المدمرة «إيلات» الإسرائيلية بعد الساعة السابعة مساءً يوم ٢١/١٠/١٩٦٧ ومعها حوالي ٢٥٠ فرداً بحرياً إسرائيلياً بصواريخ سوفيتية تطلق لأول مرة في معركة بحرية جريئة تمت بسرعة، وعاد اللشنان إلى قاعدتهما في بورسعيد سالمين وحاز النقيب قائد سرب اللشنان وسام النجمة العسكرية كما وزعت نياشين أخرى على بقية أفراد الطاقم.

حاولت الطائرات الهليكوبتر الإسرائيلية إنقاذ بعض أفراد المدمرة إيلات الذين نجحوا في الهبوط إلى الماء قبل غرقها.

كان لهذا العمل الجريء رد فعل معنوي كبير جداً على قواتنا وخاصة القوات البحرية. بينا طالبات الإذاعة الإسرائيلية بالتأثر لإغراق أكبر قطعة بحرية لدى إسرائيل وقتل عدد كبير من بحارتها.

كان للخبر عند الرئيس عبد الناصر وقع المفاجأة السعيدة. ولكن كان رد الفعل من جانب العدو عنيفاً كما سنرى فيما بعد.

المعارك الثلاث السابقة بدأت بفعل العدو الذي أصابه الغرور بعد يونيو ١٩٦٧. ولكن الاستتار في تصرفات العدو كان واضحاً أيضاً وكانت نتائج المعارك الثلاث نجاحاً ملحوظاً لقواتنا. ولم تكن الناحية المادية هي الأساس في هذه النتائج بقدر ما تحقق من فوائد في الناحية المعنوية لقواتنا المسلحة وللشعب أيضاً خاصة وأنها جاءت بعد الهزيمة بأيام. وكان النجاح موزعاً على أفرع القوات المسلحة الرئيسية فمعركة رأس العش في ١/٧/١٩٦٧ كانت باكورة النجاح لتشكيلاتنا البنية وكانت معركة الطران في ١٤، ١٥/٧/١٩٦٧ نجاحاً لقواتنا الجوية، وظلت معركة إيلات البحرية في ٢١/١٠/١٩٦٧ مجداً دائماً لقواتنا البحرية.

كان رد الفعل عنيفاً من جانب إسرائيل التي لم تنبأ بعد بانتصارها في يونيو ١٩٦٧ وتوددت أصوات الثأر من إسرائيل ضد المضرين وبدأ تصعيد العمليات بين الجانبين.

شر معها. ولكن مصر بادرت بإخلاء المواطنين من منطقة السويس وأضاعت فرصة على إسرائيل بل واعدت في نفس الوقت الشعب المصري لبداية صراع مع إسرائيل يستمر لسنين طويلة. وكانت بداية لاعداد الشعب والدولة لحرب طويلة.

١٤ النسق الدفاعي الأول غرب القناة:

كان أول عمل ميداني أقوم به بعد معركة يونيو مباشرة هو الإسراع في تجميع ليم وحدات صغيرة بأسلحة فردية ودفعهم إلى منطقة القناة حيث قام اللواء أحمد بايعال الذي عين قائداً للمنطقة بتوزيع هذه الوحدات بأسلحتها الفردية وما في تجميعه من الأسلحة المعاونة لوحدة المشاة مثل الماونات والرشاشات سطة والثقيلة ثم تكونت كتائب مشاة لكل كتيبة قائدها. وتمركزت على الشاطئ في لقناة السويس وبدأت في حفر الخنادق وإعداد حفر الأسلحة. وتطور هذا ل بعد أسبوعين إلى تجميع الكتائب إلى ألوية مشاة وكانت الصعوبة في استكمال حة الدعم المعاونة لها من مدفعية ميدان وهاونات ثقيلة ودبابات مشاة ثم دفع ات وخامات كثيرة إلى المنطقة لإنشاء المواقع والتحصينات، وظهرت حصيلة هذا د الشاق من القيادة العامة في القاهرة والقيادة المحلية في المنطقة التي تمركزت ها في منتصف المنطقة تقريباً في «القصاصين». وكانت مهمة الفريق عبد المنعم س رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ذلك الوقت هي متابعة هذا - يومياً والمرور على الوحدات التي أخذت في تدعيم تمركزها في المنطقة.

ويتكون وتجميع ٥ ألوية مشاة، ٢ لواء مدرع، ٥ كتائب صاعقة وتوزيعها خط النسق الأول الدفاعي غرب قناة السويس ظهر أول هيكل لخط دفاعي. ت مواجهة القناة من بورسعيد شمالاً حتى ميناء الأدبية جنوباً بطول ١٧٠ كم سين الأول من بورسعيد حتى البحيرات المرة وشملت ٣ ألوية، والقسم الثاني للبحيرات حتى ميناء الأدبية وشمل ٢ لواء. كما وزعت كتائب الصاعقة على ين وتمركز ٢ لواء مدرع في منطقة الجوف في عمق القسم الجنوبي، وبذا ت مواجهة قناة السويس لأول مرة، ولكن بقوات قليلة وضعيفة جداً في قوة م وقوة التيران. كما شاركت الجزائر بقوات رمزية وصلت فيما بعد إلى قوة لواء دعمت خط الدفاع الأول.

وبوصول أول بعثة عسكرية سوفيتية بقيادة الجنرال لاشكوف الذي ما لبث ق به المارشال زخاروف رئيس هيئة أركان حرب القوات السوفيتية في يوليو

١٩٦٧، والجهد المكثف التي بذلها بمعاونة الفريق رياض واللواء أحمد إسماعيل، أمكن إرسال أسلحة الدعم التي وصلت إلى مصر من موانئ البحرية والجوية رأساً إلى منطقة القناة حيث تم استكمال حاجة ألوية المشاة من الأسلحة المعاونة وأسلحة التيران كما استكمل تجهيز الفرقة الرابعة المدرعة كأول احتياطي مدرع كامل في المنطقة.

ثم بدأت قيادة المنطقة تضع وتنسق خطة التيران في المنطقة كلها بعد أن اطمأنت على خطط تيران اللواتي المشاة التي عاونتها وحدات كاملة من المدفعية (الميدان) ووحدات الماون الثقيل .

كانت السيطرة الكاملة من قيادة المنطقة على مواجهة ١٧٠ كم وعمق ٦٠ كم عملية صعبة، فأصبح من الضروري النظر في إعادة تنظيم القوات في المنطقة بشكل آخر يحقق سلاتها وقدرتها الدفاعية على صد أي عدوان عليها من إسرائيل .

وتطورت قوات النسق الأول الدفاعي فيما بعد إلى قوات جيشين ميدانيين كاملين توزع مهماتها على نفس المواجهة مع ازدياد عمقها وتكثيفها . وبدأت المواجهة تأخذ شكلها وحجمها من القيادات الميدانية والقوات كما قسمت هذه المواجهة إلى مناطق رئيسية ومناطق فرعية واستكملت السيطرة الميدانية وبدأت قوات المواجهة نشاطها الإيجابي مع العدو .

ولم يبتة شهر نوفمبر عام ١٩٦٧ إلا وكان أول نسق دفاعي غرب القناة مع احتياطي مدرع قليل قد تم إنشاؤه وتمركزه وزال خطر التهديد باحتلال استغلال العدو لنتجائه في يونيو ١٩٦٧ لعبور قناة السويس وتهديد القاهرة .

عملية نجح حمادي :

شعر العدو أن ضرب مستودعات الوقود ومعامل التكرير في السويس لم يحدث شللاً في مصادر الطاقة المستمدة من البترول فخطط لضرب هدف آخر للطاقة الكهربائية المتولدة من السد العالي .

ففي ليلة ١٠/٣١ - ١٩٦٨/١١/١ وكانت ليلة قمرية قام العدو مستخدماً طائرتي هليكوبتر نقل بعيدة المدى طراز سيروسكي وستراكيز وسوبر فيلون على متنها جماعا إربار جوي مدعمتين بجماعتي قنيتين، واقترب من ساحل البحر الأحمر حيث لا توجد دفاعات أرضية أو أجهزة إنذار إرادية أو دفاعات مضادة للطائرات سواء في

منطقة البحر الأحمر أو في منطقة الصعيد ، وانتفى منطقة خالية من المواطنين حيث يمر خط الجهد العالي لكهرباء السد العالي غرب النيل على هضبة نجع حمادي ، وتمكنت الجماعة الفنية من تدمير عمود رئيسي للجهد العالي بأسلاكه ، فانقطع التيار الكهربائي عن منطقة التنفيذ وهي نحد الوادي شمالاً والقاهرة والوجه البحري بنسبة معينة من كهرباء السد العالي ولم تنجح الجماعة الثانية التي حاولت التأثير على قناطر نجع حمادي . وعادت طائرتا المليكوكير ، إلى إسرائيل ، ولكن العملية فشلت بدورها في احداث الشلل المستهدف في مصادر الطاقة .

نجحت السلطات المحلية في إصلاح برج أسلاك كهرباء الجهد العالي بسرعة فاستأنف دفع التيار الكهربائي كالمعاد وبالتالي لم يتأثر الإنتاج الصناعي أو الزراعي في مصر .

ولكن كانت هذه الغارة بمثابة تنبيه لي لاستكمال شبكة الإنذار الجوي جنوباً حتى وصلت إلى آخر موقع على الحدود الشرقية مع السودان والبدء في إنشاء نسق ثانٍ لأجهزة الإنذار الجوي بطول الحافة الشرقية لوادي النيل رابطاً المنطقة المركزية بمنطقة أسوان الدفاعية وعلى نسقين جهة الشرق .

وكان القرار الثاني لي بعد هذه الغارة أن بدأت بإنشاء منظمات الدفاع الشعبي من كتائب وسرايا عملية شعبية ووزعت عليها الأسلحة والذخيرة وأجهزة المواصلات وكونت غرفة عمليات بسيطة في كل محافظة تربط خطياً ولأسلكياً مع بقية قيادات السيطرة على كل نواحي الجمهورية كما انشأت قيادة عسكرية نظمت وسيطرت على كتائب منظمة الدفاع الشعبي في الجمهورية .

كما تم تحويل كتيبة فدائية ١٤١ فلسطينية — مصرية كانت متمركزة في عمان فأمرت بضمها إلى وحدات منظمة التحرير الفلسطينية بهدف القيام بعمليات عصابات فدائية ضد مطارات إسرائيل منطلقاً من الجبهة الأردنية .

عمليات المقاومة الفلسطينية

قامت قوات المقاومة الفلسطينية بعمليات جريئة بعد هزيمة ١٩٦٧ منطلقاً في الجبهة الأردنية . ففي شهر ديسمبر ٦٧ هاجمت مستعمرة بتاح تكناه قرب تل أبيب ونسفت خط الحديد بين تل أبيب والقدس وهاجمت قطار السكك الحديدية بين تل أبيب وبئر سبع . وفي مارس ١٩٦٨ وقعت معركة الكرامة خسرت فيها إسرائيل ٢٩ قتيلًا و٧٠ جريحًا . وفي أغسطس ١٩٦٨ تمت معركة السلطة بعد نجاح دوريات المقاومة مهاجمة أهداف إسرائيلية في الضفة الغربية . وفي عام ١٩٦٩ اشتكرت عناصر من المقاومة في عمليات أرضية وبحرية قامت بها الصفادع البشرية والصاعقة المصرية ضد ميناء إللات وغازان الوجود بها .

الفصل الخامس عشر

إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة

توحيد القيادة:

كان أول عمل تنظيمي عليّ القيام به بعد تحملي مسؤولية قيادة القوات المسلحة في يوم ١١/٦/١٩٦٧ ، هو البدء بإعادة وتوحيد القيادة العامة للقوات المسلحة على أسس علمية وعملية مراعيًا مسؤولية القيادة والسيطرة والتخطيط والإدارة والمتابعة والابتعاد عن أسلوب التعارض والازدواج في الاختصاصات والسلطات حتى تتحقق وحدة الفكر ووحدة التطبيق في الإدارة وفي المتابعة .

وبعد تعيين الفريق عبد المعهم رياض رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة أقمت تعيين قادة الأفرع الرئيسية للقوات البحرية - الجوية - الدفاع الجوي - ورؤساء هيئات القيادة العامة - عمليات - تنظيم وتسلح وإدارة - تدريب - تفتيش ومتابعة - إمدادات وتعمين - والشؤون الفنية هيئة الشؤون المالية والإدارية ومديري الإدارات التخصصية مثل إدارة المشاة - إدارة المدرعات - إدارة المدفعية إدارة المخابرات - إدارة شؤون الضباط - إدارات الإمدادات والتموين المختلفة - إدارة التوجيه المعنوي - إدارة الشرطة العسكرية - إدارة المركبات - إدارة الخدمات الطبية الخ.

وكانت باكورة هذا التنظيم هي توحيد قمة القيادة العامة للقوات المسلحة ممثلة في القائد العام ونائبه رئيس الأركان بحيث تكون إدارتها واحدة في مكتب واحد . وتم إلغاء مكتب وإدارة القيادة العليا ومكتب رئيس الأركان وهي التسميات السابقة . وبرز مكتب واحد مُنَّ له مدير يعمل لكل من القائد العام ورئيس الأركان في وقت واحد وبذا توحدت قمة القيادة العامة للقوات المسلحة ومنع التعارض

وروعي في هذا الحجم التوازن العملي بين وحدات القتال ووحدات الصدم ووحدات النيران واعتبارات أخرى هامة مثل خفة الحركة والمرونة والاعتماد الذاتي وتناسق التركيب التنظيمي ومدى القيادة والسيطرة في كل تشكيل أو وحدة داخل التشكيلات الميدانية التي تتضمنها الخطة .

٢ - قوات جوية :

مجمليها ٦٠٠ طائرة مقاتلة قاذفة يقودها ٨٠٠ طيار ذوي كفاءة عالية مشكلة في الوية جوية، كل لواء يخصص له (٢) مطاران أو قاعدة جوية، (٢) لواءان قاذف خفيف، (٢) لواءان قاذف ثقيل، (٥) ألوية هليكوبتر، ٢ لواءان نقل ومواصلات، هذا خلاف طائرات التدريب التي قدرت في الخطة بـ ١٢٠ طائرة .

٣ - قوات الدفاع الجوي :

٨ فرق دفاع جوي - كل فرقة تقود، وتسيطر على: ٣-٥ ألوية صواريخ ومدفعية ثقيلة وخفيفة مضادة للطائرات، ٨ كاثب رادار توجيهية وللإنذار علوية على نقط الملاحظة ومواصلاتها وأجهزتها، مع إنشاء غرف عمليات دفاع جوي لكل فرقة، أو لواء منفصل على أن يرتبط بغرفة عمليات دفاع جوي رئيسة وأخرى تبادلية .

٤ - قوات بحرية :

لم تذكر الخطة أي وحدات إضافية على حجم القوات البحرية التي كانت لدينا، بقدر ما نصت على التوازن التبوي بين عدد القطع الكبيرة والقطع الصغيرة السرعة مع زيادة عناصر الاستطلاع الجوية البحرية على مستوى قيادة القوات البحرية وإنشاء لواء انزال بحري بمعداته وضرورة تواجد نشات المدفعية السريعة وزيادة عدد وحدات الضفادع البشرية ومحاولة زيادة الموانئ الحربية في كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر مع زيادة عدد وحدات الورش والاصلاحات ومراعاة صلاحية جميع القطع البحرية للعمليات بصفة دائمة .

٥ - وحدات الرئاسة العامة :

وهي تشمل الوحدات المقاتلة والمعاونة ووحدات السيطرة خارج التشكيلات الميدانية من ناحية التنظيم والعمليات، وعادة تكون تحت قيادة وسيطرة الإدارات التخصصية في القيادة العامة، وتدفع إلى التشكيلات المقاتلة عند الضرورة وأشارت.

والازدواج في الفكر وفي القيادة والسيطرة وفي إصدار التعليمات والأوامر .

وبدأت أضع المسؤوليات والسلطات لكل القيادات الكبيرة سواء في القيادة العامة أو لقادة أفرع القوات المسلحة طبقاً في ذلك مبدأ ان المسؤولية توازي السلطة وتعاظمها . وكلفت رئيس هيئة التنظيم والإدارة اللواء أحمد زكي عبد الحميد بالتعاون مع قادة الأفرع الرئيسة ورؤساء الهيئات ومديري الإدارات التخصصية بوضع أول وثيقة تظهر وتحدد مسؤوليات وسلطات قيادات القوات المسلحة جميعاً وأضيف إليها إختصاصات وسلطات المجالس القيادية على مستوى القائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم القيادة العامة ثم قيادة الأفرع الرئيسة ثم قيادة التشكيلات الميدانية الكبرى . ومن هنا دخلت إعادة تنظيم القيادة في إطار تنظيم شؤون الدفاع عن الدولة المرتبطة بالقيادة والسيطرة على القوات المسلحة بوصفها أداة مفصلة للدفاع عن الدولة وداخل إطارها الطبيعي لتحرير الأرض .

حجم القوات المسلحة :

جاء في خطة تحرير الأرض التي تم وضعها، بيان حجم القوات المسلحة المستهدف لتحقيق مهمة القوات المسلحة بعد ثلاث سنوات، وقدر هذا الحجم بعد دراسة وإحصائيات كثيرة عن قدرة شعب مصر أولاً وقدرة العدو وإمكاناته وتطوره ثانياً ومعلومات عن مسرح العمليات المتظر برأ وبحراً وجواً، وإمكان الدعم والتسلح والمعدات المطلوبة لهذا الحجم والممكن توريدها من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى وإمكان مشاركة الدول العربية وخاصة دول المواجهة ومدى استيعاب جنودنا لاستخدام هذه الأسلحة والمعدات في أقل وقت ممكن، وإمكان إعداد الطيارين والفضيين في القوات الجوية وفي قوات الدفاع الجوي، ولحجم القوات المسلحة القوات الآتية :

١ - تشكيلات برية :

مجمليها ٥ فرق مشاة، ٣ فرق ميكانيكية، (٢) فرقتان مدرعتان (٣) ألوية مدرعة مستقلة، ١ لواء استطلاع، (٢) لواءي مظلات ٤٤ كتيبة صاعقة، ٢ لواءي إبرار جوي . علاوة على وحدات الرئاسة العامة ووحدات دعم ومعاونة، ووحدات إدارية وقنية وطبية ووحدات سيطرة ونقل على مستوى التشكيلات الميدانية والمناطق لعسكرية المختلفة كذا على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة .

واتسع اختصاصها وأوليت أهمية تتناسب مع مسؤوليتها الكبرى في تشكيل وترسيخ الوعي الوطني والقومي لدى كل مقاتل في القوات المسلحة.

١٠- أظهر حجم القوات المسلحة المطلوب في الخطة أنني مضطر لإعطاء أولوية للقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي حتى أحقق التوازن بين أفرع القوات المسلحة كذلك في زيادة الوحدات الإدارية والفنية على مستوى القوات المسلحة ودخل التشكيلات الميدانية حتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي إدارياً وبنياً.

التنظيم:

قام رئيس هيئة التنظيم والإدارة اللواء أحمد زكي عبد الحميد ومعه نخبة تتمتع بالذكاء والقدرة بإعادة تنظيم جميع القيادات والإدارات والتشكيلات والوحدات في القيادة العامة وفي أفرع القوات المسلحة الرئيسة وإداراتها ووحداتها كما قام بإنشاء وتشكيل وتنظيم جميع القيادات والتشكيلات والوحدات الجديدة المطلوب إنشاؤها في الهيكل التنظيمي الجديد للقوات المسلحة.

عاون رئيس هيئة التنظيم مندوبون متخصصون من أفرع القوات المسلحة ومن الأجهزة والإدارات التخصصية والفنية، والإدارية، كما عاونة المستشارون العسكريون السوفيت كل في اختصاصه.

طبّق رئيس هيئة التنظيم مبادئ التنظيم والتسليح والأفراد والمعدات التي سبق أن صادقت عليها وهي مبادئ تحقق مهمة الوحدة أو التشكيل في العمليات الحربية وإضعا مرتبات الحرب كأساس في وضع التنظيم أو إعادته كما راعى المرونة ومبدأ الاقتصاد في القوى وفي خفة الحركة وتوازن قوى الصدم واليران وخفة الحركة والاكتفاء الذاتي وركز رئيس هيئة التنظيم، واللجان التنفيذية معه، جهودهم على استكمال حجم القوات المسلحة السابق التصديق عليه من القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس جمال عبد الناصر.

وبذلت هيئة التنظيم والإدارة جهداً خارقاً في إنجاز هذا العمل في أقل وقت ممكن وكان التوافق الزمني نتيجة لدقة برنامج العمل في أجهزة القيادة العامة والمحدد له أزمته ثابتة ومنسقة في كل هيئة وإدارة بحيث يكون اليوم المحدد للإنتهاء من تنظيم وحدة ما، يكون هو نفس اليوم الذي تسلم فيه الأسلحة والمعدات والأجهزة والعربات لهذه الوحدة وهي فترة بسيطة تقاس بأيام فقط تقوم بعدها أجهزة التدريب

إليها الخطة وراعت وجودها لسد العجز في أي اتجاه تعويبي تستدعي الضرورة إنشاء أو في الاحتياطي العام.

٦- وحدات إدارية وفنية:

شملت الخطة إنشاء وحدات كثيرة إدارية وفنية إذ إن الوحدات الموجودة أصلاً لا تتوازن مع الحجم المطلوب توافره من التشكيلات المقاتلة في الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة. ولاختلاف نوعية تجهيزات ومعدات هذه الوحدات وضرورة تواجد المهنيين العاملين فيها من ضباط وجنود فقد استغرق إنشاؤها وتكوينها مدة طويلة وأخذت أولوية متأخرة عن التشكيلات المقاتلة. ولكن كان تواجدها ضرورياً للغاية نظراً لاعتماد القوات المسلحة عليها خاصة إذا زادت فترة العمليات. وكانت معظم هذه الوحدات تخص كلاً من هيئة الإمدادات والتموين وإدارتها ومخازنها وهيئة الشؤون الفنية وإداراتها كذلك وحدات الشؤون الإدارية والإمداد والإصلاح على مستوى التشكيلات الميدانية في كل الأفرع الرئيسة.

٧- وحدات السيطرة:

وهي تشمل وحدات الشرطة العسكرية والمرور في القواعد وفي خطوط المواصلات وفي المناطق الخلفية للجيش الميدانية والمناطق العسكرية المختلفة. وقد تحولت معظم هذه الوحدات في الخطة إلى عناصر خدمة مرور وإرشاد ميداني أكثر منها خدمة أمن. كما نصت الخطة على إنشاء كتاب وسرايا شرطة انضباط رئيسة.

٨- المنشآت التعليمية:

شملت المعاهد والمدارس التعليمية والمهنية والتخصصية وركزت الزيادة في حجم على إنشاء المدارس المهنية والتخصصية إذ إن هذا العنصر كان ناقصاً على جميع المستويات في القوات المسلحة. وكانت الصعوبة تتمثل في طول الفترة اللازمة لتحويل المجند إلى مهني. وبعد وصول المعدات الحديثة المنتطورة أصبح وجود الجندي المؤهل المهني أمراً ضرورياً. وكانت الأعداد المطلوبة في الخطة من المهنيين فاجئة لجميع المهتمين ببناء القوات المسلحة الجديدة.

- إدارة ووحدات التوجيه المعنوي:

ركزت الخطة على ضرورة تواجد هذا العنصر على مستوى القيادة العامة وعلى مستوى كل التشكيلات الميدانية في كل أفرع القوات المسلحة كما أعيد تنظيم الإدارة

وكانت إدارة البحوث والتطورات العسكرية وقرونها وفنيوها يفكرون ويجاولون تطوير الأسلحة السوفيتية طبقاً لخبرتهم. وكنت أبعث إلى وزير الدفاع السوفيتي هذه الأفكار مؤيدة بالرسومات والتصميمات تقوم أجهزة التطوير بالاتحاد السوفيتي بالاستجابة إلى كثير من أفكار المصريين وتسارع في تطوير السلاح على مستوى التصنيع الميداني وتعميم هذا التطور أو التعديل على قواتهم المسلحة وقواتنا والدول الصديقة الأخرى.

وقد شمل التطور استخدام السلاح والمعدات في التطبيق العملي في الجبهة. فمثلاً قام جندي مؤهلات علوم في كتيبة دبابات في النسق الدفاعي الأول بإقامة حاجز من أسلاك الكونسترتيا أمام دباباته وعندما حاول العدو ضرب صاروخ مضاد للدبابات من نوع س س ١٢ على هذه الدبابة اصطدمت زعانف الصاروخ بأحد أسلاك هذا المانع البسيط وأخذت تلف داخل المانع مثل الطائرة الذي يقع في الشباك ولم يصل الصاروخ المعادي إلى الدبابة. وكان هذا العمل من الجندي تطوراً فنياً نبع من تفكيره ومبادرته. وتم تعميم هذه الفكرة الذكية التي أمنت جميع الدبابات والمعدات المشابهة نتيجة لاستخدام هذا المانع البسيط أمام الخط الدفاعي الأول في الجبهة كما طبق هذا الأسلوب في تأمين الدفاعات عموماً.

وكان التطور في التسليح وفي المعدات واضحاً في إدارة المهندسين العسكريين حيث الضباط والجنود المهرة الذين تمكنوا من تطور واستخدام معدات العبور أو تصنيع أو تطبيق أي أداة تتحرك على سطح مائي حاملة أثقالاً وأفراداً.

كما كان تطوير طائرات القوات الجوية والصواريخ وأجهزتها بمعرفة المهندسين والفنيين في القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي ملفتاً لنظر الاتحاد السوفيتي الذي تجاوب في تطبيق جميع التعديلات التي طلبت منه وكان أبرزها ما عاد على الطائرات السوفيتية الصنع من زيادة المدى للطائرة أو زيادة الحمولة من الصواريخ والقذائف الأمر الذي زاد من قدرة الطائرة المقاتلة والقاذفة قتالياً.

وكانت الحاجة ماسة إلى تسليح القوات المسلحة برشاشات قصيرة $\frac{1}{4}$ بوصة للدفاع ضد الطيران الواطي جداً، كذلك لعربات نصف جنزير للعمل مع الوحدات الميدانية بدلاً من العربات ذات العجلات. ولم نجد في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى هذين النوعين فتم السعي للحصول عليهما من الغرب

المسلحة في خطة الإنشاء يحتاج إلى كميات كبيرة من السلاح. وتعاونت الدول الاشتراكية الأخرى مع الاتحاد السوفيتي في الاستجابة لطلبات القيادة المصرية من التسليح الجديد سواء من ناحية الكم أو النوع وصممت القيادة المصرية أن يكون السلاح الجديد حديثاً ومتطوراً. فدخلت الدبابة الجديدة ت ٥٥ والطائرة ميج ٢١ المعدلة ذات الموتور ٥١١ التي أضيفت إلى تسليح القوات الجوية المصرية قبل أن تعميم في دول شرقية كثيرة.

وكانت صفقات السلاح الجديد من الاتحاد السوفيتي تتم في شكل إتفاقيات بواقع ثلاث إلى أربع إتفاقيات في السنة الواحدة ابتداءً من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧١. وكانت إتفاقيات التسليح تتم على شكل قروض مالية ذات مميزات وشروط مريحة جداً، فعلاوة على فترة سماح قدرها ١٠ سنوات فإن أقساط أي قرض كانت توزع على أربعين سنة بالإضافة إلى الفائدة المفضلة التي لم تزيد في أي إتفاق تسليح عن ٢.٥٪. وإذا قورنت أسعار التسليح من الاتحاد السوفيتي بأي أسعار من أي دولة أخرى نجد أن الفارق كبير جداً فمثلاً كان ثمن الطائرة الميج ٢١ $\frac{3}{4}$ مليون جنيه مصري حتى عام ١٩٧٠ بينما كان ثمن الطائرة الميراج التي اشترتها ليبيا من فرنسا عام ١٩٧٠ أكثر من مليون دولار والطائرة الفانتوم الأمريكية عام ١٩٧٠ أيضاً كان ثمنها بين ٦ - ٨ مليون دولار أي أن قيمة أسعار السلاح الروسي للدول الصديقة يؤخذ على أساس سياسي وتعاوني أكثر منه سلعة تجارية.

أصدرت تعليمات موجهة إلى جنود القوات المسلحة للاهتمام والعناية بالسلاح الجديد وحرصت على حضور تسليم الجندي الجديد لسلاحه الفردي في احتفال عسكري مذكراً للمقاتل بأهمية السلاح بالنسبة للفرد وضرورة الحفاظ والرعاية والحب والالتصاق بين الفرد المقاتل وبين سلاحه. كما خصصت يوماً كاملاً من كل أسبوع للصيانة واختيار الأسلحة والمعدات وشددت على ضرورة تواجد قائد الوحدة والضباط طوال هذا اليوم مع الجنود أثناء قيامهم بواجبات وتعليمات الصيانة للسلاح والمعدات.

وكانت قدرة القوات المسلحة على استيعاب استخدام الأسلحة الحديثة في وقت قصير وإيضاً في الاحتفاظ به وصيانتها دعوة حقيقية للاتحاد السوفيتي للاستجابة إلى المزيد من طلبات التسليح الضخمة التي كانت القيادة المصرية تسارع في طلبها.

جلبوا وبليجيا والمانيا الغربية لشرائها وتم وصولها إلى وقت مبكر في أواخر ١٩٦٧ وسدت فراغاً كبيراً.

ات غير مقاتلة :
الغاء وحده
بعد
يعد ثمة مبرر لوجي
ات جمهورية وهي :
وحدات ليس لها هذا الواجب فتم إلغاء الوحدات
ات الشرطة العسكرية
وحده
خليفة - وحدات مراق
وزارة الدا
تد : نقلت بأفرادها
التموين و
وزارة الداخلية ، و
نقلت إلى الملقاة كانت تابعة
إدارة السواحل إذ تب
على ذلك إعادة تنظيم إدارة السواحل إذ إن
وكان التخطيط التنظيمي ينص على إدماج إدارة
إن كلتا الإدارتين تعملان في مهمة واحدة ولكني
بركة التحرير.

ة وكانت تشمل أكثر من ثلاثة ألوية من الجنود
ت مكلفة بزراعة ٥٠ ألف فدان ذرة في مديرية
لزراعة.

لخاصة من المهندسين والمهنيين العسكريين في
إلى وزارة الإسكان كذلك إلغاء وحدات النقل
كانت قد شغلت عناصر كثيرة من إدارة المركبات
مؤسسة النقل العام.

الطائرات والصواريخ ومجلس إدارتها لعدم
على قسم البحوث والتطورات ومراكز الإصلاح
في الإصلاح الفني وتصنيع بعض قطع الغيار
لحاجات الدورية في مورتورات الطائرات.

ووحدات القوات المسلحة إلى واجبه الطبيعي
قط.

تنظيم أسلوب القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة :

من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى الهزيمة السياسية والعسكرية عام ١٩٦٧ ؛
عدم تحديد سلطات حقيقية لرئيس الجمهورية على القوات المسلحة وعدم ممارسته لأي
سلطة فعالة رغم النص على كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة ، كذلك توزيع
المسؤوليات بين جهتين غير متكافئتين هي هيئة الأركان للقوات المسلحة ونائب القائد
الأعلى للقوات المسلحة «لشؤون العامة» الذي تحول قبل الهزيمة إلى وزارة الحربية
على غير أساس علمي ودون الاستناد إلى أي تجربة.

وتخرج ضرورة هذا الموضوع إلى عام ١٩٤٨ حين حدثت أول هزيمة عسكرية
معاصرة وعلى أثرها قامت ثورة ٢٣ يوليو لتضع حداً للفساد السياسي والعسكري
ونشطت عملية التطور الموضوعي في الدولة عامة وفي القوات المسلحة خاصة حتى
جاءت هزيمة أخرى عام ١٩٥٦ اقتضت هذه المرة على الناحية العسكرية بنينا شكلت
الناحية السياسية نصراً كبيراً حجب الهزيمة العسكرية وغطى على أسبابها واقتضته
القوات المسلحة لصالحها واستغلت أسوأ استغلال ونفشت فيها روح اللامبالاة وعدم
تقدير المسؤولية وخيل للكثيرين أن النصر يمكن أن يكون سهلاً المثل بأسس أخرى
غير الصراع المسلح.

وهكذا بدأت القوات المسلحة تهمل في مسؤولياتها الأساسية وهي التدريب
والانضباط العسكري والاعداد للحرب وانزلت نحو اهتمامات جانبية حتى جاءت
هزيمة أخرى في يونيو ١٩٦٧ وشملت الناحيتين السياسية والعسكرية معاً بنطاق
أوسع وعمق أكبر.

ومن هنا جاءت حتمية إعادة البحث بعمق عن الأسباب الحقيقية لهذه الهزيمة
من وجهة نظر بناء وتنظيم القيادة الاستراتيجية سعياً وراء تطور موضوعي يحدد
تحديداً واضحاً الأجهزة المسؤولة عن القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع وعن
القوات المسلحة في الدولة ومسؤوليات كل منها وسلطات كبار المسؤولين فيها تجنباً
للاتلازق مستقبلاً إلى اتجاهات أو أوضاع قد تسبب في هزيمة جديدة.

ولهذا فقد وضعت أمام لجنة البحث والاعداد في القيادة العامة الجديدة التي
أرأسها واشترك فيها كل من الفريق عبد المنعم رياض واللواء مصطفى الجمل واللواء

بط وإدارة العمليات بينما وزارة الحربية مسؤولة عن شؤون الضباط بما فيها من
وتعين القادة الذين سيقومون بالتدريب وتنفيذ هذه الخطط.

وانفردت وزارة الحربية بالتدريب والتوجيه السياسي والمعنوي للقوات بينما
القيادة العامة (العليا) مسؤولة عن التدريب القتالي. ثم جاءت اعتبارات الأمن
استغللتها وزارة الحربية في غير مفهومها لتقف عائقاً متيناً في وجه القيادة العامة
بالتدريب وإعداد القوات المسلحة للحرب. فكانت القوات تجتهد نفسها أمام
الذين يصدران إليها التعليمات ويطلبانها عيها متعارضة وكان طبيعياً أن تنال
موعات الأمن النصيب الأكبر من اهتمام القوات.

والعبرة الناتجة من هذا الازدواج يجب أن تكون العمل الجاد على وضع الإطار
يتم لمجال عمل واختصاصات كل من رئيس الجمهورية ومجلس الدفاع الوطني
أرة الحرية والقياد العامة للقوات المسلحة بما يكفل تكاملها وعدم تعارض
مصاصاتها حتى لا تعرقل الأمور وتضيق المسؤوليات.

كما بين هذا البحث الفرق بين القيادة الجماعية والقيادة الفردية ولكل مزاياء
وبه. فبينما تمارس قيادة الجماعية على مستوى الدولة في موضوعات متشعبة
ب توافر خبرات ومعرفة كثيرة كما أن عامل الوقت لا يكون حاسماً في وقت
لم. أما في القوات المسلحة وفي زمن الحرب فإن القيادة الفردية تكون الطريقة
بسة إذ انها توفر وحدة العمل حيث لا يتيسر الوقت للمناقشة وبشرط أن يكون
ار الفردي في نطاق القرار الجماعي أو جزءاً منه. ولا شك فإن الدمج بين
يقتين يحقق المثالي بالنسبة للقيادة والسيطرة على القوات المسلحة في السلم
حرب معاً.

إن مسؤولية العمل الواحد لا يمكن أن تنجزاً. وطالما أنه ليس هناك مسؤولية
ن سلطات فإن الأمر يقتضي تركيز السلطة في يد قائد واحد ضمناً لتأمين وحدة
ل ومركزية القيادة. وإن نظام التسلسل القيادي وتبعية كل قائد لقائد مسؤول
د أكبر يضمن عدم استغلال أي قائد لسلطانه. والمبدأ المتبع في كل دول العالم هو
يترك القائد ليمارس سلطانه للقيام بواجباته ومسؤولياته ثم يحاسب على نتيجة
ه دون التدخل في أسلوب ممارسته لقيادته.

وإذا كان من خطأ أن نحمل الفرد مسؤوليات بدون تفويض سلطات له تمكنه

من القيام بهذه المسؤوليات فإن من الخطر تسريح
عددة وإلا انقلب الأمر إلى استغلال هذه السلطة غير المسؤولة بما يؤدي إلى الفساد
والانحراف.

ونظراً لاحتمال حدوث أخطاء بواسطة القائد الواحد وحتى لا تكون سلطاته
مطلقة غير مقيدة ومدة قيادته غير محدودة وجب أن يقف وراءه مساعدون
متخصصون في كل مجال وأن تحدد مدة قيادته. وهنا جاءت حتمية تشكيل مجالس
للدفاع أو الحرب أو جهاز للسيطرة وقيادة. وبهذا النظام تضمن صدور القرار بشكل
جماعي يمنع التطرف في الفكر مع تخويل القائد مسؤولية تنفيذه دون تقييد لما يتمتع به
هذا القائد من روح المبادرة والابتكار داخل الإطار العام للقرار الجماعي.

إن أحد العوامل الهامة للسيطرة الناجحة هو التقسيم الواضح للسلطات
والواجبات والمسؤوليات بين القائد ومرؤوسيه وتكون المسؤولية الأولى للقائد هي اتخاذ
القرارات المسببة في أقصر وقت ممكن وتخصيص المهام لقواته بدون أي تأخير.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات السابقة وضعت مشروع قانون بشأن تنظيم القيادة
والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة وعرضته على الرئيس
عبد الناصر في أوائل ١٩٦٨ وقد اندهش لمحتوياته ولكنه أعجب بنصوصه خاصة
وانها منطقية ومعتمدة على دراسة علمية وتاريخية خاصة.

وقد أرفقت مشروع هذا القانون مقدمة بسيطة أذكر بها الرئيس أن هذا
المشروع هو أول عمل تنظيمي وتشريعي، ثم بعد جهد علمي وخبرة تاريخية يبعد
الدولة عن احتمالات هزيمة عسكرية مستقبلاً، وأنه أول مشروع قانون يحدد
مسؤوليات وسلطات جميع المسؤولين عن شؤون الدفاع عن الدولة وعن القيادة
والسيطرة على القوات المسلحة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات
المسلحة.

كرر الرئيس الإطلاع على المشروع لعدة أيام متصلة ثم وافق عليه وقامت
بإجراءات التصديق على مشروع القانون لدى السلطة التشريعية، وخرج القانون
رقم ٤ لعام ١٩٦٨ لأول مرة في تاريخ تشريعات شؤون الدفاع عن الدولة وعن
القيادة والسيطرة على القوات المسلحة في مارس ١٩٦٨. وينطبق هذا القانون

مع أول أساس علمي لمسؤوليات وسلطات قمة الاستراتيجية في الدولة
هذه والقيادات المسؤولة عن شؤون الدفاع والسيطرة على القوات المسلحة.

وكان توحيد قمة القوات المسلحة التي أشرت إليها مقدمة لاندماج أفرع
القوات المسلحة الرئيسية معاً وتحولت القوات المسلحة إلى رأس واحدة وإلى جسم
واحد، وجاء تحديد المسؤوليات والسلطات في هذا القانون لكل عضو من أعضاء هذا
الضخم فأصبح متماسكاً يعمل بأسلوب واحد وتحت قيادة واحدة من أجل
واحد. وزالت البيروقراطية عن القوات المسلحة والتي كانت تقوى فكرة
صالية بين أسلحة القوات المسلحة المختلفة.

ونظراً لضخامة وخطورة المسؤوليات التي حددها القانون لوزارة الحربية فقد
عمل على تحديد وتنظيم إختصاصات ومسؤوليات الأفرع الرئيسية والأجهزة المختلفة
القوات وصلاحيات كبار المسؤولين بقرار من رئيس الجمهورية وذلك ضماناً لتوفير
قرار في وزارة الحربية.

لقد عملت لجان التنظيم بدأب وثقة في إعداد التشريعات المكتملة لهذا الإنجاز
ثم تبعاً لأولويات حددتها في أشد الأوقات حرجاً لملء الفراغ التشريعي للقوات
هذه. وبالرغم من انتهاء اللجان من هذا العمل الضخم إلا أن وقتي لم يسمح
بمنته وإصداره إذ كان تواجد مع القوات الميدانية في الجبهة وغيرها في المناطق
ثغرية المختلفة له أولوية قصوى لبدء تصاعد العمليات العسكرية مع العدو
تحت استصدار هذه التشريعات المكتملة للقانون رقم ٤ لعام ١٩٦٨.

ن خاصة للحرب:
بالرغم من أن القوات المسلحة المصرية خاضت أكثر من أربعة حروب منذ
١٩٤٨ حتى الآن إلا أن القوانين النوعية عن الميدان لأفرع القوات المسلحة
هذه والمختلفة في أداء واجباتها لم تصدر حتى انتهاء مدة خدمتي في القوات
هذه.

من خلال الدراسات التي سبقت إصدار القانون ٦٨/٤ وجدت أن جميع
المتقدمة تفرق بين القوانين المدنية والجنائية للمواطنين وبين القوانين العسكرية
كربين وتضع للأخيرة قواعد من حيث تجريم الفعل والإجراءات تختلف عن

مليتها في الأولى خاصة في أعمال الميدان وفي أوقات الحرب أو الإعلان عنها أثناء
حالات طوارئ والتعبئة في الدولة. إذ إن المخالفات والجرائم الميدانية تخلف كلياً
عن جرائم ومخالفات المواطنين عموماً في وقت السلم، كما أن نوعية الولايات
والمسؤوليات في كل قطاع من قطاعات العمل والواجب في كل سلاح رئيس من
أفرع القوات المسلحة تختلف في أدائها وفي جرائمها عن السلاح الآخر. فمثلاً نوعية
مخالفات وجرائم الطيار في الجو أو المقاتل البحري في البحر أو حارس الحدود
والسواحل أو القائد في الميدان أو عامل الاتصال الخطي أو اللاسلكي في سرح
العمليات - كل يختلف عن الآخر من وجهة نظر مخالفاته وتجريمه. فأصبح من
الضروري إصدار قوانين نوعية لكل فرع من الأفرع الرئيسية مثل «قانون
الجيش - قانون الطيران - القانون البحري - قانون السواحل والحدود، وهكذا، وكلها
تخص أسلوب ومعالجة قضايا هؤلاء الأفراد في الميدان.

إن القانون رقم ٦٦/٢٥ المطبق حالياً يعتمد أساساً على القانون العسكري
الصادر عام ١٨٩٤ بعد أن عدلت فيه البنود والفصول الخاصة بموضوعات الأمن
ومحاولة قلب نظام الحكم فقط. وعلى ذلك عندما تعرضنا في سنوات سابقة إلى
محاكمات ميدانية في وقت الحرب لم يكن القانون العسكري ٦٦/٢٥ كافياً لا من
الناحية الإجرائية والشكلية فقط إذ إن الناحية الموضوعية في تصنيف وتعداد الجرائم
المختلفة في كل واجبات ومسؤوليات جميع أفراد القوات المسلحة ليست مذكورة
بالتفصيل وإن ذكرت فليس لها عقوبات مقننة. وأهم ما ورد فيها هذا الخصوص هو
ما جاء تحت عنوان «الإهمال في الخدمة» وهي عبارة عامة لا تحدد بدقة جميع الجرائم
الميدانية. وقد اعتمد القضاة العسكريون لاستكمال قضايهم على بنود القوانين
الجنائية المطبقة في الدولة.

وكان قانون الجيش القديم مطبقاً إلى أن حلت محله لوائح وقرارات وزارية
وإدارية تبين الأخطاء والمخالفات والجرائم ولكن لم تقن العقوبات فجميعها ليس لها
سند دستوري إذ أنها مجرد لوائح وقرارات وليست بقوانين.

وكن قد كلفت إدارة القضاء العسكري ببحث هذا الموضوع واستكمال
الشكل الناقص من الناحية التشريعية في مجالنا العسكري خاصة في قوانين الميدان
النوعية ولكني لم أتابع هذا الجهد نظراً لوجود أولويات أخرى مهمة وعاجلة.

هيكल القانون رقم ٤/١٩٦٨

بشأن تنظيم شؤون الدفاع عن الدولة والقيادة والسيطرة على القوات المسلحة

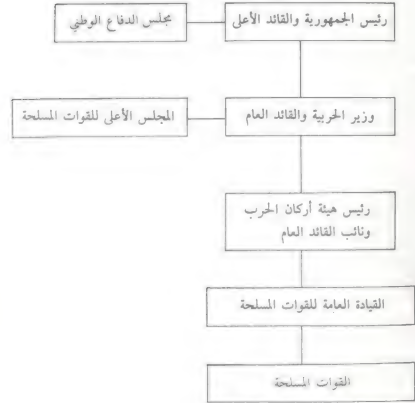
الفصل السادس عشر

رفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة

القتال هو المهنة الدائمة لجميع أفراد القوات المسلحة. وهو إعداد القائد والضابط والجندي في وقت السلم إعداداً خاصاً في كل فنون القتال المعروفة والمكتسبة من خبرات معارك سابقة. والكفاءة القتالية تبدأ بالفرد أولاً وتعتبر إلى مجموعة أفراد يكونون جماعة أو طاقماً يزداد إلى وحدة قتالية إلى تشكيل قتالي إلى جيش أو مجموعة جيوش. وبدءاً بالفرد أيضاً يكون التخصص النوعي أو المهني، إذ إن الوحدة القتالية هي خليط متجانس من التخصصات القتالية تعمل في وقت واحد لغداف واحد تحت قيادة واحدة. وجميع المواطنين القادرين على العمل والانتاج يصلحون للتجنيد في صفوف القوات المسلحة ما عدا من يقوم منهم بعمل ما جسماني أو عقلي يضر به نفسه أو يضر الآخرين من حوله فهذا الفرد لا يصلح للتجنيد بالقوات المسلحة ومن هذا المنطلق فإن وضع شروط أو قيود أمام المواطنين القادرين على الانضمام لصفوف القوات المسلحة غير جائز. وبما أن مصر تتميز بالقدرة البشرية فلماذا لا تستفيد القوات المسلحة من هذه الميزة وتجعلها أساس الانتقاء للفرد المناسب لها والفرد الصالح هو الدعامة الأولى في مقومات القدرة القتالية.

المقاتل الصالح:

المجنّد خريج الجامعة والمعاهد العليا هو أفضل بكثير من المجنّد الأمي للقوات المسلحة في عصرنا الحالي الذي تميز باستخدام الأسلحة والمعدات المتطورة والمعقدة. وأصبحت القدرة العقلية هي المفضلة على باقي القدرات. وكانت القيادة العسكرية قبل عام ١٩٦٧ لا تهتم ولا ترغب في انضمام حملة المؤهلات العليا لصفوف القوات



المسلحة وكان عدم قبولهم يأتي دائماً تحت عبارة "لم يصبه الدور" أو "غير لائق طبيًا". وكانت اللائحة الطبية التي تطبق عليهم تحجب شرف التحاقهم بالجندية وكان عدد المقبولين منهم لا يتعدى ٧٪ من عدد المرشحين. وكانت دعوى عدم قبول المؤهلات العليا تلصق دائماً بدعوى الأمن.

بادرت بعد تعييني قائدًا عامًا للقوات المسلحة في ١٩٦٧/٦/١١ بإعلان رغبي في قبول المؤهلات العليا للتجنيد وعن طريق أجهزة الاعلام أعلنت عن إسقاط القيود التي كانت تحجب التحاقهم جنوداً بالقوات المسلحة وجرى تغيير جذري في شروط اللائحة الطبية وتحايوب شباب الجامعات والمعاهد العليا بروح وطنية وارتفعت نسبة المجندين منهم إلى ٩٣٪ وكانوا هم المقاتلون الصالحون.

لاحقت بنفسى وقادة أفرع القوات المسلحة ورؤساء الهيئات ومديرو الإدارات والقادة عموماً نداية تدريبهم في معسكرات التدريب والمدارس التخصصية والمهنية والتحاقهم بالوحدات والتشكيلات الميدانية كسبقيّة لاستكمال قوات الجبهة. بالتحاق هؤلاء الجنود بالوحدات الميدانية وتدريبهم بعناية ارتفعت الكفاءة القتالية في القوات المسلحة وتبين أن المقاتل المؤهل ثقافياً هو العمود الفقري للقدرة القتالية في القوات المسلحة.

التدريب عموماً:

التدريب العملي الشاق المستمر هو الأساس لرفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة. والتدريب يبدأ مفرداً وينتهي مشتركاً. والتدريب العملي التخصصي أو المهني المركز عقب فترة التدريب الأساسي مباشرة والذي لا يزيد عن أسبوعين أو ثلاثة فقط يجعل فترة تأهيل الفرد للقتال قصيرة. والتدريب عموماً يختص القائد والضابط بقدر أكبر وتركيز أكثر مما يناله الجندي. ومساعدات التدريب والمدربين وتخصيص معدات وأسلحة من كل نوع وذخيرة وميزانية سخية لأغراض التدريب، مع متابعة مراحله بواسطة أجهزة متابعة على مستوى عالٍ يجعل عملية التدريب عموماً عملية جادة ومثمرة.

وأهداف التدريب وأسلوبه وأشكاله ومراحله والأجهزة القائمة بشؤونه ومتابعته معروفة. ولكني سوف أبين المبادئ والقواعد الجديدة علاوة على تطور أسلوبه في مرحلة كنا أشد ما نكون فيها حاجة إلى اختزال مدته مع التركيز على رفع مستواه وأن يكون التدريب عموماً وسيلة لتنمية الانضباط والروح المعنوية.

بالإضافة إلى القواعد المدونة في تعليمات التدريب العادية فت بتعميم التعليمات والأسس الجديدة التالية على جميع قادة القوات المسلحة في نفس الوقت الذي كنا نعيد فيه تنظيم وتسليح القوات المسلحة ونشء وحدات وتشكيلات جديدة ونصمد بقواتنا المحدودة أمام العدو غرب قناة السويس.

١ - القائد العام هو المسؤول الأول عن رفع الكفاءة القتالية عن طريق التدريب الشاق المتواصل للقوات المسلحة والمسؤول الذي يليه هو قائد التشكيل أو الوحدة.

٢ - رفع كفاءة المقاتل رأسياً أفضل بكثير من الاتساع الأفقي بدون كفاءة تالية.

٣ - قائد التشكيل - جيش أو فرقة - مسؤول عن مستوى وأعمال ونتائج ستوين من القادة داخل تشكيله، بمعنى أن قائد الفرقة مسؤول عن أعمال ونتائج قادة اللوائت وقادة الكتائب وهكذا تشمل المسؤولية درجتين أدنى من القادة، وتعمدت في تعليماتي أن أزيد الإيضاح في هذا الموضوع أكثر.

٤ - التدريب عموماً لجميع الوحدات خارج النطاق الدفاعي الأول بنهر الواجب الأول للقائد وعلى ذلك يعتبر حضوره شخصياً مع وحدته أثناء تدريب أمراً ملزماً كما يعتبر إشرافه ومتابعته لهذا الأمر سبباً قانونياً للاعتذار عن تلبية أي دعوة لتواجده في مكان آخر حتى لو كانت الدعوة من الوزير أو رئيس الأركان.

٥ - التدريب عموماً يكون جدياً وعملياً ومتواصلًا نهائياً وليلًا وتحت أي ظروف غير طبيعية بحيث تكون نتائجه مثمرة في أقل وقت ممكن.

٦ - يتواجد المستشار السوفيتي للقائد ومعه وتحت إشرافه وفي معاون كذا جميع المستشارين على المستويات الأدنى ويتم لقاء جماعي في نهاية التدريب اليومي تذكر فيه الملاحظات والنتائج بحضور جميع أفراد الوحدة علناً.

٧ - تدون نتائج التدريب على استخدام الذخيرة الحية بحيث تكون رقمية بحضور القائد ومستشاره وتسجل ويتم مقارنتها على نتائج سابقة ويرفع تقرير عنها إلى القيادة الأعلى.

٨ - لا مبالغة في دعم وحدات المشاة بوحدات مدفعية أو دبابات أكثر من الدعم الميداني المقرر في تكوين الوحدة التنظيمي وأن تكون قيود الأوامر لأفراد الوحدة

وتألت المشروعات التعبوية على مستوى جميع الفرق . وعندما كان يحل دور فرقة ما من قوات الجبهة يقوم قائد الجيش بإخلاء هذه الفرقة من مكانها في الجبهة ويوكل مهمتها الدفاعية إلى لواء أو أكثر وتنقل الفرقة إلى منطقة التدريب لتنفيذ مشروعها التعبوي مرتين كل عام تقريباً . وقد يستغرق المشروع من عشرة إلى خمسة عشر يوماً . ويضاف إلى قوات المشروع لواء كامل ميكانيكي أو مدرع كهي يأخذ دور العدو في المشروع وبذا يتحقق شكل المعركة الحقيقي . وكان معدل المشروعات العملية بجنود على مستوى الفرقة قد وصل إلى ٤٠٠ مشروع سنوياً بينما كانت المشروعات على مستوى الكتيبة لا تتعدى ٨٠ مشروعاً في السنة قبل عام ١٩٦٧ .

أما تدريب لواءات وأسراب القوات الجوية على واجبات عملياتها فكان يتم عادة مع تدريب الفرق المشاة أو المدرعة أو الأتالين معاً ويقوم اللواء الجوي بمعاونة الفرق في التدريب وواجبات الاستطلاع والمعاونة الأرضية من الجو إلى الأرض كذا من الجو إلى الماء مع التأكيد على المعاونة بالتيار والقنابل والصواريخ في منطقة مجاورة قريبة لأرض المشروع تكون على مرأى وسماع من قوات الفرقة التي يعاونها اللواء الجوي في المشروع وذلك بعد وضع هياكل من الاكتشاف الحشوية تمثل عربات ومعدلات وأفراد العدو ويقوم حكام المشروع بتسجيل الاصابات المباشرة لطائرات اللواء الجوي .

أما تدريب القوات البحرية على واجبات العمليات الحربية فقد شمل التدريب على مساندة الجانب الأيسر لقواتنا على الشاطئ الشمالي لسيناء والذي أخذ شكل دوريات بحرية من قطع صغيرة ولنشات وطوبيد وصواريخ ليلاً ونهاراً كانت تقوم منذ عام ١٩٦٧ بواجب العمليات بالإضافة إلى واجب التدريب في نفس الوقت ، وأيضاً التدريب في عرض البحر الأبيض المتوسط الذي كنت حريصاً على زيادة عدد أيامه بالنسبة لجميع القطع البحرية . وكانت الظروف المتاحة للتدريب على واجبات العمليات الحربية في البحر الأبيض المتوسط أفضل بكثير من ظروف القطع البحرية التي تواجدت في البحر الأحمر وذلك لتوفر أجهزة الإصلاح في ميناء الاسكندرية عنها في أي ميناء في البحر الأحمر الأمر الذي ألجأنا إلى إرسال القطع البحرية الكبيرة إلى الهند وباكستان للإصلاح .

اتفقت مع الاتحاد السوفيتي على التدريب المشترك بين اسطولنا ووحدات المجموعة البحرية السوفيتية الخامسة الموجودة في البحر الأبيض المتوسط . وتعاونت كل من قيادة القوات البحرية مع قيادة الأسطول السوفيتي وخطوطها أشكالا مختلفة من التقييمات المشتركة والفنية . وانضم إلى هذه التدريبات التي غطت مسافات كبيرة

برقاش التي يخترقها الرياح البحري - عرضه وقوة تيار المياه به مشابهة لقناة السويس - ومنطقة شرق فرع دمياط غرب مدينة بنها ، ومنطقة التل الكبير التي تخترقها ترعة الإسماعيلية ، ومنطقة البرجات التي يمر بها فرع رشيد ، علاوة على مناطق صحراوية أخرى خلف مناطق الجيشين الثاني والثالث .

ولما كان عبور قناة السويس هو بداية معركة التحرير أصبح التدريب لجميع وحدات القوات المسلحة على العبور أمراً ملزماً . وتم تدريب جميع تشكيلات ووحدات القوات المسلحة الميدانية على العبور . وبتكرار هذا التدريب نهاراً وليلاً في المناطق التي أشرت إليها أطلق الجنود على هذا النوع من التدريب اسم «طابور العبور» .

وجاء هذا التشبيه نتيجة للتكرار ضمناً لاتقان الأداء حتى وصلت إلى مرحلة عبور الأفراد بمعداتهم نهاراً مثلاً وهم معصوبي الأعين تديلاً على كفاءتهم في أداء واجب العبور .

وكنْتُ أحضر بنفسى مشروعات التدريب على واجبات العمليات المشتركة على مستوى الفرقة في منطقة التدريب والتي كانت تستغرق ثلاثة أو أربعة أيام متصلة . وكان الأداء أقرب إلى أداء المعركة ، إذ يبدأ بتجميع الفرقة المشاة أو الميكانيكية أو المدرعة غرب الرياح البحري ثم تعبّر ثم تقاتل شرقه وتتابع الاندفاع شرقاً حتى تصل إلى بحيرة قارون بجوار الفيوم قاطعة مسافة ٧٠ كلم تقريباً .

وكان المستشارون السوفيت يشاركون قادة الوحدات القائمة بالتدريب في هذه المشروعات وكان الكبار منهم ينضمون إلى قادة هيئة التفتيش والمتابعة ويعملون بحكماء يراقبون سير العمل .

وكثيراً ما كان الرئيس عبد الناصر يحضر لمتابعة سير المشروع ويستمع إلى تعليقات القادة والصعوبات التي تواجههم كما كان يتأكد بنفسه من مقدرة الوحدة القتالية ودرجة نجاحها من الحكام والمراقبين للمشروع .

وكان اشتراك أسراب القوات الجوية مع التشكيلات الميدانية موضع اهتمام زائد من جانب جميع القادة إضافة إلى التأكد من كفاءة الاتصالات اللاسلكية ومدى التنسيق والتعاون بين القيادة الأرضية والجوية في المشروع .

أثناء استخدام الذخيرة الحية والمفرقات والألغام في الحدود الميدانية الحقيقية حتى يعتاد الجنود على جو المعركة الحقيقي.

٤- على جميع الوحدات في التشكيلات الميدانية - في القوات الجوية والقواعد البحرية وقوات الدفاع الجوي وفرق المشاة والمدركات ولواءات المدفعية والديابات الخ - أن تستهلك مرتبات الذخيرة والصواريخ والمفرقات والقنابل والوقود التي رفعت إلى ما يزيد عما كان مقرراً من قبل بمقدار عشرين ضعفاً بالإضافة إلى معدلات الاستهلاك في الموتورات والماكينات المخرقة والمصدق عليها مني لأغراض التدريب، وهكذا تم تسجيل ساعات الطيران لكل طيار وزيدت معدلاتها إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل ١٩٦٧، وأيضاً ساعات الأبحار لكل قطعة بحرية وذلك لدفع الكفاءة القتالية للفرد ولل مجموع.

وبتطبيق هذه القواعد والأشرف عليها من الفريق صلاح محسن وعناصر هيئة تدريب القوات المسلحة وهيئة التفتيش والمتابعة والقادة كان الانجاز في التدريب الانفرادي والتدريب المشترك والتدريب الإداري والمهني والفني في القوات المسلحة . انطلقت عجلة التدريب في انضباط وانتظام كاملين وحماس شديد طبقاً للبرنامج الزمني الذي حدد في خطة إعداد المقاتلين في القوات المسلحة . وكان الدليل على جدية التدريب في القوات الجوية أننا خسرنا ٨٣ طائرة خلال الثلاث سنوات أثناء التدريب بينما كانت خسائرنا في العمليات مع العدو في نفس الفترة لا تتعدى ٢٣ طائرة .

كانت أصعب مهام التدريب ضمن الأعداد الماثلة التي تضمها القوات المسلحة هي اعداد الطيارين المقاتلين المخرين في خطة القوات الجوية بمعدل ١,٥ طيار لكل طائرة، أي اعداد أكثر من ٨٠٠ طيار مقاتل خلال ثلاث سنوات، وكان معدل زيادة الطيارين في السنة الواحدة قبل عام ١٩٦٧ خسون طياراً فقط يقابله استهلاك عدد مماثل من الطيارين في السنة الواحدة - معاش أو حوادث قاتلة أو شطب الاسم أو تحويله إلى طيار نقل ومواصلات - ومن ثم كان لا بد من حلول جذرية لإمكان تدبير العدد المطلوب من الطيارين في الزمن المحدد. فتمت بفتح باب القبول لجميع العسكريين في القوات المسلحة المؤهلين طبياً وعلمياً ورغبة كما فتحت أربعة معاهد ومركز تدريب لتدريب الطيارين بالإضافة إلى كلية الطيران في بلبس . وأصبح تخرج الطيارين في حدود ٣٠٠ - ٤٠٠ طيار سنوياً. كما تم إرسال قوة سرب مقاتل من الطيارين والموجهين والفنيين إلى الاتحاد السوفيتي لرفع الكفاءة القتالية

والمتخصص كل ثلاثة شهور، وبهذه الطريقة أمكن الوصول إلى ٧٥٪ من العدد المطلوب من الطيارين في أوائل عام ١٩٧٠ واضطرت القيادة السياسية والعسكرية إلى الاستعانة بالاتحاد السوفيتي لاستكمال العدد المطلوب من الطيارين السوفيت الذين وصلوا في مارس ١٩٧٠ ليشاركوا في الدفاع الجوي عن العمق المصري فقط.

أما الصعوبة الثانية فكانت في تدريب أفراد طواقم الصواريخ سام ٣ بالعدد المطلوب لتشغيل واستخدام العدد الكبير من كتائب صواريخ سام ٣ التي أضيفت إلى تسليم قوات الدفاع الجوي بما يساوي أربعة أضعاف ما كان مخططاً له في أواخر عام ١٩٦٧. وبرزت صعوبة تشغيل واستخدام هذا العدد الكبير من الصواريخ سام ٣، وبالرغم من إنشاء مركزين للتدريب إضافيين وتوفير مدربين لهم من الضباط الفتيين بالدفاع الجوي ومدربين من المستشارين السوفيت ومترجمين لغة روسية من المصريين والسوفيت وإرسال أفراد لواء كامل صواريخ - قائد وضباط وجنود - كلهم مؤهلات عليا ومهنيين بالإضافة إلى ٣٠٠ جندي مؤهلات ليكونوا مترجمين إلى الاتحاد السوفيتي لحضور دورة تعليمية كل ثلاثة شهور، وانضمام معظم المجندين من المؤهلات العليا والمعاهد المتوسطة إلى قوات الدفاع الجوي. إلا أن القيادة السياسية والعسكرية اضطرت في أوائل ١٩٧٠ إلى طلب لواءات كاملة - أفراد ومعدات وتسليح - من الاتحاد السوفيتي حضروا في مارس ١٩٧٠ لاستكمال حجم وقوة الدفاع الجوي - صواريخ - حسب الخطة الجديدة لقوات الدفاع الجوي.

التدريب على واجبات العمليات:

قامت هيئة عمليات القوات المسلحة بالتعاون مع هيئة التدريب وقادة الجيوش الميدانية وقيادات المناطق العسكرية بوضع مشروعات تدريب لتشكيلات والوحدات الميدانية على مستوى الفرق المشاة والميكانيكية والمدركة والوحدات الخاصة وباشتراك أفرع القوات المسلحة الرئيسية بحرية - جوية - دفاع جوي للتدريب على واجبات العمليات المقبلة لكل تشكيلات القوات المسلحة - وكان هذا التدريب يتم في شكل مشروعات تحدد أهدافها هيئة العمليات بحيث تكون ماثلة للواجب ومدى العمل والقدرة القتالية التي تحدت لهذا التشكيل في خطة العمليات المتوقعة وهي الخطة ٢٠٠ التي كانت تتطور في تفصيلاتها كل ستة شهور ابتداءً من أوائل عام ١٩٦٨ .

احتاج هذا النوع من التدريب إلى مناطق تدريب شاسعة تماثل في معالمها منطقة قناة السويس وسيناء. فخصصت مناطق تدريب في غرب القاهرة بمنطقة

في شرق البحر الأبيض المتوسط لواء من الكاذفات الخفيفة الـ ٢٨ المصرية مع اسراب الاستطلاع البحرية السوفيتية.

كما تمت مشروعات تدريب إنزال بحري مشتركة سوفيتية مصرية على سواحلنا الشمالية اشتركت فيها بالإضافة إلى معظم القطع البحرية المصرية مجموعة الانزال البحري السوفيتي التي كانت متمركزة في بور سعيد وعليها وحدات إنزال لمساعدة القوات المصرية عند تنفيذ واجب تحرير أرض سيناء كما انضمت وحدات أخرى في هذه المشروعات كي يتحقق التعاون والتنسيق لكل عناصر القتال مثل المدفعية الساحلية المصرية - لواء مشاة مدغم من قوة المنطقة الشمالية العسكرية ..

وكانت قمة مشروعات التدريب على واجبات العمليات البحرية المشتركة هي المشروع الذي تم تعاون واشترك ثلاث قوى بحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط ١٩٦٩/٩/٢ واستغرق أربعة أيام وهي القوات البحرية السورية والقوات لبحرية المصرية وقوات المجموعة الخامسة البحرية السوفيتية وكانت سفينة القيادة تابعة لأسطول البحر الأسود السوفيتية هي السفينة القائدة. وقد حضرت هذا تدريب واكتشفت وقتئذ وجود أجهزة رادارية تعمل على المستوى الوطني جداً ولم نعلم عن وجودها في الاتحاد السوفيتي قبل ذلك فتمت بطلب أربعة أجهزة منها ستجواب الاتحاد السوفيتي لطلب توريدها إلى قواتنا.

اختلفت هذه المشروعات التي كانت عاملاً هاماً في رفع الكفاءة القتالية والفنية واثنا البحرية بمشروع تدريبي جريء للعمليات المقبلة لغواصاتنا استطاعت من خلاله أجهزة تجميع المعلومات التعمية والاستراتيجية في قيادة القوات البحرية أن تعمل على كم هائل من هذه المعلومات.

فقد صدقت على تنفيذ جدول زمني لتدريب غواصاتنا للإبحار من قواعد بحرية والقيام برحلات بحرية تعمية إلى موانئ إسرائيل الجنوبية في البحر الأبيض المتوسط. وكانت الرحلة تستغرق ١١ - ١٤ يوماً ويتواجد المستشار السوفيتي مع قائد راحة. وكانت رحلة كل غواصة تتم في سرية كاملة ولا يعلم قائدنا عن مهمته بعد مسيرة يوم كامل من بدء الرحلة وتقطع الرحلة نهراً تحت الماء ونيلًا على سطح. وتبقى الغواصة داخل مياه ميناء العدو يوماً أو يومين تجميع فيها المعلومات التحركات في الميناء - عدد أجهزة الانذار والرادارات وتردداتها - درجة استعداد

قوات العدو - أسلوب العدو في الدفاع الأرضي والبحري - النشاط البحري لدوريات العدو البحرية - وكلها معلومات هامة وفنية جداً تعطي درجة نجاح كبيرة عند قيام أي غواصة أو لنشات أو قطع أخرى بمهمة عمليات أو إنزال ضد ميناء العدو في معركة التحرير الشاملة.

هكذا رفعت الكفاءة القتالية لقواتنا البحرية خلال الثلاث السنوات، وإذا أضفنا في الاعتبار حجم ونوعية هذه القوات عند تنفيذ الخطة ٢٠٠ الشاملة يمكن لقواتنا البحرية أن تنجز الكثير من العمليات المؤثرة.

وكان برنامج خروج جميع القطع البحرية إلى عرض البحر والضغط على ضرورة رفع الصلاحية الفنية لجميع القطع البحرية في أي وقت كذا القاعدة المعنوية التي وضعناها في أسلوب ترقى ضباط البحرية إلى رتب القيادة الكبرى بحيث لا يرقى ضابط إلى هذه الرتب إلا إذا كان قد مضى ثلثي مدة خدمته بالكامل في وحدات بحرية مقاتلة صالحة. كما تمت بتعديل صفقة قيمتها ٥٠ مليون جنيه مصري كان متفقاً عليها قبل ١٩٦٧ لتوريد احتياجات قطع بحرية كبيرة استبدالها بمعدات استطلاع وأجهزة رادار بحرية وقطع بحرية صغيرة وهو ما يناسب موقفنا البحري إذ إن استراتيجيتنا العسكرية في المجال البحري لا تتعدى أعمال القتال البحري التعموي فقط.

الاعداد المعنوي للقوات المسلحة

الحرب النفسية:

في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ انطلقت الثورة المصرية بعدما يقرب من مائة عام عاشتها مصر تحت سيطرة الاستعمار وأعدوانه وحكم الرجعية. واستشعرت إسرائيل من وراء هذه الثورة خطراً يهدد خططها ومطامعها في المنطقة فبادرتها بالتحرش والعدوان خاصة بعد جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وكانت هذه القوات تشكل حزام الأمن للدولة العميلة.

وبدأت تحركات إسرائيل بالثورة بالاعتداءات المتكررة على الأراضي المصرية، وفي عام ١٩٥٥ عقدت القيادة السياسية المصرية صفقة الأسلحة الشرقية وبدأت سلسلة الضغوط النفسية والاقتصادية والعسكرية ضد مصر... وشنت حرب

كتب الكثير عن مشكلة المسافة التي يجب المحافظة عليها بين الضباط والجنود. من المرغوب فيه أن يكون هناك قدر قليل جداً من المسافة يتواجد في التنظيم الرسمي للقوات المسلحة ولكنه يحقق التكتل الاجتماعي في نفس الوقت.

ولقد استغل الإسرائيليون هذه المشكلة وبثوا سموم دعائيتهم المغرضة بين ربي عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧.

وأجرت إسرائيل أبحاثاً سيكولوجية على الأسرى المصريين عام ١٩٦٧ وكانت بدة عن الاستهتار بالجندي المصري فقد وجدوا أنه يتمتع بقوة تحمل كبيرة وكفاءة تية جيدة مع روح هجومية جريئة يتوج هذا كله الإيمان بالله ركيزة الصبر صمود وأشاروا في أبحاثهم وكتبهم ودعائيتهم عن المسافة الكبيرة بين الضابط مصري والجندي وأنها عنصر الطعام.

ولقد بحثت أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة هذا الموضوع وخاصة إدارة توجيه المعنوي للقوات المسلحة وإدارة المخابرات الحربية وفي سجلاتها الكثير عما من أسئلة وإجابات من الضباط والجنود المصريين الأسرى في إسرائيل خلال عام ١٩٦٧ وكذا عام ١٩٦٧.

كما أتت التفتت شخصياً مع عدد كبير من القادة والضباط العائدين من الأسر لمت منهم الكثير مما أثير معهم أثناء الأسر.

أثار القادة الإسرائيليون هذا الموضوع بطريق مباشر وغير مباشر مع بعض ضباط الكبار الذين تم أسرهم خلال عمليات ١٩٦٧ وأوضحوا لهم الفارق بينهم لنا في أسلوب القيادة وفي التواحي الاجتماعية بين الضباط والجنود، وأن القادة الإسرائيليون يتحدثون طويلاً إلى جنودهم عن الحرب والمعارك قبل أن تحدث، ثم يحترمون جنودهم على العكس منا رغم أن الجنود المصريون حسب قوهم - ون جداً وبسطاء وجهلة ولكنهم أقوىاء يسودهم الضبط والربط وهم هدا فون فعية يجيدون الحفر والاصابة ولكن ضباطهم جامدون. وشهادة حق قالها القادة الإسرائيليون عن الجندي المصري عام ١٩٦٧ جاء فيها: «... ولكن بعض الجنود الأصغر في عمر مثلاً حيث أغلقنا طريق الانسحاب أمامهم قاتلوا ببسالة حتى في محاولة الاقتحام غرباً إلى القناة وذلك تماماً على نحو ما فعلوه في الفالوجا

عام ١٩٤٨ حيث كان جمال عبد الناصر يجارح كضابط صغير».

ومن الحوارات التي دارت في معسكرات الأسرى في إسرائيل لتوضيح أنه لا مسافة بين الضباط الإسرائيل والجنود، ان ضباطهم دائماً يستخدمون كلمة «اتبعوني» وليس كلمة «تقدم» وهذا هو السبب في أن خسائرهم في الضباط تشكل أكثر من ٢٢٪ من مجموع الخسائر.

تعليمات الأعداد المعنوي للقوات المسلحة:

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة في أغسطس ١٩٦٧ تعليمات الأعداد المعنوي للقوات المسلحة بهدف التحطيم العملي لجدار الرعب الذي حاول الإسرائيليون إقامته خلال مراحل الحروب الثلاث الماضية، وإعادة الثقة والاطمئنان إلى نفوس القادة والضباط والجنود ورفع معنوياتهم بأسلوب علمي وعملي يستند إلى معطيات واقعية إلى جانب الحماس الوطني.

كان لا بد من عبور كل أفراد القوات المسلحة للمعبر المعنوي لاختيار القائد القدوة حتى يكون الأفراد تحت قيادته في حالة اقتناع كامل به كقائد يصدر لهم الأوامر قائلاً «اتبعوني» وهم خلفه في ثقة واحترام وحب وأن لا تكون بينهم أية مسافة بل الجميع على قلب واحد وفكر واحد وعقيدة واحدة.

وعندما بدأت القوات المسلحة تستعيد أنفاسها خطوة خطوة وبدء التدريب بهمة ونشاط ليلاً ونهاراً وبدء التدريب العملي على عبور الموانع المائية بوحدة فرعية ثم الوحدات والتشكيلات الأكبر كان ذلك في حد ذاته خطوة هامة على طريق رفع معنويات الضباط والجنود وإشعارهم بجدية القيادة في العمل على استعادة الأرض. وكنا نعرف أن الدفاع سيطول وأنه لا يمكن عبور قناة السويس إلى الشرق إلا بعد تمام الاستعداد الذي قدرته القيادة السياسية بحوالى ثلاث سنوات وبدأت عجلة العمل تدور من رئيس الجمهورية إلى أصغر قائد.

كما كانت الاشتباكات المستمرة بالمدفعية والهاونات والدبابات وأعمال القناصة عاملاً مساعداً في رفع معنويات الرجال.

وبدأت أعمال التجهيز الهندسي وإعداد المواقع والتحصينات مع الأمن وتوعية الضباط والجنود وحل مشاكلهم والمتابعة والبحث خلف الشكاوى، وكان الدفاع النشط المبني على أعمال التراقب بالنيران والاستطلاع والدوريات واستخدام وسيلة

القائد الأعلى بالجبهة لحل مشاكل الجنود الاجتماعية:

وقد زار الرئيس جمال عبد الناصر القائد الأعلى للقوات المسلحة جبهة قناة السويس خلال شهر مارس ١٩٦٨ واجتمع بالقادة والضباط والجنود وتعرف على مشاكلهم العامة والخاصة واستغرقت زيارته للجبهة يومين كان هدفها الأكبر الانصال بالضباط والجنود لحل مشاكلهم العامة والخاصة وأوصاني بالالتزام بهذا الأسلوب أثناء مروري اليومي على الوحدات والاهتمام بطعام الجنود.

الوقاية:

أصدرت تعليماتي إلى قادة الجيوش والمناطق العسكرية بكسر كل القواعد الروتينية في سبيل أمن القوات والمعدات والأسلحة وتوفير الوقاية لها مع تحقيق مبدأ التصاق الفرد بالمعدات والسلاح في كل وقت وفي كل مكان.

ومن أهم التعليمات التي أصدرتها وأشرفت شخصياً على تنفيذها هو اعتبار جميع الأفراد الإداريين مقاتلين ومعهم أسلحتهم ومعداتهم إلى رفع كفاءتهم الإدارية مع درجة استعدادهم للدفاع عن أنفسهم والقتال. المهم أن القيادة العامة للقوات المسلحة لم تدخر وسعاً في إمداد التشكيلات بما تحتاج إليه من معدات ومواد لتحقيق الوقاية وهي أحد عناصر رفع المعنويات حيث تحقق للفرد الأمان.

عقيدة القتال:

عقد الرئيس جمال عبد الناصر اجتماعاً هاماً مع قادة الجيوش والمناطق العسكرية والتشكيلات بغرض الاطمئنان على الروح المعنوية للجنود وأن يتأكد شخصياً أن عقيدة القتال لجميع أفراد القوات المسلحة أنه لا مقر من الحرب كما يؤكد ذلك شخصياً لهم. وركز سيادته على أهمية توضيح الموقف وشرح الأمور السياسية للجنود والضباط ومعركة الموقف الدولي تماماً لأن معرفة الحقيقة تحقق الثقة. وأشار القائد الأعلى إلى ضرورة التركيز على الناحية الدينية للضباط والجنود وركز أيضاً على أهمية الضبط والربط ونحسب طعام الجنود والاهتمام بنظائح الوحدات الميدانية وحل مشاكل الجنود الاجتماعية.

وقال جمال عبد الناصر:

«المركزية خطيرة وتسبب مشاكل كبيرة ويجب أن نعمل أي شيء ونفرضه رغماً

عن العادات والتقاليد... ويجب أن تأخذ وتعطي مع الناس ونعمل أسلم الأشياء.. ويجب تحديد الاختصاصات تماماً وبوضوح لكل فرد وكل فرد يقول رأيه بصراحة».

كما أوصى الرئيس جمال عبد الناصر بتكوين لجنة للحرب النفسية لدراسة وسائل تدمير معنويات العدو ورفع معنوياتنا قائلًا: «فالدو هدفه أن يقلب البلد علينا وعلى القوات المسلحة على أساس حل سلمي - والأمريكان لن يعطوا حل سلمي وأمريكا لا تقبل إلا الاستسلام.. والجبهة الداخلية حالياً فيها ضيق واليهود عندهم كل المزايأ واحنا ساكتين ويقول الشعب فين كذا.. وفين كذا.. وقد يعتمد العدو إلى استخدام الغازات أو سلاح جديد.. والخسائر لها تأثير كبير على الجبهة الداخلية ولا نحتمل أن نجد في كل قرية مأتماً وهذا له تأثير معنوي خطير».

وقال جمال عبد الناصر عن أهمية العناصر التي يوكل إليها عملية التوجيه المعنوي تتم على أسس سليمة: «هش ممكن يوكل التوجيه المعنوي في الفرقة إلى نقيب واحد.. لذا يجب اختيار أحسن الأفراد في الدولة ممن تتوافر لديهم الكفاءة والوطنية والغيرة على الوطن ويحبونوا في الجيش لهذا العمل. ويجب أن يبدأ القادة في غرس روح القتال العالية للقوات وعلى القادة الاهتمام شخصياً بهذا». وقال لي الرئيس عبد الناصر: «عليك إصدار تعليمات بهذا ثم تقوم القيادة بعمل اختبارات ويجب مراعاة أهمية الضبط والربط وليس التجب إلى الضباط»، ثم قال أيضاً: «يجب تكوين مجلس حرب في كل جيش ويجتمع ويناقش الموضوعات من حيث المبدأ وعلى حسب قرارات المجلس تصدر قرارات القائد».

الممر المعنوي:

كان لا بد من الحصول على نصر عسكري ولو جزئي وإظهار تصميم وقدرة الجيش المصري وعقيدته في تحرير الأرض وأن القوات المصرية المسلحة قد تطورت... ولهذا قررت أن يمر كل أفراد القوات المسلحة خلال عمر معنوي يحقق عقيدة تحرير الأرض. أصبح واجبتنا العبور شرقاً وقاتل العدو في سيناء حتى نحقق أهدافنا مهما كانت الخسائر مهما كان ردع العدو الجري أو الأرضي.. وسيحاول العدو بكل ما يملك من أسلحة أمريكية متطورة أن يثبت أننا لسنا أقوياء وأن لا فائدة من الدعم الروسي لنا.. وهذا الجزء الأخير هام جداً لنا معنوياً ويجب التركيز عليه وعلى أهميته وفائدته.. إن الشعوب العربية والعالم ينظر إلينا الآن بعد أن

نجحت القوات المسلحة والشعب في الصمود.. يجب أن تثبت أننا مقاتلون قادرين على تحرير أرضنا ودمنا الوطن.

والقوات المسلحة المصرية تضم حوالى ثلاثة أرباع مليون فرد أو أكثر تمثل كل البيوت في مصر ويجب أن يمر كل هؤلاء الأفراد في تمر معنوي بحيث يكون كل جندي نواة ثورية داخل عائلته وبحيث يعمل الجميع من أجل هدف واحد هو : إزالة آثار العدوان علينا وبحيث تثبت عقيدة أنه لا مقر من الحرب لتحرير الأرض.

القائد القدوة:

القائد هو العمود الفقري للوحدة العسكرية. والقدرة القتالية للجيش ترتبط ارتباطاً مباشراً بمقدرة كل قائد على حدة في حدود مسؤولياته. وأياً كانت رتبة القائد فهو مسؤول مسؤولية شخصية وكاملة عن الوحدة أو العملية المكلف بها. ويمكن بل ويجب عليه أن يسند لمؤوسيه سلطة حتى يتمكنوا من أداء أعمالهم بطريقة تسم بقدر أكبر من الفاعلية والمسؤولية ولكنه وحده - بطبيعته وضعه - يتحمل المسؤولية الأخيرة عن كل ما يحدث في حدود السلطة الشرفية المسندة إليه. إن القائد يعين عن طريق السلطات المختصة ولكن تعيينه لا يكون نافذاً إلا عن طريق مؤوسيه. وهذا لا يعني أنه يتعين أن يسمح للجنود باختيار قادتهم، بل يعني أن الموقف الأفضل هو أن يعترف الجنود بقائدهم ويقدرونه كما لو كانوا قد انتخبوه بأنفسهم.

وعندما يخطئ القائد بثقتهم لن يصبح في حاجة إلى اللجوء إلى القاتنون والقيادة الفظة.. وإذا اضطر إلى توقيع عقوبة نفوس يقبل مؤوسوه ذلك باعتباره أمراً عادلاً وله ما يبرره.

ولست هناك وحدات سيئة بل قادة سيئون فقط.. فالقائد يمثل فضائل الحكمة والاخلاص والطيبة والشجاعة والصرامة. من أجل ذلك عملنا على أن نبنى في القوات المسلحة المصرية القائد القدوة.

الصمود والإيمان:

دأب العدو الإسرائيلي تمشياً مع خطته في الحرب النفسية على التهديد بخلخلة دفاعاتنا بضربات قوية وعنفية بقواته الجوية وغارات تهديد الشعب المصري بأعمال تدمير وتخريب في عمق الجمهورية وإحداث الذعر بين الأهالي بهدف تحقيق أهدافه السياسية.

وهنا اسجل أن فطرة الايمان التي يتمتع بها شعبنا كانت من أهم العوامل التي ساعدت على صموده وصمود قواته المسلحة في تلك الفترة التي كان شعار التوجيه المعنوي فيها هو «الصمود والإيمان»، وخاصة بعد أن شفع الايمان بالعمل على توفير الأسس المادية للصمود.

فلقد كنا نستعد لكل عمل محتمل من جانب العدو بأعمال التامين أولاً ثم التجهيز لعمليات نشطة حتى قوة كتية مشاة مدعمة تعبر شرقاً وتقوم بعمليات اغارات واقتناص لأفراد ومعدات ومواقع العدو وأصدرت أوامري أن تكون هذه القوات جاهزة لتنفيذ مهامها في مواجهة كل فرقة اعتباراً من أوائل ١٩٧٠ حيث انتقلت قواتنا المسلحة إلى مرحلة الردع.

وحتى تكون عملياتنا ذات قيمة معنوية لقواتنا ومحطمة لمعنويات العدو؛ أصدرت أوامري بالتركيز على الفرد المقاتل الإسرائيلي والقيام بعمليات اقتناص لأفراذه. ووضعنا مهمة لكل كتية في الجبهة للحصول على أسير إسرائيلي شهرياً على الأقل. وأن تكون المبادأة في كل شيء وأن يعطوا الفرصة للقادة المؤوسين على جميع المستويات بالتصرف والحذر.

وكانت هذه الاجراءات من الخطوات الحاسمة في رفع معنويات الجنود والضباط وحانت لحظات النصر بخطف الأسرى وتساقط الطائرات الفاتنوم والسكاي هوك وأسرى الطيارين الاسرائيليين وارتفعت المعنويات.

الفكر الواحد:

وحدة الفكر بين أفراد القوات المسلحة هي أساس وحدة عملهم ، وكانت جلسة المصطفة على مستوى الفصيلة في الهواء الطلق وبعد العشاء في جو أسري منفتح، وعلاقات إنسانية سليمة، وروح متفائلة، أسلوب جيد لتحقيق وحدة الفكر المطلوبة.

خطة إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة:

أعيد تنظيم إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة واتسع اختصاصها وأصبحت على جانب كبير من المسؤولية للافتناع بأن الوعي الوطني والسياسي يجب أن يكون مشتركاً فكراً وعقيدة في عقل وقلب كل مقاتل في القوات المسلحة. وركزت القيادة العسكرية على تأهيل القادة أنفسهم تأهيلاً عملياً على واجباتهم

- أدخل في قرار القائد للمعركة فقرة رئيسية توضح الحالة المعنوية والفكرية للقوات قبل المعركة كما كانت هذه الفقرة إحدى المقومات الأساسية في خطط العمليات.
- ويقدم القائد أو مساعده للشؤون المعنوية تقرير معنوي عن الموقف المعنوي في الوحدة أو التشكيل موضحاً فيه :
 - درجات قياس الحالة المعنوية للأفراد ضباط وجند.
 - التربية الوطنية والقومية والدينية.
 - أسلوب الترفيه والعلاقات العامة.
 - أسلوب المكافآت والحوافز.
 - الخدمات الاجتماعية للأفراد شؤون شخصية - شؤون طبية - رعاية الخ ..
 - روح الجماعة السائدة في الوحدة.

والحقيقة أن تطور نوعية الجندي المصري أخيراً وإدخال عناصر المؤهلات العليا كجنود في القوات المسلحة أعطى القوات المسلحة دفعة قوية نحو التقدم وأمكن الانتعاش بهؤلاء الرجال في تخصصات عديدة في كل الميادين التخصصية والعامة دفعت بالعسكرية المصرية بخطوات سريعة نحو النصر.

حائظ الصواريخ وأثره في رفع الروح المعنوية:

لم تتوقف خطوات تنفيذ خطة بناء القوات المسلحة وصممت معي أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات للجيش والمناطق العسكرية على استعمار التدريب العملي للقوات مع بناء حائظ الصواريخ حفاظاً على أمن القوات المسلحة وأمن مصر وشعبها. ونجح حائظ الصواريخ في إسقاط الطائرات الفاتوم والسكاي هوك الأمريكية الصنع وبدأت بشائر النصر في نجاحنا في إقامة قواعد الصواريخ ونجاح رجال الدفاع الجوي في إسقاط الطائرات. . وهكذا ارتفعت المعنويات وزادت الثقة في النفوس وبدأت أولى خطوات النصر لتحرير الأرض.

وكان الاعداد المعنوي لقادة وضباط وجند القوات المسلحة والعاملين معها هو الدفعة الأولى التي دفعت القاعدة العريضة كي تبني نفسها وتقاتل العدو في وقت واحد طوال حرب السنوات الثلاث كما كان الاعداد المعنوي عاملاً قوياً في رفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة والوازع الحقيقي لبدء معركة تحرير الأرض.

وكان تفاعل الشعب مع قواته المسلحة فكراً وعقيدة لبدء معركة التحرير مرده

حيث يكونوا قدوة حسنة للضباط والجنود في وحدتهم، كما شملت الخطة الضباط والجنود على أسس علمية حديثة الغرض منها رفع معنوياتهم. هذا الموضوع ألزم التشريع الجديد لبناء القوات المسلحة أن يصدق روية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة على خطة التوجيه المعنوي، أسلوب تطور القوات المسلحة عسكرياً سواء من ناحية الفرد أو المعدة هذين المخططين إلى مستوى أرفع وأقوى لما لها من فاعلية في تقدم الوحدة ونهضتها.

دور العمل المعنوي في القوات المسلحة:

عامل بشري هو الذي سيكسبنا النصر وخاصة إذا دعم معنوياً وباقتناع عاملاً استراتيجياً كبيراً في تقديرنا وأن الصمود هو الذي يعطينا القوة دفعه الوعي عن اقتناع. .

لهذا المسؤول عن التوجيه المعنوي والربط الاجتماعي كطبقة واحدة مع المحافظة على التقاليد العسكرية السليمة وخاصة مع تطور نوعية ي أخيراً، وأوضحت لهم أن الروح القتالية الهجومية معنوياً تغطي فضاء القتالية للقوات. .

هذه هي المبادئ الرئيسية التي أصدرتها ضمن توجيهاتي إلى لواء محمد فظوف مدير إدارة التوجيه المعنوي لتكون أساس وأسلوب العمل المعنوي سلاحاً.

أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة في التنفيذ وكان أهم السمات لظهور أجهزة التوجيه المعنوي الآتي:

قائد الوحدة أو التشكيل هو المسؤول مسؤولية مباشرة عن التوجيه وحدة.

أسبوعية على مستوى القوات المسلحة سميت نشرة الحقائق بالإضافة أسبوعية خاصة من إدارة التوجيه المعنوي.

وحدة أو تشكيل مساعد القائد للشؤون المعنوية.

بالسنة الشعب في فكر وقلب كل مقاتل في القوات المسلحة نتيجة منطقية لاعداده متوياً.

لمكافحة والتشجيع والتنافس الشريف:

يحتاج الفرد إلى دعم وتقدير رؤسائه ليتأكد من أنه يسير على الطريق الصحيح ليأخذ من تشجيعهم زاداً يعينه على تخطي الصعوبات، وينبغي توخي العدالة في التقدير، وأن يكون التشجيع بطريقة تذكى نار الحماسة في نفوس الرجال. وقد كنت أختار اللحظات المناسبة أثناء زياراتي للضباط والجنود في مواقعهم لأستمع إلى مطالبهم وأشجعهم، وكانت المكافآت تعطى في أرض المعركة بعد عملية قتال ناجحة لدورية عبرت شرقاً وأحضرت أسيراً أو حصلت على معدات أو معلومات ذات قيمة. كما كنت وشاركني القادة نعطي المكافآت الكبيرة نظير جهد ممتاز قام به فرد أو أفراد معينون سواء في العمليات أو التدريب أو في الرماية. كما كان للسلوك الانضباطي والتقدم في العمل مكافآت تشجيعية مادية ومعنوية.

ولم تطبق هذه القاعدة على الأفراد فقط؛ فالوحدة التي كانت تستحق كلها كلمة تقدير أو ثناء تحصل عليه في صورة لا تقل أهمية عما كان يفوز به الأفراد البارزون.

وكنتم أبارك التنافس الشريف بين الوحدات فهو أمر مرغوب فيه في حدود التدريبات والمناورات ذات الجانبين؛ فهي تكتسب المنافسة واقعية والرغبة في الفوز أمر يلقي أكبر قدر من الاستحسان ويشجع العمل الجماعي وروح الفريق ويجعل أعضاء هيئة القيادة كياناً أكثر تماسكاً وارتباطاً، ويصبح التعاون في القتال أكثر فاعلية. . وترتفع بذلك معنويات الرجال.

لقد كانت مقومات الاعداد المعنوي للمعركة والأساليب المتطورة التي اتبعت خلال حرب الثلاث السنوات دافعاً حقيقياً لرفع القدرة القتالية للفرد وللشكيل في القوات المسلحة، كما اقتنع القادة والأفراد بأن العامل المعنوي والوعي السياسي له تقديره ووزنه في تنمية روح القتال.

الفصل السابع عشر

عمليات ومعارك الجبهة

إعادة التنظيم والتجميع: (٥)

كان أول عمل ميداني تقوم به القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بعد معركة يونيو مباشرة هو الاسراع في تجميع وتنظيم وحدات صغيرة بأسلحة فردية ودفعهم إلى منطقة القناة حيث تتولى قيادة المنطقة توزيع هذه الوحدات بأسلحتهم الفردية وكذا ما أمكن تجميعه من الأسلحة المعاونة لوحدة المشاة مثل الهاونات والرشاشات الثقيلة والمتوسطة. ثم تكونت كتائب مشاة وتعين لكل قائد وتكرزت على الشاطئ الغربي لقناة السويس مع الوحدات التي ظلت متماسكة ومتكاملة عدداً وعدة. وبدأت هذه الوحدات في حفر الخنادق وإعداد حفر الأسلحة وتطور هذا العمل بعد أسبوعين إلى تجميع الكتائب إلى لواءات مشاة وكانت الصعوبة في استكمال أسلحة الدعم المعاونة لها من مدفعية ميدان وهاونات ثقيلة ودبابات مشاة. وتم تكوين وحدات متكاملة وزعت على خط النسق الأول الدفاعي غرب قناة السويس وظهر أول خط دفاعي ممتد حوالي ١٧٠ كلم على طول الساحل الغربي للقناة - بو رسعيد - شمالاً حتى ميناء الأدبية جنوباً. ثم وصل الدعم السوفيتي إلى الموانئ المصرية ببحراً وجواً ودفع رأساً إلى منطقة القناة حيث تم استكمال الأسلحة المعاونة وأسلحة التيران للواءات المشاة كما استكمل عناصر مدرعة كاحتياطي بتكوين الفرقة الرابعة المدرعة.

النشاط الايجابي:

بعد إتمام بناء الخط الدفاعي الأول غرب قناة السويس والاطمئنان على الوحدات وقوة تيران المدفعية والدبابات، وبعد نجاح قواتنا في معركة رأس العش في

بعباراتها المختلفة، كما كثفت هذه التلطات الدفاعية بوحدات دبابات ومدافع مضادة للدبابات. وتكون احتياطي الجبهة من وحدات مدعمة وخفيفة الحركة. وبدأت جميع الوحدات في تجهيز المواقع الميدانية الأصلية والميكيلة والتبادلية والاحتياطية للأسلحة وللمعدات مستخدمة الأرض والموانع أحسن استخدام.

وبعد تمركز القيادات المحلية في كل قطاع من الجبهة كان أول عمل ميداني تقوم به القيادة الميدانية في الجبهة هو وضع وتنسيق خطط نيران التشكيلات والوحدات في كل قطاع من المواجهة. وخطط النيران تحتاج إلى استطلاع ومعرفة أوضاع العدو وأوضاع قواتنا وضمان وسائل الاتصال بين كل وحدة نيران وقيادتها حتى تصل إلى القيادة الميدانية الأعلى.

وكان مقياس قدرة الموقع أو القطاع الدفاعية هو قدرة وكفاءة خطط نيرانه الدفاعية وخطط القصف المضاد لنيران العدو. وكان كل قطاع دفاعي يضع أكثر من خطة نيران لمقابلة أي احتمالات في تغيير اتجاهات العدو أو تغيير مواقع تجمعاته، وتنسيق خطط نيران القطاعات الدفاعية المتجاورة كأمر ضروري لاستغلال وتجميع نيران أكبر عدد من القطاعات على هدف واحد أو عدة أهداف في وقت واحد.

وكانت خطط نيران وحدات الجبهة تعتمد أساساً على مدفعية الميادين بأنواعها الكثيرة والمهاون بعباراته المختلفة. وكانت أسلحة المدفعية بأنواعها تتدفق على مصر عبر الجسر الجوي والبحري من الاتحاد السوفيتي بعد معركة يونيو ١٩٦٧ بأولوية إمداد بعد الطائرات المقاتلة مباشرة. وكان الفريق عبد المنعم رياض يعطي أولوية واهتماماً خاصاً بتسليم هذه الأسلحة إلى وحدات المدفعية الميادين وتسارع إلى أماكنها في جبهة القتال. ومدفعية الميادين تشكل عنصر عضوي داخل تنظيم كل تشكيلات المشاة والمدعمة من اللواء حتى الفرقة بالإضافة إلى لواءات المدفعية التي تعاون الجيش الميداني، ومن هنا جمعت خطط نيران هذه التنظيمات النوعية على مواجهة الجيش الميداني بالنسبة لمواقع العدو أو تجمعاته أو منشأته إلى هدف مدفعية لواء أو هدف مدفعية فرقة أو هدف مدفعية جيش وذلك تطبيقاً لقدرة تجميع نيران وحدات مدفعية الميادين أو المرونة في توزيعها على عدة أهداف. وضربت قيادة وحدات وأفراد مدفعية الميادين في الجبهة المثل العليا في القدرة والكفاءة القتالية علاوة على التضحية والفداء واحتفظت بالبطولات الميدانية الذي يعلو شعارها منذ إنشائها.

١٩٦٧/٧/١ وصمود هذا الموقع وخسائر العدو التي تكبدها رغم تفوقه العددي واستخدام قواته الجوية ضد هذه القوة الصغيرة الصامدة. وبعد أن نجحت البحرية المصرية في تدمير المدمرة الإسرائيلية في ٢١/١٠/١٩٦٧. وتغدي قواتنا الجوية بطائراتها الميج ١٧ لطائرات العدو في المنطقة الجنوبية لقناة السويس في يوم ١٤/٧/١٩٦٧؛ ارتفعت معنويات القوات المسلحة عامة والقوات الجوية خاصة وعادت الثقة في الطيارين وطائراتهم الميج ١٧ ورغم أن هذه المعارك الثلاث التي بدأت من جانب العدو الذي أصابه الغرور في انتصار ٥ يونيو ١٩٦٧ فقد كانت النتائج نجاحاً ملحوظاً في جانب قواتنا رفع معنوياتنا بعد الهزيمة بأيام وشمل قواتنا البرية والجوية والبحرية. وكان رد الفعل عنيفاً على إسرائيل التي لم تنهأ بعد بانتصاراتها في ٥ يونيو ١٩٦٧ وترددت أصوات الثار في إسرائيل ضد المصريين وبدء تصعيد العمليات من الجانبين.

دوريات الاستطلاع خلف الخطوط:

اهتمت القيادة العسكرية المصرية في الحصول على أوفر المعلومات وأدقها عن العدو والمتمركز في سيناء وكانت دقة هذه المعلومات ضرورية للغاية. وكانت الوسيلة الموجودة هي إرسال دوريات الاستطلاع لمعرفة أوضاع قوات العدو في العمق التكتيكي والتعبوي حيث إن نقط المراقبة من جانبنا سوف تقتصر معلوماتها عن العدو في الشاطئ الشرقي للقناة كذا التحركات التي تتم خلفه نهائياً وليلاً. أما معرفة أنواع الأسلحة وبمجموع وقوة العدو وأماكن تمركه وطريقة إعاشته ومناطق تدريبه ونشاط طيراته في مطاراته الأمامية فقد تحققت بمواصلة دفع دوريات استطلاع ضباط وضباط صف من ٣-٣٠ أفراد فقط، تسمى دوريات خلف الخطوط تعود بعد فترة قد تصل إلى ١٥ يوماً ومعها حصيلة معلومات دقيقة ومهمة للغاية ويتبعها دوريات أخرى في مناطق أخرى وهكذا حتى اكتملت الصورة الحقيقية عن أفرع العدو وقوته الخلفية وتمركزاته.

معارك مدفعية الميادين:

مع بداية إنشاء وتكوين وحدات النسق الأول الدفاعي غرب قناة السويس واستكمال هذه الوحدات إلى تشكيلات ميدانية أكبر زادت الأنساق الدفاعية وتكونت نطاقات متماسكة على طول مواجهة قناة السويس وترابطت مع بعضها مكونة عمقاً دفاعياً دخلت فيها الأسلحة المعاونة من المدفعية (الميادين) والمهاونات

وبعد إنشاء التسق الأول الدفاعي في نوفمبر ١٩٦٧ بدأت عمليات مدفعية الميدان كسلاح رئيسي في عمليات الجبهة طوال مرحلة الصمود. بدأت في استخدام الضرب المباشر على أهداف العدو على الساتر الرمي، ثم تدرجت إلى استخدام نيران سرية مدفعية ثم نيران كتيبة غير مباشرة على أهداف العدو في العمق التكتيكي في قطاع من المواجهة يحدد بمعرفة القيادة المحلية. وكان استطلاع مدفعية الميدان مستمراً يومياً نهاراً وليلاً. كما كانت كتابتها تسارع إلى تغيير مواقع وحداتها بعد كل اشتباك مع العدو حتى لا يتمكن من تسجيل نقط فتح نيرانها.

وبعد ضرب أهداف العدو التي تظهر على الساتر الرمي انتقلت مدفعية الميدان في كل قطاع منفصل إلى ضرب أهداف العدو في النطاق التكتيكي والتعبوي عددة خسائر سواء في الأفراد أو المعدات أو في مناطق الشؤون الادارية ومخازن الذخيرة. ورد العدو بمدفعيته على مواقعنا الدفاعية وانتقل تبادل نيران المدفعية من قطاع إلى آخر حتى شمل الجبهة كلها. وكانت مدفيعتنا تخصص وحدات مدفعية ذات كفاءة خاصة في رصد مواقع مدفعية العدو عند إطلاق نيرانها وترد عليها فور إطلاق نيرانها فتسكت فوراً. وهكذا أطلق على مرحلة الصمود بأنها معارك مدفعية الميدان.

وعندما بدأت الدوريات المقاتلة من قوتانا في العبور ومهاجمة مواقع دفاعية للعدو وكانت مدفعية الميدان تساندنا بالنيران المباشرة أو غير المباشرة على موقع العدو قبل إتمام الهجوم على الموقع مباشرة كما تمت هذه المساندة في كثير من الأحوال باستائر دخان من لطلقات مدفعية الميدان سترأ لاقترب قوة الدورية من الهدف.

وكان التحذير الموجه مني للمدعية الجبهة ألا تفتح نيرانها في وقت واحد حتى لا يكشف العدو خطة نيران مدفعية الجبهة كلها في اشتباك واحد.

كما تمكنت مجموعة لواء مدفعية من الاشتباك مع رتل متحرك من عربات ودبابات العدو. وقد بدأت مهاجمته وهو على مسافة ٣ كيلومترات شرق قناة السويس وعلى طريق تقدم رئيسي. وأدت دقة المدفعية وكثافتها إلى تعطيل وإتلاف رتل العدو، وهكذا دخلت تحركات العدو خاصة الجماعية بعربات نقل التموين أو الذخيرة وفي حدود ٢-٥ كيلومترا شرق قناة السويس وعلى طول المواجهة تحت تهديد مدفعية الميدان المصرية.

وكانت مناطق الشؤون الادارية للعدو أو نقط تخزين المياه والذخيرة وورش

إصلاح العربات المتقدمة هي الهدف لشعب المدفعية الميدان المصرية. وكان يتم قصف الهدف عندما يتم العدو إستكماله وهو تحت مراقبة أجهزة استطلاع المدفعية يومياً. ويجوز قذف مثل هذا الهدف بتجميع نيران لواء مدفعية كاملاً، وعندما يبدأ الضرب تشتعل النيران ويستمر القذف عليه لمدة ٣ دقائق فقط ثم تنتقل مدافع اللواء بالكامل من مكانها التي اشنت في مكان آخر بجهاز من قبل وتستمر النيران مشغلة في الهدف لمدة يومين وتشاهد بواسطة جنودنا على الضفة الغربية للقناة.

فإذا تصورنا تجميع نيران مدفعية لواء بالكامل ومدى تأثيرها على هدف واحد ولمدة ٣ دقائق نخرج بالحساب الآتي: ٣٦ مدفع \times ٣ دقائق \times ١٠ طلقات في الدقيقة لكل مدفع \times ٥ كج وزن القذيفة على الأقل تكون النتيجة أكثر من ٥ طن من مادة شديدة الانفجار على هدف واحد في وقت واحد.

وإذا علمت أن المنطقة شرق السويس أرض صحراوية مكشوفة حتى ٢٠ كيلومتر عمقاً يمكن تصور مدى التأثير على شلل التحركات وعدم تمكن العدو من التجميع سواء للأفراد أو المعدات أو الاحتياطات خوفاً من تأثير نيران مدفعية الميدان والتي وصل عدد القطع من جميع الأنواع حتى نهاية عام ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٠ قطعة مدفعية ميدانية انتشرت في شكل وحدات على طول مواجهة قناة السويس وفي العمق حتى ٥٠ كلم.

ولم يكن لدى العدو من تصرف إزاء تفوق المدفعية المصرية إلا أن يزيد من استخدام الأرض والساتر لنافذ أرواحه ومعداته فبدأ من منتصف ١٩٦٨ يعدل من مواقعه الدفاعية شرق القناة ويحصنها تحصيناً شديداً مستخدماً قضبان سكة الحديد من القنطرة إلى العريش ومعه شكاير الرمل والفلنكات الخشبية ومساعدات اسمنتية أخرى، وتمكن العدو من تحويل النقط المكشوفة إلى ملاجئ تحت مستوى سطح الأرض، كما استمر في إنشاء النقط الحصينة فوق هذه الملاجئ وبناء نقط ضرب الأسلحة الصغيرة فوق الساتر الرمي. كما عمق خنادق المواصلات بين كل نقطة وأخرى، أما التحركات الخلفية للعربات والأفراد فاقصر على إجرائها ليلاً.

ولأغراض نفسية أذاع العدو استكمال خط برليف الدفاعي من ٣٥ موقعاً دفاعياً يحتوي كل منها على فصيلة من الأفراد علاوة على نقط الملاحظة ونقط الضرب

ليامش التي غطت نيرانها المسطحة مياه قناة السويس . وبدأ وضع الأنغام المضادة للأفراد
للتأكل الشائكة حول هذه المواقع .

وكان تصرف قياداتنا المحلية بعد ذلك في استخدام نيران المدفعية المباشرة ضد التجمع المقامة
على الساتر الرملي بمدفعية مضادة للدبابات كذا استخدام الهاونات ذات خط المرور العالي حيث
سط القذيفة خلف الساتر الرملي غير المنظور لنا .

وهكذا أصبحت نيران المدفعية المصرية ، والتي أنشيف إليها بعد ذلك وحدات مدفعية
مقيلة عيار ١٥٥ مم وعيار ١٢٠ مم ميدان وقوافل صاروخية ، مؤثرة جداً على العدو خاصة منذ
أن تطور استخدام مدفعية الميدان في عمق العدو بدخول الطائرات الملوكونتر المصرية كنقطة
للاحظة الجوية ، وأيضاً بطريقة الضرب المساحي باستخدام الصورة الجوية .

واستمرت معارك مدفعية الميدان مع أهداف العدو طوال عام ١٩٦٨ والتي استلكت
مئاتاً من الذخيرة بمعدل فاق كل الحروب السابقة . وكانت مسؤولية مديري التسليح في الجيوش
مزامتهم في القيادة العامة أن يواجهوا معدل الاستهلاك اليومي لدوام الامداد للوحدات الأمامية
أمر الذي أدى إلى زيادة فقط تشوين وتخزين ذخائر المدفعية في الجبهة لأكثر من معدل واحد
خط ذخيرة « كامل خلف كل فرقة مدفعية علاوة على معدل آخر في منطقة خطوط
المواصلات الخلفية حتى يسهل الامداد بالذخيرة لوحدات مدفعية الميدان ، وشعر العدو أنه
يدافع عن سيناء بدون أمل . اذ وصلت خسائر افراده بسبب القصف المدفعي فقط خلال عام
١٩٦٨ الى ١٢٠٠ إصابة .

وكان الفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان والمستشارون السوفيت يرون يوماً
مريباً على مواقع مدفعية الميدان وعلى القوات . وجاءت لحظة من اللحظات السيئة لالتحدث
لا نادراً إذ شاهد العدو رتلأ من عربات القيادة قادمة من بورسعيد إلى الإسماعيلية على الطريق
الموازي لقناة السويس واستشعر العدو أن به شخصية عسكرية هامة تنبع سير هذا الرتل من
العربات حتى وصل الى جزء من الطريق شمالاً للإسماعيلية عند كوبري القروان لزيارة مواقعنا
بها ثم إلى مواقعنا في غزة ٦ بالإسماعيلية حيث أطلق العدو عدداً من طلقات المدفعية ١٥٥ مم
استشهد البطل الفريق عبد المنعم رياض وجرح قائد الجيش الثاني نتيجة لتفدع مدافع العدو
وقدقت بذلك ثائتي وزميلي وصديقي الشهيد الفريق أول عبد المنعم رياض يوم

١٩٦٩/٣/٩ في الخندق الأول للموقع الأول في النسق الأول لقوات الجيش الثاني
في مواقعنا بمدينة الإسماعيلية . وتحولت جنازته في وسط القاهرة والتي اشترك فيها
الرئيس عبد الناصر إلى ملحمة وطنية وكان غضب الشعب ومطالبته بالثار وقوداً
جاهزاً لمقاتلي الجيش الثاني للقيام بأكثر عملية عسكرية منذ يونيو ١٩٦٧ .

هدم جدار الخوف:

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية في أول أغسطس ١٩٦٧
تعليمات بإعداد وتدريب القوات المسلحة وخطوات إستكمال الدفاع في جبهة قناة
السويس وخطط النيران وخطط التجهيزات الهندسية وبدأت في إعادة تنظيم القوات
المسلحة وتدريبها ورفع كفاءتها القتالية ولكن كثيراً ما كان يحدث تعطيل مؤقت
لاستمرار التدريب والاعداد عندما تصل معلومات تؤكد احتمالات هجوم العدو
غرباً واقتحام قناة السويس وهذا كان يضطر القيادة العامة إلى رفع درجات
الاستعداد وإعادة الوحدات من مناطق التدريب إلى مناطق تركزها وإيقاف مدارس
المعركة التي تم فتحها على طول الجبهة .

وكان العدو الإسرائيلي يناوش قواتنا بقصفات مدفعية مركزة على مدينة
السويس وبورتوفيق وحدثت بعض الحسائر بين الضباط والجنود والكثير من
المدنيين . وكان الاشتباك بالمدفعية يستمر لفترة طويلة مثلما حدث يوم ١٩٦٧/٩/٤
في منطقة الإسماعيلية ورقم ٦ لفترة طويلة طوال الليل . كما نشط العدو في عمليات
الاستطلاع البحري في خليج السويس .

والحقيقة أن العدو كان بين وقت وآخر يرد على قواتنا بإغارات جوية أو
قصفات مدفعية بعيدة المدى ونيران دبابات استمراراً لبناء جدار الخوف والرعب من
العدو الإسرائيلي في نفوس جند مصر .

وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة تعليمات بضرورة إزعاج العدو
ومعرفة تفصيلات مواقع الدفاعية والقيام بعمليات استطلاع بقوة في نطاق مواقع
العدو التكتيكية على الشاطئ الشرقي للقناة وعلى طول مواجهة قناة السويس بهدف
هدم جدار الخوف أمام المقاتلين المصريين وتحطيم خرافة تفوق الجندي الإسرائيلي .

ونفذت تعليمات القيادة العامة للقوات المسلحة بإعداد العناصر المدربة من
الضباط والجنود من مختلف أفرع القوات المسلحة مشاة - صاعقة - مظلات -

العدو في الدفرزوار حيث قام العدو بإنشاء نقطة قوية في الدفرزوار على الساتر الترابي تتعاون بالتيارن والقوات مع قوات العدو في منطقة تل سلام إلى الجنوب الشرقي منها. تمت دراسة موقع العدو بمراقبته ليل نهار لفترة طويلة ومعرفة نظام الانذار وخطة الوقاية وعادات العدو الإسرائيلي وتحركات الامدادات إلى الموقع وأسلوب الحراسة والغيار.

وكلف قائد التشكيل بمهمة قيادة هذه الاغارة من موقع متقدم على الشاطئء الغربي لمواقنا في الدفرزوار، ووضعت خطة التيارن بالمدفعية والهاونات والرشاشات لمعاونة هذه القوة في عملية الاغارة سواء في التهديد للعملية إذا نفذت صاحبة أو في المعاونة عند الطلب أو للمعاونة في الانسحاب.

وقام التشكيل بعمل تجربة للاغارة على موقع مماثل أقيم على ترعة الإسماعيلية على سائر عال أحيط الموقع بالأسلاك والألغام كموقع العدو في الدفرزوار. وفي التوقيت المحدد لاجراء العملية التي قرر قائد التشكيل أن تتم ليلاً، وفي هجوم صامت، عبرت القوة من اتجاهين ونجحت في الوصول إلى الضفة الشرقية للقناة، وتسلسلت إلى مدخل موقع العدو من الناحية الشرقية واقتحم الأفراد المواقع، وفوجيء الإسرائيليون بقواتنا داخل خنادق مواصلتهم ومواقعهم وحدث اشتباك دام حوالي عشر دقائق وعادت قوة الاغارة بقواربها عبر المانع المائي وفقدنا في هذه العملية ثمانية من الشهداء، ولكن كان لا بد من هذه العمليات التعرضية لتدريب قواتنا تدريباً واقعياً على الطبيعة والوصول إلى العدو الإسرائيلي في حصونه المتينة لاجداث أكبر قدر ممكن من الذعر. ورد العدو على هذه الاغارات بقصفات مدفعية على مواقنا وبدأ يحصن مواقه أكثر وقام بإنشاء نقطة قوية أخرى تتبادل مع النقطة الأولى للتعاون بالتيارن والقوات.

ورغم أن هذه الاغارة لم تنجح في الحصول على وثائق أو أسرى من العدو الإسرائيلي ورغم تكبدنا خسائر إلا أن هذه الاغارة على موقع العدو الحصين وليلاً وفي هدوء أحدثت ذعراً للعدو الإسرائيلي وأعطت قواتنا الثقة في إمكانية العبور بقوات كبيرة والقيام بأعمال قتال مؤثرة على العدو.

تصاعدت العمليات العسكرية في جبهة قناة السويس:

تطورت الخطة العامة التي وضعتها القيادة العامة للقوات المسلحة لتحرير

مليات الدفاع النشط:

ات القوات المسلحة تستعيد قدرتها خطوة خطوة. وبدأ التدريب بهمة ونشاط مع التركيز على الرماية بجميع أنواع الأسلحة، كما بدأنا في أوائل عام ١٩٦٨ خطوات التدريب العملي على عبور الموانع المائية بوحدات فرعية ثم والتشكيلات. وتعتبر بداية التدريب على العبور خطوة هامة في رفع الضباط والجنود بأمل الثار من عمليات ١٩٦٧. وشعر الجميع بجدية العمل شرفت شمس الأمل في استعادة أرضنا بإذن الله.

جاءت زيارة القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس جمال عبد الناصر للجبهة مارس ١٩٦٨ واجتماعه بعدد كبير من القادة والضباط والجنود لمعرفة الخاصة وبحث المشاكل العامة. والحقيقة أن الكثير من المشاكل كانت تجد على المستوى الأعلى. كما اجتمع الرئيس بكل القيادات المشتركة ومنهم قيادة الفرائي وكان لهذه الزيارة أثر كبير في نفوس الجميع. وكانت الاشتباكات بالمدفعية والهاونات والأسلحة بعيدة المدى والقرية وأعمال القناصة التي بدأ إلى جنب مع أعمال التجهيز الهندسي واعداد المواقع والتحصينات ثم بدوريات المقاتلة نقطة تحول كبيرة حركت وحولت الدفاع إلى نشاط دائم ليل نهار كما كان استخدام قواتنا لأسلوب السد الناري ضد طيران العدو الواطيء في حرمان العدو من التحليق بقرب المواقع عاملاً آخر في تحطيم جدار

نقطة العدو القوية في الدفرزوار في أكتوبر ١٩٦٨:

لفت قيادة الجبهة التشكيلات بتطوير عمليات الدفاع النشط التي لم تعد تقصف بالمدفعية والهاونات وأعمال دوريات الاستطلاع والاستطلاع بقوة القتال والاقتناص وأعمال القناصة إلى عمليات أكبر بعبور قوات من سرية عمدة في عمليات إغارة ليلية عبر مواقع العدو في مواجهة هذه التشكيلات قدرة الدفاعات الإسرائيلية وكشف خطط نيرانها واختبار أعمال عناصرها في القيام بهجمات مضادة على قواتنا ومدى قدرتها وتوقيتات وصولها فيها. وتم اعداد خطط بمعرفة التشكيلات تربت عليها وحدات خاصة منها افرادها اختياراً دقيقاً ونقلوا إلى معسكرات التدريب، وأشرفت عليها قيادات ات إشرافاً مباشراً. وكانت إحدى هذه الاغارات، الاغارة المركزة على موقع

من المحتلة وأطلق عليها الخطة «٢٠٠» ليضاف إليها اعتبارات ومقومات جديدة ب تطور قواتنا المسلحة ونشاطها في أعمال الدفاع النشط والاغارات القوية، بما حسب تطور قوات العدو من ناحية الحجم والتنظيم والتسليح، وقدرة وكفاءة الطرفين. وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أهداف التدريب ليات الحربية لكل تشكيل قتالي في أفرع القوات المسلحة وفي تشكيلات الجبهة شين الثاني والثالث، وفي وحدات المناطق العسكرية في أنحاء الجمهورية. لذا بنيت مشروعات التدريب على العمليات الحربية لجميع التشكيلات الميدانية قوات المسلحة المصرية طبقاً لمنهج وأسلوب الخطة الاستراتيجية العسكرية.

وبدأت القوات في استكمال التجهيز الهندسي بمعاونة المهندسين العسكريين التجهيز الهندسي لمواقع المشاة أو الأسلحة الأخرى لمواقع القوات والعرابات بابات ومرايض المدفعية والهاونات. وخطط لإنشاء مواقع أصلية ومواقع تبادلية مع هيكليّة ومواقع تبادلية للسيطرة، مع زيادة الاهتمام بحفر مواقع للدبابات في الأول لتستطيع الدبابات المناورة بالحركة والنيران بحرية على طول الجبهة، هذه الأعمال التعرضية المطلوبة من التشكيلات والوحدات. كما صدرت تعليمات بحماية تشوينات الذخيرة والاحتياطيات في الجيوش والمناطق. وبما زاد الثقة القيادات، إعطاء قادة الجيوش والتشكيلات سلطات إصدار الأوامر التي تكسر القواعد الروتينية في سبيل أمن القوات والمعدات والأسلحة. وأخذت على إصدار التوجيه الآتي لقادة الجيوش لإعطاءهم الثقة في أنفسهم وفي أسلوبهم «لن أعترض على أي إجراء يتم من قائد الجيش شخصياً يعود عليّ بتكاليف يكون هدفه الوقاية».

كما أصدرت أوامري باعتبار جميع الأفراد الإداريين مقاتلين ومعهم أسلحتهم بهم القتالية بالإضافة إلى رفع كفاءتهم الإدارية مع درجة استعدادهم للقتال اكهم فعلياً مع وحداتهم في الأعمال القتالية.

وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة أوامرها للجيوش الميدانية بتصعيدات الحربية. وأصبح الدفاع المرتكز على دفاعات قوية يزداد قوة يوماً بعد يوم إلى دفاع نشط فعال وإجراء تدريب واقعي حقيقي تطبيقاً للتدريب القتاليات والتشكيلات ونصت التعليمات بالآتي: «يجب على الجيوش الميدانية أن يكون على أسرى من العدو الإسرائيلي وإرسال دوريات قوية ومجموعات للعمل

خلف الخطوط بالتنسيق مع اغارات الحربية».

ورفعت قيادات الجبهة الشعار التالي: «أقتل الإسرائيلي أبناً وجد، الفرد أهم من المدة في القتال». وكان شهر يونيو ٦٩ هو أكثر شهور العام بروزاً لخسائر إسرائيل في الأفراد والمعدات.

أسر الضابط الإسرائيلي «دان افيدان»:

نشطت الدوريات بمختلف أنواعها على طول الجبهة وأعمال القنص والاقتناص للمعدات والأفراد. كما نشطت أعمال التجهيز الهندسي والتدريب على مهام العمليات في الخطة ٢٠٠ ومشروعات بنجود وفي أوضاعها الحقيقية المعركة وفي نطاق جبهة الجيوش الميدانية.

كلف قائد الجيش الثاني الميداني قادة التشكيلات شخصياً بضرورة التخطيط للحصول على أسرى من العدو. ووضعت الخطط المنفذة لهذا التكليف وبدأت التشكيلات في التجهيد لهذه العملية الضرورية ونجحت الفرقة الثانية المشاة في قطاع اللواء ١١٧ مشاة جنوب الإسماعيلية في الحصول على أسير ضابط يسمى «دان افيدان» أثناء تحرّكه بعد الغروب عائداً إلى موقعه في الدفرزوار في سيارة جيب وعادت به الدورية وسلمته حياً ومعه وثائق إلى القيادة العامة للقوات المسلحة يوم ٦٩/١٠/٢٢.

دفعت التشكيلات عناصر من أفرادها مدربين تدريباً عالياً لتنفيذ مثل هذه المهام وكانت الدورية المكلفة بالحصول على أسرى صغيرة في الحجم قوية في رجالها وعزمهم وأسلحتهم، كانوا خمسة رجال، اثنين ضباط وثلاثة ضباط صف من سرية استطلاع اللواء ١١٧ مشاة عبروا قبل الفجر إلى الضفة الشرقية وحفرو حفراً شخصية اختبأوا بها طوال النهار حتى سنحت لهم فرصة عبور سيارة جيب عائداً إلى مواقعها في الدفرسوار وكانت خطتهم كالآتي:

رصد أربعة ألغام على الطريق في الحفر الموجودة في الأسفلت وتغطيتها بنفس لون الأرض.

تقسيم أنفسهم إلى ثلاث مجموعات — اثنين اقتناص — اثنين تأمين والفرد الخامس مراقبة وإنذار وحراسة على السائر الرمل خلفهم.

بالصبر والمثابرة وقوة التحمل تمكنت هذه المجموعة الصغيرة من أسر الضابط بعد انفجار اللغم في السيارة وقتل السائق نتيجة الانفجار وتمكنوا من أسر الضابط

الذي كان قد أصيب في فخذه وبطنه من الانفجار والذي قال لأفراد الدورية بعد سره: «أنا ضابط إداري ما ليش دعوة» كما تم أسر رقيب إسرائيلي مصاب بإصابات خطيرة وتعاون الأربعة على حل الأسيرين مستخدمين البنادق والبطاطين كمحفة للفلق حتى وصلوا إلى الشاطئ الشرقي وأعطى المراقب إشارته لتحرك القارب إليهم من الضفة الغربية وتم نقل أسير واحد والثاني ترك مكان الحادث حيث توفي متأثراً بجراحه.

وأصيب الإسرائيليون بذهول شديد ولم يحدث ما كنا نتوقعه من انتقام سريع سواء بالطيران أو المدفعية أو الهاونات إلا في صباح اليوم التالي حيث نشطت قوات العدو الجوية وكذا مدفعيته وهاوناته. وكان لدينا أسلحة الردع للرد القوي بالمدفعية والهاونات ومن مرابض الدبابات في التسق الأول التي كانت تناور لاحتلالها عند اللزوم.

ولم تحدث أي أحداث أو إصابات في أفراد قوة الدورية وعادوا سالمين وزاوهم قائد الجيش في اليوم التالي ومنحوا ميداليات العبور ومكافآت مالية وقد كان لهذا الحادث العظيم أثر كبير في نفس أفراد قوات الجيش الثاني خاصة والقوات المسلحة وشعب مصر عامة فهذا أول أسير ضابط أسره القوات المصرية منذ عام ١٩٤٨ ونشرت الصحف في مصر والعالم هذه القصة وصورت هذا الضابط الإسرائيلي «دان أفيدان».

معركة لسان بور توفيق في ١٠/٧/١٩٦٩:

ظهرت أهمية لسان بور توفيق بعد عملية إصابة معمل تكرير الوقود ومخازنه في الزيتية جنوب السويس حيث يمكن موقع اللسان من استخدام العدو لنيران المدفعية المباشرة ضد منطقة التبرول وميناء الأديبة كما يضع هذه الميناء الهامة ومشأتها تحت تهديد مستمر نتيجة تعرضها المباشر لنيران العدو علاوة على عدم إمكانية استخدام ميناء السويس نفسها بحرية تحت تهديد نيران العدو المباشرة فأصدرت توجيهاتي إلى قيادة الجيش الثالث الميداني باحتلال هذا اللسان وتدمير قوات العدو به وتعزيز هذا العمل خرمين العدو من استخدامه وبدأ تأمين ميناءي السويس والأديبة من تهديد نيران العدو المباشرة.

خططت قيادة الجيش هذه العملية وخصصت الكتيبة ٤٣ صاعقة ضمن

قطاعاته للقيام بها على أن تتم ليلاً وتكون عملية صامتة أي بدون تمهيد نيران من مدفعية الميدان أو نيران دبابات. وفي ليلة ١٠/٩ يوليو ١٩٦٩ قامت قوات الكتيبة ٤٣ صاعقة وتنظيم محكم وبسكون كامل بالوصول إلى موقع لسان بور توفيق مستخدمة قوارب المطاط بالمجاذيف وفاجأت العدو من الجانب الشرقي البعيد ودمرت قوات العدو ومعداته جميعاً. وكان العدو يحتل هذا اللسان بقوة سرية مختلطة. ونجحت الكتيبة في هذه المعركة ولم يحدث لأفرادها إلا إصابات وجروح نتيجة تسليق اللسان فقط، وظهرت خطوات تنفيذ هذه المعركة من الناحية القتالية والانضباطية والسيطرة والتنسيق ليلاً كما لو كانت مشهد «بيان عملي».

وكانت هذه المعركة فاتحة معارك لقوات الجيش الثالث الميداني والتي توالى بنجاح بعد ذلك.

معركة الجزيرة الخضراء:

ازرعج العدو من توالي نجاح قواتنا في عملياتها نهراً وليلاً دلت على قدرة قتالية جديدة لقواتنا فأراد أن يقلل من هذا النجاح فقامت كتيبة مدعمة بعناصر مهندسين بالهجوم ليلاً على الجزيرة الخضراء الواقعة جنوب لسان بور توفيق وكانت تتمركز فيها سرية مشاة يدعمها بعض الرشاشات القصيرة المضادة للطائرات من قواتنا.

وكاد العدو ينجح في هجومه واستعادة الجزيرة لولا تمسك أفراد السرية بمواقعهم. وقتلوا العدو ليلاً باستخدام خطوط النيران الثابتة للأسلحة الصغيرة والرشاشات وكانت المعلومات أثناء هذه المعركة ناقصة لدى قيادة الجيش الثالث الميداني لانتطاع الكابل البحري للمواصلات التليفونية فأمر قائد الجيش تلقائياً بضرب الجزيرة كلها بنيران مدفعية الجيش وكانت مفاجأة لأفراد وقوارب العدو ولنشاته التي وقعت تحت تأثير نيران المدفعية المركزة فتم قتل وتدمير جميع قوات العدو ولنشاته فوق الجزيرة بينما كانت قوات السرية المصرية بالجزيرة مخدقة مسبقاً في الأرض الصخرية بالجزيرة والتي احتاجت لمجهود كبير من أفراد السرية المصرية لاعداد هذه الخنادق، وانسحبت فلول العدو الإسرائيلي تاركة خلفها معداتها ولنشاتها المدمرة وكان تصرف قائد الجيش باستخدام مدفعية الجيش بالكامل في تركيز نيرانه ضخماً على الجزيرة هو العامل المؤثر الذي ساعد النيران الثابتة لقوات السرية على قوات العدو المكشوفة فوق سطح الجزيرة.

وكانت معركة ثانية ناجحة لصالح الجيش الثالث الميداني .

ونتيجة لفشل قوات العدو البنية في وقف نجاح قواتنا وتأثير هذه المعارك على قواته البنية وخسائره الكبيرة فيها فقد أدخل العدو اعتباراً من صباح يوم ٢٠ يوليو ١٩٦٩ سلاحه الجوي ضد مواقعنا في الجبهة نهراً وتبعها بالتدخل بالقصف الجوي ليلاً اعتباراً من ٢٨ يوليو ١٩٦٩ بهدف إحباط دفاعنا الانحيازي النشط وحفض الروح القتالية والمعنوية لقواتنا التي تستنزف قواته ومعداته . وتأثرت معنويات جنوده نتيجة لهذا الاستنزاف .

عمليات ومعارك أخرى :

تحت ضغط عمليات ومعارك قوات الجيش الثاني والثالث الناجحة على جبهة قناة السويس والتي كان لها تأثير كبير على قوات العدو المتمركزة شرق القناة ، بدأت روح جنوده تنخفض بالرغم من تحصين الدفاعات لوقاية جنوده من نيران مدفعيتنا الكثيفة والمستمرة يوماً نهاراً وليلاً وكثرة دوريات القتال والاعتراف التي أخذت تستنزف قواته ومعداته يوماً بعد يوم . ووجد أن تكثيف هذه القوات لن يعود عليه بفائدة سوى زيادة الخسائر ، واضطر إزاء ذلك إلى وضع الحائط العنبري لاجبارنا على تخفيف هذا الضغط العسكري على قواته في قناة السويس بانشارها جنوباً في منطقة البحر الأحمر من ميناء الأدبية حتى جنوب القصير وهي مسافة أكثر من ٥٠٠ كيلومتر جنوباً وكانت غير مشغولة بالقوات حتى منتصف عام ١٩٦٩ .

عملية الزعفرانة :

في فجر يوم ٩/٩/١٩٦٩ قام العدو بإزالة مجموعة سرية مختلطة بنسج دبابات برمائية على شاطئ خليج السويس الغربي قرب نقطة حدود الزعفرانة ١٠٠ كلم جنوب السويس وقضى على أفراد نقطة الحدود — ٥ أفراد — وقطع طريق السويس — الغردقة المار بحذاء الشاطئ وخط التليفون الهوائي ودمرت العربات التي كانت مارة في الطريق ولعدم وجود قوات في هذه المنطقة أخذ العدو يصور فيلماً لقواته الهابطة على الشاطئ ولم يحاول الابتعاد عن منطقة نزوله على الشاطئ واستمر هكذا ٦ ساعات وعادت قواته من حيث أنت .

وكانت عملية الزعفرانة سابقة بخمسة عشر يوماً تخطيطي في ماع فراغ منطقة خليج السويس ، فمنذ بدء تخطيط القوات المطلوبة بعد معركة ١٩٦٧ مباشرة

تأخذ الأولوية في الاعداد مثل التشكيلات المطلوبة للمجبهة . ودفعت هذه الوحدات من القاهرة حيث انتهى تدريبها وإعدادها في منتصف سبتمبر ١٩٦٩ وأخذت الفرقة أوضاعها الدفاعية في المنطقة مكونة نسقاً واحداً من الزعفرانة حتى سفاجة مع وجود كتية حدود منفصلة في القصير ، وتمركز الاحتياطي في العمق «وادي قنا» . وتبعث هذه القوات من ناحية القيادة والسيطرة للقيادة العامة بالقاهرة مباشرة . وامتدت المواجهة مع العدو وأصبحت من بورسعيد شمالاً حتى القصير جنوباً ٧٠٠ كلم تقريباً . ولم أنقل أو أخفف أي وحدة من وحدات جبهة التجميع الرئيسي للجيشين الثاني والثالث غرب قناة السويس جنوباً إلى منطقة خليج السويس كما كان ينتظر العدو . ثم قامت القوات الجوية بتمركز سربين مقاتلين ميج ١٧ في كل من مطاري الغردقة والزعفرانة ؛ والآخر تم الانتهاء من نشأته أخيراً ، ثم توالى دعم المدفعية المضادة للطائرات من منطقة البحر الأحمر العسكرية .

كما كانت عملية الزعفرانة لها تأثير عكسي على موقف اللواء أحمد إسماعيل رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ذلك الوقت . إذ بينما كان الرئيس عبد الناصر وأنا ورئيس الأركان ورؤساء الهيئات بالقيادة العامة وقائد الجيش الثاني والمستشارون السوفييت نشاهد المشروع الاختباري لقوات الفرقة ٢١ المدرعة والتي انتهى إنشاؤها وتدريبها حديثاً ؛ جاء اللواء عبد الغني الجمسي مدير الاستطلاع حوالي الساعة ١٠ صباحاً في نقطة المشاهدة عند علامة الكيلو ٥٣ طريق القاهرة - السويس الصحراوي - وأبلغ الرئيس عبد الناصر بنزول مجموعة سرية برمائية إسرائيلية في الزعفرانة ولم يكن لديه أي معلومات أخرى فقرر الرئيس بعد التداول معي تكليف اللواء أحمد إسماعيل ومستشاره السوفيتي بالتوجه إلى الزعفرانة رأساً لاستطلاع الموقف وحسمه وإخطارنا باقي المعلومات الضرورية ، وانصرف الاثنان من نقطة المشاهدة إلى مكان الحادث . ولم يستطع الرئيس الانتظار طول اليوم كما كان مقرراً وفضل العودة إلى القاهرة الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وعدت مع الرئيس إلى منشية البكري ثم توجهت إلى القيادة فوجدت لواء أحمد إسماعيل في مكتبه محاولاً معرفة موقف الزعفرانة عن طريق المواصلات الخطية واللاسلكية ، وعلمت أن مستشاره السوفيتي توجه إلى الزعفرانة رأساً من علامة الكيلو ٥٣ فأخطرت الرئيس بالموقف فرد عليّ : «هو المستشار الروسي ينفذ أوامري ورئيس الأركان يفضل البقاء في المكتب . إنني في انتظار عودة المستشار» .

وصل المستشار السوفيتي الساعة السادسة مساء نفس اليوم وعرض على الموقف كما ذكرت فأخطرت الرئيس بذلك وكان قد استمع إلى الادعاءات الأجنبية التي صدعت إعلامياً وتليفزيونياً حادث الزعفرانة وشعرت بضيق الرئيس وزعله وقال لي : « إن رئيس الأركان لا يصلح للاستمرار في تحمل هذه المسؤولية . شوف لك واحد آخر » .

وكان لهذا الحادث وتصرف لواء أحمد إسماعيل السليبي أثر مباشر في مرض الرئيس لمدة ثلاثة أسابيع ، وأحيل لواء أحمد إسماعيل إلى المعاش وتعددت أن يتم إنهاء خدمته بطريقة اجتماعية لائقة .

عملية رادار خليج السويس :

ليلة ٢٤/٢٣ ديسمبر ١٩٦٩ تمكن العدو من الهبوط بطائرتين هليكوبتر نقل مجوار محطة رادار إنذار من نوع ب ١٢ كانت متمركزة حسب تخطيط الدفاع الجوي خلف وحدات النسق الأول لقوات خليج السويس قرب رأس غارب ، وتمكن أفراد العدو من محاصرة هذا الجهاز وطاقمه لتكون من سبعة أفراد ولم يكن موقع هذا الجهاز مؤمناً من وجهة نظر الدفاع الأرضي كما لم يراع اختيار موقعه ليكون في حماية قوات الدفاع في المنطقة . وتمكن العدو من القضاء على أفراد طاقم الجهاز ، كما تمكن من تخطيط الجهاز إلى جزئين وحمل الجهاز في طائرتي هليكوبتر إلى قاعدته في إسرائيل .

ولم يكن لهذه العملية أي أهمية عسكرية إذ إن الجهاز (ب ١٢) جهاز رادار إنذار قديم وليس متطوراً كما أن فقدته لم يؤثر في شبكة إنذار الدفاع الجوي لوجود بدائل له كثيرة في المنطقة . إلا أن التأثير جاء معنوياً ونفسياً ضد قوات المنطقة كما أظهر النقص الواضح في عدم إتمام التنسيق والتعاون بين قوات منطقة خليج السويس الدفاعية وبين قوات الدفاع الجوي في نفس المنطقة بالنسبة لأوضاع التمرركز لكلهما . وكان لابد من تلافي مثل هذا التقصير مستقبلاً ، فقدمت قائد الدفاع الجوي في المنطقة وقيادة الوحدات الفرعية الأرضية للمحاكمة العسكرية لإهمالهم في عدم التنسيق معاً داخل نطاق منطقة خليج السويس . وكان هذا الإجراء درساً وعنه جميع القيادات المحلية على مستوى القوات المسلحة في كل مكان .

وفي ١٧/١/١٩٧٠ استخدم العدو جماعة كومندوز — ٩ أفراد داخل عربة جيب — منقولة جواً بواسطة هليكوبتر وهبط قريباً من كم ٥٣ طريق القاهرة — السويس الصحراوي بهدف تدمير محطة ضخ بنترول في المنطقة . وعند

محاولة اقتراب الجماعة من الهدف تصدت لها نيران رشاشات عيار ١/٢ بوصة من جماعات قوات الدفاع الشعبي التي كانت موزعة على الأهداف الحيوية فأصابها جندبا إسرائيلياً كما أصيبت المليكوبتر أيضاً وقُتل هجوم العدو على الهدف الحيوى في العمق . وبهذا نجح خطط القيادة العامة في الدفاع عن الأهداف الحيوية في العمق .

عملية جنوب جزيرة البلاح في نهاية عام ١٩٦٩ :

خططت قيادة الجيش الثاني الميداني مع قيادة الفرقة الثانية مشاة عملية إغارة بقوة سرية مشاة على نقطة قوية للعدو كاملة التجهيز بخنادقها وملجئها ودشها . وكانت خطة القوات الإسرائيلية احتلالها على فترات وإحلالها في فترات أخرى إلا من عناصر مراقبة صغيرة تاركين معداتهم وتعييناتهم وحتى أنابيب البوتاجاز الكبيرة ومقطورات المياه الخ . وانتهزت القوة إخلاء الموقع إلا من عناصر المراقبة وقامت باحتلال الموقع جنوب جزيرة البلاح مباشرة في عملية ليلية صامتة والموقع يشرف على تفرع قناة السويس حول جزيرة البلاح الرملية والتي كانت تحتلها قواتنا منذ عام ١٩٦٧ بنقط مراقبة ونقط قوية من فصائل مشاة مدعمة بعناصر ودبابات وأسلحة مساندة بقوة سرية مشاة مدعمة .. وأخذت القوة معها علم مصر المثلث الألوان ورفعت على أعلى رتبة في الموقع ، ولما شعر أفراد المراقبة بقواتنا فروا هارين تاركين معداتهم وبعض الأسلحة والكثير من الملبات .

وحاول العدو في أول ضوء استرداد الموقع ولكنه فشل حيث كانت قواتنا في جزيرة البلاح مسيطرة سيطرة تامة على المنطقة حولها وتغطي الموقع الذي استولت عليه بنيرانها المباشرة مما لم يمكن أفراد العدو من الاقتراب من الموقع .

وأخطرتني قائد الجيش بهذا النجاح الكبير وطلب مني بقاء هذه القوات في مواقعها التي استولت عليها شرقاً ورفعت عليها علم مصر لأول مرة بعد المعركة في ١٩٦٧ . وأكد قائد الجيش لي أنه يمكنه حماية هذه القوة وتأمين وجودها في الضفة الشرقية ولكني لم أصدق على بقاء القوة بعد الانتهاء من مهمتها اكتفاء بعنصر المفاجأة وماحققت من نجاح معنوي كبير وما أعطته من ثقة كبرى بإمكانية العبور بقوات كبيرة عبر المانع المائي ومهاجمة نقط العدو القوية والاستيلاء عليها والبقاء بها كيف نشاء .

رغم هذا فقد ظل علم مصر المثلث الألوان يرتفع على أعلى رية بالموقع الإسرائيلي شرق القناة جنوبي جزيرة البلاح مثبتاً في قاعدة خرسانية قوية تحرس قواتنا

وعمليات القتال في العمق حتى ٨ كيلومترات وعملياً لا يتعدى ١٠ كيلومترات. وبدأت القوات التدريب على هذه العمليات في مناطق مماثلة لمنطقة العمليات المحتملة واضحة في الاعتبار احتمالات تدخل العدو عند تنفيذ هذه العمليات بأعمال جريئة وإيجابية بقواته الجوية وقوات الأبرار الجوي، وهذا يحتاج إلى دراسة جيدة ودقيقة لكل الاحتمالات على جميع المستويات.

وأصدرت تعليمات إلى قادة الجيوش والمناطق العسكرية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة وقادة الأسلحة المعاونة والادارية بضرورة وضع العدو تحت الاستطلاع المباشر المستمر للحصول على المعلومات التي توضح تجميع قوات العدو حتى عمق الجيوش الميدانية لمعرفة الآتي:

- أسلوب تحركات العدو نهراً ولبلاً من موقع تجميعي إلى موقع تجميعي آخر.
- الأسلوب الذي يتبعه العدو لتعديل أوضاعه في العمق.
- عادات وتصرفات ومعتويات العدو في هذه التجمعات.

مع التوصية بالتخطيط الجيد والتدريب الكامل الواقعي واستيعاب الدروس المستفادة ودراسة الأخطاء من العمليات السابقة التي قامت بها قواتنا أو العدو مع التصرف السليم والمبادرة من جميع القادة في مختلف المستويات.

وأوصيتهم بالتخطيط حسب قدرة وكفاءة الوحدات التي ستنفذ العملية ولا ينتقل قائد الجيش إلى عمليات كتيبة إلا بعد تأكيد نجاح عمليات السرية عدة مرات واستخدام أسلحة الضرب المباشر على نقاط العدو القوية لشل حركتها وإسكانها وتدميرها ويجب تطبيق توجيهاتي وهي:

اغارات صغيرة في وقت واحد مع معاونة القوة بأكبر معاونة ممكنة:

تساوي نجاح ١٠٠٪.

ولن أصدق بأكبر منها إلا بموافقة قائد الجيش شخصياً.

كما أكدت على ضرورة زيادة تحصينات عناصر الدفاع الجوي في الجيوش وأن يكون لكل موقع واجب أرضي بجانب واجبه الجوي الرئيسي مع رفع الحصينات

بداية عام ١٩٧٠ تعين الجنرال أرييل شارون قائداً للجبهة الإسرائيلية في السويس. وكنا نعلم تخصصه في العمليات الخاصة وعمليات الأبرار. احتمال أن يقوم العدو بعمليات واغارات على الطرق والكباري والقوات ولقد صرح موشي ديان وغيره من القادة الإسرائيليين بنية استخدام السلاح الإسرائيلي في ضرب السويس ضرباً مركزاً وكذا مواقع كتائب الصواريخ الجوي بغرض إحداث أكبر خسائر، وهدف العدو من هذا هو التهديد بعمليات خلف خطوطنا بالأبرار الجوي أو البحري. ويحتمل أن يكون هذا في منطقة البحيرات أو في المنطقة ما بين القنطرة وبورسعيد أو طريق - - دمياط.

طلب الموقف مواجهة الخطط الجديدة للعدو وذلك برفع الروح القتالية في باقي ثمن وتحسين المواقع الدفاعية واليقظة وعمل مشروعات تدريب بالقوات الجوية وتحريك القوات على جميع المستويات والتدريب على التحرك تحت تهديد الجوي نهراً ولبلاً.

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية تعليماتها بالتخطيط لمهاجمة العدو القوية في مواجهة الجيوش والتشكيلات واحتلالها وكذا الاستعداد للقيام بعبور على مواجهة واسعة والقيام بالاغارات والكمائن في عمق العدو وتحركات احتياطيته. وكان الجيش الثاني بقيادة اللواء عبد المنعم خليل والجيش بقيادة اللواء محمد فائق البوريني ومن بعده لواء عبد المنعم واصل.

مع صدور هذه التعليمات تمت مراجعة الخطط الدفاعية النشطة في الجيوش لبدء الأعمال التعرضية ضد قوات العدو شرق القناة مع تحسين الأوضاع واستمرار أعمال التجهيز الهندسي.

وأكدت أيضاً على أهمية التنسيق بين قادة دفاع جوي الجيوش الميدانية والمناطق وبين قوات الدفاع الجوي في تحركات عناصر أسلحة وكتائب وأجهزة إنذار وادارات الدفاع الجوي داخل قطاعات الجيوش والمناطق العسكرية.

وحق نبدأ عام ١٩٧٠ بداية قوية ناجحة وبأسلوب علمي وعملي سليم ورفعاً للمعنويات تم عقد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية حضره الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة في مساء يوم ٦ يناير ١٩٧٠.

وأردت بهذا الاجتماع التاريخي أن يكون القائد الأعلى للقوات المسلحة في صورة حقيقة للموقف العسكري وأن يجتمع بقيادة أفرع القوات المسلحة وقادة الجيوش والمناطق العسكرية. ثم رتب اجتماعاً آخر في اليوم التالي ضم معنا المستشارين العسكريين السوفيت وطلبت من الجميع الصراحة التامة في كل شيء ولا نحاول إخفاء شيئاً عن الأخطاء التي حصلت، وهذا أيضاً أن يستمع القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى موقف القوات المسلحة تفصيلاً من قياداتها مباشرة بوضوح وصراحة ويلقي إليهم توجيهاته حسب ما يتطلبه الموقف. وكذا تم عقد اجتماع مشترك ثالث في ١٠/١/١٩٧٠ ضمن سلسلة هذه الاجتماعات الهامة.

وكان أول موضوع وجهه الرئيس للقادة جميعاً: لقد قررنا حرب الاستنزاف منذ سنتين هل نستطيع الاستمرار فيها أم أنها سلاح ذو حدين؟

واستطرد سيادته قائلاً: وأوصي أن تعملوا جميعاً على أساس العمليات المشتركة وإعطائها أهمية كبيرة ويرجع نجاح العدو في تخطيطه واستغلاله وتدريبه الكامل وتنفيذه للعمليات على هذا الأساس.

وأود أن أسمع من الجميع آراؤهم بكل صراحة.

ثم قال: لقد حقق العدو هدفه في تعطيل كتائب الصواريخ ونسبة الخسائر من القصف الجوي العادي كانت كبيرة لأننا لم نشرك قواتنا الجوية خلال شهر ديسمبر ١٩٦٩ ويجب إشراك قواتنا الجوية في معاونة القوات البرية.

ويجب اختيار ضباط أكفاء من الطيارين للاعتراض الجوي ويعطوا علاوات زيادة ويخصص لهم توقيت معين للاقتناص.

وكان تقدير الرئيس جمال عبد الناصر أن إسرائيل تعتقد أننا سنعتبر القناة في صيف ١٩٧٠ وهدفهم هو منع القوات المسلحة المصرية من عبور القناة وهذا لا يتأتى إلا بالسيطرة الجوية لإسرائيل وضرب وسائل الدفاع الجوي في النسق الأول والنسق الثاني ثم المطارات وفي نفس الوقت يستمر القصف الجوي على القوات وبذا يضمنوا عدم عبور القوات المصرية للقناة.

وكنتم قد قدمت للرئيس موقف القوات المسلحة عموماً حتى آخر عام ١٩٦٩ ذكراً الانتهاء من بناء حجم القوات المسلحة المقرر في الخطة عدا النقص المطلوب استكمالها من الطيارين والطائرات الكاذبة طويلة المدى للردع الجوي كذلك النقص الظاهر في قوات ومعدات الدفاع الجوي خاصة في الصواريخ سام متوسطة الارتفاع. كما ذكرت القدرة والكفاءة القتالية والروح المعنوية العالية لقوات الجبهة بالرغم من الخسائر القليلة إذا قسناها بمعاملة وخسائر العدو وذكرت إحصائية عام ١٩٦٩ وهي:

قام العدو بحوالى ٣٥٠٠ طلعة طائرة لضرب وسائل الدفاع الجوي وقواته وقوات الجبهة واستخدم العدو أحسن طائراته في المعارك الجوية التي حدثت مع طائراتنا وأمكن للعدو تدمير ٢ سرية مدافع ٣٧ مم، ١٠ مدافع ميدان ١٩ مدفع مضاد للدبابات وكانت خسائرنا في الأفراد ١٦ ضابطاً، ١٥٠ رتب أخرى استشهد، أما الجرحى فكانوا ١٩ ضابطاً، ٢٩٩ رتب أخرى، أما خسائر العدو فكانت ١١ طائرة مختلفة الأنواع (٥ مروحية - ٢ ميراج - ٣ سكاي هوك، ١ ميستير)، وأسروا ضابط إسرائيلي وقتلنا وجرحنا أعداداً لا يمكن حصرها إلا من البلاغات الرسمية أو الاذاعات الأجنبية أو كما أذاع موشي ديان عن خسائر إسرائيل من إبريل ٦٩ حتى نوفمبر ٦٩ قال أنها ١١٣ قتيلاً، ٣٣٠ جريحاً.

وقامت قواتنا الجوية بعدد ٢٩٠٠ طلعة جوية للحماية منها ١٧٠ طلعة طائرة ضد أهداف أرضية، ٧٠ طلعة طائرة استطلاع جوي كما تمت ٢٢ معركة جوية اشتركت فيها ١١٠ طائرات مقاتلة مصرية ضد ١٣٠ طائرة إسرائيلية وكانت خسائرنا ٢٣ طائرة وخسائر العدو ١٤ طائرة.

ثم استمع الرئيس خلال هذه الاجتماعات الثلاثة إلى جميع قادة القوات المسلحة حصل فيها الرئيس بنفسه على استعداد القوات المسلحة للاستمرار في

هذا العام. كما انتهى الرئيس إلى ضرورة الضغط على الاتحاد السوفيتي لاستكمال النقص الزمن في الدفاع الجوي ووسائله ومعداته خاصة الصواريخ كذا استكمال عدد الطيارين والطائرات المتطورة وطائرة الردع وبعد الانتهاء من هذه الاجتماعات قرر الرئيس القيام برحلة مهمة جداً إلى موسكو لهذا الغرض وكانت رحلة ٢٢ يناير ١٩٧٠.

معركة شدوان ٢٢/١/١٩٧٠:

تقع جزيرة شدوان في مدخل خليج السويس الجنوبي وهي أكبر الجزر الموجودة أمام ميناء الغردقة وتتوسط المسافة بين رأس محمد والغردقة تقريباً وكانت تستركز في جنوب الجزيرة مجموعة سرية مشاة تدعمها مدفعية مضادة للطائرات ورشاشات ولشاحن بحرين.

وفي ليلة ٢٢-٢٣/١/١٩٧٠ قام العدو بمهاجمة الجزء الجنوبي من جزيرة شدوان مستخدماً طائرات هليكوبتر لنقله وعدداً من اللشعات البحرية وسرب طائرات قاذفة. ودارت معركة أسلحة صغيرة ورشاشات متوسطة وهاونات من القوة المصرية التي استغلت خنادقها الصحية في الجزيرة والتي أعدت جيداً للدفاع الدائري فلم يفلح طيران العدو في إزعاج القوة ولكنه تمكن من تدمير اللشعات البحرية. ونجحت المدفعية طويلة المدى التي دفعها قيادة المنطقة إلى الشاطئ الغربي لخليج السويس في تهديد قوة العدو المهاجمة واضطره للاستسحاح بعد ٨ ساعات أخلت معها الجرحى والمصابين من الطرفين الذين بلغ عددهم من المصريين ٦ جندياً من جنود نقط المراقبة على الجزيرة وبعض الجنود الذين أصيبوا من لشعات.

وفشل العدو في الاستيلاء على جزيرة شدوان، وكانت هذه العملية آخر محاولات بالنسبة لهذه المنطقة إذ سرعان ما تبين له أنني دفعت قوات جديدة للمنطقة لخليج السويس قوامها فرقة مشاة كاملة من القاهرة كان هدفي استبدالها بالفرقة ميكانيكية التي أسرع بإرسالها للمنطقة قبل ذلك ولكنه ظن أن ذلك دعياً جديداً وأتت جديدة للمنطقة، وعادت الفرقة الميكانيكية كتي تنظم إلى الاستيطاني الصحوي في أخرى في المنطقة المركزية - القاهرة.

وكان لا بد بعد هذه المعركة من توجيه ضربات قاصمة في مواقع استراتيجية خلف خطوطه الامامية وفي العمق وفي ميناء ابيلات ومراكز ضخ البترول في خط الضخ في صحراء القرب الجنوبي بواسطة الفدائيين ووحدات الصاعقة والضفادع البشرية، كما سيأتي ذكره فيما بعد.

تصاعدت العمليات الحربية:

تصاعدت العمليات والمعارك الحربية منذ أوائل عام ١٩٧٠ وكان الهدف الاستراتيجي منها بالنسبة لقوات الجبهة هو إظهار قدرتنا القتالية العالية للعدو وذلك باستنزاف وإتلاف قواته في العمق القريب واحداث أكبر خسائر به والحصول على أسرى بواسطة عمليات تخنط وتنفيذ حتى مستوى كتيبة مشاة مدعمة. وكان التخطيط والتنفيذ يتم على مستوى كل جيش ميداني، ومن ثم يمكن إتمام تنفيذ عمليتين بهذا الحجم في وقت واحد على مستوى الجبهة، مع ضرورة مشاركة جميع الكتل في الجبهة المتمركزة في النسق الأول أو الثاني أو من العمق في هذه العمليات. كما تم تكوين أطقم اقتناص دبابات في كل كتيبة مشاة وصاعقة مستخدمة قاذف ر. ب. ج. ودوريات من وحدات المهندسين لأعمال السنف والتدمير.

العملية شعير في ١٥ فبراير ١٩٧٠:

وكانت أول العمليات الناجحة إغارة ليلية على موقع العدو الحصين شمال جزيرة البلاح (جنوب مدينة القطر ٥ كلم) بهدف الحصول على أسرى وثائق بقوة سرية مشاة مدعمة.

التخطيط للعملية:

تغطية عملية الاغارة بعمليات أخرى خداعية بقوات وأسلحة وتيران مدفعية الميدان والمدفعية الساحلية مع اتصال بالأسلحة في البحر الأبيض المتوسط تجاه شمال شرق بور فؤاد وفي بحيرات التمساح والبحيرات المرة مع إضاءة أرض المعركة في عدة مناطق داخل خطة الخداع.

التنفيذ:

تمت العملية شعير (اسم كودي لقائد اللواء الذي قاد المعركة) بمفاجأة تامة وتمكنت قوات الاغارة من اقتحام موقع العدو الحصين شمال البلاح ودمرت الموقع وفجرت مخازن الذخيرة والألغام المشونة بالموقع وحصلت على مدفع رشاش خاص

وهكذا وضعت هذه المنطقة تحت الرقابة الدقيقة للقوات المشتركة في العملية المطلوب تنفيذها للحصول على أسرى من العدو. وكان هذا الروتين اليومي تقليدي للقوات الإسرائيلية في موعد معين ورسمت الخطة على هذا الأساس اليومي في منطقتين أحدهما شمال القنطرة مباشرة كـ ٣٠ في المنطقة الأخرى حول كـ ١٤ جنوب رأس العش مباشرة.

خصص للمنطقة الأولى كمين من ٨ أفراد من ك ٨٣ صاعقة.

خصص للمنطقة الثانية كمين من ٢١ فرد من ل ١٣٥ مشاة من قطاع بور فؤاد.

التوقيت:

ليلة ٢٩ - ٣٠ مايو يتم العبور وتبقى القوات في مخلائها شرق حتى تتمكن طول الليل من حفر مواقعها للإخفاء التام للحصول على أكبر قدر من المفاجأة.

السيطرة:

يقوم قائد ٨٣ صاعقة بالسيطرة على قواته من الضفة الغربية وعلى اتصال مباشر بقائد فرقة ١٨ مشاة التي يجري الكمين في قطاعها.

ويقوم قائد لواء ١٣٥ مشاة بالسيطرة على قواته من الضفة الغربية ومن موقع كـ ١٠,٥ جنوب بور فؤاد شرقاً وعلى اتصال بقائد قطاع بورسعيد.

وتم إجراء اتصال خاص لهذه العملية بين قادة العملية وقطاعاتهم وقيادة الجيش مباشرة.

التنفيذ:

تم عبور القوات ليلة ٢٩ - ٣٠ مايو واتخذت مواقعها المدروسة مستفيدة من طبيعة الأرض والسواتر بالشاطئ الشرقي للقناة وحتى الساعة السابعة صباحاً لم يحدث أي شيء غير عادي ثم أفادت نقطة المراقبة في شمال القنطرة غرب بتحريك الرتل الإسرائيلي المكون من ٤ دبابات و٤ عربات نصف جتيرز وبالطبع وصلت هذه المعلومات إلى قائد كتيبة ٨٣ صاعقة وقائد لواء ١٣٥ مشاة وإلى قادة الكمين وترك لهم حرية التصرف.

وقرر قائد الكتيبة ٨٣ صاعقة عدم التدخل في الرتل وهو في طريقه إلى

الشمال إلا إذا اكتشف أمره وأن يتقابل معه أثناء عودته بعد الظهر يوم ٣٠ مايو ١٩٧٠.

ومر الرتل الإسرائيلي بمنطقة كـ ٣٠ حيث يتخندق الكمين الأول دون حراك، ولم يشعر الرتل الإسرائيلي بهؤلاء الأبطال الثمانية رغم التفتيش الدقيق للأرض والسواتر، واستمر تقدم الرتل الإسرائيلي ببطء شديد والطائرات الإسرائيلية تجمعه ذهاباً وإياباً بصفوة مستمرة. وعندما مر الرتل الإسرائيلي في منطقة كـ ١٤ إلى بور فؤاد شاعت إرادة الله سبحانه وتعالى أن يكون تنظيم الرتل في التحرك حسب خطة تقسيم عناصر الكمين.

وفي لحظة خاطفة تم التعامل مع الرتل الإسرائيلي حوالي ساعة ١٠,٣٠ وكان هول المفاجأة كبيراً أحدثت ذعراً لا حدود له وانقض أفراد الكمين كل في اتجاهه على الرتل الإسرائيلي دون هواده بهدف الحصول على أسير حي. ولم يجدوا للأسف أحداً يستحق الأسر كلهم جرحى وقتل كل من في الكمين إلا فرد واحد يجري مذعوراً تجاه الملاحات بدون سلاح ولما شعر بمن خلفه رفع يديه إلى أعلى وسلم نفسه فوراً للجندي المصري وهو يبكي ويستعطفه ألا يقتله قائلاً باللغة العربية «لا تقتلني يا مصري» وأنا شاوئش مظللات».

وتمكن الدورية من إتمام مهمتها بنجاح كامل وأخذت الأسير معها إلى الضفة الغربية ووقعوا تحت تأثير نيران شديدة من موقع إسرائيلي مجاور ومن الطائرات الإسرائيلية التي اكتسحت نيرانها صفحات مياه قناة السويس. ورغم هذا فقد تمكنت القوة من العبور غرباً فرداً فرداً سباحة تحت حماية قوات الحماية على الضفة الغربية ونيران مدفعيتنا وهاوناتنا وأتمت عبورها حوالي الساعة السادسة مساء بعد أكثر من ٧ ساعات طوال رهبية ومعها الأسير الإسرائيلي شاوئش المظللات حياً. وطار النبا إلى قائد الجيش الذي أبلغني فوراً ونقل الأسير إلى بورسعيد ومنه إلى القاهرة جواً.

جمع الإسرائيليون شتات قتلاهم وضمدوا جراحهم، وأعادوا تنظيم رتل آخر يعود بالجرحى إلى القنطرة لاختلاطهم جواً للاسعاف السريع وبالطبع تم إخطار قائد كتيبة ٨٣ صاعقة بما حدث وانظر الرجل وأخطر رجاله بالصبر والمثابرة في علاجهم. وعاد الرتل الإسرائيلي مسرعاً تجمعه طائرتا الميراج. وكانت المفاجأة الأكبر أنه وقع في كمين الصاعقة عند كـ ٣٠ وهم في حالة يرثى لها. وتم تدمير الرتل بالكامل تقريباً

يد قوة الصاعقة. وحدثت معركة استمرت دقائق قضت الدوريات على ٣ عربات مجنزرة تحمل نجدة العدو ثم عادت الدوريات إلى قاعدة انطلاقها ومعها ٢ أسرى جرحى وللأسف مات أحدهم قبل العبور والآخر عند العبور شرقاً.

السبت الحزين ٣٠ مايو ١٩٧٠:

لم تحقق عملية أول مايو الحصول على أسرى أحياء من العدو الإسرائيلي وكان لا بد من تنفيذ أوامر القيادة العامة للقوات المسلحة بضرورة الحصول على أسرى أحياء من العدو الإسرائيلي.

وحاولت قواتنا المسلحة الحصول على أسرى ليلاً ونهاراً ولم تنجح إلا في الحصول على جثث حيث كان القتال شرقاً بين دورياتنا والعدو وتدخل مدفعية العدو وقواته الجوية حائلاً دون سحب الأسرى أحياء.

وتم التخطيط للحصول على أسرى في كل القطاعات بالجبهة، وعبرت قواتنا إلى الضفة الشرقية وتحدثت في حفر سريعة وبقيت بها أياماً وليالٍ تنتظر الفرص المناسبة للاقتناص من الدوريات الإسرائيلية للامداد خاصة في المواقع المنعزلة. وركز الجيش الثاني الميداني على المنطقة من شمال القنطرة حتى رأس العش في المنطقة التي تسمى رقبة الوزة حيث القوات منعزلة ولا يوجد عمق للدفاع الإسرائيلي يجمع مواقعهم. وكانت قوافل الامداد تتحرك تحت حماية جوية متواصلة وتحرسها المدرعات والعربات النصف جنزير وفي عودتها تعود بجنود الاجازات والقوارغ. واستمرت عملية مراقبة تحركات العدو مع دراسة الأرض نهاراً وليلاً ولعدة أيام طول شهر مايو ١٩٧٠ بواسطة دوريات نهائية وليلية ونقط مراقبة وتسمع وتقتصن إلى أن وضحت صورة الموقف وأسلوب تحرك رتل الامداد الإسرائيلي وموعد عودته وطريقة تحرك الرتل وأسلوب حراسته. كان يوجد على الساتر الترابي شرق القناة عند كلم ٣٠ إلى بورسعيد شمالاً كتل خرسانية ضخمة من مخلفات قناة السويس وأعمال الإنشاءات وكان الرتل الإسرائيلي مكوناً من عربات الرتل الإداري حتى ٤ عربات نصف جنزير أو مدرعة تحرسها عند تحركها شمالاً من القنطرة من ٣-٤ دبابات وكان تحرك الأرتال في الفترة الأخيرة يتم ببسط شديد ويتقدمها أفراد من المهندسين والمشاة لتفتيش الأرض والسواتر لتأمين تحرك الرتل وكانت طائرتا ميراج تحميان التحرك في الذهاب والعودة على موجات متواصلة.

بالعربة الإسرائيلية المدرعة التي نسفها وقتنا وعدد كبير من الطلقات ويعبر داناث الهاونات ٨١ مم وكثير من مخلفات القوة الإسرائيلية لم نحصل على أسرى وهي المهمة الأساسية حيث تمكن العدو من الانسحاب من الموقع بمجرد شعوره بقواتنا، من خلال سراديب مجهزة منطاة لم تصل إليها قوات الاغارة ولم نكتشفها، وناثرت ناثرة العدو الذي أضاع أرض المعركة بالطيران وضرب مواقنا ليلاً بغير هدئ.

وهكذا نجحت قواتنا في العبور ليلاً بالقوارب وفي تسليق الساتر الترابي المرتفع والحاد الميل ومعها أسلحتها ومعداتها واقتحمت بشجاعة نادرة موقع العدو المحاط بالأسلاك الشائكة والألغام والأشراك الخداعية، ولمصر أن تفخر بشجاعة رجالها من الضباط وضباط الصف المهندسين الذين رفعوا شعار التضحية والفداء في هذه المعركة. إذ ارغمي أحد ضباط الصف على الألغام كي يعبر زملاؤه الثغرة على جثته ونسفت قدماء وفرد آخر نصف غزن الذخيرة وتشوينات الألغام بيديه لضمان إتمام النصف في الوقت المحدد، وفقدنا في هذه المعركة ثلاثة رجال أبطلوا ضحوا بأرواحهم في سبيل نجاح القوة في عمليتها ليلة ١٩٧٠/٢/٦.

والحقيقة وللتاريخ كانت نتائج هذه العملية ذات عمق كبير أضاعنا الأمل في اقتحام مواقع العدو الحصينة بالمواجهة ليلاً ومفاجأة العدو الإسرائيلي وهروب قائد الموقع ورجاله أمام شجاعة جنود مصر.

ولقد صممت قيادة الجيش الثاني الميداني على إعادة اقتحام هذا الموقع مرة أخرى في أقرب فرصة مستفيدة من نتائج هذه الاغارة.

عملية يوم عيد العمال أول مايو ١٩٧٠:

في أول مايو ١٩٧٠ وكان شعب مصر يحتفل بيوم العمال وبينما كان الرئيس جمال عبد الناصر يغتبط في حفل كبير بهذه المناسبة ويبعث برسالة تهديد وإنذار إلى الرئيس نيكسون عبر الاذاعة قام الجيش الثاني بدفع كتيبة كاملة من الصاعقة عبر قناة السويس في القطاع الشمالي وهاجمت نقطة حصينة من نقط العدو على الشاطئ الشرقي للقناة شمال القنطرة وقتلت جميع من فيها واستولت على ما فيها من أسلحة ومعدات وأوراق سرية واحتلت هذا الموقع وبقيت فيه يوماً كاملاً ودفعت منه ٣ دوريات كমান إلى طريق الامداد الذي يبعد حوالي ٥ كلم عن الموقع الذي وقعت فيها قوة النجدة المسلحة التي حضرت بسرعة لاستطلاع الموقف في الموقع الذي سقط في

الفصل التاسع عشر

اعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للمعركة

نصت خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة على ضرورة إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للحرب، فالمعركة في العصر الحديث لا تقتصر على القوات المسلحة فقط؛ وإنما تشمل تلقائياً الشعب ومقوماته ومصالحه ومعنوياته، والدولة ومرافقها ومؤسساتها. وعادة ما تمتد المعركة زماناً وتتسع مكاناً لتصبح حرباً شاملة بين دولتين ويكون مسرح عملياتها هو أراضي وشعب الدولتين المتصارعتين.

وصدر القانون رقم ١٩٦٨/٤ كي ينظم أسلوب الدفاع عن الدولة ويضع مسؤوليات واختصاصات لقمة الدولة السياسية والعسكرية ومجالسها التخصصية والإدارية والفنية في خدمة تنظيم موضوعات إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للحرب.

ولما كانت هذه الموضوعات جديدة في تجربة الدولة والشعب المصري فقد تقدمت في أواخر عام ١٩٦٧ بخطط ومشروعات دفاعية وأعمال وقائية كثيرة إلى مجلس الوزراء لدراستها واعتماد الميزانيات اللازمة وتوزيع مسؤوليات إنجازها على المسؤولين في الدولة. كما وضعت برنامجاً زمنياً للتنفيذ وكونت لجنة متابعة من ضباط القوات المسلحة المتخصصين رأسها لواء عبد الفتاح عبد الله مساعد وزير الحربية، كما وافق مجلس الوزراء على تحويل ميزانية الدولة إلى ميزانية حرب وتحول تخطيط اقتصاد الدولة ليكون اقتصاد حرب أيضاً.

وكان عبء التنفيذ الفني واقعاً على المهندسين العسكريين لوجود الوعي الدفاعي والعلم والمعرفة والتخصص الفني لدى العديد من وحدات وعناصر قوات

أطلق عليه اسم « كينتنتح » لاستخراج بترول خليج السويس على الشاطئ الشرقي . تحرك الحفار بقاطرة هولندية من غرب أوربا حيث رصد في القتال الانجليزي متجهاً جنوباً إلى غرب أفريقيا في أوائل ١٩٧٠ . تمت دراسة الموقف بالنسبة للحفار ومدى استغلال إسرائيل لاستخراج بترول سيناء بأي وسيلة وبأكبر كمية وسرعة كما درس الموقف العسكري والموقف السياسي للدول التي سيمر عليها الحفار وقت موافقة الرئيس عبد الناصر على ضرب الحفار قبل وصوله إلى مياه البحر الأحمر . وتابعت إدارة المخابرات العامة تحركات الحفار الإسرائيلي .

تم التنسيق لخطة تدمير الحفار الإسرائيلي بين وزارة الحربية وبين المخابرات العامة وتحركت وحدة ضفادع بشرية من القوات البحرية جواً إلى أيديجان (ساحل العاج) حيث رعى الحفار في مينائها . قامت مجموعة الضفادع البشرية بتدمير الحفار ليلة ١٩٧٠/٣/٨ تدميراً جملة غير صالح لاستكمال مهمته . وقت عملية التدمير بسرعة وسرية ولم تعلم السلطات المحلية في أيديجان هوية المهاجمين الذين تركوا ساحل العاج في نفس اليوم إلى القاهرة ، ولم يتم الاعلان عن هذه العملية التي نجحت فيها الوحدات الخاصة في منع إسرائيل من استغلال بترول سيناء . وأذاعت ايديجان الحادث وتناقلته وكالات الأنباء .

المهندسين بقيادة لواء جمال محمد علي، تلك القوات التي كنت أعنيها، نظراً للأعمال المجيدة التي قامت بها، بمثابة القوة الخامسة. ولقد عاون إدارة المهندسين قيادة وحدات منظمات الدفاع الشعبي المحلية والتي أخذت واجب الدفاع عن كل منشة يتم تحصينها ويكون موقعها خارج نطاق مسؤوليات الوحدات العسكرية في المناطق المختلفة.

وكانت مسؤوليتي الأولى بعد وضع الخطط المنوعة لكل هذه الموضوعات وتصديق مجلس الوزراء عليها ووضع البرنامج الزمني للتنفيذ وتحديد مسؤوليات المحافظين ورجال الحكم المحلي ورجال الشرطة المدنية أن أقوم بتوعية الجماهير ومسؤولي الحكم المحلي وأعضاء المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في قطاعات الدولة المحلية والتنوعية عن أهمية وضروية هذا العمل وأن اشترك المواطنون جميعاً فيه يعتبر من الواجبات الوطنية والدفاعية عن الشعب والدولة. وجاءتني الفرصة عندما لقيت كلمتي كوزير للحربية في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في يوليو ١٩٦٨ وطلبت الحاضرين بوصفهم مندوبي الشعب بضرورة الاسهام والمشاركة في موضوعات إعداد الدولة والشعب لمعركة التحرير وبدأت أسرد هذه الموضوعات والواجبات والالتزامات المتشعبة واقنعت أعضاء المؤتمر القومي بأهمية هذه الموضوعات وضروية المشاركة في تنفيذها وبسرعة.

وكنيت قد طلبت من الرئيس عبد الناصر خلال مناقشة هذه الموضوعات في مجلس الوزراء ضرورة تعيين مسؤول كبير بدرجة وكيل وزارة في كل قطاع إداري أو زراعي أو صناعي أو مواصلات أو إنتاج أو خدمات على مستوى الحكومة أو القطاع العام أو الخاص يسمى «مسؤول الدفاع والأمن للقطاع» يساعده مسؤولون آخرون في هذا القطاع، ووضعت لهذا الجهاز مسؤولياته واختصاصاته وسلطاته. وبهذه الطريقة وصلت فكرة وأهمية الموضوعات إلى القاعدة العريضة في الشعب كما تم تنظيم عملية الإنشاء والوقاية تطبيقاً للخطة والبرنامج الزمني، كما خصص مجلس الوزراء جلسة شهرية يحضرها اللواء رئيس لجنة متابعة أعداد الدولة والشعب للمعركة متابعة تنفيذ الجدول الزمني لموضوعات أعداد الدولة والشعب.

أعداد الدولة للمعركة:

شملت خطة أعداد الدولة للحرب وموضوعات كثيرة جداً ومتشعبة وموزعة على كل أنحاء الدولة، ولما كان تنفيذها يأخذ زمناً طويلاً واعتمادات مالية ضخمة

اضطرت لجنة الاشراف والمتابعة إلى وضع اسبقيات تنفيذية لموضوعات الخطة. وكان الرئيس عبد الناصر قد لفت نظر مجلس الوزراء بتخصيص الاعتمادات المالية المطلوبة على سنوات تتناسب مع قدرة العمل والانجاز في هذه المشروعات مع عدم المساس باعتمادات خطة التنمية السنوية للدولة. وكانت خطة أعداد الدولة قد قسمت مشروعاتها إلى مستويات استراتيجية وأخرى عملية وكانت الأسبقية في التنفيذ للمشروعات الاستراتيجية.

وكان مشروع إنشاء خط المواصلات التليفونية المحوري بين القاهرة وأسوان أول مشروعات أعداد الدولة لأهميته القصوى والعاجلة بدلاً من الخط الهوائي الذي كان مستخدماً والذي كان معرضاً للتلف وانقطاع المواصلات بصفة مستمرة. وامتد منه فرع إلى منطقة البحر الأحمر والمدن الرئيسية به، وكان الاتصال بها قبل ذلك صعباً للغاية. كما بدأ التنفيذ في إنشاء طرق جديدة تربط بين وادي النيل وبين منطقة البحر الأحمر. فكان رصف طريق الصف (جنوب حلوان) - الزعفرانة وطريق المنيا - رأس غارب وإعادة رصف طريق الأقصر - قفط - الغردقة مع إنشاء فرع إلى وادي قنا، وامتداد الطريق نفسه إلى سفاجا ثم القصير. كما بدأ إنشاء الطرق الكثيرة خلف وفي عمق مواجهة قناة السويس سواء الموازية للمواجهة أو العمودية عليها لتسهيل إمداد كل جيش بطريقة مرنة وسهلة. ووصلت هذه الطرق بامتدادها إلى الطرق الرئيسية في الدلتا أو طريق القاهرة - السويس الصحراوي كما كان طريق بورسعيد - دمياط له أسبقية في الإنشاء والترميم سنوياً، كما تمت حماية وتأمين الكبارى والجسور والقناطر ضد أعمال التخريب أو الألغام العائمة.

وشمل التخطيط الاستراتيجي لأعداد الدولة للحرب إنشاء موانئ جديدة للجمهورية العربية المتحدة هي مرسى مطروح وأبي قبر على البحر الأبيض المتوسط ورأس بناس على البحر الأحمر وتخصيصها للقوات البحرية فقط كما أعد ميناء سفاجا ليكون الميناء الثاني التجاري على البحر الأحمر بعد ميناء السويس. وكلفت هيئة قناة السويس بإمكاناتها الملاحة والفنية الضخمة ببدء تنفيذ هذه المشروعات بالإضافة إلى التعديلات والاصلاحات العاجلة في ميناء الاسكندرية، وكانت هيئة القناة وإداراتها وإمكاناتها الضخمة معطلة عن العمل في قناة السويس لغلقها في ذلك الوقت.

وفي نفس الوقت بدأ قطاعا التمويل والطاقة في الدولة وفي الاتحاد الاشتراكي

وفي هيئة إمدادات وتكوين القوات المسلحة في تنفيذ خطة التكوين وإمدادات الطاقة للشعب في الحرب، فكان تدبير السلع الغذائية والتأمينية والطاقة وتوزيعها على كافة المحافظات في الدولة بل وانتشارها في أماكن التجمعات السكانية وإنشاء مخازن لها هو الهدف الأول لمسؤولي قطاعي التأمين والطاقة، وكان الدرس الذي تعلمناه من تدمير مستودعات الوقود في السويس في أكتوبر ١٩٦٧ عاملاً قوياً لافتتاح المسؤولين بأهمية الانتشار والوقاية المحلية والأمن، فشاهدت بنفسى توزيع الوقود في الدولة - مخازن ومستودعات كبيرة على مستوى كل محافظة، مخازن ومستودعات صغيرة على مستوى المدينة - براميل وعبوات وصفائح على مستوى المصنع أو القرية وحتى الصهاريج والمستودعات المتنقلة على قضبان السكة الحديدية امتلأت بالوقود بعيداً عن محطات السكك الحديدية. أما محطات توليد القوى الرئيسية في المدن وخاصة محطات السد العالي وقوائم أسلاك الجهد العالي فقد تم تأمينها ووقايتها بواسطة وحدات المهندسين العسكريين.

وظهر وعي الجماهير ومعاونة وحدات الدفاع الشعبي في تأمين المرافق الحيوية للشعب كسدا المنشآت الانتاجية والصناعية ضد التسلل الأرضي أو الغازات الجوية للعدو وكنت تلمس مبادرات الجماهير ووعيتها عندما تشاهد أسلوب حماية مصنع في قرية من قرى مصر بالإمكانات المحلية القليلة وتعاون جمهور القرية مع وحدات الدفاع الشعبي بأفراحها من نفس القرية في تحقيق أسلوب الدفاع عن هذا المصنع بعد تحصينه ووقايته بالطريقة البدائية.

وكنت قد وزعت الأسلحة الصغيرة والذخيرة اللازمة على وحدات الدفاع الشعبي حتى مستوى القرية. وكانت وحدات القوات المسلحة القريبة من هذه القرى تمد وحدات الدفاع الشعبي بأي مساعدات تطلبها. وكان تركيز قيادة الدفاع الشعبي ووحداته المنتشرة في كل قرية على مقاومة أعمال العدو الخاصة بالأبرار الجوي ومحاولة تدمير أو تخريب المنشآت الصناعية أو الطرق أو الكبارى أو وسائل الطاقة داخل نطاق القرية بالإضافة إلى التأهيل النفسي والمعنوي لكرامية العدو وقتله أينما وجد.

وهكذا تم تأهيل الشعب معنوياً ومادياً لبدء معركة طويلة مع العدو استعداد لها خلال ثلاث سنوات، أما اعداد الدولة فقد تمت المشروعات العاجلة والخاصة بأمن المرافق الحيوية للشعب مثل المواصلات والتأمين والطاقة والمرافق الحيوية في خلال

المدة المخططة وهي ثلاث سنوات أما مشروعات اعداد الدولة الاستراتيجية الكبيرة مثل إنشاء الموانئ أو الخط المحوري القاهرة أسوان فقد بدأ العمل بها.

اعداد مسرح العمليات للمعركة:

شملت خطة اعداد الدولة ومسرح العمليات للحرب مطالب القوات المسلحة من الإنشاءات الوقائية والدفاعية الخاصة بالقوات، ووقع عبء إنشائها على إدارة المهندسين العسكريين بالتعاون مع أجهزة الدولة المختصة وشركات القطاع العام. وبالرغم من كثرة هذه الإنشاءات وكبر حجم كل منشأة والفن الهندسي والإنشائي المختلف لكل منها فقد جعلت خطة بنائها وهيكلي تنظيمها وإنشائها على درجة من السرية خلال عملية الإنشاء، وكان تصميم وتوزيع هذه المنشآت الدفاعية شيئاً جديداً على الدولة وعلى القوات المسلحة أيضاً، واستغرق إنشاؤها سنتين تقريباً. ولو أن هذه الإنشاءات تكلفت كثيراً من المال إلا أنها كانت ضرورية لاستكمال القدرة الدفاعية عن الدولة. ووزعت خطة الإنشاء والتنفيذ لتلبية احتياجات أفرع القوات المسلحة الرئيسية على قطاعات وشركات البناء والتشييد العديدة تحت إشراف إدارة المهندسين العسكريين.

١ - إنشاءات القوات الجوية:

صممت إدارة المهندسين العسكريين ملجأ للطائرة المقاتلة الفاذفة أطلق عليها اسم «الدشمة المصري» وهو أول تصميم إنشائي هندسي في العالم من الاسمنت المسلح سمكه وقدره تحمله تقاوم قبلة زنة ٥٠٠ رطل إصابة مباشرة كما أن الدشمة غير قابلة لاختراق صاروخ ٨ مم مباشر أيضاً وتوسع الدشمة طائرة مقاتلة فاذفة من أنواع الميج أو السوخوي بأنواعها المختلفة. والدشمة مجهزة من الداخل بفتحة تهوية غير مباشرة لخروج عادم الطائرة عند إدارتها داخل الدشمة بالإضافة إلى تجهيزات أخرى للذخيرة والصواريخ والقنابل ومعدات التفتيش والصيانة ومبيت أفراد اعداد الطائرة للاقلاع. أما باب الدشمة أو فتحة دخول الطائرة وخروجها فمجهز بباب حديدي منزلق على قضيب حديدي للوقاية ضد شظايا القنابل أو الرصاص فقط. ووضع أمام فتحة الباب قوائم سلكية لمنع وصول الصواريخ إلى الباب الحديدي للدشمة. وتم اختبار الدشمة الأولى بقذف قبلة ٥٠٠ رطل وصاروخ ٨ مم في مطار بليس بحضور الفريق عبد المنعم رياض وقائدي القوات الجوية والدفاع الجوي وقائد سلاح المهندسين العسكريين والخبراء ووجدنا أنها لم تتأثر بهذا القذف

ثم بدأ إنشاء لعدد ١٥ دشمة في كل مطار، ٣٠ دشمة في كل قاعدة جوية وكان عدد القواعد والمطارات الجوية المتوفرة أو تحت الإنشاء ٣٠ مطاراً وقاعدة جوية فأصبح المطلوب إنشاؤه من دشم الطائرات هو أكثر من ٥٠٠ دشمة طائرة مقاتلة قاذفة.

وأضيف إلى الإنشاءات الوقائية في كل مطار ملجأ مغطى من الاسمنت المسلح لعدد (٢) ماكينة ديزل، عدد (٢) جهاز رادار توجيه، عدد (١) مركز عمليات جوية من ثلاث غرف كبيرة، ٢ ملجأ للضباط الطيارين منفصلين وعدد (١) مخزن للذخيرة وعدد (١) مخزن للصواريخ وعدد (١) مخزن للقنابل وعدد (١) مستودع لوقود الطائرات وكلها تحت سطح الأرض وخفافة عن النظر أو التصوير الجوي. كما أقيم سور من السلك الشائك وأعمدة مراقبة للحراسة حول كل مطار أو قاعدة جوية، أما وقاية القاذفات الثقيلة والخفيفة فقد اكتفى بعمل دراوي اسمنت مسلح أو شكاير رمل بدون غطاء واتخذت وسائل الاخفاء والتموية المختلفة بالنسبة لهذه الدراوي سواء كان المطار أو القاعدة في منطقة صحراوية أو منطقة زراعية.

ونصت الخطة على ضرورة إنشاء مخبرين جويين على الأقل في كل مطار أو قاعدة جوية وأن يتم صيانتها وترميمها مرة كل عام ولا يقل طول الممر عن ٣,٥ كيلومتر ولا يقل عرضه عن ١٥ متراً. وتم عمل تحويلات كثيرة إلى مواقع دشم الطائرات التي انتشرت بدورها في أطراف المطار وكان عدد المطارات الجديدة بعد عام ١٩٦٧ عشرون مطاراً كونت مع العشرة مطارات التي كانت موجودة أصلاً أربعة أنساق جوية شملت مساحة مصر كلها.

وتم ربط جميع الإنشاءات الجديدة في كل مطار بنظام إنارة ومياه وتصريف المياه ومواصلات داخلية وشبكة إنذار داخلي وبذا تمت السيطرة على كل هذه المنشآت المتباعدة في كل قاعدة جوية وكان اللواء الجوي يخصص له ٣ مطارات.

كما استغلت الطرق الطويلة من القاهرة إلى الاسكندرية الزراعي والصحراوي لتمهيد عمرات جوية اضطرارية لحيوط الطائرات، وكانت آخر الإنشاءات للقوات الجوية هي غرفة عمليات رئيسية للقوات الجوية وأخرى تبادلية كلها تحت سطح الأرض وبلاسمنت المسلح سعة كل منها تسمح بعمل وإعاشة أكثر من ٦٠ فرداً - قادة وضباط طيارين وإداريين وفنيين وضباط صف مساعدين - وتم لها الاخفاء

اللازم والتزامات الأمن والمواصلات داخلية وخارجية. وكانت أول غرفة عمليات رئيسية تنشأ في تاريخ القوات الجوية.

وبدا حققت كل هذه الإنشاءات الهندسية المحصنة لقواتنا الجوية مبادئ كثيرة وهامة منها عمق الأنساق الجوية - المرونة - حرية المناورة سواء للتوزيع والانتشار أو للتجميع. وبهذا الجهد الكبير الذي تم بمعرفة المهندسين العسكريين ومعاونة شركات القطاع العام وأجهزة الدولة المكلفة بالاعداد للمعركة أمكن رفع القدرة الدفاعية والقتالية لقواتنا الجوية.

٢- إنشاءات قوات الدفاع الجوي:

اعداد مسرح عمليات الدفاع الجوي والإنشاءات المطلوبة في خطة نظام الدفاع الجوي أخذت مني ومن أجهزة الدولة والقطاع العام وقيادة قوات الدفاع الجوي وإدارة المهندسين العسكريين جهداً مركزاً أكبر من جهد وإعداد الإنشاءات للقوات الجوية، ولم تكن الصعوبة في حجم الإنشاءات فقط ولكن كان العامل الزموني في إنشائها هو المؤثر وبسببه ارتفعت طاقة العمل والتنفيذ لجميع الأجهزة والأفراد بدرجة لم تحدث في تاريخنا المعاصر، ولا أبالغ في القول إذا قارنت هذه الطاقة بما قام به الفرعنة من إنجازات سجلها التاريخ لهم. فقد صدر القرار التاريخي في لقاء القمة المصرية - السوفيتية يوم ١٩٧٠/١/٢٥ في موسكو ووصلت أفواج دعم الأسلحة والصواريخ والطائرات إلى موانئ الوصول في بلدنا يوم

١٩٧٠/٢/٢٥. وكان علينا أن نهجز مواقع الصواريخ وأجهزتها بالدفاعات والإنشاءات الوقائية اللازمة خلال شهر واحد فقط. وبدأ تنفيذ هذا العمل التاريخي منذ عودة الوفد المصري من موسكو مساء يوم ١٩٧٠/١/٢٥ وقرار مجلس الوزراء في اليوم التالي باعتماد ميزانية الطوارئ لهذه الإنشاءات وتجهيد كل أجهزة وشركات البناء والتشييد، ووضع كل خامات البناء تحت تصرف وزير الحربية، وتخصيص ٣ دورات عمل وتشديد للعمال والمهندسين في اليوم الواحد مع إضاءة مواقع العمل ليلاً. واستيراد كمية هائلة من شكاير الرمل من الهند وباكستان والصومال في وقت واحد. مع قبول مبدأ التضحيات القليلة في العمال نتيجة غارات طائرات العدو، لم يتوقف العمل. ووصلت المعدات السوفيتية بأفرادها السوفيت يوم ١٩٧٠/٢/٢٥ لتجد الاستقبال الحار من الشعب ومن قوات الدفاع الجوي المصري كما وجدت مواقعها

ولم يكن تصميم وإنشاء دشم الصواريخ وأجهزة التوجيه والادارة الخاصة بكل موقع أسهل من دشم الطائرات المقاتلة. فكل موقع صواريخ يضم كتية صواريخ سام ٣ أو سام ٢ معدل يلزمه عدد (٣) ملاجئ. اسمنت مسلح مغطاة للأجهزة الادارية والتوجيه، عدد (٢) ملجأ اسمنت مسلح للمكينات ديزل، ٥ ملاجئ لايواء الأفراد والاعاشة، ٣ دراوي لقوافذ الصواريخ، ٢ دراوي لجهاز رادار توجيه وإنذار وبهذا تتم وقاية كتية الصواريخ بإقامة عشرة ملاجئ اسمنتية وخمسة دراوي لكل موقع كتية صواريخ وكان عددها في التجميع الرئيسي حوالى ٣٠ كتية، فيكون جملة الملاجئ الاسمنتية ٣٠٠ ملجأ. ١٥٠ دروة للمواقع الأصلية، ومثل هذا العدد للمواقع التبادلية، ومثلها للمواقع الاحتياطية، والأخيرة جهزت لتكون هيكلية في نفس الوقت. وبهذا العمل الإنشائي الضخم اكتملت شبكة صواريخ التجميع الرئيسي غرب القناة الوقاية والمرونة لأداء مهمته الدفاعية وذلك بالإضافة إلى إنشاء مركز عمليات لكل لواء صواريخ ومركز عمليات كبير للتجميع كله الذي ضم تنظيم قيادة الفرقة ٨ دفاع جوي.

وكان تنظيم قيادة الدفاع الجوي قد ضم إدارة مهندسين عسكريين خاصة بالدفاع الجوي، وشكلت وحدات فرعية منها لكل فرقة دفاع جوي كانت مسؤولة عن إتمام هذه الإنشاءات بمعاونة شركات القطاع العام، كما ظلت مسؤولة عن صيانتها أيضاً.

ولم تكن هناك وسيلة لوقاية هوائي أجهزة الادارة والسيطرة والتوجيه، ولذا ظلت هذه الهوائيات هي نقط الضعف في كتية الصواريخ. وكان قد قذف بصاروخ من طائرة العدو أو تلقه بسبب عطل كتية الصواريخ بكاملها ومن أجل ذلك احتفظت كتية الصواريخ باحتياطي كبير من الهوائيات. كما وضع مدفع ٢٣ مم رباعي موجه بالرادار ووحدة صواريخ سام ٧ لحماية كل كتية صواريخ سام للدفاع ضد الطيران الواسي كما أضفت عدد (٢) مدفع مضاد للدبابات ٨٥ مم للدفاع الأرضي لكل كتية صواريخ.

٣- إنشاءات لاعداد جبهة القناة:

كانت أهم مشاكل الجبهة من ناحية الاعداد مسرحها للقتال هي استمرار تدفق المياه العذبة إلى قوات الجبهة وخاصة مناطق بورسعيد والسويس والبحر الأحمر.

وشملت خطة توفير المياه تنفيذ المشروعات الآتية، وكانت مسؤولة هيئة إمدادات تموين القوات المسلحة تعاونها إدارة المهندسين العسكريين وإدارات خمس محافظات هي محافظات دمياط - الدقهلية - الشرقية - بورسعيد - والإسماعيلية - والسويس، وكانت أصعب منطقة في هذا المجال هي منطقة بورسعيد وبورفؤاد بسبب تعرض مصدر المياه (ترعة بورسعيد) وهو موازي لخط النيران وقريب منه للقطع أو التخريب أو حتى قذف قنابل ثقيلة الوزن خاصة في امتداد «رقبة الوزة» مما يسبب حرمان بورسعيد وبورفؤاد من المياه العذبة، فتم إنشاء خط مواسير مياه بين دمياط وبورسعيد ودعم بمضخات دفع مياه بطول ٧٠ كلم بالإضافة إلى خط مواسير مياه من القنطرة غرب إلى بورسعيد، مع زيادة عدد خزانات المياه الاحتياطية تحت سطح الأرض في بورسعيد نفسها. كما خصصت عدد (٢) ناقلة مياه بحرية مملوءة بصفة دائمة وتمركزت في دمياط تحت طلب محافظ بورسعيد.

أما بالنسبة لمنطقة الجيش الثالث الميداني فقد تم تحويل خطى مواسير البترول إلى دفع مياه عذبة بعد تنظيفها من القاهرة إلى منطقة السويس بطول ١٢٠ كيلومتر مع تشغيل خط سكة حديد - القاهرة - عتاقة بواسطة هيئة الامدادات والتعمين لصالح قوات الجيش الثالث الميداني. وكان نشاط فرعي السكة الحديد من القاهرة إلى السويس وخط الإسماعيلية بورسعيد قد توقف خلال حرب الثلاث سنوات.

وكت قد أصدرت تعليماتي إلى هيئة إمدادات وتموين القوات المسلحة بإمداد المواطنين في مدينتي بورسعيد والسويس بالمياه العذبة أسوة بأفراد القوات المسلحة في الجبهة.

وبهذه الوسائل والإنشاءات استمر دفع المياه العذبة إلى الجبهة. أما منطقة البحر الأحمر فقد زادت عدد خزانات المياه الكبيرة كما ساهمت إدارة المهندسين العسكريين في تنمية آبار المياه المحلية وزيادة إنتاجها لإعاشة قوات البحر الأحمر وأهالي المنطقة أيضاً.

كما تم تحصين ووقاية ١١ مصرفاً للمياه شمال الدلتا ضد أعمال العدو الأرضية أو الجوية.

وقامت إدارة المهندسين العسكريين والأشغال العسكرية بمساعدة هيئة الامدادات والتعمين بإنشاء المخازن الكثيرة من الاسمنت المسلح تحت سطح الأرض

للمخيرة والوقود والمياه على مستوى الجيوش الميدانية ومنطقة بورسعيد العسكرية.
كما أعدت مناطق الشؤون الادارية والمستودعات وورش الاصلاح في نهاية رؤوس
الامداد والتعمين لكل جيش ميداني.

وساعد المهندسون العسكريون قوات الجبهة في رفع السواتر الترابية على الجبهة
وإنشاء المخاضات الكثيرة على ترعة الإسماعيلية وفروعها المائية مع إنشاء جسور
كثيرة عليها لتسهيل عمليات الهجوم المضاد للدبابات والعربات المدرعة من عمق
الجبهة إلى النسق الأول على امتداد قناة السويس وذلك للسيطرة على أجهزة دفع
المياه «الاهوسة» الموجودة على القنوات المائية.

وقد تأثر المزارعون في المناطق الزراعية خاصة في منطقة الجيش الثاني الميداني
نتيجة لاقامة هذه المنشآت وإقامة الطرق والملاقات الكثيرة في منطقة الجبهة الأمر
الذي استدعى دفع تعويضات مالية لهم خلال حرب الثلاث سنوات.

ولضمان السيطرة وتبادل المعلومات تم رفع مستوى قدرات الخطوط التليفونية
في منطقة قناة السويس باستخدام الكابل المحوري من القاهرة إلى أبي صوير حيث
فركزت قيادة القوات الجوية ومركز عمليات الدفاع الجوي الامامي وامتد منه فروع
إلى السويس وبورسعيد (قيادة المنطقة العسكرية) وإلى قيادي الجيش الثاني والثالث.

كما تم تركيب شبكة جديدة للاتصالات «متعدد القنوات» في القاهرة إلى مركز
عمليات الدفاع الجوي والقواعد والمطارات الجوية الامامية وإلى قيادة القوات البحرية
في الاسكندرية وبورسعيد.

كما تم إمداد أجهزة البرق الكاتب إلى جميع القيادات في القاهرة وقوات الجبهة
حتى مستوى قيادة الفرق. وبهذا تعززت وسائل الاتصال الداخلي من القاهرة مركز
القيادة العامة للقوات المسلحة إلى جبهة قناة السويس لضمان السيطرة وتبادل
المعلومات في كل وقت.

أما الإنشاءات الهندسية الخاصة بالعبور فقد تولت مسؤولياتها وإعدادها في
مصرح العمليات إدارة المهندسين العسكريين ووحداتها التي ازداد حجمها بمقدار
سبعة أضعاف عما كانت عليه سنة ١٩٦٧ وبصفة خاصة تكوين وإنشاء وتنظيم
لإعداد لواءات العبور - ٨٠ وحدة جديدة - شملت كتائب العبور لتعدد نوعيات
ومطالب وسائل العبور المختلفة مثل الكباري الثقيلة والكباري المحمولة على عربات -

المعدات للأسلحة وللأفراد - مشايخ العبور وهكذا، وتمت عملية الأعداد
وال تدريب وتطوير معدات العبور في المنطقة المركزية على شاطئ النيل في حلوان أو
الأميرية أو بركاش وفي منطقة بنها والتل الكبير. وبالإضافة إلى عبء تنظيم هذه
الوحدات وتدريبها ليلاً ونهاراً ، جاءت مشكلة نقل هذه المعدات والكباري
والمعدات سواء المستوردة من الاتحاد السوفيتي أو التي قامت بتصنيعها إدارة المهندسين
ووحداتها المتخصصة في ورش بولاق وورش حلوان وورش هيئة قناة السويس. كان
النقل يتم ليلاً إلى مناطق تخزين وتجميع في منطقة غرب القناة بطريقة سرية وتحت
جناح الظلام لتكون قريبة من القناة. وبفضل تدريب وحدات المهندسين في هذا
المجال بأسلوب علمي وما بذله المهندسون من جهد، وصل انجاز وحدات
المهندسين العسكريين في إنمام هذه العمليات إلى أرقام زمنية قياسية. وكان افتراض
الخطأ أو التهاون في التركيب محظوراً.

كانت مشكلة عبور قناة السويس من الناحية الفنية قد تحملت مسؤوليتها إدارة
المهندسين العسكريين كما تحملت مسؤولية توفير المنازل والمطالعة الحجرية الرأسية على
شاطئ القناة وإيجاد الطريقة السريعة والمؤثرة لفتح الشغرات في الساتر الترابي-
جيري أو رملي- في جميع نقاط العبور التي تحدد عددها في خطة تحرير سيناء.
وتمكن إدارة المهندسين من إيجاد مضخات دفع مياه بالخرطوم تشبه تلك التي
استخدمت في تحريف الرمال عند إنشاء السد العالي، وكانت آراء ونصيحة المهندس
صديقي سليمان في هذا الشأن قيّمة للغاية. ولما كان عرض قناة السويس ٢٠٠ متراً
أصبح لازماً أن تستخدم مضخات ذات موتورات أقوى وأن توضع على قوارب في
منتصف القناة أو بالقرب من الشاطئ الشرقي لتعطي قوة دفع مياه مؤثرة على رمال
الساتر، وقد تم شراء الموتورات المطلوبة من الخارج، وتمت عدة تجارب عملية
حضرتها بنفسه وأمرت بزيادة التجارب في مناطق مختلفة مع زيادة قوة موتورات دفع
المياه. وتوافرت بذلك لدينا وسيلة فعالة لفتح الشغرات في الساتر الترابي.

وكانت غابراتنا وعناصر استطلاع الجبهة قد اكتشفت استعداد العدو لاشعال
سطح مياه قناة السويس في عدة نقاط وقام بمد أنابيب مواد ملتهبة عبر الساتر إلى
عمق القناة بهدف إشعال سطح المياه لمنع قواتنا من العبور شرقاً. وقام العدو
باختفائها ولم يحاول تجربتها عملياً.

كلف قادة الجيوش بالتعاون مع إدارة الاستطلاع وإدارة المهندسين العسكريين

كل هذه العوامل جعلت الرئيس عبد الناصر يستنزف الفرصة ويشجع قادة القوات المسلحة على تصعيد العمليات العسكرية ضد إسرائيل وانتقال الصراع المسلح إلى مجابهة حقيقية بقوات أكبر نسبياً عن دوريات القتال النهارية واليلية.

كما أنني توقعت بعد هذه التوجهات من الرئيس وتحسن المواقف السياسية لصالحنا وفشل العدو في اكتساب السيطرة بقواته الجوية لاييقاف نشاط التجميع الرئيسي غرب القناة أنه سوف يلجأ لآخر محاولة لديه وذلك بضرب العمق المصري هادفاً التأثير على مقدرات الشعب المصري ذاته بأمل أن يؤثر عليه معنوياً ونفسياً للوقوف أمام سياسة الرئيس والقوات المسلحة.

وعندما وصلت إلى هذا التقدير المنطقي فكرت في خطة انتشار مراكز التجمع البشري داخل القوات المسلحة ومعظمها في المناطق العسكرية خاصة المنطقة المركزية وبدأت القيادة العامة في وضع هذه الخطة موضع التنفيذ.

في نفس الوقت وجهت هيئة عمليات القوات المسلحة إلى وضع خطط الدفاع الإيجابي للنشط لمواجهة العدو على الجبهة وعلى سواحل البحر الأحمر وفي عمق إسرائيل وفي أي مكان يهدف انتقال القوات المسلحة إلى مرحلة المواجهة الحقيقية مع العدو.

وكان مجال انتشار مراكز التجمع البشري للقوات المسلحة واسعاً، فعلاوة على محافظات الصعيد مصر التي استوعبت مراكز التدريب والأساسات والمدارس التعليمية والمهنية ومراكز تدريب السائقين وأجزاء من ورش القاعدة وبعض المستشفيات ومراكز الإخلاء؛ فقد تم نقل الكلية الحربية من القاهرة إلى منطقة الخزان قرب الخرطوم حيث استمرت في أداء واجباتها لتخريج الضباط الأصاغر في جو هادئ. ونقلت كلية ضباط الاحتياطي إلى منطقة اسنا، والكلية البحرية إلى طبرق في ليبيا، وأحد مدارس الطيران التخصصي إلى مطار العظم الذي أطلق عليه اسم جمال عبد الناصر بعد قيام الثورة في ليبيا، علاوة على انتشار وتوزيع القطع البحرية الغير مطلوبة للقتال على موانئ ليبيا في بنغازي وسرت ومراسي البحر الأحمر في سفاجا والقصير ورأس بناس وبور سودان. أما مناطق الشؤون الادارية والمخازن والذخيرة والوقود فقد انتشرت في محافظات الوجه البحري والصعيد.

وساعد في خطة الانتشار والتحضير لها ووقايتها محلياً وحدات منظمات الجيش

الشعبي التي بدأت في تكوينها وتدريبها وتسليحها منذ عام ١٩٦٨. كما ساهم تحقيق خطة الانتشار لهذه الوحدات والمنشآت العسكرية الكثيرة رجال الأمن والمحلي الذي انضم بدوره لمقومات المعركة تلبية لتحضيرات والتزامات اعداد الشعب ومسوح العمليات للمعركة.

الفصل العشرون

الدعم السوفيتي لمصر

كان التأييد السياسي والدعم العسكري المستمر من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وانتصارها على دول المواجهة في معركة يونيو ١٩٦٧ هو السبب الرئيسي في زيادة التقارب بين العرب والاتحاد السوفيتي والدول الشرقية التي وقفت مع العرب ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

كانت الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي ضرورة بالنسبة للعرب وخاصة دول المواجهة. ومثل هذه العلاقة لا بد وأن تكون تبادلية أي أن يكون أساسها ادراك كل طرف لمصالحه المتحققة من هذه العلاقة، لكي يتفق طرفاها على خطط سياسي واحد بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي. وكان تخطيط القيادة السياسية في مصر هو الضغط على الاتحاد السوفيتي لدعم مصر عسكرياً وسياسياً واقتصادياً بوصفه شريكاً في خسارة معركة يونيو ١٩٦٧.

وتطورت علاقة الصداقة والتعاون بعد ١٩٦٧ بين الاتحاد السوفيتي ومصر بالرغم من عدم وجود معاهدة صداقة وتعاون في ذلك الوقت. ولم يستغل السوفييت احتياجنا بعد معركة ١٩٦٧ ليحصلوا على مزايا أو تنازلات أيديولوجية من الرئيس عبد الناصر إذ كانت العلاقة من جانبيين - هناك مصلحة سوفيتية أكيدة في كسب ود مصر وصداقتها وهناك مصلحة أخرى مقابلة لمصر في كسب تعاون الاتحاد السوفيتي وصداقته. والذي يحكم هذه المعادلة في النهاية هو المدى الذي تتمكن فيه مصر من استثمار تبادل المصالح - مصلحة مصر هي تحرير أرضها المحتلة بقوة السلاح السوفيتي واستعادة حقوق شعب فلسطين وعلى هذا الأساس كان الاتحاد السوفيتي في نهاية حرب الثلاث سنوات في خندق واحد معنا.

كان لعمق هزيمة ١٩٦٧ تأثيره المعنوي والنفسي على القيادة السوفيتية التي اكتشفت أن البيروقراطية في القوات المسلحة المصرية هي السبب في انهيارها وليس السلاح الروسي الذي جاء تعويضه سهلاً وسريعاً عقب المعركة مباشرة. وبدأ جسر السوفيتي الجوي والبحري منذ ١٩٦٧/٦/٩ مكوناً ٥٥٠ رحلة جوية، ١٥ باخرة نقل كلها معدات حربية لصير تمثلت بصفة خاصة وبأسبقية عالية في ٩٣ طائرة ميج ١٧، ٢٥ طائرة ميج ٢١ خلال الأسبوع الأول بعد المعركة مضافاً إليها ٤٠ طائرة ميج ١٧ من الجزائر. وكانت جلة الدفعة الأولى من الدعم العسكري مقدارها ٥٠ ألف طن معدات عسكرية من الاتحاد السوفيتي.

وتمكن الرئيس عبد الناصر بحكمته وصبره وتفهمه لمبادئ وأسلوب عمل الاتحاد السوفيتي أن يحول شعور القيادة السوفيتية إلى جانب العرب خاصة بعد أن سرد ظروف وموقف الاتحاد السوفيتي قبل وأثناء المعركة وخداع الولايات المتحدة الأميركية لهم في مواقف معينة. وفي نفس الوقت لم ينفذ الرئيس عبد الناصر ما حدث للقوات المسلحة المصرية ووعده بالتغيير الجذري في أسلوب العمل الداخلي وانتقاء القيادات الجديدة. كما وافق السوفيت على أسلوب الصداقة والتعاون الجديد هادفاً إلى قبول أسلوب الحل السلمي الذي اقتنع به السوفيت في بداية المرحلة كوسيلة زمنية تتمكن فيها القوات المسلحة المصرية من إعادة تنظيمها وبنائها على سس جديدة. وكان الرئيس عبد الناصر في قرارة نفسه متأكداً أن استعادة الأرض وتحريرها لن يتم إلا بقوة السلاح الروسي الجديد. وشعر الاتحاد السوفيتي نتيجة ضغط العرب عليه للتأييد السياسي والدعم العسكري لدول المواجهة وخاصة مصر، وكان سفر الرئيس هواردي بومدين والرئيس عبد الرحمن عارف إلى موسكو ممثلين خمسة رؤساء دول عربية في القاهرة (مؤتمر الصمود العربي) باكورة هذا الضغط. كما تحقق التضامن العربي في مؤتمر الخرطوم وما أسفر عنه من تأييد جميع الدول عربية لدول المواجهة وخاصة مصر، وإقرار دعم مالي من دول البترول، وإصدار قرارات سياسية موحدة، وإجراء مصالحة عربية بين مصر والسعودية والأردن. ثم كان ما أرسه نظام الحكم وعلى رأسه عبد الناصر من نقد ذاتي، وما أجرى من تغييرات عامة في مؤسسات الدولة وأساليب عملها، ثم إعادة بناء المؤسسات الشعبية للديمقراطية. وأخيراً ما أظهرته القوات المسلحة المصرية من جدية في العمل وبناء قوات المسلحة الجديدة والسرعة في استيعاب الأسلحة الروسية وتعديل أسلوب

التعامل مع المستشارين والخبراء السوفيت - كل ذلك أشعر الاتحاد السوفيتي وقادته أنه يتعامل مع الرئيس جمال عبد الناصر كزعيم للامة العربية وليس كرئيس للجمهورية العربية المتحدة فقط. ووصلت قمة هذا الشعور والإيجابية بعد ذلك عندما قامت ثورة السودان في ١٩٦٩/٥/٢٥ وتبعتها ثورة ليبيا في ١٩٦٩/٩/١ وكلا الثورتين أعلنتا انضمامهما إلى الرئيس عبد الناصر وسياسته ضد الولايات المتحدة الامريكية.

وكان عمل بعثة الخبراء السوفيت قبل عام ١٩٦٧ في مصر قاصراً على الاستشارات السلبية وتقديم النصح في أسلوب التدريب فقط. ولكن تطورت مهامهم بعد عام ١٩٦٧ ليكونوا مستشارين للقائد ويكون واجبهم المشاركة والمتابعة في جميع مهام القوات المسلحة. كما وضعت لهم لائحة واجبات واختصاصات محددة مبيهاً بها العلاقة بين القائد وبين المستشار. ومع زيادة عددهم واختيارهم من الضباط العاملين في القوات المسلحة السوفيتية وليس من الضباط الاحتياطي، تغير الوضع وأصبح المستشارون السوفيت الذين وصل عددهم إلى أكثر من ١٢٠٠ مستشار وخبير في آخر المرحلة يمثلون دعماً ومساعدة إيجابية لقواتنا المسلحة كما كانوا وسيلة ضغط لصالحنا عندما نقلوا حقيقة وجدية العمل الجديد في قواتنا المسلحة إلى القيادة السوفيتية.

كل هذه العوامل الجديدة جعلت القيادة السوفيتية تزداد ثقة في قياداتنا السياسية والعسكرية وبالذات في قواتنا المسلحة الجديدة فكان الدعم العسكري المتطور هو ناتج هذه العوامل الإيجابية.

وتمت خسة لقاءات على مستوى القمة بين مصر والاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى لقاءات على مستوى وزارتي من ووزير الخارجية والدفاع في كلا البلدين وتبادل الزيارات للوفود الحزبية أيضاً خلال ٣ سنوات.

تكان لقاء القمة الأول في القاهرة بين الرئيس عبد الناصر وبين الرئيس بودجورتي في المدة من ٢١ حتى ١٩٦٧/٦/٢٣ حضرها من الجانب السوفيتي المارشال زخاروف رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة السوفيتية والذي كان قد حضر إلى مصر على رأس وفد عسكري كبير للمشاركة في تنظيم وإعداد قواتنا. كما حضره من الجانب المصري السادة زكريا محي الدين وعلي صبري وعمود رياض وأنا. وتبرز

أهمية هذا اللقاء الأول في تحديد مدى العلاقات المصرية - السوفيتية في بداية مرحلة جديدة كان لها أثر كبير في تعديل الخلل الخطير الذي طرأ على ميزان القوى مع إسرائيل بعد هزيمة ٦٧ وأيضاً موازنة الوجود الأمريكي المحسوس في المنطقة بزيادة التواجد السوفيتي فيها. وبدأ الرئيس عبد الناصر يطالب الاتحاد السوفيتي بالمعدات العسكرية الكثيرة والحديثة في نفس الوقت، معتمداً على العلاقة الجديدة التي ارتبط بها الطرفان في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية. وكان الضغط من الرئيس عبد الناصر من أول لقاء على طلبات الدفاع الجوي والقوات الجوية كما طالب بزيادة عدد الخبراء والمستشارين. وأبرز مدى العمل التكتيكي للطائرة الميج ٢١ مطالبة بطائرة قاذفة مقاتلة بعيدة المدى يمكنها استخدامها في ردع إسرائيل إذا حاولت الاعتداء في عمق مصر. واسترسل الرئيس عبد الناصر في ذكر قدرة طائرات إسرائيل في الوصول إلى مرمى مطروح. وتساءل الرئيس عن مدى المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفيتي في الدفاع الجوي في حالة اعتداء إسرائيل علينا.

وكان الرئيس عبد الناصر والرئيس بودجورني قد مهدا في اجتماعاً منفصلاً مع المارشال زخاروف لمناقشة طلبات القوات المسلحة من المعدات والأسلحة المطلوبة بسرعة والتي شملت أسلحة ومعدات لافرق القوات المسلحة الرئيسية وبصفة خاصة أسلحة الدفاع الجوي والقوات الجوية وكان على رأسها ٤٠ طائرة ميج ٢١ جديدة.

وسافر الرئيس بدجورني يوم ١٩٦٧/٦/٢٣ بعد عقد جلستي مفاوضات مع الجانب المصري ووعده بعرض طلباتنا من الدعم العسكري على القيادة السوفيتية والرد علينا بسرعة، وبقي المارشال زخاروف في مصر يشاركنا في بناء أول خط دفاعي غرب القناة.

وفي يوم ١٩٦٧/٦/٢٩ طلب المارشال زخاروف مقابلة الرئيس عبد الناصر وأبلغه بأجابة طلباتنا من الأسلحة والمعدات لجميع أفرع القوات المسلحة ونخص بالذكر توريد ٤٠ طائرة ميج ٢١ جديدة وإرسال عدد ١٢٠٠ مستشار سوفيتي في جميع التخصصات المطلوبة لنا بما فيهم خبراء الدفاع الجوي. كما أبلغ الرئيس بترحيب القيادة السوفيتية بتعزيز العلاقات بين البلدين وازدياد حجم التعاون العسكري. وكانت صفقة التسلح الأولى مع مصر في حدود ١٠٠ مليون جنيه، ولم يطلب الاتحاد السوفيتي ثمن معدات الجسر الجوي والبحري التي وردت عقب المعركة مباشرة على أساس أنه تعويض عن الأسلحة والمعدات المفقودة في معركة

١٩٦٧. ثم غادر زخاروف مصر في نوفمبر بعد الانتهاء من إنشاء أول خط دفاعي غرب القناة. وعند زيارة محمود رياض وزير الخارجية موسكو في ١٨/٤/٦٧ ومقابلته للرئيس بريجنيف تمكن أن يحصل من الاتحاد السوفيتي على ١٢٠ طياراً سوفيتياً لتدريب طيائنا على استخدام طائرة الميج ٢١ الجديدة في عمليات الدفاع الجوي.

وكان لقاء القمة الثاني في موسكو في ١٩٦٨/٦/٢٩ وحضره مع الرئيس عبد الناصر السادة محمد أنور السادات ومحمود رياض والفرق عبد النعم رياض. كما صاحب الوفد المصري السيد ياسر عرفات الذي قدمه الرئيس عبد الناصر إلى القيادة السوفيتية لأول مرة. وتمكن من الحصول على صفقة أسلحة صغرى وهاونات قدرت ١/٢ مليون دولار. طالب الرئيس عبد الناصر باستمرار الدعم العسكري والمستشارين السوفيت بأعداد تسمح بتواجد مستشار حتى مستوى الكتيبة المشاة وما يعادلها. وكان استعداد القيادة السوفيتية من الناحية السياسية والمعنوية مشجعاً. ولكن من ناحية التسلح والمعدات المتطورة كان حريصاً على التدرج على أساس تشككه في قدرة القوات المسلحة المصرية على الاستيعاب السريع لكل المعدات في وقت واحد. وتقبل الرئيس عبد الناصر بالصر وتمكن من الحصول على موافقة القيادة السوفيتية على صفقة أسلحة ومعدات في حدود ٢٠٠ مليون جنيه وعلى عدد المستشارين السوفيت المطلوبين للقوات المسلحة. وشعر القادة السوفيت خلال هذه الزيارة بالجهود الكبيرة الذي يبذلها الرئيس عبد الناصر في بناء القوات المسلحة وتحقيق تماسك الجبهة الداخلية والعريّة فدعاه بريجنيف إلى العلاج الطبيعي والراحة في سخالطو. ولكن الرئيس أجل هذا العرض إلى ما بعد حضور المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي الذي يتعقد في القاهرة في ١٩٦٨/٧/٢٢.

وزار الرئيس عبد الناصر المارشال تيتو أثناء عودته ونصحته بتكوين احتياطي ضخّم للجيش المصري حتى يمكن امتداد المعركة لمدة طويلة إذ أن المارشال تيتو مقتنع بعدم إمكانية الوصول إلى حل سلمي ما لم تملك مصر قوة عسكرية كافية لمواجهة القوات الإسرائيلية. مع بداية عام ١٩٦٨، وبعد النجاح الذي حققته خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة خلال الشهور القليلة التي أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧، أعذت عملية إعادة التنظيم والبناء بهدف تحرير الأرض تكسب قوة دفع أكبر في كافة المجالات. وزاد تدفق الأسلحة والمعدات السوفيتية الجديدة حتى بلغ ذروته عام ١٩٦٩. بقي ذلك العام وحده تلقينا أسلحة ومعدات سوفيتية تعادل في حجمها مجموع ماورده إلينا الاتحاد السوفيتي خلال اثني عشر عاماً (١٩٥٥ - ١٩٦٧). كما تزايد نشاط القوات المسلحة الإيجابي سواء في استكمال حجم تشكيلاتها الميدانية وتدريبها تدريباً عنيقاً وعملياً بمعاونة المستشارين السوفيت أو في قتال العدو على الجانب الشرقي في سيناء بعائلات درويث قتالية جريئة نتج عنها خسائر في الأفراد والمعدات

سوفيتي لتشغيلها في المرحلة الأولى من عملها، وحدد بريجنيف التوقيت المناسب لوصول هذه الصواريخ في أكتوبر ١٩٧٠.

لم يوافق الرئيس عبد الناصر على وصول هذه الصواريخ في التوقيت الذي حدده بريجنيف. وبدأت الغارات الإسرائيلية تدخل العمق المصري على الارتفاعات الواطئة متسللة من ثغرات شبكة الرادار العامة وخلال شهري يناير وفبراير قصفت أهدافاً عسكرية واقتصادية ومدينة في عمق مصر في التل الكبير وحلوان والمعادي ودهشور وأبي زعبل والخانكة وشرق القاهرة. وبالرغم من الخسائر القليلة التي حدثت نتيجة هذه الغارات كان التأثير النفسي أكبر من التأثير المادي مع إعلان إسرائيل من جانبها أن غاراتها في العمق المصري تستهدف تخلص الشعب من الرئيس عبد الناصر.

قرر الرئيس عبد الناصر السفر إلى موسكو في لقاء القمة الرابع من ١٩٧٠/١/٢٢ حتى ١٩٧٠/١/٢٥ ويرافقه السفير الروسي سيرجي فونوغرادوف وكبير المستشارين السوفيت وأنا وانضم إلينا في موسكو محمود رياض والدكتور مراد غالب. وخلال جلستي مفاوضات مع القيادة السوفيتية كان الرئيس عبد الناصر منفعلاً فيهما ومهدداً بترك الحكم إلى زميل له يمكنه التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأمكن للرئيس أن يتنزع من القيادة السوفيتية الموافقة على الامدادات التالية:

٣٢ كتيبة صواريخ سام ٣ كاملة بأجهزتها ومعداتها وأطقمها السوفيتية مكونة فرقة دفاع جوي كاملة.

٨٥ طائرة ميج ٢١ معدلة جديدة بأجهزتها ومعداتها بطيارها السوفيت مكونة ٣ لواءات جوية كاملة.

٥٠ طائرة سوخوي ٩.

١٠ طائرة ميج ٢١ تدريب.

٤ جهاز رادار ب ١٥ للعمل ضد الطيران الواطي.

٥٠ موتور جديد ٥١١ لطائرات الميج ٢١ الموجودة في مصر - تطويراً للطائرة

ميج ٢١.

وخفض معنويات العدو مما اضطره إلى ادخال طيرانه في منتصف عام ١٩٦٩. ثم تصاعدت عمليات الجبهة وعمليات القوات الجوية وعمليات القوات الخاصة ضد إسرائيل. وتطور الموقف العسكري إلى مرحلة الردع بعد أن امتدت الجبهة جنوباً بأكثر من ٣٠٠ كيلو ونفذت القوات المسلحة خطة الانتشار لمراكز التدريب والكتليات العسكرية ومراكز التجمع البشري الادارية والتعليمية الاخرى.

وفي اواخر عام ١٩٦٩ قدمت تقريرتي عن تطور القوات المسلحة إلى الرئيس عبد الناصر وأشرت إلى عدم استكمال قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية لتغطية مطالب الحظوة حتى ذلك الوقت. وبدأ الرئيس يعقد اجتماعات متلاحقة مع قادة القوات المسلحة بهدف الاطمئنان على استعدادهم لمرحلة المواجهة والردع ومعرفة معنوياتهم. وفي نفس الوقت قرر إيفاد وفد على مستوى عال إلى الاتحاد السوفيتي لطلب مزيد من الدعم لقوات الدفاع الجوي والقوات الجوية.

وكان لقاء القمة الثالث في موسكو في ١٩٦٩/١٢ وكان يرأسه السيد أنور السادات نائباً عن الرئيس عبد الناصر ويرافقه السيد محمود رياض وأنا. وشرح نائب الرئيس الموقف السياسي مبيناً أن الحل السلمي قد وصل إلى طريق مسدود إلا أننا نواصل الاتصالات السياسية مع تصميمنا على أن يكون الحل شاملاً وليس جزئياً، ثم تحدث بريجنيف مؤكداً مساعدة الاتحاد السوفيتي للجيش المصري ليصبح قادراً على الهجوم وتحريض سيناء ولكنه يسعى في نفس الوقت من أجل الوصول إلى حل سلمي ولا يوجد تعارض بين الأمرين. كما أشار بريجنيف إلى ثوري السودان وليبيا باعتبار أنهما تطور إيجابياً في المنطقة لتأييدهما الكامل للسياسة المصرية والرئيس عبد الناصر.

وخص بريجنيف الجانب العسكري باهتمام كبير مبدئياً استعداد الاتحاد السوفيتي لتدريب أعداد كبيرة من الطيارين المصريين في الاتحاد السوفيتي، مع استعداده لإرسال ٦٠ طياراً سوفيتياً يسافرون إلى مصر خلال شهر كخبراء. ونظراً لضعف الدفاع الجوي فإن الاتحاد السوفيتي قرر إرسال مجموعة كبيرة من الصواريخ الحديثة سام ٣ ومعها أطقمها الكاملة لتدريب الجنود المصريين عليها. كما أظهر استعداداه لتدريب أطقم صواريخ سام ٣ والتي تحتاج إلى ٦ شهور. ووعد بريجنيف بإرسال مجموعة أخرى من الصواريخ سام ٣ للدفاع عن المدن الرئيسية في عمق مصر ضد الغارات الإسرائيلية على أن ترافقها أطقم سوفيتية في حدود ١٠٠٠ جندي

والتعاون والصداقة معه.

وعاد الرئيس عبد الناصر والوفد المرافق له إلى مصر مسرورين بالدعم السياسي والعسكري الجديد والذي لم يسبق للاتحاد السوفيتي ان قدم مثله لدولة صديقة منذ الحرب العالمية الثانية. وكان هذا التواجد السوفيتي والدعم العسكري ردعاً سياسياً وعسكرياً لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وإشارة حاسمة لكليها بأن تواجدهم في الشرق الأوسط هو نتيجة لمحاولات إسرائيل المستمرة منذ أوائل ١٩٧٠ لتهديد الشعب في ضرب أهدافه في العمق. وقد حدث يوم ١٨/٤/١٩٧٠ اعتراض جوي في منطقة عتاقة جنوب السويس لتشكيل جوي إسرائيلي كان متجهاً لثدف أهداف في العمق المصري وتم اعتراضه بواسطة تشكيل جوي سوفيتي تم تمييزه من سماع اللغة الروسية بين طياري التشكيل السوفيتي فلم يحاول التشكيل الإسرائيلي الاشتباك وعاد من حيث أتى وأوقفت إسرائيل ضرب أهداف العمق المصري منذ ذلك الوقت، وبدأت تصعيد حملة دعائية هيستيرية ضد التواجد السوفيتي في مصر مدعية بفقد التوازن في القوى بين المتحاربين. وتؤكد أن الاتحاد السوفيتي يمكنه بسهولة تعويض أي طائرات تفقد في مصر. كما بدأت الولايات المتحدة تمارس الضغط على الاتحاد السوفيتي لاييقاف امداداته العسكرية لمصر.

وكانت الخطوة التالية بعد وصول الصواريخ سام ٣ والطائرات الجديدة ميج ٢١ المدعومة الجوي الآخر هي البدء في بناء شبكة الدفاع الجوي في منطقة القناة حماية للتجميع الرئيسي للجيشين الثاني والثالث وهما يستعدان لتصعيد العمليات العسكرية ضد إسرائيل. وكانت إسرائيل تعمل بكل قواها لمنع إقامة شبكة الصواريخ وتجميعها غرب القناة إذ أنها ستكون غطاءً مئباً للغاية ضد الطيران الإسرائيلي عندما يحين الوقت لعبور قواتنا قناة السويس وتحرير الأرض. وهكذا أعلن ألون نائب رئيس وزراء إسرائيل: "أن إسرائيل تنوي القيام بأقصى مجهود ممكن للحيلولة دون تمرکز وتجميع شبكة الدفاع الجوي المصري سام ٣ في غرب القناة إذ أن ذلك سوف يقلب ميزان القوى في الجبهة المصرية الإسرائيلية".

ودركت إسرائيل مجهودها الرئيسي بالطيران ضد مواقع الصواريخ غرب القناة - وغول الصراع إلى معارك عنيفة بين إرداتين: مصرية مصممة على بناء قواعد

الصواريخ مهما كلفها هذا من جهد وتضحيات، وإسرائيلية تحاول منع قيام حائط الصواريخ غرب القناة.

وتغلبت الإرادة المصرية بعد جهد وتضحيات ونجحت في إنشاء حائط الصواريخ غرب القناة وتساقتت الفاتوم والسكاي هوك في وسط هذه المواقع وأسر طياروها.

وقد لوحظ خلال هذه المعارك أن طائرات العدو الإسرائيلي كانت مزودة بأجهزة الكترونية للإنذار المبكر ضد صواريخنا الأمر الذي يجعل من الضروري إطلاق صواريخ أكثر من المعدل المعتاد على طائرة معادية واحدة. كما لوحظ وجود نظام الكتروني لدى إسرائيل للتشويش والإعاقة ضد أجهزة وسائل دفاعنا الجوي وقواتنا الجوية مما يجعل تفوق النظام الجوي الإسرائيلي على نظام وشبكة الدفاع الجوي لقواتنا ظاهرة فنية.

وكانت هذه الحقيقة بالإضافة إلى قرب استعداد قواتنا لتنفيذ خطة تحرير الأرض وضرورة استكمال بعض المعدات والأسلحة والذخيرة الاحتياطية والطائرة القاذفة الثقيلة. وراء قرار الرئيس عبد الناصر بالسفر إلى موسكو في الفترة من ٢٩/٦/١٩٧٠ إلى ١٧/٧/١٩٧٠ وبرفته السادة علي صبري وعمود رياض وعمد حسنين هيكل وأنا. وكان لقاء القمة الخامس هذا من أهم اللقاءات وأكثرها حسناً. وقد عقدت الجلسة الأولى يوم ٣٠/٦/١٩٧٠ مع القادة السوفيت وكان عرض الموقف العسكري من الرئيس عبد الناصر على الجبهة يشمل تعرض قواتنا على الجبهة لغارات كثيفة جداً من طائرات الفاتوم الأمريكية المجهزة بمعدات الكترونية متطورة للغاية، وأن هدف إسرائيل من ذلك كما صرح زعمائها منع الجيش المصري من استكمال استعداداته الهجومية لتحرير أرضنا المحتلة، وأنه بالرغم من الخسائر الكبيرة في قواتنا على الجبهة إلا أن روحها المعنوية عالية جداً وأن لدى قواتنا الثقة الأكيدة في قدراتنا المتزايدة على أحداث خسائر في القوات الإسرائيلية لا تستطيع تحملها، وأن حجم قواتنا حالياً ٤/٣ مليون مقاتل سوف يرتفع في آخر ١٩٧٠ ليصل إلى مليون، ولكن المشكلة الراهنة هي أن الولايات المتحدة تزود إسرائيل بمعدات للحرب الالكترونية ليس لدينا ما يماثلها كما أن طائرات الميج ٢١ لا يمكنها البقاء في الجو مدة طويلة مثل طائرات الفاتوم. وأنهى الرئيس عبد الناصر هذه الجلسة بطلبات محددة عن امدادنا بأجهزة الحرب الالكترونية المتطورة لرفع كفاءة وقدرة

وزارة الدفاع السوفيتية، وتعددت مهمة المستشارين في مصر لسنة ونصف إلى ستين ثم يتم تغييرهم بآخرين. وقد تولى إدارة المستشارين السوفيت في مصر خلال حرب الثلاث سنوات ثلاثة جنرالات هم لاشنكوف وكاتشكن وأوكنيف.

في بداية عام ١٩٦٨ أصدرت لائحة تنظيمية تحدد مهام وواجبات ومسؤوليات المستشار في القوات المسلحة، كما حددت علاقة العمل بين القائد المصري وبين مستشاره، والذي كان يعمل في نفس الوقت تحت قيادته، كما أظهرت في هذه اللائحة أسلوب التصرف مع أي مستشار يقصر في أداء واجباته وكان تنظيم العمل ووضوح العلاقات وحدود التصرفات هي الأسس التي مكنت قيادات القوات المسلحة من الاستفادة من المستشارين السوفيت على أحسن وجه. وكان التعاون والتفاهم والمعرفة الشخصية بيني وبين كبير المستشارين السوفيت خير مثل لجميع القيادات الصغرى.

وعلاوة على النصائح الفنية والقتالية واشتراكهم طوال الوقت مع القادة والجنود في التدريب وفي العمليات وفي الشؤون الفنية الميدانية فإن متابعتهم المستمرة لسير العمل والجهد في كل الوحدات العسكرية في القوات المسلحة كانت هي الطابع الجديد الذي عاد بفائدة كبيرة لقواتنا المسلحة.

كان المستشارون السوفيت ذوي خبرة في أسلوب التدريب القتالي، وفي التخطيط للعمليات، وفي أعداد مسرح العمليات، وكما كانوا يتميزون بقدرتهم الجسمانية وصبرهم في مشاركتهم للوحدات الميدانية والوحدات الإدارية والفنية وأسلوب تعاملهم مع القادة الأصاغر وإطاعتهم واحترامهم للقادة الكبار ومتابعتهم لجميع الجهود اليومية لقواتنا في كل مكان نهاراً وليلاً. كل ذلك أدى إلى اكتساب الاحترام والثقة والصداقة والتعاون من جميع قادة القوات المسلحة. هذا ولم يحاول أي مستشار أن يستغل تواجده ومساعدته لقواتنا ويتدخل في شؤون سياسية أو إيدلوجية إطلاقاً. وقد استشهد منهم أكثر من عشرين مستشاراً خلال عمليات حرب الثلاث سنوات. وكنت أقوم من جانبي بمشاركتهم في مناسبات أو أعياد سنوية اعتادوا الاحتفال بها في وطنهم. وكان للهدايا الرمزية والكلمات الودية في مثل هذه المناسبات وتبادل التهنية رد فعل معنوي كبير لديهم ولدى القيادة السوفيتية في الاتحاد السوفيتي جعلت هذه المناسبات تحسباً لشعور الصداقة والتعاون التي برزت كحقيقة خلال فترة السنوات الثلاث وكان المستفيد فيها هي مصر وقواتنا المسلحة.

الخبراء السوفيت:

أما الخبراء السوفيت الذين لم يزد عددهم عن ٣٠٠ خبر في أي وقت خلال فترة السنوات الثلاث فهم يعقد بين وزارة الحربية وبين وزارة التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي، وهم أصلاً ضباط فتيون في القوات المسلحة السوفيتية أو في مصانعها، ومدة العقد لكل خبر لا تزيد عن ثلاثة أشهر يجوز مدها. وكان أكبر خبر يحصل على مكافأة شهرية من مصر تساوي ١٩٢ جم، وتطلب وزارة الحربية هؤلاء الخبراء في تخصصات معينة في ورش القوات الجوية أو في الصواريخ أو معدات فنية معقدة بهدف التركيب أو الإصلاح وكان معظمهم في مهام فنية كلها إصلاحات في الورش.

وليس للخبراء السوفيت أي علاقة بالمستشارين، بل قامت السفارة السوفيتية بالقاهرة بفتح مكتب إداري لهم لرعاية مصالحهم الشخصية وإعاشتهم وإيوائهم ونقلاتهم.

أفراد الوحدات الصديقة:

أطلق هذا الاسم على أفراد وحدات الصواريخ سام ٣، وأسراب الدفاع الجوي الميج ٢١، وأفرد لواء صواريخ سام ٦ في أسوان، وأفرد وحدات الحرب الالكترونية في المنطقة المركزية، وأطقم ٣ فرقاطات في بورسعيد، وأطقم ٤ طائرة ميج ٢٥، وأطقم طائرات الاستطلاع الاستراتيجية، وأطقم تجهيز واعداد لواء القاذفات الصاروخية في أسوان، والأفراد الفنيين والإداريين الملحقين بهذه الوحدات، وجميعهم لا يزيد عددهم عن ٥٥٠٠ فرداً، وهم أصلاً ضباط وجنود من القوات السوفيتية العاملة حضروا بمعداتهم وأسلحتهم وعرباتهم وأجهزتهم إلى مصر اعتباراً من شهر مارس ١٩٧٠ وتمركزوا في المواقع التي حددت لهم استكمالاً لخطة الدفاع الجوي عن الجمهورية وخطة تمركز القوات الجوية، أخذوا مهام عمليات دفاع جوي في العمق وليس في الجبهة. وكان تواجدهم بطلب من الرئيس عبد الناصر في لقاء القمة الرابع في موسكو ٢٢-٢٥/١/١٩٧٠. وفي لقاء القمة الخامس في يوليو ١٩٧٠، واتفق مع القيادة السوفيتية على مهمتهم المؤقتة في مصر لحين تمكين قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية من استكمال تدريب واعداد مثلهم من الطيارين والضباط والجنود المصريين.

وكان على وزارة الحربية إيوائهم وإعاشتهم في مواقعهم المحددة في أنحاء

الجمهورية وكلها مواقع ميدانية ما عدا أسراب الميج ٢١ التي تمركزت في مطارات في العمق، وارتدت ضباط وجنود الوحدات الصديقة الذي الميداني - الكاكي - بدون علامات مميزة أو رتب وظل أفراد هذه الوحدات في مواقعهم الميدانية لم يخرجوا منها حتى انتهاء مهمتهم في مصر.

وحاول الرئيس عبد الناصر في لقاء يوليو ١٩٧٠ أن يطلب من بريجنيف السماح لأفراد الوحدات الصديقة في مصر أن يتعرفوا على المعالم الأثرية والسياحية في مصر بهدف الترفيه عنهم فكان رد بريجنيف على طلب الرئيس بقوله: «الجندي والضابط الروسي يا سيادة الرئيس متدرب برياضة على مهمته وواجباته لمدة سنتين، كما تقضي التعليمات التي ذكرت له. إننا نعلم تماماً شعور المصريين بالنسبة للأجانب منذ الاستعمار الانجليزي لبلادكم ونحن لسنا مستعمرين. إن هدفنا أن نكون أصدقاء للمصريين ولذلك لا أوافق على برنامج ترفيه أو سياحة لجنودنا في مصر».

وأثنى بريجنيف كلامه إلى الرئيس عبد الناصر بقوله: «من فضلك تنازل عن هذا الطلب»، وبقي ضباط وجنود الوحدات الصديقة داخل حدود مواقعهم الميدانية التي كانت محاطة بأسلاك شائكة طوال مدة إقامتهم في مصر.

كان الاتحاد السوفيتي يتحمل نفقات تدريب وإيواء أطقم الصواريخ سام ٣ من الضباط والجنود المصريين في مراكز تدريبية سوفيتية، وقد أرسلنا أفراد ثلاثة السوية صواريخ على التوالي كل ثلاثة أشهر قوة كل لواء ١٨٠٠ فرداً. فكان التدريب النظري والعمل والإيواء يتم على نفقة الاتحاد السوفيتي أما الاعاشة والترفيه فكانت تتم على نفقة وزارة الحربية بواسطة مكتب مشتريات السلاح في موسكو، كما تم نفس الأسلوب مع الطيارين والفنيين لعدد ٣ أسراب مقاتلة قاذفة صربية استكملوا تدريبهم القتالي والتخصصي في الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى ضباط الفرق التعليمية الفنية والراقية التي أخذت دوراتها في الاتحاد السوفيتي، وقرق تعليم المترجمين المصريين للغة الروسية.

ومن الفوائد الكثيرة التي اكتسبتها القوات المسلحة المصرية من التعاون والصدقة مع المستشارين السوفيت ما قاموا به من امدادنا بالمعلومات الاستراتيجية القيمة عن استعدادات العدو العسكرية مثل معرفة ترددات أجهزة رادار العدو

التمركزة على شواطئه وموانيه في البحر الأبيض، وأيضاً المعلومات الخاصة بخطط إسرائيل العدوانية مثل «خطة الغزاة» التي كان الجنرال شارون قائد الجبهة الإسرائيلية ينوي تنفيذها ضد حائط الصواريخ غرب قناة السويس عام ١٩٧٠. بالإضافة إلى تزويدنا بالصور الفوتوغرافية للقمر الصناعي السوفيتي عن أهداف تفصيلية يصعب معرفتها داخل إسرائيل نفسها.

وفي نفس الوقت لم يطلب الاتحاد السوفيتي من مصر أي مساعدات له سوى تمكين أسطول البحر في البحر الأبيض المتوسط من التزويد بالمياه العذبة وبعض المؤن.

الدعم الاقتصادي لمصر:

الاقتصاد في أي دولة يعتبر أحد المقومات الأساسية التي يعتمد عليها الشعب والقوات المسلحة في الصراع العسكري، ويمكن أن يكون هذا العامل وحده حائلاً دون الاقدام على صنع قرار الحرب، وعند التخطيط لحرب الثلاث سنوات بعد معركة يونيو ١٩٦٧ دخل هذا العامل ضمن خطة إعداد الدولة والشعب للمعركة، وطور مجلس الوزراء في مصر هذا الموضوع ليكون الاقتصاد المصري اقتصاد حرب. وكان مفهوم الدعم والمساعدة لدى الاتحاد السوفيتي يشمل المساعدة الاقتصادية باعتبار أن الاقتصاد المصري أحد مقومات «رفع القدرة الدفاعية لمصر» وصمودها ومواجهتها لإسرائيل لفترة طويلة من الزمن.

وعندما توطدت علاقة الصداقة والتعاون والثقة مع الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٦٧ عمل مخلصاً على رفع قدرات الشعب المصري كلها اقتصادياً وعسكرياً في خطة شاملة بهدف تنمية ورفع القدرات الدفاعية للشعب كله بوصفه المصدر الوحيد البشري والفني والثقافي والسياسي للقوات المسلحة.

وكانت (ج.ع.م) منذ الستينات تعتبر التنمية الصناعية هي السبيل الأمثل لتطوير المجتمع اقتصادياً وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد تعاون الاتحاد السوفيتي في مجال التصنيع في مصر وخاصة مشروعات إنشاء السد العالي (مياه وكهرباء) وكهربية الريف المصري ومصانع الحديد والصلب والألمنيوم والصناعات الوسيطة المثلة في مثات المصانع، هذا بالإضافة إلى امتصاص الاتحاد السوفيتي لصادرات مصر الصناعية والزراعية. كل ذلك كون قاعدة متينة لدفع قدرات الشعب الاقتصادية

عدم دفع أي قيمة مادية لأي صفقة تسليح تمت مع الاتحاد السوفيتي.

وكانت المعاملات المالية لصفقات تسليح بين مصر ودول الكتلة الشرقية الأخرى تتم على قاعدة ماثلة لما يتم مع الاتحاد السوفيتي فيها عدا قيمة الفائدة السنوية وهي (٢,٥ - ٣٪). وكان دفع الأقساط يتم في مواعيده تقريباً حسب نصوص الاتفاق.

التعامل المالي:

طبق الاتحاد السوفيتي معنى الصداقة والتعاون والثقة في معاملاته المالية مع مصر. وكانت القيمة المالية لثمن الأسلحة والمعدات والأجهزة والذخائر للقوات المسلحة المصرية هي قمة هذه المعاملات. فكانت صفقات الأسلحة والمعدات الحربية تعقد على أساس تعاوني ومساندة لشعب صديق نامي متحرر في سياسته الخارجية، وكان الثمن هو ثمن تكلفة تصنيعها الشاملة فقط وليس على أساس تجاري. وعندما تطورت علاقة الصداقة والتعاون والثقة بعد ذلك، وتغنياً لعبء الديون العسكرية عن مصر، قرر الاتحاد السوفيتي تحصيل نصف قيمة الأسلحة فقط عند الدفع. وكانت صفقات السلاح تتم على أساس قروض بفائدة سنوية من ٢٪ إلى ٢,٥٪ مع فترات سماح طويلة وأقساط على مدى أربعين عاماً.

أما السلاح والمعدات والذخيرة التي فقدت من مصر في معركتي ١٩٥٦، ١٩٦٧ فقد استعوضها الاتحاد السوفيتي مجاناً. وكانت معدات المهندسين والأجهزة وخاصة العربات المكملة للتسليح تأخذ أسلوباً آخر في القيمة المادية بوصفها معدات صالحة للاستخدام المدني في نفس الوقت فكانت قيمتها أقرب إلى القيمة التجارية مع توافر نفس تسهيلات الدفع المتبعة في صفقات الأسلحة والمعدات الحربية.

أما تكلفة قطع الغيار وإصلاح محركات الطائرات ومطالب الورش فكان التعامل المالي يتم سنوياً بالدفع النقدي الحسابي على أسلوب المقاصات بين وزارة الحربية وبين وزارة التجارة الخارجية. وتحول حساب الديون العسكرية على مصر إلى وزارة الخزانة التي تجتمعت في أوائل ١٩٧١ لتكون ٤٥٠٠ مليون جنيه مصري وبالرغم من أن مصر قامت بجدولة الديون العسكرية مع الاتحاد السوفيتي أكثر من مرتين، كان آخرها عام ١٩٧٠، فإن مصر لم تدفع أي قسط من أقساط هذه الديون حتى ذلك الوقت، وتناقل المصريون اصطلاح صدر عني «عل التوبة» تدليلاً على



الخريطة (١)



الخريطة (٢)



شكل (٣)

انتشار القوات الإسرائيلية في سيناء

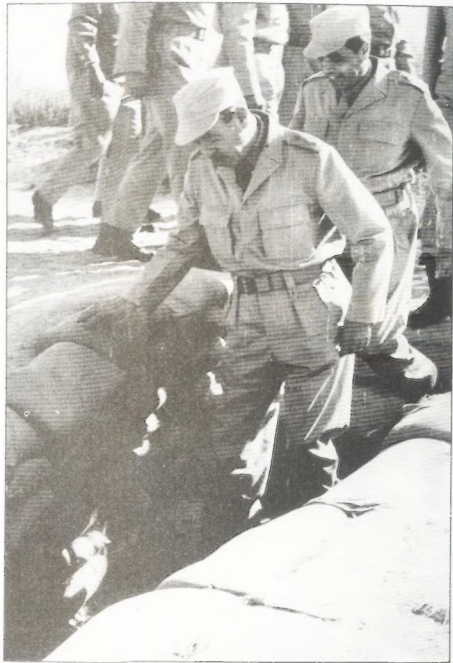


شكل (٤)

صور تذكارية من الجبهة

- ١ - عبد الناصر وفوزي يتابعان المناورات.
- ٢ - محمد فوزي في أحد خنادق الخطوط الأمامية.
- ٣ - عبد الناصر يتفقد مواقع النسق الثاني للجبهة ويرفقه من اليمين: محمد فوزي، أحمد إسماعيل، عبد الغني الجسمي.
- ٤ - عبد الناصر وفوزي أمام خريطة لإحدى المناورات.
- ٥ - عبد الناصر وفوزي أثناء المناورة «القدس» ١٩٧٠/٥/٥.
- ٦ - عبد الناصر أثناء مناورة للواء ١٥ مدرع وعلى يمينه محمد فوزي وخلفه عبد المنعم رياض ١٩٦٨/١١/٢٠.
- ٧ - عبد الناصر في اجتماع مع قادة وجنود الجبهة وعلى يمينه محمد فوزي وعلى يساره عبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل.
- ٨ - عبد الناصر ومحمد فوزي وعبد المنعم رياض في عربة القيادة أثناء إحدى المناورات.
- ٩ - عبد الناصر في زيارة لمركز قيادة الجبهة.
- ١٠ - عبد الناصر في لقاء مع قادة وضباط وجنود الجبهة.
- ١١ - عبد الناصر يتفقد الجبهة ومعه فوزي وعبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل.
- ١٢ - عبد الناصر ومحمد فوزي أثناء مناورة للفرقة الرابعة المدرعة ١٩٦٩/٩/٩.

(٢)



(١)



(٣)



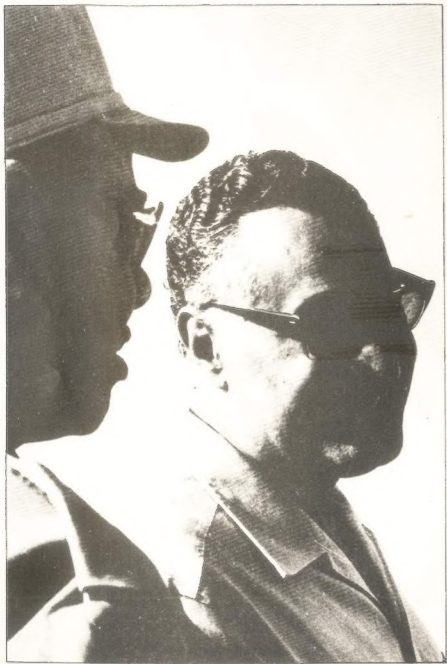
(٤)



(٥)



(١٢)



(١٠)



(١١)



لعلنا لانبالغ إذا قلنا إن هذا الكتاب الذى تشرف دار المستقبل بأن تقدمه فى نصه الكامل هو أهم كتاب يصدر عن تلك الفترة التى تعد من أخطر وأصعب وأخصب مراحل الصراع العربى الإسرائيلى . إنه ليس مجرد وثيقة تاريخية يستعين بها المؤرخون والباحثون فى تقييمهم عن الماضى وأحداثه ، كما أنه أيضا ليس من قبيل المذكرات الشخصية التى يروي مؤلفوها قصة حياتهم وتحاربهم وأعمالهم ... إنه استيعاب علمى كامل للعوامل المؤثرة فى الصراع والهزيمة على حد سواء ، فهو يبدأ بتحليل أمين للعوامل الذاتية والموضوعية التى أدت إلى هزيمة ١٩٦٧ . ثم يعرض بالتفصيل الأسس العلمية والتنظيمية ، والمراحل العملية التى بنيت عليها الخطط التى استهدفت هزيمة العدو واسترداد الأرض المحتلة فى ١٩٦٧ بعد ثلاث سنوات من وقوع الهزيمة ، وكيف سار العمل فى سبيل تحقيق هذا الهدف فى خطوط وخطوات متوازية من إعادة بناء القوات المسلحة قيادة وتنظيماً ، وتدريباً ، وتسليحاً ، مع إعداد الدولة والشعب للحرب ، مع التصعيد المستمر للمواجهة مع العدو من الصمود ، إلى الدفاع النشط ، إلى المبادأة والتحدى وصولاً إلى حرب التحرير الشاملة التى حدد لها خريف عام ١٩٧٠ . ثم أجلت إلى ربيع ١٩٧١ بسبب وفاة عبد الناصر ... أما كيف تأخرت فيما بعد إلى أكتوبر ١٩٧٣ فذلك قصة أخرى ما زالت تنتظر الكتاب الذى يروىها .



وزير الحرية الأسبق - محمد فوزى

دار المستقبل العربى

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت / ٢٩٠٤٧٢٧ القاهرة